



تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام

2024

**تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري
الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام**

2024



شکر و تقدیر

شکر و تقدیر

مساهمت هذه البيانات في إثراء تحليل مشهد أنظمة الدفع الفوري وإتاحة فهم أعمق بشأن أوجه التقدم ونقاط الضعف في مجال شمولية.

ندعو مزيداً من البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري إلى مشاركة البيانات والمساهمة في زيادة الشفافية وتبادل المعرفة التي تتيح استخدام المدفوعات الرقمية.

وتتضمن القائمة قائمة البنوك المركزية المساهمة ومشغلي
نظم الدفع الفوري بالترتيب الأبجدي حسب البلد.

بيانات الحجم والقيمة استناداً إلى البنك المركزي		النظام
بنك أنغولا الوطني	بنك أنغولا (KWiK)	(أنغولا)
البنك المركزي المصري	Meeza	شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) ونظام Digital
البنك المركزي الغامبي، Gamswitch	Ghana MMI GIP	أنظمة الدفع الفوري في غانا (Ghana)
بنك غانا		
البنك المركزي الكيني	Kenya mobile money (Kenya)	
بنك ليسوتو المركزي	LeSwitch	
البنك المركزي لمدغشقر	MauCAS	نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر (Mauritius)
بنك موريشيوس	Taifa Moja	
بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي	TIPS	المقاصة في الوقت الآني (جنوب أفريقيا)
بنك تنزانيا		
البنك المركزي التونسي	Tunisian	المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس
بنك أوغندا		
بيانات الحجم والقيمة استناداً إلى مشغلي أنظمة الدفع الفوري		النظام
EthSwitch	EthSwitch	(إثيوبيا)
Gamswitch	Gamswitch (The Gambia)	
البنك المركزي الكيني وخدمات الدفع المتكاملة المحدودة (IPSL)	PesaLink	نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا
Natswitch	Natswitch	(ملاوي)
نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا (NIBSS)	eKash	نظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP)
RSwitch	PayShap	(رواندا)
BankservAfrica		(جنوب أفريقيا)
ZECHL		نظام التبديل المالي الوطني (NFS) (زامبيا)
Zimswitch	ZIPIT	(زمبابوي)
مجموعة المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في وسط أفريقيا (GIMAC)	GIMACPAY	الجامعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)

المؤلفون: ساين مينسه وجاكلين جومه

وشاركت تجربتها وتعاونت مع فريق AfricaNenda و Centrifri لإنجاز الدراسات الاستقصائية والمقابلات داخل البلدان.

ونشكر بشكل خاص البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري في أنغولا ومصر وإثيوبيا وغامبيا وغانا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب إفريقيا وتanzانيا وتونس وأوغندا وزامبيا وزمبابوي والجامعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تقديم البيانات للمساعدة في سد التغرات في المعلومات.

ونعرب عن امتناننا الكبير لفريق التحرير العامل معنا، لورا ستارتا من شركة Forge and Refine، لمساهماتها القيمة. فضلاً عن ذلك، الشكر موصول أيضاً إلى فريق التصميم التابع لشركة Formato Verde لجهودهم الاستثنائي في تعزيز جودة هذا التقرير وتقديمه، وإلى وكالة 3DS World على جهودها المتميزة في الترجمة.

ولم يكن إعداد هذا التقرير ممكناً دون الدعم السخي من مؤسسة بيل وميليندا غيتيس.

أعد هذا التقرير من خلال شراكة تضم منظمة AfricaNenda والبنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA). وأجرت وكالة سينفرى (Cenfri) وشركة Frontier Consulting Services Ltd الأبحاث المرتبطة بهذا التقرير.

ويتوجه الفريق بالشكر للدكتور روبرت أوكولا، الرئيس التنفيذي لمنظمة AfricaNenda Foundation، لما قدّمه من جهود في الإشراف على إعداد التقرير، بالإضافة إلى جميع الزملاء في منظمة AfricaNenda الذين أسهموا في عملية مراجعة التقرير: أكينوال جودلاك وبيري دي، وفيليسيتا أماغارات وجاميلينو أكوجبيتو وجون ميتیورا وباتریسیا شاربیوا ونادیا دفیر ونسرين عوینتی فانیسا أمونته، وتندروس بسات.

كما يتوجه المؤلفون بالشكر للجنة التوجيهية الخاصة بإعداد تقرير حالة نظم الدفع الفوري الشامل في أفريقيا لعام 2024، والدكتور ماكتار سيك (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة)، وهاريس ناتاراجان وهولتني بانكا ونيليمانا رامتيكي وفريق العمل (البنك الدولي) على مساهمتهم القيمة.

كما يتوجه المؤلفون بالشکر إلى المجموعة الموقرة من الأطراف المعنية التي ساهمت في إعداد هذا التقرير وقدّمت تعليقاتها



نبذة عن هذا التقرير

الأنظمة ذات المعاملات والوظائف الجارية اعتباراً من يونيو 2024 فقط، وجمع المؤلفون البيانات الواردة في هذا التقرير مباشرةً من البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري من القطاعين العام أو الخاص في أفريقيا ومن المصادر المتاحة للجمهور في الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو 2024. وتتضمن النتائج أيضاً معلومات مستقاة من مقابلات شاملة مع الأطراف المعنية أجريت خلال الفترة نفسها. وأجريت بحوث المستهلك بين فبراير ومارس 2024.

www.africanenda.org/siips2024



روجر فورهييس
رئيس قطاع النمو العالمي والفرص
مؤسسة بيل وميليندا غيتيس

التمهيد

مفعم بالحيوية، وتحظى البنية التحتية الرقمية العامة بإمكانات مذهلة للارتقاء بالشمولية المجتمعية من خلال المشاركة واسعة النطاق في الاقتصاد الرقمي، ونعتقد أنها من أكثر الاستراتيجيات التنموية تبشيرًا بالمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشهد العالم اليوم منعطافاً حاسماً، في وقت تلوح في الأفق فيه فرص واعدة للبنية التحتية الرقمية العامة، إذ جاءت القيمة العالمية الأولى للبنية التحتية الرقمية العامة المنعقدة في القاهرة خلال شهر أكتوبر لتسلط الضوء على التقدم المحرز في أنظمة الدفع الشاملة والجهود التي تبذلها منظمة AfricaNenda كنموذج لكيفية تمكّن البلدان من تحقيق خطوات سريعة والتعلم من بعضها، وذلك بعد سلسلة من الإنجازات العالمية البارزة التي حققتها البنية التحتية الرقمية العامة والخدمات المالية الرقمية، لا سيما الميثاق الرقمي العالمي الذي يقدر بأن البنية التحتية الرقمية العامة من العوامل المسّرعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إطار الضمانات العالمي للبنية التحتية الرقمية العامة الذي يمثل مجموعة من الإرشادات الموجهة للبلدان من أجل التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز الثقة والمساواة في تنفيذ البنية التحتية الرقمية العامة. وتتجدر الإشارة إلى التأثير الكبير الناجم عن وثيرة التقدّم التي أحرازتها حملة «50 في 5» لتشجيع 50 دولة على تصميم عنصر واحد على الأقل من عناصر البنية التحتية الرقمية العامة وإطلاقه وتوسيع نطاقه بطريق آمنة وشاملة لمختلف الفئات بحلول عام 2028.

وبما أننا نستفيد من المدفوعات باعتبارها الخدمة المالية الأكثر استخداماً داخل أفريقيا، فإننا نقف إلى جانب منظمة AfricaNenda في دعوة الأطراف المعنية في النظام المالي لضمان إتاحة الفرص أمام الجميع - لا سيما الفئات المهمشة من السكان - من أجل الحصول على حلول دفع مفيدة وبالتالي الانخراط الكلي في النظام المالي. وهنا تتجدر الإشارة إلى أن منظمة AfricaNenda تمثل مورداً أساسياً يتبع للبلدان فرصة الاستفادة من خدماته عند وضع أنظمة رقمية وشاملة للدفع الفوري وتشكل جزءاً أساسياً من البنية التحتية الرقمية العامة ويمكّنها تحقيق فوائد للجميع على المدى الطويل. وإننا لنستغل هذه المناسبة لنعبر عن اعتزازنا بدعم جهود هذه المنظمة.

بصفتي مدافعاً عن الشمول المالي منذ أمد بعيد، فأنا أدرك أهمية القصص المقنعة في إقامة الحجج الداعمة لمنشأة الشمولية في فرصة للحصول على أدوات مالية مؤمنة يمكنهم استخدامها بمدّاد البشر بطرق أكثر أماناً وأيسر استخداماً وأقل تكلفة بطريقة آمنة وبتكلفة معقولة، ولكن بالمثل، يجب أن ترتكز هذه القصص على أدلة وبراهين قوية بهدف دعم عملية اتخاذ القرار. وتأتي هذه النسخة الثالثة من التقرير السنوي لحالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لتعرض على وجه التحديد تقدير 2023 من المقابلات مع الخبراء والاستبيانات التي أجريت للمستهلكين والبيانات المتاحة على المشاع عن الأنظمة قيد التشغيل داخل القارة الأفريقية بما يشمل نحو نصف سكانها، في حين أن 27 دولة أخرى تضع خططاً لوضع أنظمة جديدة أو لتجربتها بالفعل. وإذا نُفذت هذه الأنظمة، فقد تتسنى لنا فرصة تيسير الشمول المالي في مختلف أنحاء قارة أفريقيا بحلول عام 2030.

ونعتبر في مؤسسة بيل وميليندا غيتيس هذه الأنظمة بأنها أحد أبرز العوامل التي تمكّن من إحراز تقدّم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما فيما يخص فئتي النساء والفقراء اللتين غالباً ما تستبعدهما الأنظمة المالية التقليدية. فمن خلال التركيز على أنظمة الدفع الفوري منخفضة التكلفة، تساعد منظمة AfricaNenda في إنشاء البنية التحتية الازمة للمعاملات الوطنية والعابرة للحدود التي تساهم في تحسين حصول الجميع على الخدمات المالية وخفض تكلفتها، إذ تعمل المنظمة على الجمع بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لإنشاء منظومة مالية تُمكن من تدفق المدفوعات بسلامة عبر مختلف أنحاء لقارة.

ولا تقتصر الأنظمة الرقمية الشاملة للدفع الفوري على كونها مجرد أداة مالية فحسب، بل تُعتبر ركيزة البنية التحتية الرقمية العامة. وهنا تتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي تضع بنية تحتية رقمية عامة تتسم بالأمن والشمولية، والتي تضم عناصرً أساسية قابلة للتشغيل البيني مثل المدفوعات الرقمية والهوية ومشاركة البيانات والمواقف، ستؤدي إلى تأسيس اقتصادات تنافسية



روبرت أوشولا
الرئيس التنفيذي لمنظمة
AfricaNenda Foundation

التمهيد

يواصل التحول الرقمي في أفريقيا مساره في التطور بوتيرة مذهلة، بل من المتوقع أيضاً أن يتسارع هذا التحول بوتيرة أكبر بفضل أنظمة الدفع الفوري الشاملة التي لديها القدرة على إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي للقاراء، ومما لا شك فيه أن القارة الأفريقية شهدت طوال العقد الماضي زيادة كبيرة في توفر المدفوعات الرقمية؛ فمنذ عام 2012 الذي لم تحظ فيه القارة سوى بنظامين وحيدين للدفع الفوري، شهدت البنية التحتية نمواً ليصبح عدد أنظمة الدفع الفوري حالياً 31 نظاماً في 26 بلداً.

وبعد أننا ما زلنا في بداية الرحلة، رغم هذا التطور، إذ تعين على البلدان بذل جهود إضافية لتحقيق الإمكانيات الحقيقة لهذه الأنظمة وضمان وصولها إلى الفئات المحرومة لمهمشة أو المستبعدة منها. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى مقوله للفيلسوف أفلاطون، وهي «خزانة المعرفة أنفس من كل الجواهر، ولا شيء يضاهي قيمتها؛ فمن يدعى أنه يسعى جاهداً للحقيقة أو السعادة أو الحكم أو المعرفة، عليه أن يتخذ الكتاب رفيقاً له». وهذه المقوله تشير إلى ضرورة توثيق المعرف والمعلومات، وذلك هو السبب الرئيسي الذي يدفع منظمة AfricaNenda إلى أن تستثمر في التقرير السنوي لحالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS).

ويحدونا الأمل في أن يواصل التقرير بما يذكر به من معلومات معمقة، مسيرته في مساعدة كل من البنوك المركزية ومزودي خدمات الدفع والمدفوعين عن الشمول المالي في مساعيهم نحو تسريع خطى تطوير أنظمة الدفع الفوري وتوسيعها حتى يتمكن كل شخص في القارة الأفريقية من الوصول إلى مدفوعات فورية تفيده وتسهل عليه استخدامها بأسعار ميسرة. وآمل أيضاً أن يشجع هذا التقرير على العمل والتعاون والإيكار ونحن نسعى إلى إيجاد أنظمة مالية أشمل وأعدل للجميع.

إننا في منظمة AfricaNenda نقف داعمين لكل جهد يسعى لتحقيق هذا الهدف.

وحتى وقت قريب، ما كانت توجد سوى بيانات قليلة جداً عن مدى شمولية أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا، أي أننا لم نكن نعلم إن كانت تصل إلى الجميع أم لا، لا سيما وصولها إلى الفئات المهمشة المحرومة مثل النساء والبالغين من أصحاب الدخل المنخفض. وبدون هذه البيانات، سيكون من الصعب تحديد السياسات والاستراتيجيات وبرامج المساعدة التقنية الفعالة في اجتذاب الأشخاص إلى المنظمة الرقمي، وهو أمر تعكف أنظمة الدفع الشاملة (SIIPS) على تغييره.

الفهرس

197	الفصل 7
التوصيات والخطوات التالية	
7.1 التوصيات الموجهة لمشغلي أنظمة الدفع الفوري.....198	
7.2 التوصيات الموجهة للمؤسسات التنظيمية لأنظمة الدفع الفوري وصناعة القرار والهيئات الرقابية.....200	
7.3 التوصيات الموجهة للمشاركين في أنظمة الدفع الفوري202	
7.4 التوصيات الموجهة لشركاء التنمية203	

205	المراجع
-----	----------------

216	الملحق
أ. المنهج	
ب. الأطراف المعنية التي حدثت استشارتها	
ج. الدراسة الاستقصائية لتقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة	
د. نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول	
ه. جدول البيانات	

153	الفصل 5
زيادة انتشار أنظمة الدفع الفوري: إزالة العوائق أمام ترخيص التكنولوجيا المالية	
5.1 الدور المرتبط بتمكين الشمولية الذي تؤديه شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات.....154	
5.2 التحديات المرتبطة بترخيص شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات.....155	
5.3 آليات الترخيص أو استيعاب شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات.....157	
5.4 أربعة عوامل تمكينية لتحسين نتائج أنظمة الدفع الفوري الشاملة بترخيص التكنولوجيا المالية.....164	
5.5 الخاتمة.....167	
نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)168	

99	الفصل 3
تطوّر سلوك المستخدم النهائي في استخدام المدفوعات الرقمية	
101 سياق الدولة	3.1 العقبات التي تواجه المستخدم النهائي مهمة تصميم نظام الدفع الفوري120
دراسة حالة: PayShop جنوب أفريقيا122	

130	الفصل 4
التجهيز والفرص الناشئة لزيادة شمولية أنظمة الدفع الفوري	
131 توجهات السوق والفرص	4.1 توجهات النظام والفرص
137 التوجهات على مستوى المستهلكين والفرص	4.2
دراسة حالة: ZIPIT (Zimbabwe)144	

04.....	شكر وتقدير.....
05.....	شكراً وتقدير.....
06.....	التمهيد.....
14.....	الاختصارات.....
16.....	مسرد المصطلحات.....
26.....	الملخص التنفيذي.....

44	الفصل 1
مقدمة	
1.1 تمكين المنظومة من خلال اللوائح التنظيمية القائمة على المخاطر	46.....
1.2 السياق الحالي لأنظمة الدفع الفوري في أفريقيا: دور النطاق في الشمولية	50.....
1.3 الاستفادة من التقرير الحالي	53.....

54	الفصل 2
مشهد أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا	
2.1 انتشار أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا	58.....
2.2 أنظمة الدفع الفوري تشهد تحسّنًا في الأداء بشأن مستويات المعاملات وحالات الاستخدام والأدوات المستخدم	69.....
2.3 العوامل المساعدة مثل نموذج عمل نظام الدفع الفوري والاختبارات التقنية تسهم في تعزيز اعتماد المستخدمين النهائيين لأنظمة الدفع الفوري	79.....
2.4 أنظمة الدفع الفوري تحرز تقدماً، ولكن الفجوات لا تزال قائمة في مسار تعزيز الشمولية	83.....
دراسة حالة: المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (MauCAS)91..	

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الجدول 2.1 | التغييرات الرئيسية في مشهد أنظمة الدفع الفوري بين تقريري حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعامي 2023 و 2023 55

الجدول 2.2 | تعريف أنواع أنظمة الدفع الفوري 61

الجدول 2.3 | أنظمة الدفع الفوري الوطنية قيد التطوير وحالتها (العدد = 25) 64

الجدول 2.4 | تداخل وظيفة المدفوعات عبر الحدود 68

الجدول 2.5 | متوسط القيمة لكل معاملة حسب نوع نظام الدفع الفوري (بالدولار الأمريكي؛ العدد = 23) 72

الجدول 2.6 | نظرة عامة على ملكية أنظمة الدفع الفوري (IPS) وحوكمتها (عدد الأنظمة = 31) 80

الجدول 2.7 | التفاصيل الخاصة بفئة "نظام غير مصنف" 88

الجدول 2.8 | إطار فهم نهج البنية التحتية الرقمية العامة 89

الجدول 2.9 | تفاصيل فئة المستوى المتقدم 90

الجدول 3.1 | الشمول الرقمي والمالي عبر الدول التي أخذت منها العينة 101

الجدول 3.2 | تحليل مجموعات المستخدمين داخل كل بلد 103

الجدول 3.3 | القنوات الرقمية الأكثر استخداماً — تحليل البلدان 105

الجدول 3.4 | أبرز حالات الدفع ومستوى التحول الرقمي بين المستجيبين من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة 106

الجدول 3.5 | أبرز حالات الدفع ومستوى التحول الرقمي بين المستجيبين الأفراد 107

الجدول 4.1 | ملخص توجهات السوق والفرص 131

الجدول 4.2 | توجهات النظام والفرص 137

الجدول 4.3 | حالة مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية في أفريقيا 139

الجدول 4.4 | ملخص التوجهات على مستوى المستهلكين والفرص 142

الجدول 5.1 | العوائق المرتبطة بتراخيص شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات 155

الجدول 5.2 | فئات تراخيص مزودي خدمات الدفع في مختلف البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل، والتي تتيحها لشركات التكنولوجيا المالية غير المصرفية 158

الجدول 5.3 | آليات الترخيص البديلة حسب البلد 163

الجدول 6.1 | حصر اللوائح المنظمة لعمليات اعرف عميلك إلكترونically عبر البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل 182

الجدول 6.2 | نظرة عامة عن الامتثال للتوصيات الأساسية المتعلقة بمشاركة المعلومات الصادرة عن فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية 193

الجدول أ | تفاصيل أخذ العينات 219

الجدول هـ | تفاصيل أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول 225

الشكل رقم 1.1 | إطار فهم نهج البنية التحتية الرقمية العامة 47

الشكل رقم 1.2 | البنية التحتية الرقمية العامة والخدمات المالية 48

الشكل رقم 1.3 | عدد أنظمة الدفع الفوري حسب نموذج إمكانية التشغيل البيئي (العدد = 31) 51

الشكل رقم 2.1 | عدد أنواع أنظمة الدفع الفوري تدريجياً (العدد = 31) 63

الشكل رقم 2.2 | حجم وقيمة المعاملات (العدد = 23) 70

الشكل رقم 2.3 | قيم معاملات أنظمة الدفع الفوري لعام 2023 مقارن بالدخل القومي الإجمالي (العدد = 2) 73

الشكل رقم 2.4 | قنوات الدفع المدعومة حسب نوع أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31) 75

الشكل رقم 2.5 | الأدوات التي تعدّمها أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31) 76

الشكل رقم 2.6 | حالات الاستخدام الممكنة حسب نوع أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31) 77

الشكل رقم 2.7 | نطاق شموليّة أنظمة الدفع الفوري لعام 2024 83

الشكل رقم 2.8 | خريطة أنظمة الدفع الفوري على نطاق الشمولية 87

الشكل رقم 3.1 | العقبات والدوافع المرتبطة بالوصول والاستخدام المبكر والاستخدام المعتاد 108

الشكل رقم 3.2 | نسبة غير مستخدمي المدفوعات الرقمية الذين أشاروا إلى كل عقبة كأبرز سبب 109

الشكل رقم 3.3 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل العقبات 110

الشكل رقم 3.4 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل الدوافع 112

الشكل رقم 3.5 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل عقبة 114

الشكل رقم 3.6 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل الدوافع 118

الشكل رقم 5.1 | تسلسل اتخاذ القرارات التنظيمية لشركات التكنولوجيا المالية 160

الشكل رقم 6.1 | عملية اعرف عميلك تشمل ثلاث خطوات وتؤدي دور الطرق الإلكترونية 180

الشكل رقم 1.1 | تفصيل الأساليب الكمية والنوعية 218

الشكل رقم 2.1 | آلية أخذ العينات عبر فئات المجموعة 219

قائمة الإطارات

قائمة الخرائط



الإطار 6.7 تقييم مخاطر التفاعلات عن بعد: حالة أوغندا	192.....
الإطار 6.8 توصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن مشاركة المعلومات	193.....
الإطار 6.9 اعتماد مزودي خدمات اعرف عميلك إلكترونياً في جمهورية مصر العربية	195.....
الإطار 6.10 التوحيد لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	196.....
الخرائط 0.1 أنظمة الدفع الفوري المحلية النشطة في أفريقيا اعتباراً من 1 يونيو 2024	30.....
الخرائط 2.1 يوجد 28 نظام دفع فوري محلياً نشطاً في 20 دولة في أفريقيا اعتباراً من يونيو 2024	59.....
الخرائط 2.2 خريطة أنظمة الدفع الفوري الإقليمية الثلاثة النشطة في أفريقيا، اعتباراً من يونيو 2024	60.....
الخرائط 2.3 أنظمة الدفع الفوري الإقليمية قيد الإعداد اعتباراً من يونيو 2024	66.....

الإطار 2.1 لماذا استبعدنا ثلاثة أنظمة من تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024	57.....
الإطار 2.2 أطلق نظامان جديدان منذ صدور تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023	58.....
الإطار 2.3 نُهُج إمكانية التشغيل البيني العابر للمناطق	61.....
الإطار 2.4 حالة أنظمة الدفع الفوري الإقليمية قيد الإعداد	67.....
الإطار 2.5 قائمة البنوك المركزية أو مشغلي أنظمة الدفع الفوري الذين أجابوا عن الدراسة الاستقصائية لتقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2024	71.....
الإطار 2.6 حالة نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا	73.....
الإطار 3.1 تجربة المستخدم: دوافع استخدام المدفوعات الرقمية بين التجار	104.....
الإطار 3.2 تجربة المستخدم: العقبات والتحديات التي تواجهها الشركات المملوكة للنساء بشأن استخدام المدفوعات الرقمية	104.....
الإطار 3.3 يُعد الوصول إلى المدفوعات الرقمية واستخدامها خطوتان مختلفتان؛ ولكل خطوة دوافع وعقبات مرتبطة بها	108.....
الإطار 3.4 تجربة المستخدم: كيف تؤثر المخاوف بشأن خصوصية البيانات على الإقبال الأولي على المدفوعات الرقمية	111.....
الإطار 3.5 تجربة المستخدم: تأثير رقمنة المدفوعات الحكومية	113.....
الإطار 3.6 تجربة المستخدم: آليات التكيف مع ضعف الشبكة في موريшиوس	115.....
الإطار 3.7 تجربة المستخدم: تأثير خدمة العملاء غير الموثوقة على استخدام المدفوعات الرقمية في أوغندا	115.....
الإطار 3.8 تجربة المستخدم: أدى خفض تكاليف المعاملات إلى تسريع وتيرة استخدام المدفوعات الرقمية في غينيا	117.....
الإطار 3.9 تجربة المستخدم: جوانب مختلفة من الراحة وكيف تشجع استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر	119.....
الإطار 5.1 أمثلة من البلدان عن الاستفادة من آلية الترخيص القائمة على المخاطر	160.....
الإطار 5.2 آلية الانتظار والتربّب في نيجيريا	161.....
الإطار 5.3 آلية التجربة والتعلم في جنوب أفريقيا	162.....
الإطار 5.4 أمثلة من البلدان عن الآليات البديلة لتوسيع منظومة التكنولوجيا المالية وإنشاء مسارات لدخول السوق	164.....
الإطار 6.1 عملية اعرف عميلك تشمل ثلاث خطوات وترتدي دور الطرق الإلكترونية	180.....
الإطار 6.2 موريшиوس تسهل عملية اعرف عميلك إلكترونياً الشاملة بموجب اللوائح التنظيمية المرنة ومشاركة البيانات بين القطاعين العام والخاص	184.....
الإطار 6.3 حصر اللوائح المنظمة لعمليات اعرف عميلك إلكترونياً عبر البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل	186.....
الإطار 6.4 كيف تُحيِّز البلدان المختلفة بيانات الهوية الإلكترونية	187.....
الإطار 6.5 دور النظام المتكامل لتسجيل السكان في كينيا في تمكين التحقق المبسط من الهوية	189.....
الإطار 6.6 توجيهات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الهوية الرقمية	190.....

الاختصارات

طلب الدفع	RTP	مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	MMO	Empresa Interbancária de Serviços	EMIS	تحالف الشمول المالي	AFI
نظام الدفع في الوقت الآني	RTPS	مشغل شبكة الهاتف المحمول	MNO	جمعية المدفوعات الإلكترونية في زمبابوي	EPAZ	مكافحة غسل الأموال	AML
الجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	SADC	المؤسسات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة	MSME	الفريق المعنى بمكافحة غسل الأموال في شرق	ESAAMLG	واجهة برمجة التطبيقات	API
بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي	SARB	روبية موريشية	MUR	أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي		جهاز الصرف الآلي	ATM
العنابة الواجهة المبسطة	SDD	خدمات تحويل الأموال أو القيم	MVTS	فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية	FATF	بين الشركات	B2B
هدف التنمية المستدامة	SDG	تقنية التواصل قرب المدى	NFC	هيئة الرقابة المالية	FRA	المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا	BCEAO
حالة أنظمة الدفع الفورية الشاملة	SIIPS	نظام التحويل المالي الوطني	NFS	نظام الدفع السريع	FPS	المصرف المركزي لدول وسط أفريقيا	BEAC
وحدة هوية المشترك	SIM	نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا	NIBSS	لجنة الخدمات المالية	FSC	مصرف التسويات الدولية	BIS
Sociedade Interbancaria De Mocambique	SIMO	نظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا	NIP	هيئة سلوك القطاع المالي	FSCA	بنك رواندا الوطني	BNR
أفريقيا جنوب الصحراe الكبير	SSA	فرد إلى شركة	P2B	حكومة إلى فرد	G2P	بنك غانا	BOG
جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم	SWIFT	فرد إلى فرد	P2P	الناتج المحلي الإجمالي	GDP	بنك موريشيوس	BOM
نظام التسوية الآلية في جيبوتي	SYRAD	نظام الدفع والتسوية الأفريقي	PAPSS	أنظمة التسوية والدفع بين البنوك في غانا	GhIPSS	BankservAfrica	BSA
معاملات المقاصة على أساس فوري	TCIB	(Payments Association of South Africa)	PASA	مجموعة المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في	GIMAC	مجلس إدارة السوق المشتركة لشرق أفريقيا	CBC
تمويل الإرهاب	TF	المجموعة المعنية بسياسات غرفة مقاومة المدفوعات	PCH PG	GhIPSS Instant Pay	GIP	والجنوب الأفريقي	
نظام الدفع الفوري في تنزانيا	TIPS	تمويل الانتشار	PF	الدخل القومي الإجمالي	GINI	(CBDC) (CBDC) العملة الرقمية للبنك المركزي	CBDC
الأمم المتحدة	UN	نقطة التفاعل	POI	الرمز الرقمي المدعوم بالذهب	GBDT	البنك المركزي المصري	CBE
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة	UNECA	قانون حماية المعلومات الشخصية	POPI-A	النظام العالمي لتحديد المواقع	GPS	البنك المركزي الكيني	CBK
واجهة المدفوعات الموحدة	UPI	نقطة البيع	POS	التحويل النقدي للتنمية البشرية	HDCT	البنك المركزي النيجيري	CBN
الولايات المتحدة الأمريكية	US	شراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT	لجنة محافظي البنوك المركزية	CCBG
دولار أمريكي	\$US	لجنة الإشراف على نظام المدفوعات	PSOC	وثيقة الهوية	ID	العناية الواجبة للتحقق من العملاء	CDD
تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة	USSD	مزود خدمات الدفع	PSP	مقابلة متعمقة	IDI	الجامعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	CEMAC
مزود خدمات الأصول الافتراضية	VASP	الاستجابة السريعة	QR	نظام الدفع الفوري الشامل	IIPS	مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	WAEMU	مقاربة قائمة على المخاطر	RBA	صندوق النقد الدولي	IMF	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء	CGAP
الوكالة النقدية لغرب أفريقيا	WAMA	البنك الاحتياطي في زمبابوي	RBZ	عنوان الدفع الفوري	IPA	سوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	COMESA
المنطقة النقدية لغرب أفريقيا	WAMZ	المجتمع الاقتصادي الإقليمي	REC	شبكة الدفع الفوري	IPN	مكافحة تمويل الانتشار	CPF
رائد جنوب أفريقيا	ZAR	نظام المدفوعات الرقمية الوطنية في رواندا	RNDPS	النظام المتكامل لتسجيل السكان	IPRS	الخدمات المالية الرقمية	DFS
Zambia Electronic Clearing House Limited	ZECHL	برنامج المدفوعات السريعة	RPP	نظام الدفع الفوري	IPS	تسوية صافية مؤجلة	DNS
ذهب زمبابوي	ZiG	مزود خدمات العملات	RSP	المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس	ISO	البنية التحتية الرقمية العامة	DPI
تقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفوري	ZIPIT	المقاصة في الوقت الآني	RTC	Kwanza Instantâneo	KWiK	جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
الدولار الزمبابوي	ZWL	نظام التسويات الإجمالية الآتية	RTGS	اعرف عميلك	KYC	مجلس الأعمال لشرق أفريقيا	EABC
				المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس	MauCAS	جماعة شرق أفريقيا	EAC
				مؤسسة التمويل البالغ الصغر	MFI	شركة بنوك مصر	EBC
				غسل الأموال	ML	الجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ECOWAS
				إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف	MMI	التحويل الإلكتروني للأموال	EFT
				المحمول	eKYC	البنية المصرية	EGP
						مبدأ اعرف عميلك الإلكتروني	

مفرد المصطلحات

مصطلح تصنيفي وُضع لغرض إعداد هذا التقرير، هو نظام يتيح فقط الوصول للمصارف ويدعم الأدوات المرتبطة بالحسابات المصرفية، بما في ذلك مصارف التمويل متناهي الصغر في نيجيريا.



نظام الدفع الفوري المصرف

عندما تُموّل حسابات نوسترو “nostro” مسبقاً بواسطة مزودي خدمات الدفع المتصلين. يُخصّص من هذه الحسابات بعد ذلك عند حدوث معاملات بين أجزاء من المزودين المتصلين (CGAP, 2021).¹



التمويل الثنائي المسبق

دفعه يقدمها شخص ما من حسابه المصرف أو حسابه المالي عبر الهاتف المحمول أو غيرها من المتاجر المالية ذات القيمة إلى جهة إصدار الفواتير أو مؤسسة الفوترة عبر منصة دفع رقمية مقابل الخدمات المقدمة (GSMA, 2021a).



للغرض إعداد هذا التقرير، يشير مصطلح الفرع إلى موقع وجهة متجر فعلي خاص بمزود خدمة الدفع، مزود بصراف يتولى عمليات الإيداع النقدي والسحب والمدفوعات مقابل السلاع والخدمات.



للغرض إعداد هذا التقرير، يشير مصطلح المتتصفح إلى وصول المستهلك لإجراء عملية دفع إلكتروني عبر صفحة الويب وربط الدافع بتفاصيل حساب المصرف أو مزود الخدمة المالية.



أداة دفع مرتبطة بتسهيل ائتماني من خلال قناة وشبكة للبطاقة، مع قواعد قبول محددة ووظائف محددة وبروتوكولات تعويض للمستخدم من أجل القناة.



التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بالائتمان

تمثل الرسالة التي تُنشر كلما صدرت تعليمات بالدفع عبر قنوات التسليم المتنوعة (على سبيل المثال، شبكة الإنترنت)، للائتمان على حساب معاملات العميل من أجل تسديد دفعه الإلكتروني لطرف ثالث (PASA, 2022a). وبالتالي، تُشكل التحويلات الإلكترونية للأموال بالائتمان أوامر دفع فورية بحكم التعريف.



الدفع الإلكتروني من شركة إلى شركة (B2B)

المؤسسات التجارية أو الخدمية التي تقبل باسمها أو بالنيابة عن شبكتها دفع ثمن البضائع أو الخدمات من خلال أداة نقدية رقمية (BIS, 2003).



جهات القبول

الكيان أو الكيانات التي تحتفظ بحسابات الودائع لصالح جهات قبول البطاقات (التجار) والتي تنقل إليها جهات قبول البطاقات البيانات ذات الصلة بالمعاملات. المصرف المشترى هو الكيان المسؤول عن جمع المعلومات التي تخصل المعاملات بالإضافة إلى تمكين التسوية مع جهات القبول (BIS, 2003).



مصرف مشتري

نقط الخدمة الرسمية وغير الرسمية التي تسمح للعملاء بالوصول إلى الخدمات المصرفية وغير المصرفية، مثل إيداع الأموال وسحبها ودفع ثمن السلع والخدمات (FinMark Trust, 2019).



الوكالء

المؤسسات الخارجية التي تنسح للمشتري فرصة الوصول إلى التجار الصغار. تُقيم هذه المؤسسات الخارجية علاقات مباشرة مع التجار الصغار وهي تتولى العديد من العمليات والخدمات (World Bank, 2022a).



المجتمع

إمكانية ربط الحسابات المصرفية بمحافظ الهاتف المحمول والعكس، وربط الحسابات المصرفية بحسابات مصرافية، ومحافظ الهاتف المحمول بمحافظ الهاتف المحمول لتحويل القيمة. وتتضمن إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع التشغيل البيني من حساب إلى حساب بالإضافة إلى أي أدوات رقمية أخرى أو أدوات قابلة للتداول/الاستبدال.



إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع

لغرض إعداد هذا التقرير، يشير مصطلح تطبيق الهاتف المحمول إلى خدمة واجهة أمامية وسيطة تسمح بإجراء عمليات الدفع ومعالجتها بين بوابة الدفع للمستخدم (جهاز الهاتف المحمول) وبين المزود أو الوسيط المالي، بما في ذلك الجهات غير المصرفية. ويُشفّر التطبيق بيانات حامل البطاقة، وتغويض طلبات الدفع، وتأكيد المشتريات، وما إلى ذلك (Slesar, 2022).



تطبيق

أجهزة اتصالات محسوبة توفر لعملاء المؤسسات المالية إمكانية الوصول لإجراء المعاملات المالية في الأماكن العمومية (World Bank, 2020d).



جهاز الصرف الآلي

تعريف المصطلح لغرض إعداد هذا التقرير: التحويلات ذات القيمة الصغيرة بين الشركات، مثل خدمات الجرد والأعمال، لاسيما الشركات متناهية الصغر والصغريرة والمتوسطة الحجم، ولا يُقصد بها في هذا السياق المدفوعات بالجملة.



المدفوعات بالجملة

¹ يستند هذا القسم إلى أبحاث المستهلكين التي أجريت في شهر فبراير ومارس 2024 في الجزائر وأثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا، بعينة كمية غير مماثلة تتألف من 100 مستجيب لكل دولة وعينة نوعية تتألف من 20 مستجيب لكل دولة.

البنية التحتية الرقمية العامة هي مجموعة من الأنظمة الرقمية المشتركة الآمنة التي تتسم بإمكانية التشغيل البيني، والمبنية على تقنيات مفتوحة لتوفير الوصول العادل إلى الخدمات العامة وأو الخاصة على نطاق مجتمعي.(G20, 2023).



مزودو خدمات الدفع المخصص لهم، والذين يخضعون لنفس قواعد النظام، والذين يتبعون مباشرةً بنظام الدفع الفوري (IPS) ولديهم القدرة على بدء معاملة في النظام.



يشير مبدأ اعرف عميلك الإلكتروني أو الإلكتروني من هوية العميل (BIS, 2020). خلال التحقق الرقمي أو الإلكتروني من هوية العميل من



الأشخاص ذوو الدخل المنخفض والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.



أداة عملة قابلة للتداول الإلكترونياً ومخزن قيمة تتضمن مطالبة ضد جهة إصدار النقود الإلكترونية المرخص بها، وهي مضمونة بإيداعات بنكية تجارية سائلة أو مطالبة مباشرة لدى بنك تجاري.



لغرض إعداد هذا التقرير، يشير مبدأ اعرف عميلك الإلكتروني الشامل إلى الحالة التي يجوز بموجبها إجراء جميع خطوات عملية اعرف عميلك، مما يسمح بالتعرف على هوية العميل والتحقق منها عن بعد وبشكل إلكتروني بالكامل.



لغرض إعداد هذا التقرير، يشير مفهوم شركة التكنولوجيا المالية للمدفوعات إلى مؤسسة ليست مصرفًا أو مؤسسة تمويل بالغ الصغر أو خدمة بريدية ومع ذلك فهي تقدم خدمات المدفوعات الرقمية القائمة على التكنولوجيا.



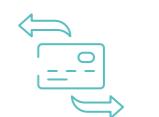
الأنظمة التي تعالج المدفوعات رقمياً في الوقت الفعلي تقريراً، وهي متاحة للاستخدام على مدار الساعة وطوال أيام السنة. وتتيح هذه الأنظمة معاملات دفع منخفضة التكلفة فورية وغير قابلة للإلغاء وتعتمد على ترتيبات التشغيل البيني ذي الحلقة المفتوحة والأطراف المتعددة. ويحظى مزودو خدمات الدفع المرخصون بقدرة وصول عادل إلى النظام، ويحظى المشاركون في النظام بفرص متساوية في النظام. يتمتع البنك المركزي بالقدرة على تشكيل وتحديد الحكومة. ويحظى المستخدمون النهائيون بإمكانية الوصول إلى مجموعة كاملة من حالات الاستخدام وأدوات الدفع والقنوات، فضلاً عن آليات الاتصال الشفافة والمناسبة للغرض.²



المشاركون الذين ليس لديهم تكامل فني مع خدمات التبديل المركزي، والذين يشاركون بدلاً من ذلك في النظام عبر مشارك مباشر في النظام.



عمليات الدفع التي تقع فيها المؤسسات المالية للدفع المستفيد في ولايات قضائية مختلفة (CPMI, 2016).



المدفوعات العابرة للحدود

مصطلح تصنيفي وضع لغرض إعداد هذا التقرير. نظام يوفر إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع، وفيه يجري تحويل ومقاصة وتبادل الأدوات ضمن نظام شامل واحد. وتبين الأنظمة العابرة للنطاقات الوصول للمصارف والمؤسسات غير المصرفية وتدعم المعاملات من كل من الحسابات المصرفية والحسابات المالية عبر الهاتف المحمول. وتشمل إمكانية التشغيل البيني من الجميع توفير الإمكانيات للمستخدمين النهائيين لإجراء معاملات مباشرة بين محافظ الحسابات لدى مزودين مختلفين للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وبين الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول والحسابات المصرفية، وبين مختلف الحسابات المصرفية. وينطوي النظام الواحد على قواعد مختلفة للمواعدة بين مختلف الأدوات. ويوفر النظام الواحد إطار الحكومية وينسق بين الوظائف التشغيلية بصورة شاملة لمختلف الأدوات(GSMA, 2014).



أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق

تعتدى العناية الواجبة للتحقق من العملاء تحديد هوية العميل والتحقق منه وهي مفهوم منهجي لإدارة المخاطر يُعرف بعناصر مثل إعداد ملفات تعريف مخاطر العملاء وفهم طبيعة وهدف المعاملات والمراقبة المستمرة (CGAP, 2018; FATF, 2023; FATF, 2023).



العناية الواجبة للتحقق من العملاء

أداة دفع مرتبطة بحساب إيداع، مثل حساب للإيداع عند الطلب أو حساب توفير أو حساب تحويل. ويجوز استخدام البطاقة لإجراء كل من معاملات الخصم والائتمان بين الحسابات، وكذلك بين البطاقات (PASA, 2022b). وعلى الرغم من كونها تمثل أداة سحب فوري من الناحية التقنية، إلا أنَّ موضع التحكم يكون غالباً في يد الشخص الذي يُجري عملية الدفع، ما يعني أنه قد تعمل بطاقات الخصم بشكل أساسى كأدلة للدفع الفوري.



بطاقة خصم

وسيلة دفع تسمح للمستلم بتحصيل الأموال من حساب معاملات المرسل من دون أن يضطر المرسل إلى التدخل سوى لتقديم موافقة كتابية إلكترونية من خلال تفويض أمر الخصم (PASA, 2022b). التحويل الإلكتروني للأموال بالخصم هو، بحكم التعريف، طريقة لإجراء عمليات السحب الفوري.



التحويل الإلكتروني (EFT) بالخصم للأموال

عملية معالجة التزامات المعاملات التي لم تُسوَّى على الفور ولكن في مرحلة لاحقة وفقاً لدورة محددة مسبقاً، إما يومياً أو بمتيبة أعلى (World Bank, 2021a).



تسوية صافية مؤجلة

تشمل المؤسسات التي تقبل في سياق نشاطها التجاري الوائع السائلة (المنقوله) من العملاء، بتحفظ أن يخضع القبول لعقد إيداع، لغرض الوساطة (ضمان الميزانية العمومية للمؤسسة وتطبق على الاستحوذ على قثات الأصول والأنشطة المختلفة). قد تسهل المؤسسات التي تقبل الوائع أو لا تسهل المدفوعات والخدمات المالية الأخرى نيابة عن عملائها.



المؤسسات التي تقبل الوائع

المنافع العامة الرقمية هي برامجيات مفتوحة المصدر وبيانات مفتوحة ونمذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة والمعايير المفتوحة والمحتوى المفتوح الذي يتمثل بالخصوصية وغيرها من القوانين المعمول بها وأفضل الممارسات، ولا يسبب أي ضرر من خلال التصميم، ويساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة) (Digital Public Goods Alliance , 2023).



المنافع العامة الرقمية

² يتمتع البنك المركزي بالصلاحيات التنظيمية اللازمة وينفذ ترتيبات رقابة فعالة على أساس مستمر لتحديد واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان ملائمة ترتيبات الحكومة ودعم تحقيق أهداف السياسة العامة. وفي السياقات الخاصة بعض الدول، قد يتعين على البنك المركزي ممارسة السيطرة على الملكية وأو يكون ممثلاً بشكل مباشر في مجلس الإدارة (على سبيل المثال عن طريق ترشيح موظفه العاملين أو ترشح عضو خارجي) لتنفيذ ترتيبات الحكومة المرغوبة بشكل كامل.

خدمة يستخدم فيها الهاتف المحمول للوصول إلى الخدمات المالية، حيث تخزن القيمة افتراضياً في حساب معاملات صادر عن جهة إصدار النقود الإلكترونية.



نظام يوفر الوصول فقط إلى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ويدعم الأدوات المرتبطة بالحسابات المالية عبر الهاتف المحمول. يتمتع هذا النوع من الأنظمة ببعض أشكال قواعد ومعايير النظام المشتركة التي تشكل الأساس لتسوية المعاملات بين عملاء مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركين. ومع ذلك، قد تستند على بنية تحتية مركبة أو على شكل من أشكال الترتيبات الثنائية والمتحدة الأطراف بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركين.



يعتبر أي مشغل شبكة للهواتف المحمولة أو كيان دخل في شراكة مع مشغل شبكة للهواتف المحمولة، يقدم خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول وأداة الدفع رقمية عند نشوء الحاجة، ومحذناً للقيمة يعمل بشكلٍ مستقل عن الشبكة المصرفية التقليدية (IMF, 2022).



هيكل الإذن الخاص بأدوات الدفع التي تنتمي إلى نظام معين للاستخدام في المنصات التي طورتها أنظمة أخرى، بما في ذلك في البلدان المختلفة. وتتضمن قابلية التشغيل البيني متعدد الأطراف موقعاً تستخدم فيه أدوات دفع تنتمي إلى نظام معين في منصات طورتها أنظمة أخرى، بما في ذلك الأنظمة القائمة في بلدان مختلفة. وتتطوّر قابلية التشغيل البيني متعدد الأطراف على التفاهم بين سمات عديدة يمكن دمجها بطرق مختلفة. وتنقسم هذه السمات إلى ثلاثة أبعادٍ عامة: قابلية التشغيل البيني الفني والدولي والتجاري (BIS2021)³. تحدّد طبيعة قواعد التشغيل البيني التجاري سواء أكان نظام المدفوعات متعدد الأطراف أم لا، ولكنها لا تحدّد عدد المزودين أو المنصات أو الأنظمة أو مناطق الاختصاص القضائي.



تتيح تقنية اتصال لاسلكي قائمة على المعايير وقصيرة المدى (بعض سنتيمترات) تفاعلات بسيطة وآمنة ثنائية الاتجاه بين الأجهزة الإلكترونية، ما يسمح للمستخدمين النهائيين بإجراء معاملات دون تلامس والوصول إلى المحتوى الرقمي وتوصيل الأجهزة الإلكترونية بنقرة واحدة (BIS, 2020b).



تعتمد المنفعة العامة لمنتجات وخدمات الدفع الرقمي على عدد الأفراد والشركات والكيانات التي تستخدمها: كلما زاد عدد المستخدمين الذين يستعملون المنتج، زادت القيمة التي يتلقاها كل مستخدم (Giuliani, 2022).



تشمل المعاملات خارج الكيان الواحد المعاملات التي يكون فيها مزودو خدمات الدفع المصدرون والمستحوذون مؤسسات مختلفة. وتطلب هذه المعاملات المعالجة من خلال شبكات خارجية للمقاومة والتسوية (مثل مفتاح التبديل)، لأنها تنتهي على نقل الأموال بين مزودي خدمات الدفع، بدلاً من أن تقتصر على الأنظمة الداخلية لمزود خدمة دفع واحد.



تشمل المعاملات التي تظل ضمن منصة المعالجة الأساسية لمزود خدمة الدفع (PSP)، وفي سجل فرعى داخلى دون إجراء مقاصة أو تسوية بين مؤسسات مالية منفصلة. وهذا يعني أنها معاملة داخلية بين حسابات العملاء ضمن مؤسسة مالية واحدة أو ضمن مجموعة خدمات مالية.



أنظمة الدفع الفوري هي أنظمة لمدفوعات التجزئة تتضمن أطراضاً متعددة، وتكون على شكل حلقة مفتوحة، وتتيح، على الأقل، إجراء عمليات الدفع الفوري رقمياً في الوقت الفعلي تقريباً، كما أنها متاحة للاستخدام على مدار الساعة وطيلة أيام السنة، أو قريباً من ذلك بقدر ما أمكن.



ظهر معيار المراسلة أيزو 20022 في عام 2004، وأصبح معيار التبادل القياسي للرسائل الإلكترونية، ويستخدمه معظم مزودي خدمات الدفع المالية بالإضافة إلى إجراء المعاملات غير المعنية بالدفع (World Bank, 2021).



التحويلات النقدية بين شركتين. يتراوح حجم المدفوعات ذات القيمة الكبيرة المرتبطة بالمعاملات الكبيرة داخل مجال معين إلى مدفوعات التجزئة بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (محور هذا التقرير) — على سبيل المثال، الدفع مقابل إمدادات المخزون التي تقدمها شركة إلى أخرى (World Bank, 2020b).



عملية تحويل لا يجوز للمحول إلغاؤها وهي غير خاضعة للشروط (BIS, 2003).



معيار المراسلة الأكثر شيوعاً بالنسبة لمدفوعات البطاقات، ووضعت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO معيار أيزو 8583 في عام 1987 (World Bank, 2021).



مزود خدمات الدفع الذي يصدر بطاقات الدفع وغيرها من أدوات الدفع المختلفة للدفع، وهو الذي يعالج المدفوعات التي تُجرى باستخدام هذه الأدوات (Paytechlaw, 2024).



يمثل مبدأ أعرف عميلك جزءاً من عملية العناية الواجبة للتحقق من العملاء ويشير هذا المصطلح بشكل عام إلى مفهوم الامتثال التجاري ويجوز فهمه على أنه العملية التي تجمع بموجبها المؤسسات المعلومات أو السمات حول عميل محتمل والتأكد من صحة هذه المعلومات باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة (CGAP, 2018; Financial Inclusion Global Initiative, 2021).



مصطلح لتعريف أنظمة الدفع الفوري لغرض إعداد هذا التقرير، المعاملات التي تقل قيمتها عن 5 دولارات أمريكياً.



مدفوعات التجزئة المرتبطة بشراء السلع والخدمات من شركة ما، بغض النظر عن حجم تلك الشركة، حيث يكون الطرف الذي يُجري عملية الدفع فرداً والمدفوع له شركة (World Bank, 2021a).



³ تتضمن قابلية التشغيل البيني الفني التصالات الفنية وتبادل البيانات، بينما تتطابق قابلية التشغيل البيني الدولي تفسير البيانات والعمل وفقاً لها باستمرار(BIS, 2021). وتتضمن إمكانية التشغيل البيني التجاري الاتفاقيات التجارية التي توفر قواعد وضمانات دائمة لتبادل الأدوات التجارية المختلفة والمخاطر المرتبطة بها بين مختلف الأنظمة والمنصات والمشاركين، بما يشمل ذلك في مناطق اختصاص قضائي مختلفة (World Bank, 2012).



تسمح طريقة تواصل البرامج مع بعضها البعض التي صُمِّمت لتتوافق مع تنسيدات ومعايير البيانات المنشورة، والتي هي متاحة على نطاقٍ واسع، للشركات الأخرى بالاندماج بسلامة في نظام الدفع (CGAP, 2022a).

واجهة برمجة التطبيقات

نظام المدفوعات ذو الحلقة المفتوحة هو نظام يمكن لأي مزود خدمات دفع مرحض له أن يشارك فيه إذا كان يستوفي معايير قواعد النظام. ويتضمن النظام ذو الحلقة المفتوحة إمكانية التشغيل البيئي، وتدرج الترتيبات الثنائية الحصرية وأنظمة ذات الحلقة المغلقة والعمليات داخل الكيان الواحد أو بين المجموعات خارج هذا التعريف.



الحلقة المفتوحة

هو الفرد الذي يراقب النظام باستمرار ويقيم مدى الأمان والكافأة في تشغيله (BIS, 2016). والمشرف مسؤول عن تقييم ومراقبة النظام وإنفاذ القانون واللوائح لتعزيز المدفوعات الآمنة والفعالة. ويمكن لمشرف النظام فرض تفويضات السياسة وهو المحكم الرئيسي فيما يخص الإنفاق أو تطبيق قواعد النظام (CGAP, 2021).



وسيط يعالج المدفوعات نيابة عن الدافع والمدفوع له.



هو الطرف المسؤول عن إرسال تعليمات الدفع وحساب أوضاع التسوية والأنشطة التشغيلية الأخرى مثل الإدارية اليومية للأنظمة والمعالجة بما يتوافق مع قواعد النظام وتوجيهات الحكومة. وتشمل مسؤولياته أيضاً ضمان جودة الخدمة وتحقيق المخاطر التشغيلية والحفاظ على المعايير (CGAP, 2021).



أساس إمكانية التشغيل البيئي للمشاركين في أنظمة الدفع الفوري عبر تبديل مركزي أو طبقة مقاصة، ويكون تسهيلاً لها من قبل طرف ثالث (مشغل نظام الدفع) في بعض البلدان وليس كلها، يكون الطرف الثالث مجمعاً (CGAP, 2016). وقد يكون مشغل نظام الدفع كياناً خاصاً أو مملوكاً للحكومة. تتحقق إمكانية التشغيل البيئي عندما يتصل المزودون بالمقتاح.



النقطة الأولية في بيئة التاجر (على سبيل المثال نقطة البيع أو آلة البيع أو صفحة الدفع على موقع التاجر أو رمز الاستجابة السريعة على ملصق، وما إلى ذلك) التي يجري فيها تبادل البيانات مع جهاز المستهلك (مثل الهاتف المحمول أو الجهاز القابل للارتداء وغيرها) أو النقطة التي تدخل فيها بيانات المستهلك لبدء تحويل ائتماني فوري (ERPB, 2020).



جهاز متخصص يستخدم لقبول المدفوعات (على سبيل المثال، قارئ بطاقات) في موقع للبيع بالتجزئة، حيث يجري سداد مدفوعات خاصة بالسلع أو الخدمات (GSMA, 2021a).



معرف (كعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف المحمول) يجوز استخدامه بدلاً من معلومات حساب المعاملات الخاص بالطرف الذي يجري عملية الدفع أو المدفوع له. ويتبع هذا المعرف للجمهور وقطاع الأعمال إجراء المعاملات بطريقة سلسة أثناء الشروع في عمليات الدفع (World Bank, 2021d).



الالتزامات التي يدفعها الأفراد إلى الإدارات العامة المركزية والإقليمية والمحليّة، مثل تسديد الضرائب أو فواتير المرافق والخدمات العامة (World Bank, 2021a).



يشكل مبدأً اعرف عميلك التصنيفي شكلاً مبسطاً من العناية الواجبة للتحقق من العملاء (CDD)، تزايد فيه وظائف الحساب ومتطلبات العناية الواجبة تدريجياً بما يتماشى مع بعضها البعض، مما يعني أنه يُسمح بوظائف أكبر كلما تمت تلبية المزيد من متطلبات مبدأً اعرف عميلك (GSMA, 2019b).



عمليات تحويل الأموال إلى أفراد العائلة أو الأصدقاء دون إجراء معاملة اقتصادية أساسية، على سبيل المثال، التحويلات، المرسلة من حساب معاملات لشخص إلى آخر (World Bank, 2021a).



جزء من بروتوكولات النظام العالمي للتواصل عبر الهاتف المحمول (GSM) بين الأجهزة والشبكات الخلوية الرقمية من الجيل الثاني. گيفت قناة الاتصالات هذه لاستيعاب المعاملات المالية من خلال تمكين العملاء من إرسال تعليمات محددة إلى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، جنباً إلى جنب مع رقم التعريف الشخصي الخاص بهم للمصادقة عليه، مع تمكين المزود من إرسال ردود للعملاء وتأكيد المعاملات (CGAP, 2015).



نوع من الهجمات الإلكترونية التي تستخدم تقنيات الصوت والهاتف لخداع الأفراد المستهدفين للكشف عن بيانات حساسة لكيانات غير مصرح لها (TechTarget, 2023b).



يشير هذا النهج القائم على المقاربات القائمة على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح أنه من المرتقب أن تحدد وتقيم وتفهم السلطات المختصة والمؤسسات المالية مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح التي تتعرض لها واتخاذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح فيما يخص هذه المخاطر من أجل التخفيف منها بشكل فعال (FATF, 2023).



معاملات دورية من الشركات لتعويض الموظفين عن العمل الذي قدموه، (مثل كشوف المرتبات والحوافز الأخرى الخاصة بالتعويضات) (World Bank, 2021a).



مسؤول عن نقل قيمة التسوية بالعملة التجارية أو السيادية بين المشاركين في النظام (CGAP, 2021).



هو عبارة عن هجوم هندسة اجتماعية يستخدم رسائل نصية مزيفة على الهاتف المحمول لخداع الأشخاص لتنزيل برامج ضارة أو مشاركة معلومات حساسة أو إرسال أموال إلى مجرمي الإنترنت (IBM, 2024).



دفعه من الحكومة إلى حساب معاملات شخص ما، تخص غالباً المدفوعات الاجتماعية، مثل مدفوعات المئانح أو الدعم (GSMA, 2021b).



مصطلح تصنيفي وضع لغرض إعداد هذا التقرير. تجمع أنظمة الدفع الفوري بالعملة الرقمية للبنك المركزي بين أدلة العمالة السيادية ونظام تحويل القيمة الذي قد يوفر آلية تحويل قيمة رقمية موحدة بين أنظمة الأدوات التجارية والأطراف المعنية المؤسسيين والأفراد داخل اقتصاد معين.



يشير هذا المصطلح إلى تشغيل تكنولوجيا التبديل التي تمكن من إجراء معاملات آمنة وفعالة. يقوم مشغلو عمليات التبديل بنقل المعاملات بين المشاركين ومطابقتها وتأكيدها وتسويتها (ويشكّلون بشكل جماعي وظيفة المقاصة؛ وتقديم التعليمات للتحويل الفوري أو المؤجل للأموال النهائية (بدء التسوية)؛ كما يقومون بأداء وظائف تشغيلية أخرى، بما في ذلك إدارة النزاعات ومراقبة الاحتياطي (CGAP, 2021).



هي الجهة المسؤولة عن التوجيه الاستراتيجي، بما في ذلك أي تفويض واضح بشأن الشمولية (الحكومة المناصرة للقراء)، ومسئولة المشاركين في أنظمة الدفع الفوري. وترتبط وظيفة مثل هذه الهيئات بالرقابة على إدارة النظام (Centri, 2020).



مسؤول عن الحصول على جميع المزايا والمخاطر المرتبطة بملكية النظام (BIS, 2003).



مسرد المصطلحات

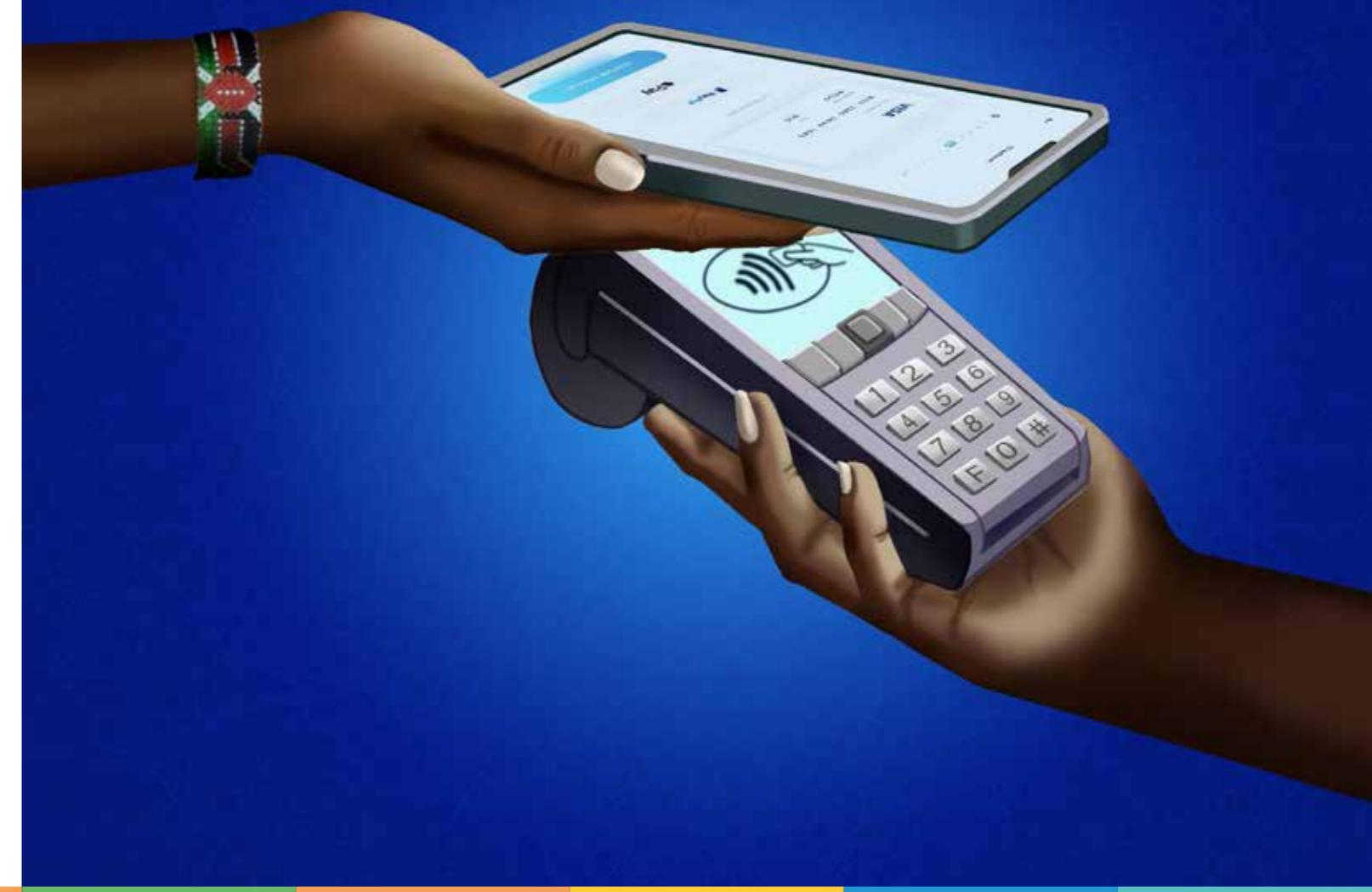
الجهود المبذولة لإتاحة المدفوعات الرقمية الفورية بشكل أكبر وتسهيل الوصول إليها في أفريقيا بإنشاء بنية الدفع الفوري الشامل التحتية. واستناداً إلى عديد من المصادر من جانبي الطلب والعرض، نقدم نظرة متمعة حول أنظمة الدفع الفوري في القطاعين العام والخاص في أفريقيا ونقيّم شمولية هذه الأنظمة، سواءً من حيث الوظائف (إمكانية إتاحتها لجميع المستخدمين النهائيين) أو الحكومية (حصول جميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم على فرص منصفة للوصول وتقديم المدخلات المرتبطة بالتصميم).

وللرغم إعداد هذا التقرير، أخذنا في الحسبان الأنظمة ذات المعاملات والوظائف التي كانت نشطة اعتباراً من يونيو 2024 فقط، وفقاً للبيانات التي جمعت بين يناير ويוניوب 2024 مباشرة من البنوك المركزية ومن مشغلي أنظمة الدفع الفوري للقطاع العام وأنظمة الدفع الفوري الخاضعة للشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن الموارد المتاحة للجمهور. وتشمل النتائج أيضاً تحليلاً مستمدة من مقابلات واسعة النطاق مع الأطراف المعنية ومن أبحاث المستخدم النهائي التي أجريت بين فبراير ومارس 2024 في كلٍ من الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريшиوس وأوغندا. وختاماً، يتضمن التقرير دراسات حالة مفصلة من موريшиوس وجنوب أفريقيا وتنزانيا وزمبابوي.⁴ وتقدم هذه المصادر نظرة عامة على التوجهات الرئيسية والعقبات التي تعيق شمولية أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا والفرص المتاحة لها.

يمكن أحد أهم جوانب امتلاك الحسابات في قدرتها على إتاحة الفرصة للأفراد لاستلام المدفوعات الرقمية وإرسالها، الأمر الذي أثبت فعاليته في تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، إذ تزيد قدرة الفرد الذي يملك حساباً على إدارة شؤونه المالية بأمان ويسر، لا سيما عند انخفاض دخله بصفة غير متوقعة، وذلك بفضل امتلاكه وسائل آمنة للاحتفاظ بالدخل وتوفيره عليها وكذلك لتلقي الدعم المالي من شبكة الأصدقاء والعائلة مما ابعته منطقتهم الجغرافية (Jack & Suri 2014; Riley 2018).

وحتى تعم فوائد المدفوعات الرقمية على الجميع في أفريقيا، يلزم حدوث توسيع هائل في حصة البالغين الذين يمكنهم الحصول عليها واستخدامها؛ فلا يمكن أن تقصر المدفوعات الرقمية على الأفراد الذين يملكون حسابات مصرفيّة في القارة فحسب، والبالغة نسبتهم 55%، بل يجب أن تتاح لغير المشمولين أيضًا، البالغة نسبتهم 45% وهم أكثر من 400 مليون بالغ في القارة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد الأساليب وراء اقتصار هذه المدفوعات على نسبة معينة يتمثل في أن بنية المدفوعات التحتية في القارة لم تصل إلى مستوى الشمول الكامل حتى الآن، سواءً من حيث التغطية الجغرافية أو إمكانية الإتاحة والقدرة على تحمل التكاليف.

وعملت منظمة AfricaNenda في التقرير السنوي الثالث بشأن حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا لعام 2024، على تحليل



ما نظام الدفع الفوري ومتي يصبح شاملاً؟⁵

تعتبر أنظمة الدفع الفوري (IPS) أنظمة مدفوعات في قطاع التجزئة، ذات حلقة مفتوحة، تتيح إجراء معاملات دفع رقمية منخفضة القيمة وغير قابلة للإلغاء في الوقت الفعلي على مدار الساعة وطوال أيام السنة أو ما يقرب من ذلك قدر الإمكان. ويعتبر مصطلح أنظمة الدفع الفوري (IPS) مراداً للمصطلح أنظمة الدفع السريع.



تعالج أنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIPS) المدفوعات رقمياً في الوقت الفعلي تقريراً، وتكون متاحة للاستخدام على مدار الساعة وطوال أيام السنة أو ما يقرب من ذلك قدر الإمكان. وتحتاج هذه الأنظمة معاملات دفع منخفضة التكلفة فورية وغير قابلة للإلغاء وتعتمد على ترتيبات التشغيل البنيي ذي الحلقة المفتوحة والأطراف المتعددة. ويحظى مزودو خدمات الدفع المرخصون بفرصة الوصول عادل إلى النظام، ويحظى المشاركون في النظام بفرص متساوية في النظام. ويحظى البنك المركزي بالقدرة على تشكيل الحكومة وتعديلها.

للاطلاع على وصف كامل لنطاق الشمولية والمعايير التي تشكل مختلف مستوياتها، يرجى الاطلاع على الصفحتين 36 و37 من هذا الملخص التنفيذي.

الملخص التنفيذي

⁴ نظام المقاييس العالمي للمركزي لموريشيوس (MauCAS) في جنوب أفريقيا، ونظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)، ونظام ZIPIT في زمبابوي.

⁵ تتوافق التعريفات المستخدمة في هذا التقرير من حيث المبدأ مع التعريف الوارد في تقرير المدفوعات السريعة الصادر عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق عام 2016. «يمكن تعريف المدفوعات السريعة بأنها المدفوعات التي تُ Keele بموجها رسالة الدفع وتتوفر المبالغ المالية للمساعدة في الوقت الفعلي أو في وقت قريب من الوقت الفعلي أو في وقت أقصى قدر الممكن»، ويسعى تعريف أنظمة الدفع الفوري (IPS) في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) إلى التأكيد على بعض الجوانب المحددة ذات الصلة من منظور الشمول العالمي في كثيرون البلدان منخفضة الدخل، ولا سيما حسابات الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة وعمليات الدفع الفوري، عليه، بينما يطلق هذا التعريف إلى الحالات التي تتيح للمستخدمين لدى مزودي الخدمات المالية غير المregistrados بالفعل إجراء التحويلات واستقبالها في الوقت الفعلي رغم الاعتراف بالقيود المفروضة على هذه الترتيبات في التصنيفات المختلفة لنظام الدفع السريع أيضًا على المعاملات الفورية.

⁶ يتبع البنك المركزي بالصلاحيات التنظيمية اللازمة ويعمل على تنفيذ ترتيبات إشرافية فعالة على أساس مستمر لتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة واعتمادها لضمان ملاءمة ترتيبات الحكومة بالإضافة إلى دعم تحقيق أهداف السياسة العامة. وفي سياقات بعض البلدان، قد تعيين على البنك المركزي ممارسة السيطرة على الملكية / أو أن يكون ممثلاً بشكل مباشر في مجلس الإدارة (على سبيل المثال، يعين موظفي العاملين أو تعيين عضو خارجي بهدف تحقيق ترتيبات الحكومة المستهدفة بشكل كامل).

تطور مشهد أنظمة الدفع الفوري

تطور مشهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا خلال العام الماضي ليشمل 28 نظام دفع فوري محلياً وثلاثة أنظمة دفع فوري إقليمية، ليصبح العدد الإجمالي لأنظمة النشطة والعاملة 31 نظاماً (انظر الخريطة 0.1):

الإطار 0.1 | التغييرات المسجلة منذ تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري لعام 2023:

- في الفترة الممتدة بين يوليو 2023 ويونيو 2024، أطلق نظامان جديدان هما: نظام KWIK في أنغولا ونظام LeSwitch في ليسوتو.
 - سُجّلت ثلاثة أنظمة أُدرجت من قبل في مشاهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) لعامي 2022 و2023 بعد أن أظهرت الأبحاث لعام 2024 أنها لا تفي بالمتطلبات التعريفية للإدراج. وتتمثل هذه الأنظمة الثلاث في نظام التسوية الآلية في جيبوتي SYRAD (جيبوتي) الذي لا يعمل بصفة شاملة، ونظام NamPay (ناميبيا)، وهو غير متاح على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع وطوال العام، بالإضافة إلى شبكة الدفع الفوري الصومالية التي تخضع حالياً للتحديث ولكنها لم تكن تعمل بصفة شاملة.
 - تمت إعادة تصنيف نظامين في جمهورية مصر العربية - بما في ذلك شبكة المدفوعات الخاطئة (IPN) من نظام مصر إلى نظام دفع فوري عابر للمناطق، وشبكة مميزة من نظام دفع فوري عابر للمناطق إلى نظام خدمات مالية عبر الهاتف المحمول.
- وتسمح أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق بضم كل من المشاركين المصرفيين وغير المصرفيين، بينما تسمح أنظمة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فحسب، بمشاركة مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فحسب.



وعلى وجه التحديد، لا تزال معظم أنظمة الدفع الفوري (IPS) لا تدعم مجموعة واسعة من حالات الاستخدام (مثل الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P)، ومن فرد إلى شركة (P2B)، ومن شركة إلى شركة (B2B)، ومن حكومة إلى فرد (G2P)، وما إلى ذلك) عبر مجموعة متنوعة من أنواع المشاركين، كما أنها لا تتيح حتى الان خيارات انتصاف فعالة للمستخدمين النهائيين. ومن ثم، لا تزال الحاجة ماسة لتطور أنظمة الدفع الفوري (IPS) لتصبح أنظمة دفع فوري شاملة (IIIPS) إن كانت تسعى إلى توسيع نطاق الشمول المالي في أفريقيا بشكل فعال.

ويمكن لأنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIIPS) أن تتطور وتصبح بمثابة البنية التحتية الرقمية العامة الرئيسية (DPI) في أفريقيا بإتاحة.

تشير التحاليل المستنيرة من هذه المصادر المعلوماتية إلى أن أنظمة الدفع الفوري أصبحت أكثر وفرة ونضجاً خلال العام الماضي، الأمر الذي يشكل نتيجة واحدة. ومع ذلك، لا يزال الدرب طويلاً لإتاحة أنظمة الدفع الفوري (IPS) للجميع في القارة، بمن فيهم النساء والفقراء. وفي الوقت الحاضر، يُظهر التقرير أن أيّاً من أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا لم يصل إلى مستوى الشمولية الناضجة المستهدفة. وبدلًاً من ذلك، وصلت المزيد من الأنظمة إلى مستويات أساسية أو متقدمة من الشمولية، وذلك وفقاً لنطاق الشمولية لعام 2024 الصادر عن منظمة AfricaNenda الذي يُنطّرّق إليه بالتفصيل في الصفحتين 12 و13 من هذا الملخص التنفيذي والفصل 2 من التقرير الكامل.

ما البنية التحتية الرقمية العامة؟

البنية التحتية الرقمية هي مفهوم أقرّته في الآونة الأخيرة مجموعة العشرين (G20) لتوحيد الجهود ذات الصلة ببناء البنية التحتية للعصر الرقمي. وهي تُعرف على أنها "مجموعة من الأنظمة الرقمية المشتركة الآمنة التي تتسم بإمكانية التشغيل البيني المبني على تقنيات مفتوحة، لإتاحة الحصول العادل على الخدمات العامة وأو الخاصة على نطاق مجتمعي" (UNDP, 2023b).



وفي السياق المالي، توضح الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي التابعة لمجموعة العشرين (G2F) التعريف على النحو التالي: "... يجب تفسير "النظام" على نطاق واسع ليشمل البروتوكولات والأطر وتقنيات الحكومة التي تعتمد عليها الأطراف المعنية في السوق وتستخدمها لتوفير المنتجات والخدمات لعملائها. ومن الناحية المفاهيمية، يمكن اعتبار البنية التحتية الرقمية مجموعة أساسية من الأنظمة التأسيسية التي تتيح استخدام المكثف وتوفير الخدمات الرقمية عبر مجموعة من التفاعلات والجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية. وقد يختلف أساس البنية التحتية الرقمية باختلاف سياق البلد، ولكنه يشمل بشكل عام الهوية الرقمية والمدفوعات الرقمية وتبادل البيانات في القطاع المالي" (G2F, 2023).

ويؤكد هذا التقرير من جديد هذه النتائج، ويشير أيضًا إلى أن سهولة الوصول وتتنوع حالات الاستخدام عاملان يدفعان المستخدمين النهائيين إلى تبني هذه الأنظمة بشكل أكبر. ويسلط الإصدار الحالي الضوء على دور الإصلاحات التنظيمية المعنية بإجراءات مبدأ اعرف عميلك الإلكتروني (eKYC) وترخيص شركات التكنولوجيا المالية في مساعدة أنظمة الدفع الفوري (IPS) على التطور لتصبح أنظمة دفع فوري شاملة (IIIPS).

توضّح الصفحات التالية مدى تطور مشهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا في العام الماضي، بما في ذلك نسبة التقدم المحرز في نطاق الشمولية بأسره. وسلطت التقارير السابقة التي تناولت حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (IIIPS) الضوء على أهمية ابتكارات السوق التي يقدمها المشاركون في أنظمة الدفع الفوري (IPS) المصرافية وغير المصرافية، للوصول إلى الفئات المحرومة من الخدمات وتزويدها بخدمات دفع جديرة بالثقة.

الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وبالإضافة إلى ذلك، تدرج من بين الأنظمة النشطة البالغ عددها 31 نظاماً حالياً، يوجد 14 نظام دفع فوري عابراً للنطاقات. وهذا يعني أن هذه الأنظمة تتيح معالجة المدفوعات وتسويتها باستخدام إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع بين مختلف أنواع مزودي خدمات الدفع (PSPs)، مثل إمكانية المعالجة والتسوية بين المصارف ومزودي الوجه من فئة الدفع الفوري بالعملة السيادية في أفريقيا.

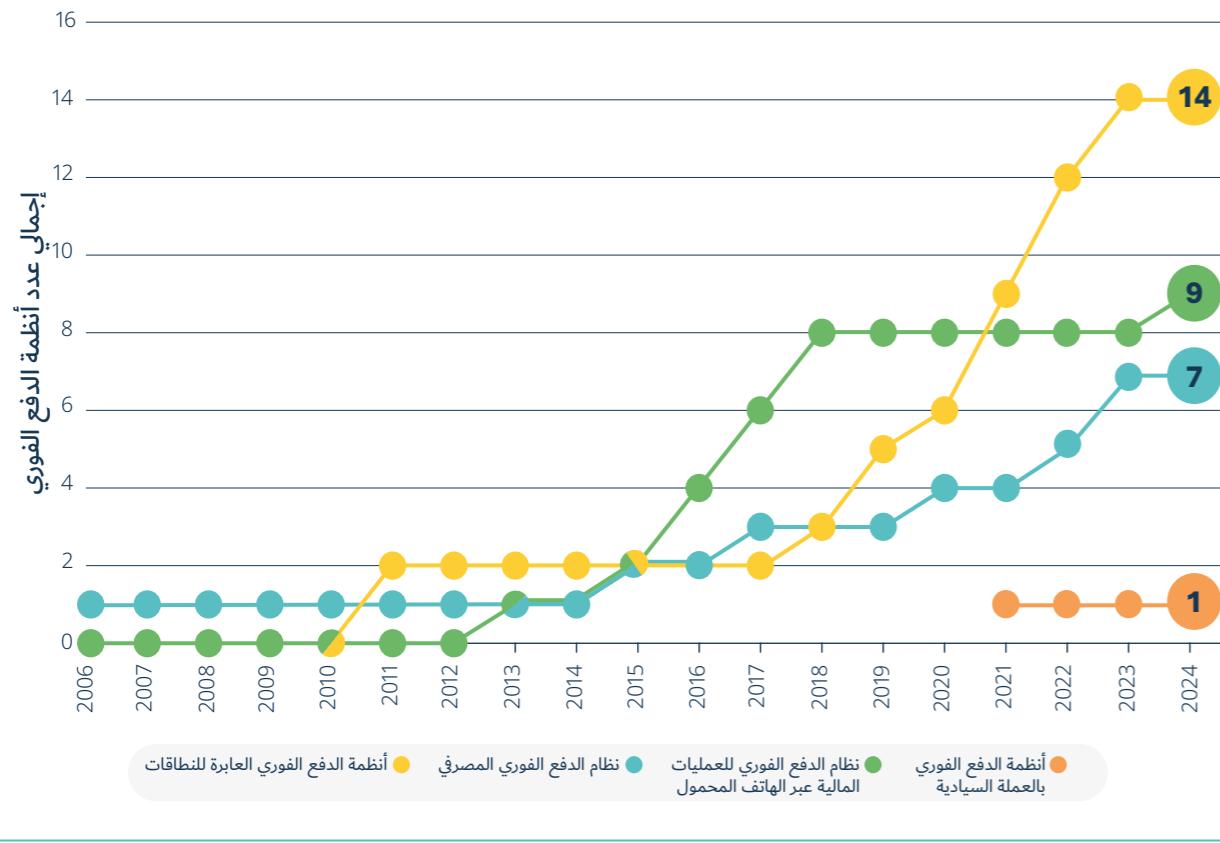
الإطار 0.2 | تغير في أنظمة الدفع الفورية السائدة

تصنّف جميع أنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا ضمن أربعة "أنواع" هي: أنظمة الدفع الفوري **العايدة للنطاقات** وأنظمة الدفع الفوري **المصرفية** وأنظمة الدفع الفوري **للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول** وأنظمة الدفع الفوري **بالمعلمة السيادية**. ويستند نوع نظام الدفع الفوري إلى ترتيبات التشغيل البيني الخاصة به التي تحدّد جزئياً مزودي خدمات الدفع الذين يسمح لهم بالمشاركة: فنظام الدفع الفوري المصرفي يدعم المصارف فقط، بينما يدعم نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر النطاقات الدعم إلى طائفة من الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) فقط، في حين يقدم نظام الدفع الفوري العابر للنطاقات الدعم إلى طائفة من المشاركين. ويجمع نظام الدفع الفوري بالعملة السيادية بين أداة العملة الرقمية للبنك المركزي ونظام تحويل القيمة الذي قد يتبيّح آليّة تحويل قيمة موحدة بين أنظمة الأدوات التجارية والأطراف المعنية المؤسسيّة والأفراد داخل اقتصاد معين.

لقد تحول التوازن في مشهد أنظمة الدفع الفوري (IPS) الأفريقية منذ عام 2010 من الأنظمة القائمة على المصارف إلى أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول ثم إلى أنظمة الدفع الفوري العابر للنطاقات (انظر الشكل 0.1):

- أطلقت تسعة أنظمة دفع فوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول خلال الفترة المتراوحة بين 2012 و2018.
- اكتسبت أنظمة الدفع الفوري العابر للنطاقات شعبية متزايدة، مع إطلاق ثمانية أنظمة جديدة منذ عام 2020.

الشكل 0.1 | أنواع أنظمة الدفع الفوري (IPS) بمرور الزمن (العدد = 31)



الخريطة 0.1 | أنظمة الدفع الفوري المحلية النشطة في أفريقيا اعتباراً من 1 يونيو 2024

نظام دفع فوري على المستوى المحلي
(تشمل 20 دولة) • نظاماً أطلقاً منذ عام 2023 ← أنظمة دفع فوري قيد التطوير في 31 دولة أخرى

28

دول لديها أنظمة دفع فوري متعددة ← لا توجد أي تغييرات مسجلة منذ تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023

7



GIMACPAY دول الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون

معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا وبوتسلوانا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية واسوانديني ولسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزمبيق ونامibia وسويشيل وجنوب أفريقيا وتanzانيا وزامبيا وزمبابوي

3

أنظمة دفع فوري على المستوى الإقليمي
← آخر قيد التطوير

4

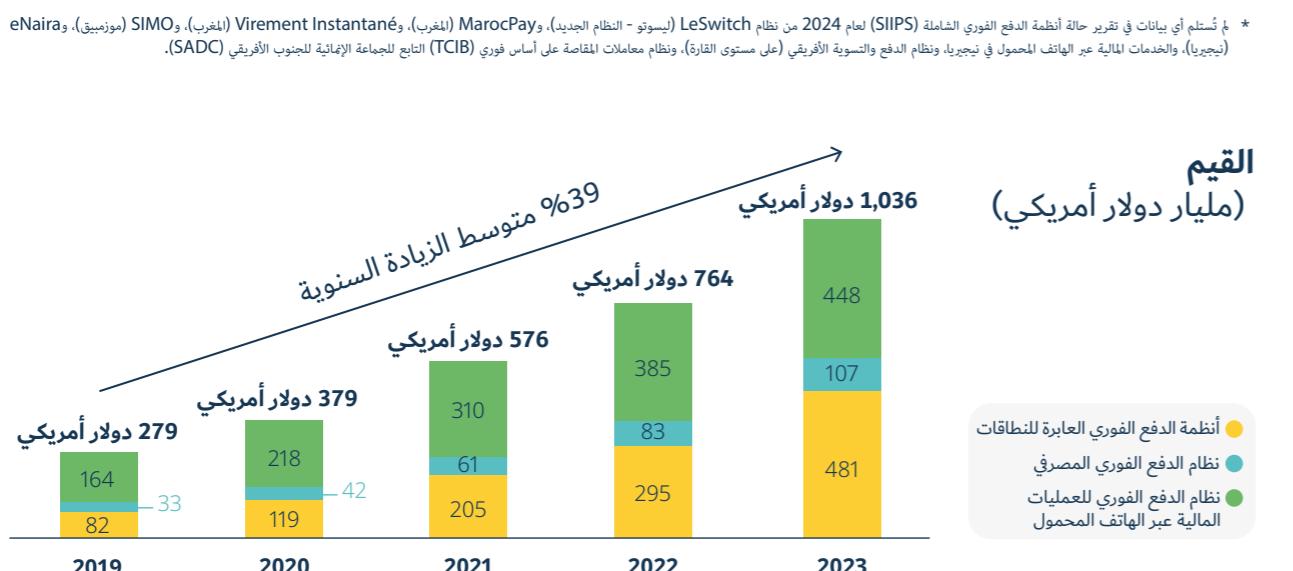
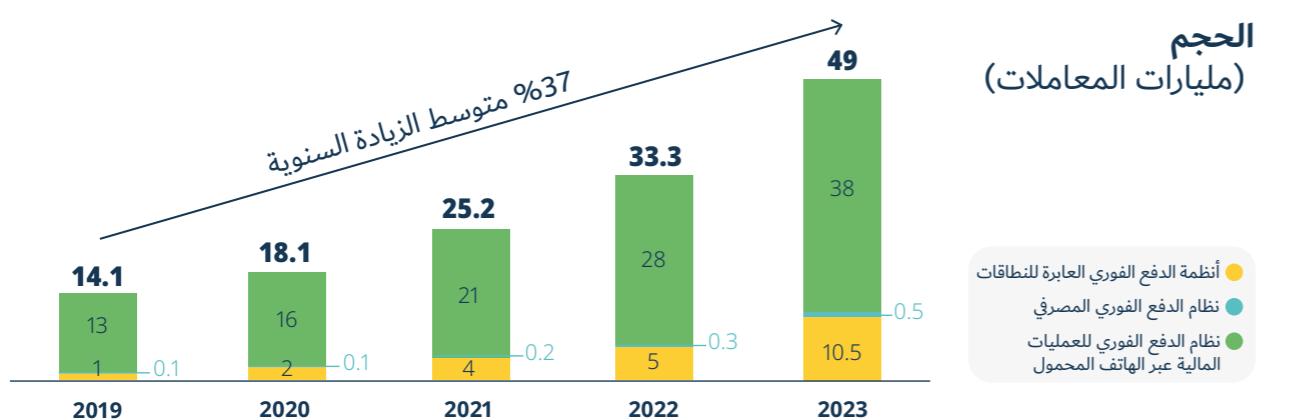
نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) الدول الرائدة في المنطقة النقدية لغرب أفريقيا: غامبيا وغانا ونيجيريا وسيراليون وغينيا وليبيريا

الوصول إلى آفاق جديدة من حيث أحجام المعاملات والقيمة

وكانت المعاملات خارج الكيان الواحد (Not-on-us)، وهي مؤشر لقيم المعاملات القابلة للتشغيل البيني، تساوي نسبة 10% أو أكثر من الدخل القومي الإجمالي في خمس دول في عام 2023. وعند النظر إلى أحجام المعاملات في إجمالي الأنظمة، نلاحظ أن أنظمة الدفع الفوري في بلدين (كينيا وأوغندا) عالجت قيمةً تعادل أكثر من 100% من الدخل القومي الإجمالي.

في عام 2023، عالجت أنظمة الدفع الفوري النشطة في أفريقيا 49 مليار معاملة، وهو أعلى حجم معاملات حتى الآن. وزادت القيمة المتداولة بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 39% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2023 لتصل إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي في عام 2023 (انظر الشكل 0.2).

الشكل 0.2 | قيم المعاملات وأحجامها (العدد = 23)*



قد يكون تقدير أحجام المعاملات وفيها أقل مما هي عليه فعلياً. واستُمدت البيانات في الشكل 2.0 من مدخلات الدراسات الاستقصائية المكتوبة التي قدمتها البنوك المركزية أو مشغلو أنظمة الدفع الفوري. عموماً، استُلم 23 دراسة استقصائية. بينما لم تتوفر بيانات ثمانية أنظمة دفع فوري. ولم يُطلق نظام LeSwitch (ليسوتو) رسميًا حتى عام 2024. ولم يقدم نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجامعة الإقليمية للجنوب الأفريقي بيانات عن الأحجام والقيم في إجازته على الدراسة الاستقصائية. ولم تسلم البنوك المركزية ومشغلو أنظمة الدفع الفوري لستة أنظمة إضافية رودوها على الدراسات الاستقصائية، مما أدى إلى غياب القيم الخاصة بالأنظمة التالية: MarocPay (المغرب) ونظام Virement Instantané (المغرب) (كلاهما بنك المغرب) ونظام SIMO (بنك موزمبيق) ونظام eNaira (نيجيريا) (كلاهما البنك المركزي النيجيري) ونظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS التابع للبنك الأفريقي للاستثمار والتضييد (Afrimexbank). ونظرًا إلى أن eNaira هو نظام الدفع الفوري بالعملة السيادية الوحيدة وبما أن بياناته غير متوفرة، فقد استُغنى عن هذه الفتة في عملية التحليل.

ومن المتوقع أن توسيع السوق مع ظهور أنظمة الدفع الفوري الجديدة قيد التطوير، إذ تعكف 31 دولة في جميع أنحاء القارة على إنشاء أنظمة دفع فوري جديدة، ولا تملك 27 دولة من هذه الدول أنظمة دفع فوري حالياً، وتسعى أربع دول من هذه الدول إلى ترقية قدرات أنظمة الدفع الفوري الحالية. وتشمل الدول البالغ عددها 31 دولة التي تستعد لاكتساب قدرات أنظمة الدفع الفوري الدول الثمانى في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) التي ستطور قدرات التشغيل البيني المحلي بمجرد الإطلاق الكامل لنظام إقليمي قيد التجربة حالياً.

وتشمل المبادرات الإقليمية الأخرى مبادرة تضم جميع الأعضاء الخمسة عشر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) - ومن المقرر أن يرتبط نظام WAEMU معها. وكان هناك عددٌ من مبادرات أنظمة الدفع الفوري الإقليمية الجاري تنفيذها منذ عدة سنوات في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) وفي جماعة شرق أفريقيا (EAC)، على الرغم من أن هذه الأنظمة لم تُشغل بعد.

إذا نُفذت جميع مشاريع أنظمة الدفع الفوري المحلية والإقليمية المخطط لها، فستفتقر إريتريا فقط إلى وظائف نظام الدفع الفوري المحلية.

وتحظى سبع دول (مصر وغانا وكينيا والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتanzania) بأنظمة دفع فوري (IPS) متعددة ونشطة. ولا تزال غالباً الدولة الوحيدة التي لديها أنظمة محلية تسمى بإمكانية التشغيل البيني المتبادل بينها. ومع ذلك، حدث تقدم ملحوظ نحو التشغيل البيني بين الأنظمة. ودعمت الهيئات التنظيمية في مصر وكينيا وتanzania وأوغندا الدعوة إلى التشغيل البيني بتعديل اللوائح التنظيمية. وفي كينيا، توجد خطط لدمج أنظمة الدفع الفوري المصرفية وأنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول بطريقة أكثر سلاسة، في حين أضاف نظام الدفع الفوري في تانزانيا (TIPS)، جميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بحسبائهم مشاركين مباشرين في النظام، متباعاً في ذلك نهجاً فريداً.

بالإضافة إلى الأنظمة المحلية النشطة، توجد ثلاثة أنظمة إقليمية نشطة؛ ولم يتغير هذا العدد منذ عام 2022. وتمثل الأنظمة الإقليمية في نظام GIMACPAY في منطقة الجماعة الاقتصادية والتنمية لوسط أفريقيا (CEMAC)⁷، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (TCIB)⁸، ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (PAPSS)⁹، ونظام دفع فوري مصري واحد (TCIB) ونظام GIMACPAY.



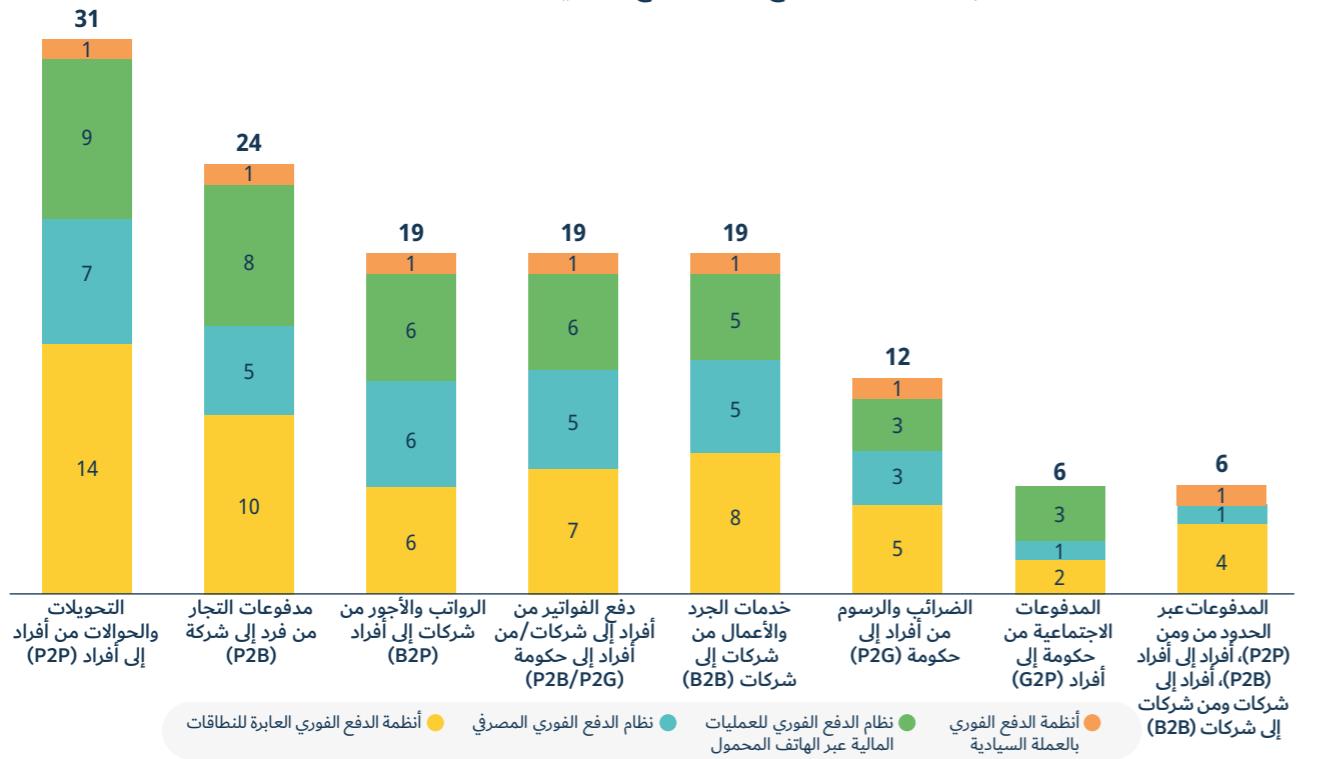
⁷ يغطي نظام GIMACPAY ست دول هي: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون.

⁸ أطلق نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) في الدول المشاركة في المرحلة التجريبية لغرب أفريقيا (WAMZ)؛ غامبيا وغانا ونيجيريا وسيراليون وغينيا وليبيريا. وانضمت جيبوتي إلى النظام، وهناك المزيد من البلدان التي تتطلع للانضمام أيضًا، ولكن لم يتحقق بعد إن كانت معالجة المعاملات بالتجزئة في الوقت الحالي قد بدأت.

⁹ يعمل نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) حالياً في مسار واحد يربط بين ناميبيا وزمبابوى وسېشيل وجنوب أفريقيا وتانزانيا وزمبابوى.

تحسين الأداء عبر القنوات والأدوات وحالات الاستخدا

الشكل 0.3 حالات الاستخدام الممكنة حسب نوع أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31)



لا تزال المصادر ومزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMO) يمثلون
المشاركين المباشرين في أنظمة الدفع المباشر؛ وتشارك شركات التكنولوجيا المالية في
الغالب بشكل غير مباشر

حالياً، اعتمدت جميع البلدان التي تملك نظام دفع فوري نشط في أفريقيا نهجاً معيناً لتنظيم عمل شركات التكنولوجيا المالية في ولاياتها قضائياً بناءً على الأنشطة المحددة التي تشارك فيها هذه الشركات. وقد تطبق الهيئات التنظيمية الترخيص المباشر، أو الترخيص غير المباشر (على سبيل المثال، من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية المرخص لها)، أو الأدوات البديلة مثل بीئات الاختبار التنظيمية، أو مزيجاً كملياً من هذه النهج ومع ذلك، لا تزال مشاركة شركات التكنولوجيا المالية (خلاف مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول) محدودة بالتعاون مع المشاركين المباشرين لتقديم خدمات الواجهة الأمامية والخلفية وذلك بسبب العوائق التي تواجه إصلاحات الترخيص. وتوجد حالياً 10 أنظمة من مجموعة 31 نظاماً لديها مزودو خدمات دفع غير صرفيين من غير مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول التي تقدوها مشغلو شبكات الهاتف المحمول: نظام شبكة المدفوعات للحظية (IPN) وشبكة ميرزا (مصر) ونظام EthSwitch (إثيوبيا) ونظام eNairag (غانا) وMauCAS (مورشيسون)، MarocPay (المغرب) وGIFT (نيجيريا) وZIPIT (زمبابوي) وGIMACPAY (الجامعة الاقتصادية والتقدية لوسط أفريقيا) (CEMAC)).

يشهد نطاق المشاركة في أنظمة الدفع الفوري توسيعاً، وشكلت المصارف أبرز المشاركين المباشرين في أنظمة الدفع الفوري المصرفية حتى الآن، وهي لا تزال تحظى بتمثيل جيد. ويمثل مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المشاركين الأساسيين في أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول. ومع تطور أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق، يتسع نطاق المشاركين ليشمل بشكل أكثر انتظاماً المصارف ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، وغيرها من مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين. وتوجد في الوقت الحالي أربع أنظمة دفع فوري تضم الفئات الأربع المذكورة، وهي: نظام الدفع الفوري في نيجيريا NIP (نيجيري) ونظام NFS (زامبيا) ونظام ZIPIT (زمبابوي) و GIMACPAY (الجامعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا).

وتجدر الإشارة إلى أن نظام GIMACPAY يضم 105 مشاركين، بما في ذلك 53 مصرًا و 11 مزوًّدًا للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و 27 مزوًّد خدمات دفع غير مصرى و 14 مؤسسة تمويل متناهية الصغر، ولا تزال شركات التكنولوجيا المالية تواجه من جانبها عقبات في الانضمام كمشاركين مباشرين.¹⁶ وتحدد قواعد نظام الدفع الفوري

شروط المشاركة فيه، ولكن الأطر التنظيمية، لاسيما نهج ترتيب
مزودي خدمات الدفع (PSP)، هي النهج الذي يحدد في نهاية المطاف
أنواع المؤسسات التي يمكن أن تتأهل كمشاركين مباشرين أو غير
مباشرين في النظام.

16 لغرض إعداد هذا التقرير يشير مصطلح «شركات التكنولوجيا المالية للمدفوعات» إلى الشركات التي تقدم خدمات دفع رقمية مدرومة بالเทคโนโลยيا ولكنها لا تدرج ضمن فئة المصارف أو مؤسسات التمويل متانةي الصغر أو الخدمات البريدية. ويتناول الفصل 16 هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل.

الدفع الفوري وعياً بامكاناتها - حيث يدعم 17 نظاماً دفع فوري رموز الاستجابة السريعة، و15 نظاماً نفاط البيع، و14 نظاماً أجهزة الصراف الآلي، وتدعى سبعة أنظمة أخرى تقنية التواصل قريب المدى وساعدها في ذلك تطوير تقنية الدفع باستعمال الهاتف كوسيلة دفع، على سبيل الذكر لا الحصر.

لأنزال الأدوات المالية الإلكترونية الأكثر شيوعاً، يليه التحويل الإلكتروني للأموال (EFT). يدعم عشرة نظام دفع فوري (IPN) الأدوات المالية الإلكترونية^٩، ويليهم 18 نظاماً يدعون التحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان^{١١}، EFT، ويدعم 12 نظاماً التحويل الإلكتروني للأموال بالخصم^{١٢}. IPN وتدعم 10 أنظمة دفع فوري (IPN) بطاقات الخصم^{١٣}، ويدعم نظام واحد العملة الرقمية للبنك المركزي، (CBDC) (وهو نظام eNaira).

حالات الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P) هي الأكثر شيوعاً، وحالات الاستخدام من فرد إلى شركة (P2B) ومن فرد إلى حكومة (P2G) آخذة في النمو (انظر الشكل 0.3). وتدعم جميع أنظمة الدفع الفوري البالغ عددها 31 نظاماً احتياجات المستخدم النهائي لحالات

الاستخدام السريع والمريحة من فرد إلى فرد (P2P) وهذا تجدر الإشارة إلى أن عدد الأنظمة التي تدعم حالات الاستخدام من فرد إلى شركة (P2B) آخذ في الازدياد وبلغ حالياً 24 نظاماً. وتعد حالة الاستخدام من فرد إلى شركة (P2B) عنصراً أساسياً في أنظمة الدفع الفوري الشاملة بصفتها إحدى أهم محركات نمو أنظمة الدفع الفوري. ومع ذلك، قد لا يرى المستخدمون النهائيون من الأفراد أو التجار في حالة استخدام هذه عرض قيمته

قوى مقارنة بالعقود، لاسيما في البلدان ذات أسواق المدفوعات الرقمية الناشئة التي تعتمد اعتماداً محدوداً على التجارة الإلكترونية. وقد يساهم جعل المعاملات من فرد إلى شركة (P2B) سهلة الاستخدام، وسريعة قدر الامكان في اعتمادها من الأفراد والتجار.

وعلاوة على المدفوعات من فرد إلى فرد (P2P) ومن فرد إلى شركة (P2B)، يعمل أصحاب العمل في القطاع الخاص على رقمنة مدفوعات الأجر والرواتب، وهو أمر يستطيع نظام الدفع الفوري في الدولة تحقيقه ويدعم تسعه عشر نظاماً دفع الفوatiser (من أفراد إلى شركات P2B) / من أفراد إلى حكومة (P2G). ومع ذلك، لا تدعم سوى ستة أنظمة دفع فوري المدفوعات من الحكومة إلى الفرد (G2P). وظيفـة الدفع الفوري عبر الحدود غير شائعة، حيث تعارضه ستة أنظمة دفع فوري (IPS) فقط.¹⁵

أصبحت أنظمة الدفع الفوري (IPS) أكثر شمولاً مع ازدياد تفويق القنوات والأدوات وحالات الاستخدام التي تدعمها، فزادت قدرتها على تلبية متطلبات الدفع للمستخدمين النهائيين. وتظهر الصورة في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIIPS) لعام 2024 ديناميكيات مماثلة إلى حد كبير لتلك التي لوحظت في تقارير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIIPS) للعامين 2022 و2023.

الهواتف المحمولة هي الأجهزة التي تستخدم لاتصالات وسائل إعلامية مثل المكالمات الصوتية والرسائل النصية والصور والفيديوهات. وقد تجاوزت تطبيقات الهاتف المحمول منذ عام 2023 تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) باعتبارها القناة الأكثر دعماً على نطاق واسع، والقناة المدعومة مما لا يقل عن 30 نظام دفع فوري. ويتماشى هذا الأمر مع التحول العام نحو تقنيات الهواتف الذكية التي من شأنها أن تتيح تجربة مستخدم أكثر ملائمة وتمكن من الاستعانة بمزودي الخدمات التكنولوجية التابعين لجهات خارجية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية. ومع ذلك، فقد يسفر التركيز على الهواتف الذكية عن إحداث فجوة في الشمولية الرقمية بين الأفراد الذين يتلقون الهواتف الذكية ومن لا يزالون يستخدمون الهواتف البسيطة.

- بعد قنوات التطبيقات، تدعم أكبر حصة من أنظمة الدفع الفوري قنوات أخرى ذاتية البدء، وهي المتصفحات (يدعّمها 24 نظاماً) وتقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) (يدعّمها 23 نظاماً). ولا تتطلب القناة الأخيرة هاتقاً ذكيّاً ولكنها مصحوبة بمخاوف أمنية بسبب نقص تشفير الرسائل.
 - تأتي القنوات المدعومة من جانب الإنسان (من خلال وكلاء الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرافية) في المرتبة التالية من حيث الدعم واسع النطاق، فهي متاحة في 21 نظام دفع فوري (وكلاء الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول) و 20 نظام دفع فوري (فروع المصارف). ورغم أن تكلفة صيانة هذه القنوات عالية، لكنها ضرورية في الأسواق التي يقل فيها الوعي بالمدفوّعات الرقمية، أو بالنسبة للسكان ذوي المستويات المنخفضة من المعرفة المالية.
 - تعد القنوات التي تعتمد على تكنولوجيا مزودي الخدمات المالية الرقمية، لاسيما رموز الاستجابة السريعة (QR) ونقاط البيع (POS) وأجهزة الصرف الآلي (ATMs) وتقنية التواصل قريب المدى (NFC) (القنوات الأقل دعماً، على الرغم من ازدياد أنظمة



*تحقق نظاماً غاناً معًا مستوى متقدمًا

أنظمة الدفع الفوري المصري ● نظام الدفع الفوري للعمليات ● نظام الدفع الفوري العابرة للنطاقات



أحرزت أنظمة دفع فوري أخرى تقدّماً في مجال الشمولية، ولكن الفجوات لا تزال قائمة

يتيح لنا تجميع الخصائص المختلفة لأنظمة الدفع الفوري في أفريقيا فرصة مطابقتها مع نطاق الشمولية لأنظمة الدفع الفوري. ويتضمن هذا النطاق مستويات شمولية أساسية ومتقدمة وناضجة، تتحدد استناداً إلى المدى الذي توفر فيه أنظمة الدفع الفوري وظائف معينة وتفني بمعايير بعينها (انظر الشكل 0.4 للاطلاع على التعريفات والخرائط الكاملة). ويفتهر نطاق الشمولية في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 ما يلي:

يلبي اثنا عشر نظام دفع فوري **معايير المستوى الأساسي** من الشمولية، مما يعني أن هذه الأنظمة تتمكن القنوات (القنوات) الأكثر استخداماً من قبل السكان، وتتيح على الأقل حالات الاستخدام من فرد إلى فرد (P2P) ومن فرد إلى شركة (P2B). وتتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تقع جميدها في أعلى مستويات نطاق الشمولية على الرغم من انتشارها الواسع في السوق، ويعزى ذلك إلى أنها لا تتيح إمكانية التشغيل البيئي العابرة للنطاقات، بالإضافة إلى أن أصولها المنحدرة من قطاع الاتصالات تبين غالباً أن البنك المركزي لا يشارك في الحكومة.

وصلت تسعه عشرة أنظمة دفع فوري لأنها لا تفي بمعايير مستوى متقدم من الشمولية، لأنها تفتى بالمعايير الأساسية، بالإضافة إلى (أ) أنها تتيح لجميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم استخدام النظام، (ب) وتشارك في حوكمة داعمة للفقراء باتخاذ القرارات المشتركة، (ج) وتدمج البنك المركزي في الحكومة. وحققت هذه الأنظمة إنجازات واسعة النطاق لإسماع صوت للمشاركين غير المصرفيين في عملية صنع القرار وذلك

17 بفضل مخطط نظام GIMAC الإقليمي الذي يمكن الشمولية في ستة بلدان.

18 نظام KWiK ونظام شبكة المدفوعات الاحظية (IPN) (مصر) ونظام eKash ونظام Virement Instantané ونظام PesaLink ونظام LeSwitch في مصر، ونظام PayShop في جنوب أفريقيا، ونظام eNaira في نيجيريا، ونظام Gamswitch في غامبيا، ونظام MarocPay في المغرب، ونظام SIMO في موزمبيق، ونظام TCIB في الأفريقي.

ومن بين أهم هذه العقبات نجد ما يلي: (أ) شبكات الهاتف المحمول غير الموثوقة التي تعيق تجربة المستخدم؛ (ب) صعوبة تصحيح المعاملات أو عكسها إن وقع خطأً أو حدث احتيال؛ (ج) محدودية قبول المدفوعات الرقمية. ويؤدي عدم توفر المساعدة المستمرة من متزودي الخدمة إلى تفاقم المشكلة الثانية، لاسيما بالنسبة للمستخدمين الذين يقترون إلى الثقة المالية أو الرقمية، ومن ثم يخشون ارتكاب الأخطاء. وعلاوة على ذلك، لا تزال عمليات الاحتيال والنصب تتسبب في تدني الثقة ويفاقم ذلك بسبب رداءة خدمة العملاء وضعف سبل الاتصال، فضلاً عن أن تكاليف المعاملات قد تشكل أيضاً عائقاً في بعض البلدان.

“ يجب أن تقدر قيمة الوقت الذي تقضيه في إدارة أعمالك أو الوقت الذي تقضيه للذهاب إلى المصرف لمجرد توفير الأموال التي تدفعها مقابل المعاملة التي تجريها.”

ذكر مستخدم مدفوعات رقمية، إثيوبيا

“

الاستخدام المبكر: بعد الاستخدام المبكر الأكثر شيوعاً لدى المستجيبين الذين يتلقون دخلهم مباشرةً في حساب، أو الذين تستخدم عائلاتهم وأصدقاءهم المدفوعات الرقمية، أو الذين يفضل عملاؤهم تلقي الأموال رقمياً في حالة الشركات الصغيرة. ويحتاج المستخدمون النهائيون الذين لا يستخدمون المدفوعات الرقمية على الرغم من امتلاكهم حسابات ووسائل لدفع رسوم المعاملات إلى سبب مقنع لغير سلوكهم والابتعاد عن النقد.

وهنا تجدر الإشارة إلى خمس عقبات رئيسية تعرقل التحول إلى الاستخدام المبكر وهي: (أ) مخاوف بشأن خصوصية البيانات و(ب) انتهاء الحاجة (ج) انعدام الثقة (د) التكاليف المرتفعة مقارنة بالنقد، (هـ) قلة المعرفة بالمدفوعات الرقمية.

الاستخدام المعتمد: تُعد الملاعنة العامل الرئيسي الذي يحفز المستخدمين المبكرين على التحول إلى مستخدمين معتمدين. ويُقدر هؤلاء الأفراد وأصحاب الشركات الصغيرة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية من أي مكان والوقت الذي توفره لهم والحماية من السرقة. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات تعرقل انتقال المستخدمين النهائيين من الاستخدام المبكر، أو الاستخدام عند الحاجة، إلى الاستخدام المعتمد.



تؤكد آراء المستخدم النهائي على الحاجة إلى الموثوقة والملاعنة للماضي قديماً في استخدام المدفوعات المعتمدة

أظهرت أبحاث المستخدم النهائي التي أُجريت في سياق إعداد تقارير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا (SIIPS) لعامي 2022 و2023 أن عدم امتلاك هاتف محمول وعدم الوصول إلى الإنترنت يمثلان عقبة رئيسية أمام الوصول إلى المدفوعات الرقمية، بينما ظائف أنظمة الدفع الفوري وموثوقيتها قد تساهم في بناء الثقة وتعزيز الاستخدام المعتمد للمدفوعات الرقمية.

وركزت عينة الدراسة هذا العام على فئة الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) التي لا يقدم لها عادةً متزودو خدمات الدفع خدمات كافية، ولكنها تقع في المناطق الحضرية وشبه الحضرية المشتملة بخدمات الدفع ويمكن أن تستفيد من التوسيع في استخدام المدفوعات الرقمية. وقد أجريت الأبحاث في الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا.

وأظهرت الأبحاث التي تخص المستخدمين النهائيين لعام 2024 توجهات مماثلة لتوجهات عام 2023 في عينة الدول حينها وهي الكاميرون وملاوي والمغرب ورواندا والسنغال. ويجري غالبية المستخدمين الأفراد ضمن العينة الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية دفع رقمية مرة واحدة على الأقل في الأسبوع. ويستخدم ربع مستخدمي المدفوعات الرقمية الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في غينيا وأوغندا المدفوعات الرقمية يومياً. ويتحقق المستخدمون من فئة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مستويات عالية من الاستخدام اليومي في غينيا، بينما تُظهر المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأفراد في أوغندا مستويات استخدام يومية مماثلة. وكانت الجزائر الدولة الوحيدة التي يستخدم فيها ما يقرب من نصف العينة المدفوعات الرقمية أقل من مرة واحدة في الأسبوع من بين الدول المشاركة في الدراسة الاستقصائية.

“ لن توافق العائلات على هذه الحرية وهذه التكنولوجيا.”

أش، غير مستخدمة للمدفوعات الرقمية، الجزائر

*إشعار توضيحي: يعبر هذا البيان عن وجهة نظر المتحدثة ولا ينبغي تفسيره على أنه رأي العينة الجزائرية بأكملها أورأي منظمة AfricaNenda Foundation

“

“لقد اكتشفت الأمر عندما كان الناس يستخدمونه، كنت أسمعهم يتحدثون عن المزود 1، وهكذا بدأت في استخدامه أيضاً.”

أش، مستخدمة مدفوعات رقمية، غينيا

“

التوجهات والفرص الرئيسية لتعزيز الشمولية

إجراءات اعرف عميلك إلكترونياً (KYC) وشركات التكنولوجيا المالية.

تتميز أنظمة الدفع الفوري في القارة بتسرع وتيرة إطلاقها على الصعيد المحلي وبتأخرها نسبياً على المستوى الإقليمي مع إعطاء الأولوية لحلول الهاتف المحمول.

بالنسبة للمستخدمين النهائيين من الأفراد، من المحتمل أن يظل الاستخدام المعتمد محدوداً، باستثناء من يتلقون المدفوعات الرقمية بانتظام، بما في ذلك المدفوعات الحكومية، أو مدفوعات أجور القطاع الخاص، أو المدفوعات الرقمية للسلع الزراعية. وينبغي أن يظل متزودو خدمات الدفع (PSP) وأنظمة الدفع الفوري على دراية بتوجهات المستخدمين وينبغي لهم الاسترشاد بها في أعمالهم.



ستؤثر عدة توجهات رئيسية، خلال السنوات القادمة، على تطور مشهد أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا، فكل منها سيأتي بفرص فريدة لضمان الشمولية والاستخدام المعتمد. وتؤثر هذه التوجهات في السوق والأنظمة والمستخدم النهائي (انظر الجدول 0.1):

تحدد **ظروف السوق** البيئة التي تعمل فيها أنظمة الدفع الفوري والأطراف المعنية. وتشمل هذه الظروف البنية التحتية للإنترنت وانتشار الهواتف الذكية. ومن المرجح أن تؤثر ثالثة توجهات رئيسية بشكل كبير في بيئة السوق في السنوات القادمة:



1. الدور الأساسي لمفهوم البنية التحتية الرقمية العامة.
2. رقمنة المدفوعات المحلية.
3. الأطر التنظيمية الرئيسية المعنية بترخيص

في جميع أنحاء أفريقيا، مثل غينيا وكينيا والنيجر، ساهمت مبادرات الشمول المالي، مثل إزالة الحد الأدنى من متطلبات التمويل وإنشاء حسابات معاملات متعددة منخفضة التكلفة وتخفيف رسوم الوكالة، بالإضافة إلى زيادة متزود خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول بتكاليف أقل، في زيادة إمكانية استخدام المدفوعات الرقمية (Beck, et al., 2023).

الجدول 0.1 | الفرص والتوجهات الأساسية

الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري	ما أهميتها؟	التوجهات على مستوى الأنظمة	الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري	ما أهميتها؟	التوجهات على مستوى السوق
<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة من المنافسة بين مزودي خدمات الدفع لتحسين عرض القيمة الذي يقدمه النظام بوسائل من بينها تلبية الاحتياجات التي لم يلبيها كبار مزودي خدمات الدفع (PSP).²¹ تحسين نموذج العمل من خلال تصميم نظام الدفع الفوري المناسب (مثل البنية الشبكية المركزية والناطقة hub-spoke واستراتيجية المشاركة). 	<p>يعتمد تطوير نظام الدفع الفوري ليصبح بنية تحتية رقمية عامة (DPI) على نموذج العمل وعدد المشاركين الذين يمكنهم اجتذابهم ونوعهم، ويعني حجم أنظمة الدفع الفوري الجديدة الذي يتطور في القارة أن العديد من الحلول ستتنافس مع بعضها البعض، سعياً للتوسيع.</p> <p>ومن المرجح أن تؤدي هذه المنافسة إلى إضعاف نماذج عمل أنظمة الدفع الفوري إن هي أسفرت عن خدمات دفع فورية أكثر تكلفة للمستخدمين النهائيين.</p>	2. زيادة هائلة في قدرات أنظمة الدفع الفوري	<ul style="list-style-type: none"> الاستفادة من الدعم الذي تحظى به البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) لإبراز أهمية أنظمة الدفع الفوري بصفتها عاملاً أساسياً ومستداماً للبنية التحتية العامة الرقمية، وهو أمر يتيح لأنظمة الدفع الفوري فرصة الحصول على الدعم لوضع الاستراتيجيات وتطوير القدرات، فضلاً عن أنه يتيح منصة للتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى في المنظومة - مثل الأطراف التي تعمل على تعزيز الهوية الرقمية وتبادل البيانات - للاتفاق على معايير تشمل الاقتصاد الرقمي. 	<p>تحظى البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) بأهمية كبيرة في المناقشات العالمية نظراً لكونها ركيزة أساسية للتحول الرقمي.</p> <p>يشكل أكثر وضوحاً تبليغ مفهوم البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) مناقشة نظام الدفع الفوري بشكل أكثر وضوحاً.</p>	1. تعمد أنظمة الدفع الفوري والشمول المالي على البنية التحتية الرقمية الوطنية الناضجة
<ul style="list-style-type: none"> طرح تكنولوجيا الهاتف المحمول سهلة الاستخدام على نطاق واسع.²² ترقية تدابير أمان عمليات الهاتف المحمول عبر أنظمة الدفع الفوري، بما في ذلك من خلال مبدأ اعرف عميلك (KYC) المركزي في نظام الدفع الفوري. مراجعة واقع الحاجة إلى تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) لمن لا يستطيعون تحمل تكاليف الهواتف الذكية. 	<p>لا تزال أفريقيا تشهد زيادة في عدد حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وسيطر الهاون المحمول مركز تطورات أنظمة الدفع الفوري الحديثة.</p> <p>وسيتم التركيز بشكل متزايد على التطبيقات المحمولة وأستخدام أرقام الهاتف المحمول كمعزفات وكيل أو اسم مستعار.</p>	3. تعطي أنظمة الدفع الفوري الأولوية للمدفوعات عبر الهاتف المحمول	<ul style="list-style-type: none"> ضبط خدمات الدفع الرقمي وتعديلها للاستفادة من مكاسب التحول الرقمي من خلال نشر الخيارات الحديثة لقيول المدفوعات وتحويلها. المشاركة في وضع خطط لترقية البنية التحتية في المناطق التي لا تدعم فيها المنظمة الحالية بعد الانتقال إلى تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) وإيجاد حلول مؤقتة مثل المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت أو تقنية التواصل قریب المدى (NFC). زيادة الثقة من خلال تعزيز الشفافية حول حالة الدفع وقواته الانتصاف الكافية. 	<p>يؤدي انقطاع تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) أو الأخطاء في الشبكة إلى إضعاف ثقة المستخدمين، حتى وإن لم يكن مزودو الخدمات مسؤولين عن ذلك.</p> <p>وبناءً على ذلك، تتطلب زيادة ثقة المستخدم النهائي الوصول إلى شبكات الهاتف المحمول الموثوقة والاتصال بالإنترنت، وهذا دوره يعني الحصول على خدمة ذات جودة وإن تعذر ذلك، ستواجه البلدان صعوبات لزيادة شمولية أنظمة الدفع الفوري.</p>	2. تعمد أنظمة الدفع الفوري والشمول المالي على البنية التحتية الرقمية الوطنية الناضجة
<p>الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري</p>	<p>ما أهميتها؟</p>	<p>التجاهات على مستوى المستهلكين</p>	<p>الفرص السانحة لتحقيق مزيد من الشمولية في أنظمة الدفع الفوري</p>	<p>ما أهميتها؟</p>	<p>التجاهات على مستوى الأنظمة</p>
<ul style="list-style-type: none"> مكافحة الاحتيال وتحسين ميزات الأمان ودمج قنوات الاتصال السريع. التخفيف من حدة مخاطر إساءة استخدام البيانات بالاستعانت بإطار قوي لحكومة البيانات على مستوى أنظمة الدفع الفوري. مراجعة استراتيجية التسuir في ضوء النقاشات الدائرة حول البنية التحتية الرقمية العامة والشمولية. 	<p>لا تزال مخاوف الاحتيال وخصوصية البيانات والتكلفة تشكل عقبات مستمرة في السنوات الثلاث الماضية في جميع البلدان التي أخذت العينات منها.</p>	1. لا تزال العقبات أمام الاستخدام المعتمد قائمة	<ul style="list-style-type: none"> مناصرة عمليات الإصلاح التنظيمي وعرض مساهمات في عمليات الإصلاح التنظيمي لضمان مراجعة واقع الأطراف المعنية في قطاع أنظمة الدفع الفوري. إضفاء المركبة على عمليات اعرف عميلك (KYC) داخل أنظمة الدفع الفوري لتحسين عمليات العناية الواجبة للتحقق من العملاء للمشاركين في أنظمة الدفع الفوري. وستتيح هذه المركبة البيانات لجميع المشاركين لأغراض آلية اعرف عميلك (KYC). وتتضمن آليات موافقة المستخدم النهائي. وضع نهج متsons لجمع البيانات لإتاحة الحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ذات الصلة بحكومة أنظمة الدفع الفوري، والميزات المطلوبة وتحليل مخاطر المعاملات الخاصة بإدراج المشاركين والمستخدمين النهائيين، وما إلى ذلك. 	<p>لا تستطيع معظم الأطر التنظيمية في أفريقيا حتى الآن استيعاب الابتكارات ذات الصلة بأنظمة الدفع الفوري. وتمثل نقاط الضعف الرئيسية في انعدام فئات الترخيص الكافية التي يمكن من خلالها استيعاب أنشطة التكنولوجيا المالية، فضلاً عن قلة الوضوح والتوجيه بشأن مشروعية معرفة العميل الإلكتروني (KYC).</p>	3. سوق تظل ابتكارات أنظمة الدفع الفوري مقيدة بالتنظيم والاستخدام غير الكافي للبيانات لإبلاغ عمليات أنظمة الدفع الفوري
<ul style="list-style-type: none"> تضمين حالات الاستخدام من حوكمة إلى فرد (G2P) في أنظمة الدفع الفوري نظراً للاعتماد الكبير على المساعدات الاجتماعية في القارة. يمكن أن تساعد معلومات اعرف عميلك (KYC) المركبة على مستوى أنظمة الدفع الفوري في تأكيد المستفيد. 	<p>أظهر المؤشر العالمي للشمول المالي وأبحاث المستخدم النهائي في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا (SIIIPS) أهمية تلقي الدخل من خلال القنوات الرقمية في تحفيز تبني الدفع الفوري.</p>	2. أصبح تلقي الدخل المنتظم مباشرةً في الحساب حافزاً رئيسياً لاستخدام الدفع الفوري	<p>إعداد أنظمة الدفع الفوري المحلية للتكميل الإقليمي والتركيز على حل تحديات الصرف الأجنبي ومشاركة البيانات والتعاون، ومن ثم تمهيد الطريق نحو نشر أنظمة الدفع الفوري الإقليمية. ولا تزال الأنظمة النشطة حالياً تواجه تحديات، وقد يستغرق الأمر أكثر من عقد من الزمان لتتصبح جميع أنظمة الدفع الفوري الإقليمية نشطة ولتحقيق معدلات الاستخدام المستدامة. وفي الوقت الراهن، تعمل حلول القطاع الخاص والدوليات للعواقب الرئيسية المرتبطة بالتحويلات صرف العملات الأجنبية.²⁰</p>	<p>تواجه أنظمة الدفع الفوري الإقليمية تحديات مقارنة بأنظمة الدفع الفوري المحلية. ولا تزال الأنظمة النشطة حالياً تواجه تحديات، وقد يستغرق الأمر أكثر من عقد من الزمان لتتصبح جميع أنظمة الدفع الفوري الإقليمية نشطة ولتحقيق معدلات الاستخدام المستدامة. وفي الوقت الراهن، تعمل حلول القطاع الخاص والدوليات للعواقب الرئيسية المرتبطة بالتحويلات صرف العملات الأجنبية.</p>	1. تواجه أنظمة الدفع الفوري الإقليمية تحديات في الإطلاق

²¹ على سبيل المثال ما يخص خدمات التحقق من مبدأ "اعرف عميلك" وهياكل رسوم التشغيل البيني.

²² بما في ذلك رموز الاستجابة السريعة والتطبيقات التي تحتوي على ميزات مثل طلب الدفع ورسالة تحقق تتضمن تفاصيل حساب المستلم قبل إتمام المعاملة.



الآفاق المستقبلية

المشاركون في أنظمة الدفع الفوري: إجراء التحديات التكنولوجية الازمة لتصميم أنظمة الدفع الفوري بما يتوافق مع أهداف الشمولية والمشاركة بنشاط في النقاشات حول البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) والدعوة إلى إنشاء بنية تحتية مشتركة تتسم بإمكانية التشغيل البيني.

الجهات التنظيمية والرقابية وصانعو سياسات أنظمة الدفع الفوري: صياغة استراتيجية لقيادة النقاشات المحلية والإقليمية حول أنظمة الدفع الفوري بصفتها جزءاً من البنية التحتية الرقمية العامة (DPI)، وجعل مشاريع أنظمة الدفع المعنية في أنظمة الدفع الفوري ضرورات واضحة على النحو التالي:

শركاء التطوير: يؤدي شركاء التطوير دوراً رئيسياً في تسهيل جهود الأطراف المعنية في أنظمة الدفع الفوري ودعمها، بسبل من بينها توفير أدلة قائمة على البيانات ليتم الاسترشاد بها في صنع السياسات، وذلك بمساعدة الأطراف المعنية في تصميم نموذج العمل الأمثل لأنظمة الدفع الفوري، والتتنسيق بشأن مختلف جهود البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) - وتحث الجهات التنظيمية وصانعو السياسات على المشاركة في النقاشات حول البنية التحتية الرقمية العامة (DPI).

يعرض تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا (SIIPS) لعام 2024 التقدم الذي تحرزه القارة في زيادة إتاحة معاملات المدفوعات الرقمية واستخدامها من خلال أنظمة الدفع الفوري (DPI). ويشير التقرير إلى تحسن أداء عدد أكبر من الأنظمة في الشمولية، وإلى اقتراب الوصول إلى مستوى النضج. ولكن تصبح أنظمة الدفع الفوري شاملة حقاً، يتquin زيادة الوظائف وتقليل العقبات المرتبطة بالثقة والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول، بالإضافة إلى تزويد المستخدمين النهائيين بآليات اتصاف أكثر جودة.

ويتطلب تحقيق المزيد من التقدم من كل مجموعة من الأطراف المعنية في أنظمة الدفع الفوري ضرورات واضحة على النحو التالي:

مشغلو أنظمة الدفع الفوري: دمج آليات اتصاف المستخدم وتوفير وظائف شاملة من خلال حالات الاستخدام والقنوات والأدوات التي يدعمونها. والسعى لتبني نموذج أعمال لا يعتمد على الخسائر أو نموذج أعمال استرداد التكاليف الإلكتروني (eKYC)، فعلى سبيل المثال، تتيح معظم البلدان التفاعلات عن بعد على نحو يوفر عرض قيمة لمزودي خدمات الدفع دون المساس بهدف الشمولية المتمثل في إنشاء بنية تحتية على نطاق المجتمع. ومشاركة الخبرات مع مجتمع التنمية الأوسع نطاقاً - بما في ذلك الأطراف المعنية الأخرى في البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) - وتحث الجهات التنظيمية وصانعو السياسات على المشاركة في النقاشات حول البنية التحتية الرقمية العامة (DPI).

تمكين المنظومة من خلال اللوائح التنظيمية القائمة على المخاطر

تمثل إحدى التوجهات الرئيسية التي تساعد في جعل السوق أكثر شمولًا في اللوائح التنظيمية بشأن ترخيص التكنولوجيا المالية وترسيخ مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً (eKYC).

وتتوفر شركات التكنولوجيا المالية للمدفوعات ذات نماذج الأعمال الأحدث قدرات مبتكرة وتبني قنوات قد يكون من السهل على الفئات الموجودة في المناطق النائية والفقاث المحرومة استخدامها. ومع ذلك، غالباً ما لا يستطيع المشاركون في سوق المدفوعات الانضمام إلى أنظمة الدفع الفوري، إما لأنهم يواجهون صعوبات في الحصول على الترخيص، أو يُنظر إليهم على أنهم يزيدون من المخاطر وتعمل الجهات التنظيمية التي تسعى إلى زيادة الشمولية في أسواق المدفوعات على النظر في متطلبات الترخيص المناسبة مع حجم المخاطر والتي من شأنها إدارة المخاطر الحقيقية التي تشكلها التكنولوجيا المالية بفعالية. وبالقدran مع أساليب الترخيص البديلة مثل أساليب الاختبار والتعلم أو الجهات الميسرة للابتكار يمكن أن يساعد الترخيص المناسب مع حجم المخاطر في تعزيز أهداف الشمول المالي، لاسيما إن شجعت الجهات التنظيمية مشاركة التكنولوجيا المالية وخففت تكلفة الامتثال بتقديم التوجيه ومراجعة عملية الترخيص وتوسيعها والاستفادة من تكنولوجيا الرقاقة وجعل الشمولية جزءاً لا ينفصل عن بيئة الابتكار.

وعلى غرار الترخيص لمزودي خدمات الدفع غير المصرفيين يمكن أن يؤثر النهج التنظيمي لمبدأ اعرف عميلك (KYC) تأثيراً كبيراً في قدرة مزودي خدمات الدفع على استيعاب العملاء بشكل شامل وتهيئة لهم لاستخدام المدفوعات الرقمية. ونظرًا إلى أن أنظمة الدفع الفوري معرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح (ML/TF/PF)، تسعى البلدان الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري نشطًا إلى تنفيذ التوصيات المقيدة من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، وهي الهيئة العالمية المعنية بوضع معايير إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح (FATF, 2023). ويجب على مزودي خدمات الدفع بموجب اللوائح المحلية تنفيذ تدابير «اعرف عميلك» (KYC) - ويشير مصطلحاً اعرف عميلك (KYC) واعرف عميلك إلكترونياً



وتتعهد منظمة AfricaNenda بمساعدة جميع أصحاب المصلحة في أنظمة الدفع الفوري وأنظمة الدفع الفوري الشاملة. ونحن من المؤيدين للمتحمسين لإمكانية التشغيل البيني لتسريع الشمولية في أنظمة الدفع الرقمي. ونحن على أتم الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم للأطراف المعنية في منظومة أنظمة الدفع الفوري، بالتعاون مع البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

لم تصل إلى مستوى الشمولية الكاملة حتى الآن، ويستح切 الثناء حقاً كل من مزودي خدمات الدفع، مثل البنوك، ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ومزودي الخدمات غير المصرفيين، مثل شركات التقنية المالية، وذلك لتوليهم زمام المبادرة في بناء بنية المدفوعات الرقمية التحتية الحالية في القارة، بما في ذلك شبكات البطاقات والهواتف المحمولة، وقنوات الدفع الرقمية، مثل التطبيقات، وتقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) للمدفوعات الرقمية غير الذكية. ولم تخل المبادرة من مساهمة شبكات الدفع الخاصة أيضاً، مثل ماستركارد وفيزا وأنونافريك، مما جعل هذه الخدمات تصل فعلاً إلى ملايين من سكان القارة الأفريقية.

ورغم ما سبق ذكره، لا تصل هذه الخدمات إلى الجميع، سواءً من حيث التغطية الجغرافية أو إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف. فعلى سبيل المثال، لم تتعذر نسبة الأفراد الذين أجروا مدفوعات رقمية من خلال التجار 16% في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا بينما لم تتجاوز نسبة من دفع فاتورة المرافق العامة باستخدام الهاتف المحمول 11% وذلك اعتباراً من عام 2021 (Demirgütç-Kunt, et al., 2022). وعلىه، ينبغي بذل جهود أكبر لإنشاء خدمات شاملة.

ويسلط هذا التقرير الضوء على الجهود المبذولة لزيادة شمولية المدفوعات الرقمية الفورية داخل قارة أفريقيا بتطوير بنية المدفوعات الفورية التحتية بحيث تكون شاملة لمختلف الفئات. ومن خلال الجمع بين الرؤى الخاصة بجانبي العرض والطلب، نهدف إلى إبراز الدروس المستفادة في مضماري تصميم هذه الأنظمة وتنفيذها بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بالعوائق التي تعرقل زيادة الشمولية والفرص المتاحة لها. وإننا - بادئ ذي بدء - نعمل على وضع المدفوعات الفورية الشاملة في سياق دولي أوسع فيما يخص البنية التحتية الرقمية العامة، وذلك نظراً إلى زيادة التركيز على هذا المفهوم وتأييده على مستوى مجموعة العشرين.

توجد في العالم أمثلة وفييرة على سبل التمكين من تحقيق الشمول المالي - لا سيما للفئات المهمشة في العادة - باستخدام التقنيات الرقمية، ففي أفريقيا وحدها، أدت تقنية الهاتف المحمول خلال ما يزيد قليلاً عن عشر سنوات إلى زيادة ضخمة في حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، مما ساعد المنطقة على مضاعفة حصة البالغين المشمولين مائياً بشكل رسمي إلى نسبة 55% اعتباراً من عام 2021 (Demirgütç-Kunt, et al., 2022).

ومن أقوى مميزات امتلاك الحساب أنه يؤهل الأشخاص لتلقي المدفوعات الرقمية وإرسالها، وهذه الميزة أثبتت أنها تحقق فوائد اقتصادية كبيرة، إذ أن الفرد الذي لديه حساب تزيد قدرته على إدارة شؤونه المالية بأمان ويسر - لا سيما عند انخفاض دخله بصفة غير متوقعة - وذلك بامتلاكه وسيلة آمنة لاحتفاظ بالدخل وتوفيره عليها وكذلك لاستقبال الدعم المالي من شبكة الأصدقاء والعائلة مهما ابتعدت منطقتهم الجغرافية (Jack & Suri 2014; Riley 2018). وقد يُشكّل المستقبل الواعد لاستخدام المدفوعات الرقمية عاملًا أساسياً أيضاً يشجع المستخدمين النهائيين على فتح حساب، وذلك نظراً إلى أن 39% من البالغين في الاقتصادات النامية فتحوا حساباتهم لأول مرة لتلقيهم مدفوعات من الحكومة (أجر، أو معاش تقاعدي، أو مدفوعات اجتماعية) أو أجر من القطاع الخاص (Demirgütç-Kunt, et al., 2022).

وحتى تَعمَّ فوائد المدفوعات الرقمية على الجميع في أفريقيا، يلزم حدوث توسيع هائل في حصة البالغين الذين يمكنهم الوصول إليها واستخدامها، فلا يمكن أن تقصر المدفوعات الرقمية على المشمولين مائياً في القارة فحسب وبالغة نسبتهم 55%， بل يجب أن تُتاح لغير المشمولين أيضًا بالغة نسبتهم 45% وهو أكثر من 400 مليون بالغ في القارة.

وهنا تتجدر الإشارة إلى أن أحد الأسباب وراء اقتصار هذه المدفوعات على نسبة معينة يتمثل في أن البنية التحتية للمدفوعات في القارة



1

مقدمة



1.1 تمكين المنظومة من خلال اللوائح التنظيمية القائمة على المخاطر

المعتمدة على التقنيات الرقمية (G20, 2023). ويُعرف هذا المفهوم بأنه مجموعة من الأنظمة الرقمية المشتركة الآمنة التي تتسم بامكانية التشغيل البيني، والبنية على تقنيات مفتوحة لتوفير الحصول العادل على الخدمات العامة وأو الخاصة على نطاق مجتمعي (G20, 2023).

تيح البنية التحتية الرقمية العامة فرصة لزيادة الشمول المالي بإتاحة المدفوعات الرقمية على نطاق واسع حتى يسهل على الجميع الوصول إليها. ويهدف مفهوم البنية التحتية الرقمية العامة الذي أقرته مؤخراً مجموعة العشرين إلى توحيد الجهود العامة لبناء البنية التحتية الرقمية الوطنية التي تحتاجها الاقتصادات الحديثة

	الشكل رقم 1.1 إطار فهم نهج البنية التحتية الرقمية العامة									
	مستوى الاتصال	قناة الخدمة	نوع الجهاز	تطبيقات السوق والابتكارات						
تقديم الطلب للمنظومات الرقمية المحلية (تواضيح فقط)	خدمات الزراعة وصادرات الأسماك الرقمية	الوظائف والمهارات في الصناعة	المدن الذكية	النقل والسياحة	العمل المعنوي الرقمي	الخدمات المالية الرقمية	الصحة الرقمية	التعليم الرقمي	التجارة الرقمية	
تطبيقات السوق والابتكارات										
تقنيات البنية التحتية الرقمية الأساسية وفقاً أخرى	الهوية الرقمية	المدفوعات الرقمية	مشاركة البيانات بناءً على الموافقة	العامل الأخرى الناشئة			البرمجيات مفتوحة المصدر، وواجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (API) والمعايير التي تدعمها، بما في ذلك المعايير المفتوحة التي تمكن مختلف البنية التحتية الرقمية العامة المختلفة من التواصل.			
إطلاق العنوان لمكانات البنية التحتية الرقمية العامة من خلال:	القيادة الاستراتيجية تحديد الطموحات طويلة الأجل، ومواءمة السياسات والتمويل مؤسسات مستقلة وخاضعة للمساءلة لمنع إساءة الاستخدام من الآخرين إطار السياسة لتعزيز الشمولية والابتكار الإطار التشريعى والتنظيمى لاحفاظ على المنافسة وحل النزاعات وسن قواعد لاحترام الخصوصية المشاركة والتعاون مع المستخدمين النهائيين والجهات الفاعلة في المنظومة لتحسين أداء النظام الخبرة التقنية ل توفير نظرة عامة سيادية ووضع المعايير وضمان التشغيل البيني									

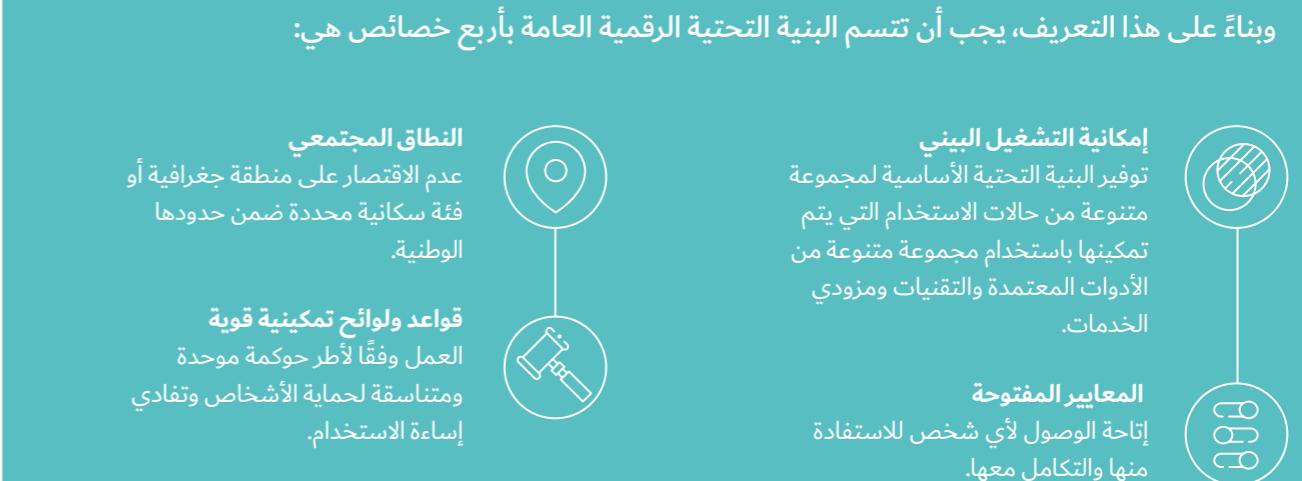
المصدر: منقول بتصرف عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023a

من الخدمات المالية وجود هواتف ذكية بأسعار ميسورة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن كفاءة البنية التحتية الرقمية العامة وفعاليتها تتأثران بمدى توفر البنية التحتية المالية، مثل أنظمة التسوبيات الإجمالية الآتية وإعداد التقارير الائتمانية وسجلات الضمانات، وبذلك تعتمد على البنية التحتية القوية لقطاعي تقيية المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، يتبعين على الجهات العاملة في القطاع المالي أن تكون لديها أنظمة مصرفية أساسية قوية.

وفي الختام، تشكل السياسات القانونية والتنظيمية القوية عنصراً جوهرياً في مجال استخدام البنية التحتية الرقمية العامة على نطاق واسع بهدف زيادة الشمول المالي. ولا يزال يُمكّن القوانين واللوائح التي لا تستهدف تصميم البنية التحتية الرقمية العامة أو تشغيلها على وجه التحديد التأثير في تفاعلها مع المنظومة المالية للمجال الرقمي وفي دورها في الشمول المالي. وفي إطار اللوائح التنظيمية الخاصة بالقطاع المالي مثل التراخيص للجهات غير المصرفية والوصول إلى أنظمة الدفع، فضلاً عن السياسات الأوسع نطاقاً مثل الأمان السيبراني وحماية البيانات وتدابير الشمولية لفئات مثل أصحاب الإعاقات وكبار السن.

وعندما تُستخدم البنية التحتية الرقمية العامة لتقديم الخدمات المالية، فإنها تتفاعل مع المنظومة المالية الرقمية داخل الولاية القضائية عبر ثلاثة محاور رئيسية هي: (أ) تطبيقات قوية ومستدامة للحكومة والتنسيق، (ب) بنية تحتية رقمية وخدمات مساعدة قوية وواسعة النطاق، (ج) إطار تنظيمية سليمة وقابلة للتنفيذ (الشكل رقم 1.2). وتؤثّر هذه العناصر في خصائص البنية التحتية الرقمية العامة والسياسات واللوائح التنظيمية المعنية بحكومتها. ويُشكّل وجود ظروف تمكينية في الأسواق مع التنسيق الديناميكي بالإضافة إلى توافر بيئات العمل عاملًا من العوامل التي لا غنى عنها لمبادرات البنية التحتية الرقمية العامة ونجاحها.

وتتأثّر عروض الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية العامة وكذلك الإقبال عليها بوجود الخدمات المساعدة مثل الاتصال وبنية السوق المالية التحتية. ويلزم أيضًا الوصول إلى الكهرباء وشبكات الهاتف المحمول والإنتernet على السرعة حتى يتّسّع انتشار الخدمات المالية الرقمية وإتاحة الحصول على الخدمات المدعومة بالبنية التحتية الرقمية العامة. ومن الضروري أيضًا ل الكثير



وتتناول هذه الخصائص الوظائف الأساسية الثلاثة التي تهدف البنية التحتية الرقمية العامة إلى تقديمها وهي: الهوية الرقمية والمدفوعات الرقمية ومشاركة البيانات بناءً على الموافقة (الشكل رقم 1.1).



الشكل رقم 1.2 البنية التحتية الرقمية العامة والخدمات المالية



نظمت الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا طبقة المدفوعات بالنسبة
لـ، البنية التحتية الرقمية العامة.

لتحقيق هذا الهدف، تضع مبادئ البنية التحتية الرقمية العامة
تقييم شمولية أنظمة الدفع الفوري في صميم هذا التقرير. وفي
هذا الإصدار، تعتمد منظمة AfricaNenda على نتائج تقرير حالة
أنظمة الدفع الشاملة لعامي 2022 و2023 لتقييم مدى
استيفاء أنظمة الدفع الفوري الحالية معايير البنية التحتية الرقمية
لعمادة وحجم العمل الذي لا يزال يتبعين على المعنيين بأنظمة
دفع الفوري انجازه.

في هذا الصدد، توجد أخبار مبشرة، فقد أحرز كثير من أنظمة الدفع الفوري تقدماً نحو تحقيق مزيد من الشمولية مقارنة بالسنوات السابقة، لكن هذا التقدم جاء متدرجاً نظراً إلى العدد الكبير من السمات التي تحدد شمولية نظام الدفع الفوري. تشمل هذه السمات تمكين جميع حالات استخدام المدفوعات بما في ذلك عبر الحدود) وبسبل الانتصاف الإضافية للمستخدم النهائي، والتشغيل وفقاً لنموذج استرداد التكلفة/عدم الخسارة.



المصدر: إعداد المؤلفين (توصية مجموعة العشرين بشأن السياسات الرامية إلى زيادة الشمول المالي وتحقيق مكاسب في الإنتاجية من خلال البنية التحتية الرقمية العام

الخاصة، أو أنظمة التعامل داخل الكيان الواحد، ويندرج في ذلك
معظم أنظمة البطاقات.

ولكي يصبح نظام الدفع الفوري شاملًّا، يجب أن يلبي النظام المعايير الطموحة التالية التي تستند إلى عمل منظمة AfricaNenda (2021)، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2021)، والبنك الدولي (2021)، ومؤسسة بيل وميليندا غيتيس (2019)، ومصرف التسويات الدولية (2016).

ويركز هذا التقرير على وظيفة المدفوعات في البنية التحتية الرقمية العامة، وبذلك يشير مصطلح أنظمة الدفع الفوري (IPS) على النحو المستخدم في هذا التقرير إلى أنظمة الدفع الفوري في قطاعات التجزئة، وأفرادا.

أنظمة الدفع الفوري (IPS) هو مصطلح مرادف لمصطلح «أنظمة الدفع السريع» (FPS) أو «أنظمة الدفع في الوقت الآني» (RTPS) وتتوفر أنظمة الدفع الفوري خدمات الدفع ذات الحلقة المفتوحة وتحتاج إجراء المعاملات الرقمية القائمة على أوامر الدفع في الوقت الفعلي. ويستبعد هذا التصنيف صراحةً أنظمة الدفع الفوري

٢٥ تستعدّ أنظمة السحب الفوري بالخصوص للاعتمان كحد أدنى، ومن المحتمل أن تؤدي التحويلات الفورية بالسحب الفوري دوّناً مهماً في المستقبل، خاصة بالنسبة للمدفوعات المتكررة من فرد

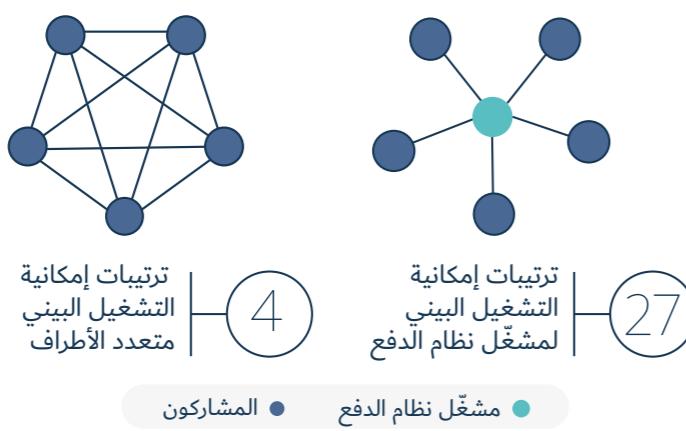
23 تتوافق التعرفات المستخدمة في هذا التقرير من حيث المبدأ مع تعريف الدفعات السريعة بأي دفعات المدفوعات التي يتم فيها نقل رسالة الدفع وتوفير الأموال الهاوية للسوق الصادر عام 2016: «يمكن تعريف الدفعات السريعة بأنها مدفوعات التي يتم إصدارها في وقت قبلي أو في وقت قبلي من الوقت الفعلي أو على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع (7/24) وقد الإمكان»، ويسعى تعريف أنظمة الدفع الفوري (IPS) إلى تأكيد حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) إلى التأكيد على بعض الجوانب المحددة ذات الصلة من نظور الشمول المالي في كثير من البلدان منخفضة الدخل، ولا سيما حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وعمليات الدفع الفوري، وعليه، ينطوي التعريف على الحالات التي تستثنى المستخدمين لدى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فرصة إنجاء التحويلات واستقبالها في الوقت الفعلي رغم الاعتراف بالقيود التي تفرضها الأنظمة على إتمام المعاملات.

24. يعتمد البنك المركزي على الصالحات التنظيمية الضرمة ويعمل على تقييد ترتيبات إشرافية فعالة على أساس مستمر تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة واعتبارها لضمان ملائمة ترتيبات الحكومة بالإضافة إلى دعم تحقيق أهداف سياسات البنك الخاصة ببعض الدول، قد يتعين على البنك المركزي ممارسة السيطرة على الملكية / وأن يكون ممثلاً بشكل مباشر في مجلس الإدارة (على سبيل المثال عن طريق درشيف موظفي العاملين ترشح عضه خارجياً)، تقييد ترتيبات الحماحة المهمة شكاً، كما

عوامل تمكين الشمولية والعوائق التي تقف عقبة أمام تحقيقها داخل نظام الدفع الفوري

نظام الدفع، أو المحول المركزي، على الربط بين المشاركين في نظام الدفع الفوري (الشكل 1.3)، مما يتيح تكاملاً أسهلاً لمزودي خدمات الدفع الذين يختلف معيار المراسلة المستخدم لديهم، أو تختلف الأسواق المستهدفة التي يخدمونها. وأما النموذج الثاني، فيتحقق إمكانية التشغيل البيني من خلال الروابط التقنية المباشرة بين جميع المشاركين، وهذه الطريقة تتطلب ارتباطات ثنائية. وتصبح هذه الشبكة من التكاملات الثنائية أكثر تعقيداً عندما ينمو عدد المشاركين، وذلك رغم أنها منطقية أكثر من إنشاء محول مركزي باهظ التكلفة في بلدان لديها أسواق صغيرة يمكن خدمتها وبقل فيها عدد مزودي خدمات الدفع نسبياً. وحتى يندرج النظام ضمن تعريف نظام الدفع الفوري الوارد في هذا التقرير، يجب أن يكون لدى جميع مزودي خدمات الدفع المرتبطين ثنائياً مستوى لقواعد مشتركة ومتنوعة الأطراف للنظام تطبق على جميع المشاركين، ويفضلي هذا الشرط أن تكون المشاركة بأسلوب الحلقة المفتوحة، مما يعني السماح لأي مزود خدمات دفع بدخول السوق جديداً ويلبي قواعد النظام بأن يصبح مشاركاً في نظام الدفع الفوري. والأنظمة الأربع متعددة الأطراف في أنظمة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كل من كينيا ومدغشقر وأوغندا (ترتدى مناقشتها بمزيد من التفصيل في الإطار 2.6)، ونظام Taifa Moja في تنزانيا. وفي كل من هذه الأسواق، يشترط البنك المركزي إمكانية التشغيل البيني بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وتكون له سلطة الإشراف على احترام قواعد النظام المتفق عليها بين المشاركين.

الشكل رقم 1.3 | عدد أنظمة الدفع الفوري حسب نموذج إمكانية التشغيل البيني (العدد = 31)



تعد إمكانية التشغيل البيني معياراً لا غنى عنه حتى تدرج الأنظمة في فئة الأنظمة الشاملة، وهذه الخاصية - عند الحديث عن نظام الدفع الفوري - تعني أن يسمح النظام لجميع مزودي خدمات الدفع المرخصين بالمشاركة، بل ويسهل عليهم ذلك بضمهم للنظام بطريقة سلسة وفعالة، بالإضافة إلى المساعدة في قواعد النظام. وتتيح إمكانية التشغيل البيني فرصاً أكبر للتتوسيع وذلك حتى تعم فائدة النظام على الجميع. ومن حيث المبدأ، قد توجد عوائق عند التطبيق على أرض الواقع.

وتشمل هذه العوائق اللوائح التنظيمية ومتطلبات التراخيص التي لا تتناسب مع واقع السوق في الوقت الحالي، فيصبح من الصعب على مزودي خدمات الدفع غير التقليديين المشاركة في البيئة الحالية. وقد تواجه أنظمة الدفع الفوري التي تعمل بموجب لوائح تقييدية صعوبة في اجتذاب مشاركين جدد غير تقليديين، فتواجهه من ثم صعوبة في تحقيق مستوى النطاق اللازم في أعداد المعاملات وقيمها التي تمر عبر النظام. ويرجى الرجوع إلى الفصل 4 للاطلاع على مناقشة تفصيلية حول الاتجاهات في البيئة التنظيمية.

وقد تشكل عوائق التكامل التقني أيضاً تحديات أمام دمج مزودي خدمات الدفع الأصغر حجماً أو من يعملون باستخراج تقنية قديمة. وتفاعل أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا فيما بينها في العادة من خلال نموذجين. وأكثر النماذج شيوعاً هو نموذج ترتيب مركزي (ترتيب مشترك بين طرف التحويل والمحور).

1.2 | السياق الحالى لأنظمة الدفع الفوري في أفريقيا: دور النطاق في الشمولية

قبل أن تعمق في مشهد المدفوعات الفورية في أفريقيا، من المهم أن نفهم السياق العام لأنظمة الدفع الفوري. وكما ذكرنا آفأ، سُتُّطرح هذه الأنظمة في سوق تضم فعلاً جهات فاعلة من القطاع الخاص عملت على بناء حلول دفع لحالات استخدام محددة، أو لفئة محددة من المستخدمين النهائيين. وهنا تتجذر الإشارة إلى أن أنظمة الدفع الفوري تهدف إلى توسيع هذه

الجهات الفاعلة المرتبطة بأنظمة الدفع الفوري في سلسلة القيمة

تشتمل سلسلة القيمة لأنظمة الدفع الفوري على مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية التي تؤدي أدواراً مختلفة في النظام، مثل الإدارة الفعالة وعمليات التبديل الموثوقة والتسوية الفورية والاستخدام. وتشتمل الجهات الفاعلة الأكثر شيوعاً على الآتي:

مالك أنظمة الدفع الفوري وجهات الحكومة: يتولى مالك نظام الدفع المسؤولية عن نجاحه، فهو يحافظ على سيولته ويحصل على أرباحه ويتحمل خسائره. وتوجد ثلاثة هيئات ملكية مختلفة بين أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا هي: ملكية من البنك المركزي وملكية من المشاركين، بالإضافة إلى الملكية المشتركة بين كل من المشاركين والبنك المركزي.

وبغض النظر عن الملكية، يحدد هيكل حوكمة أنظمة الدفع الفوري كيفية تشغيل النظام ويعضع المبادئ التوجيهية للمشاركين. وفي أفريقيا، يخضع عدد من أنظمة الدفع الفوري في حوكتها إلى جمعيات خاصة تتألف من المشاركين المباشرين في النظام؛ وتخضع بعض الأنظمة في حوكتها إلى البنك المركزي؛ بينما يخضع الجزء المتبقى في حوكته إلى شراكات القطاعين العام والخاص وذلك بين المشاركين من القطاع الخاص والبنك المركزي.

وتفضل الرقابة التنظيمية أيضاً عن الحكومة والملكية، وتؤثر الرقابة التنظيمية بشكل كبير في كل من الحكومة والملكية، وذلك لأن اللوائح التنظيمية تضع الحدود لنطاق عمل أنظمة الدفع الفوري. وتخضع جميع أنظمة الدفع الفوري المحلية في تنظيمها إلى البنوك المركزية المعنية.

المشغلون: بالنسبة إلى كثير من أنظمة الدفع الفوري المحلية، يعمل مشغل نظم الدفع على مقاومة المعاملات وتسويتها، بما في ذلك مقاومة والتوجيه والتسوية والتأكيد وتسوية الصافي للمعاملات بين المشاركين في أنظمة الدفع الفوري.

1.3 الاستفادة من التقرير الحالي

وتزدّر محتويات تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 على النحو التالي:

يقدم الفصل 2 المشهد العام المتعلق بجانب العرض لأنظمة الدفع الفوري المحلية والإقليمية في أفريقيا. ويسلط هذا الفصل الضوء على المكونات الأساسية لكل نظام، بما في ذلك نوعه وقواته وحالات استخدامه والتقييم الممكّنة له، بالإضافة إلى وضع كل نظام على نطاق الشمولية.

يقدم الفصل 3 النتائج الخاصة بجانب الطلب المستخلصة من بحوث المستخدمين النهائيين الكمية والنوعية التي تركز على استخدام المدفوعات بين الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات متباينة الصغر والصغيرة والمتوسطة في خمسة بلدان أفريقية هي: الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا.

يحدد الفصل 4 الاتجاهات والفرص المرتبطة بتحقيق شمولية أنظمة الدفع الفوري على صعيد كل من السوق والنظام المستخدمين النهائيين.

يسلط الفصل 5 الضوء على آلية تنظيم التقنية المالية التي تتبعها البلدان/المناطق داخل قارة أفريقيا التي توجد بها أنظمة دفع فوري نشطة، وذلك لأن شركات التقنية المالية تؤدي دوراً رئيسياً في توسيع نطاق المدفوعات الرقمية.

يقدم الفصل 6 نظرة عامة عن القدر الذي تساهمن به البلدان/المناطق داخل قارة أفريقيا التي تحظى بأنظمة دفع فوري نشطة في تمكين مبدأ اعرف عميلاك إلكترونياً (KYC) من خلال اللوائح التنظيمية.

يقدم الفصل 7 توصيات بالإجراءات المقترنات بها.

وتخلل هذه الفصول أربع دراسات حالة لأنظمة الدفع الفوري النشطة في القارة وهي: نظام المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (MauCAS) في موريشيوس، ونظام PayShap في جنوب أفريقيا، ونظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)، ونظام ZIPIT في زيمبابوي. وتقييم نظرة عامة عن وضع هذه الأنظمة وتطورها وتصميمها وحكومتها وخصائصها التقنية، نهدف إلى مساعدة الآخرين على التعلم وتجميع أفضل الممارسات لمبادراتهم الخاصة.

ترسم مستجدات أنظمة الدفع الفوري التي نشاركها في الفصول التالية صورة لقطاع يسير في طريقه نحو العصرنة، وتوجد أمثلة كثيرة على تصميم وحكومة أنظمة دفع فوري شاملة تشير إلى إرهاز تقدم نحو الوصول إلى بنية تحتية رقمية عامة. وعلى سبيل المثال، شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة ملحوظة في عدد الأنظمة التي حققت إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع بربط جميع مزودي خدمات الدفع بالاشتراك، خاصة إن كانوا قد استثمروا فعلاً بشكل كبير في البذائل ذات الملكية الخاصة أو ذات الحلقة المغلقة. وبدون هؤلاء المشاركين، قد يكون عدد المعاملات والقيم التي تمر عبر أنظمة الدفع الفوري منخفضاً انخفاضاً شديداً لا تتمكن معها هذه الأنظمة من العمل بشكل مستدام، وهو وضع قد يتربّط عليه إما أن تفرض هذه الأنظمة رسوماً أعلى يتکبدها المستخدم النهائي الذي قد يتوجه نتيجة لذلك نحو التعامل نقداً كوسيلة بديلة، أو أن تمنع الأنظمة عن فرض حدود للرسوم على مزودي خدمات الدفع، مما يؤدي إلى النتيجة ذاتها. وفي كلتا الحالتين، تؤثر شبكة مزودي خدمات الدفع القوية والمتنوعة داخل نظام الدفع الفوري في النطاق - ومن ثم في التسريع - من خلال تمكين مجموعة أكبر من حالات الاستخدام والقنوات وأدوات الدفع، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أساليب التسويق للوصول إلى مجموعات العملاء المستهدفة. وتباين العناصر التي تُشجع مزودي خدمات الدفع تبايناً شديداً بحسب السوق، ولكنها تؤدي دوراً في كل بلد به نظام دفع فوري.

ومن خلال تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS)، تواصل منظمة AfricaNenda تقييم هذه التطورات والاستفادة منها في إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز الشمولية بعملنا المباشر مع الأطراف المعنية في أنظمة الدفع الفوري، ومع البلدان والمناطق التي تسعى إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية الرقمية العامة.



العوامل التنافسية المُحرّكة لتأثير أنظمة الدفع الفوري ونطاقها

تعمل كثير من أنظمة الدفع الفوري وفقاً لنموذج استرداد التكلفة، أو عدم الخسارة، لإبقاء الرسوم التي يتحملها المستخدم النهائي في مستوى منخفض قدر الإمكان، ولكن رغم ذلك، يحتاج نظام الدفع الفوري الذي يتبع نموذج عدم الخسارة إلى نطاق له قدر معين من أجل تغطية نفقاته الأساسية والعمل بطريقة مستدامة. وتوجد تحديات مرتبطة بنطاق النظام من جانب الطلب والعرض في منظومة عمل أنظمة الدفع الفوري.

ومن جانب الطلب، يحتاج المستخدمون النهائيون إلى حساب للمعاملات بحسابه متطابقاً أساسياً لاستخدام المدفوعات الرقمية. وإذا كان معدل الشمول المالي في بلد ما منخفضاً، فقد تواجه أنظمة الدفع الفوري في هذا البلد صعوبة على المدى المتوسط في تجميع أعداد كافية من المعاملات - وقد تتطبق هذه الحالة على الاقتصادات العشرين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي ما زالت معدلات الوصول إلى حسابات المعاملات فيها عند مستوى أقل من 50% اعتباراً من عام 2022 (Demirguc-Kunt, et al., 2022). وحتى أنظمة الدفع الفوري في البلدان التي تتمتع بمعدلات أعلى من حيث الشمول المالي قد تواجه صعوبات إن هي لم تُمكّن التشغيل البيني مع مزودي الخدمات الجدد غير المصرفيين الذين يتعاملون مع عدد كبير من المعاملات. وتأتي المرئيات المرتبطة بالمستخدمين النهائيين في الفصل 3 لتسلط الضوء على العوائق التي تعرقل استخدام المدفوعات الرقمية بالإضافة إلى الحلول المقترنة للتغلب عليها، مما يعزز النتائج المستخلصة من تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعامي 2022 و2023.

أما فيما يخص جانب العرض، فتتعدد قوى محركة عديدة تؤدي دوراً أيضاً في أفريقيا وترتدي في نطاق أنظمة الدفع الفوري. ويمثل أحد التحديات في ضم مزودي خدمات الدفع الحاليين من يمتلكون بنطاق المستخدم النهائي إلى شبكة المشاركين في أنظمة الدفع الفوري. وتُظهر الأبحاث أن المستخدمين النهائيين يستعملون المدفوعات الفورية على نطاق أوسع في الأسواق التي يشارك فيها مزودو خدمات الدفع غير المصرفيين وت تكون فيها حالات الاستخدام مرفقة بقدر الإمكان ويشارك فيها البنك المركزي في حوكمة أنظمة الدفع الفوري، بل وفي ملكيتها (BIS, 2024). وعلى وجه التحديد، يذكر مصرف التسويات الدولية ما يلي: «تشتت المدفوعات السريعة بدرجة أكبر عندما يكون نظام الدفع السريع مملوكاً للبنك

العربية ممثلين في شبكة المدفوعات اللحظية من نظام مصرى إلى نظام عابر للنطاقات، ونظام Meeza Digital من نظام عابر للنطاقات إلى نظام للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

ولكن الإضافات وإعادة التصنيف ليست هي التغييرات الوحيدة الجديرة بالذكر، وعملت الأنظمة النشطة خلال العام الماضي جاهدة على تطوير عروضها وبناء شبكة من المشاركين من مزودي خدمات الدفع (PSP). وبالنسبة لبعض الأنظمة، تمتلّت النتيجة في زيادة في الشمولية كما يتبيّن من نطاق الشمولية لمنظمة AfricaNenda المُدرج في هذا الفصل. والأهم من ذلك أن أربعة أنظمة ارتفعت من مستوى «نظام أساسى» من الشمولية إلى مستوى «نظام متقدم».

ويُلخص الجدول 2.1 التغييرات التي حدثت في مشهد أنظمة الدفع الفوري من 2023 إلى 2024 (للمزيد من المعلومات بشأن الأنظمة، يُرجى الاطلاع على الملحق د).

ويصف هذا الفصل مشهد أنظمة الدفع الفوري، عارضاً الأنظمة التي تعمل حالياً وأماكن تشغيلها، بالإضافة إلى الأنظمة التي تُعد قيد التطوير، وبع ذلّك سنعرض نظرة عامة تختصّ حجم المعاملات المعالجة وقيمتها باستعمال عملية نظام الدفع الفوري النشط، بالإضافة إلى القنوات والأدوات وحالات الاستخدام والقيمة المضافة التي يقدمها النظام. ويختتم الفصل بعرض معايير شمولية نظام الدفع الفوري (IPS) لمنظمة AfricaNenda في عام 2024، بالإضافة إلى التصنيف الحالي لجميع الأنظمة في القارة.

يقدم هذا الفصل نظرةً عامة عن المشهد الحالى لأنظمة الدفع الفوري (IPS) في أفريقيا. وتستند النتائج إلى دراسة استقصائية شملت مُشغلى البنوك المركزية وأنظمة الدفع الفوري، بالإضافة إلى مقابلات أجريت مع مجموعة من الأطراف المعنية والخبراء (انظر قائمة كل المشاركين في المقابلات في الملحق ب). وأعدّ هذا المشهد وفق نهج بحثي، على خلف تقريري حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعامي 2022 و2023، اللذين اعتمدنا على المصادر المتاحة للجمهور، وتولّت منظمة AfricaNenda مهمة إجراء الدراسة الاستقصائية لجعل البيانات أكثر دقة وتعزيز مشاركة المُشغلين. ويمكن الاطلاع على نموذج الدراسة الاستقصائية في الملحق ج.

وتُظهر النتائج الخاصة بمشهد أنظمة الدفع الفوري أن الفترة الممتدة من يونيو 2023 إلى يونيو 2024، شهدت إطلاق نظامين جديدين، يتمثّلان في نظام KWiK في أنغولا ونظام LeSwitch في ليسوتو (انظر الجدول 2.1).²⁶ واستبعدت منظمة AfricaNenda أيضاً ثلاثة أنظمة سبق إدراجها في مشهد أنظمة الدفع الفوري لعامي 2022 و2023، استناداً إلى المعلومات المتاحة للجمهور، ولكن تبيّن من بحث هذا العام أنها لم تستوف بقدر كافٍ شروط التعريف الازمة لإدراجها. وتمثل هذه الأنظمة في نظام SYRAD (جيبيو)، وNamPay (ناميبيا)، وشبكة الدفع الفوري للصومال (وللمزيد من المعلومات انظر الإطار 2.1). ونتيجة لهذه التغييرات، انخفض عدد الدول التي تخدّمها أنظمة الدفع الفوري المحلية بفارق دولة واحدة. وأعيد تصنيف نظامين في جمهورية مصر إلى التصنيف الحالي لجميع الأنظمة في القارة.

يوضح الجدول 2.1 | التغييرات الرئيسية في مشهد أنظمة الدفع الفوري بين تقديرى حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعامي 2023 و 2024²⁷

سبب	يتغير	2023	2024	وصف
تغير الاسم من InstaPay إلى شبكة المدفوعات اللحظية (مصر). يُعتبر نظام InstaPay إحدى الواجهات التي يتفاعل معها المستخدم النهائي، بينما شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) هو اسم نظام الدفع الفوري.	غير اسم نظام واحد	-	-	أسماء أنظمة الدفع الفوري
أطلق نظام Kwanza Instantâneo (KWiK) في أنغولا في عام 2023، وأطلق نظام LeSwitch (ليسوتو) في عام 2024.	إضافة نظامين	32	31	عدد أنظمة الدفع الفوري
لا يشتمل كل من نظام التسوية في جيبيو (SYRAD) ونظام المدفوعات الوطني الصومالي على وظيفة نظام الدفع الفوري النشط حتى الآن. NamPay (ناميبيا) غير متاح على مدار الساعة وطول أيام الأسبوع. للمزيد من المعلومات، انظر الإطار 2.1.	استبعاد 3 أنظمة			
إضافة: أنغولا وليسوتو بسبب الأنظمة الجديدة التي أطلقت.	إضافة بلدان	27	26	عدد البلدان التي توفر لديها وظيفة نظام الدفع الفوري المحلي
استبعاد: جيبيو وناميبيا والصومال بسبب عدم استيفاء الأنظمة المعايير.	استبعاد 3 بلدان			
في عام 2024، أُحصيَت بصفة عام 20 دولة تمتلك نظامها الخاص للدفع الفوري، وست دول تتشارك في نظام واحد لعمليات الدفع الفوري المحلي بالإضافة إلى العمليات عبر الحدود (وهي الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون).				

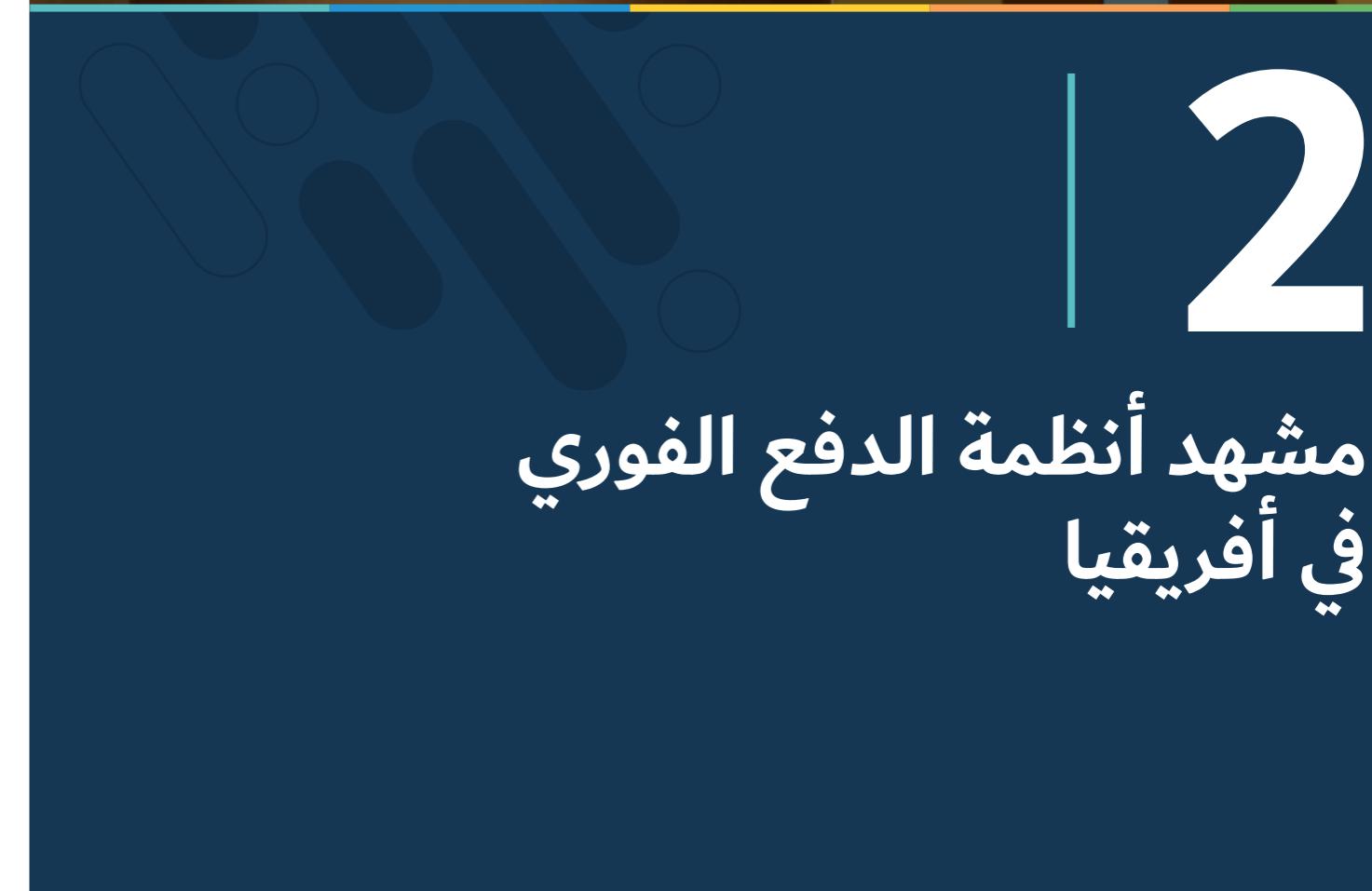
²⁶ خال إعداد البحث الخاصة بسلسلة SIIPS، أنشأت منظمة AfricaNenda قائمة شاملة أنظمة الدفع الفوري التي جرى تحديثها لإعداد هذا التقرير (تتوفر خريطة تفاعلية على موقع منظمة AfricaNenda). تصنف قائمة البيانات وتضع خططاً لمصادر القراءة التناصية الدولية على أساس خصائصها، وتشمل التحديثات أنظمة الدفع الفوري الجديدة التي أطلقت، والتغييرات التي طرأت على البيانات المبلغ عنها، والبيانات التي جرت مشاركتها مباشرةً، والمعلومات الجديدة أو المنشورة في المجال العام، وتعديلات أسعار الصرف.

²⁷ على عكس البنية التقليدية الماربة، يستمر تطور أنظمة الدفع الفوري بعد إطلاقها، وبين الجدول التغييرات التي طرأت على أسماء الأنظمة والمُشغلين والوظائف التي حدثت منذ إصدار تقرير عام 2023.



مشهد أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا

2



تصنيف نطاق الشمالية	وصف	2023	2024	يتغير	سبب
نظام EthSwitch (إثيوبيا); ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا؛ ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا الذي يفي بجميع المعايير الأساسية، ولم يعد أي من هذه الأنظمة مصنفة ضمن فئة "نظام غير مصنف".	نظام أساسى	15	12	إضافة 3 أنظمة ✓	
أعيد ترتيب شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) إلى فئة "نظام غير مصنف" وأعيد ترتيب المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس، ونظام NIP (نيجيريا) ونظام TIPS (تنزانيا) ونظام ZIPIT (زمبابوي) إلى فئة "نظام متقدم".	نظام متقدم ↪ تغيير ترتيب 5 أنظمة				
استبعد نظام NamPay من مشهد أنظمة الدفع الفوري النشطة.	استبعاد نظام واحد ✗				
المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس ونظام NIP (نيجيريا) ونظام TIPS (تنزانيا) ونظام ZIPIT (زمبابوي)، كلها تستوفي جميع معايير مستوى "نظام متقدم"، بناءً على بيانات الدراسة الاستقصائية.	نظام متقدم ✓ إضافة 4 أنظمة	5	9		

الإطار 2.1 لماذا استبعدنا ثلاثة أنظمة من تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024
تبين لنا أثناء تحديث تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 أن ثلاثة أنظمة كانت مدرجة في السابق وهي لا تفي بالمعايير التعريفية المحددة في عملية التقييم السنوية. ونتيجة لذلك، استبعدت هذه الأنظمة من التحليل هذا العام وأعيد ترتيبها ضمن قائمة الأنظمة التي لا تزال قيد التطوير.
نظام التسوية الآلي في جيogy (SYRAD): أدرج نظام التسوية الآلي في جيogy (SYRAD) في تقاريرنا السابقة ضمن الأنظمة قيد التشغيل، لكن المستجدات الأخيرة تشير إلى أن خدمة الدفع الفوري لم تُطلق بعد على الرغم من حصول جيogy على تمويل لتبديل المدفوعات. عليه، لا يفي نظام جيogy بالشروط الضرورية لإدراجه في عملية تقييم المشهد الحالي، فأعيد ترتيبه ضمن قائمة الأنظمة قيد التطوير (الجدول 2.3).
NamPay (ناميبيا): تبين أن نظام NamPay غير مشغل على مدار اليوم وطوال أيام السنة على النحو الذي تشتريه معاييرنا للإدراج. فتنص معاييرنا الموضحة بالتفصيل في المقدمة على ضرورة إتاحة الأنظمة المؤهلة طوال الوقت لضمان إجراء المعاملات المالية باستقرار وموثوقية. واستبعد نظام NamPay من تقدير السنة الجارية، نظرًا لعدم تشغيله طوال اليوم. وأعلنت ناميبيا إطلاق نظام دفع فوري جديد بحلول عام 2025.
نظام المدفوعات الوطنية الصومالية: يخضع نظام المدفوعات الوطنية الصومالي إلى تحديث كبير على غرار نظام التسوية الآلية في جيogy. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم تُشغل وظيفة الدفع الفوري الضرورية لإدراج النظام في الدراسة الاستقصائية حتى الآن. ولهذا السبب، أعيد ترتيب نظام المدفوعات الوطنية الصومالية ضمن فئة "نظام قيد التطوير".
إننا نعتذر عن أي إزعاج تسببه هذه التغييرات ونؤكد التزامنا بتوفير أدق المعلومات وأحدثها عن أنظمة الدفع الفوري التي تفي بالشروط المذكورة في تعريفنا، في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وسُتحسن هذه التعديلات جودة تحليلنا وتزيد من موثociته، مما سيسهم في اتخاذ قرارات سديدة وإجراء مناقشات مستتبة.

أنواع أنظمة الدفع الفوري	وصف	2023	2024	يتغير	سبب
أطلق نظام KWiK في عام 2023 تتيح شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) إمكانية التشغيل البيني من الجميع على الرغم من مشاركة المصارف فقط بشكل مباشر، وتشترك فيها الكيانات غير المصرفي بصورة غير مباشرة. وأعيد ترتيبها من نظام مصر إلى نظام عابر للنطاقات.	إضافة نظامين ✓	14	14		عادل للنطاقات
لا يتضمن SYRAD وظيفة الدفع الفوري النشط. للمزيد من المعلومات، انظر الإطار 2.1. لا يوفر نظام Meeza Digital (مصر) إمكانية التشغيل البيني من محفظة إلى حساب مصرفي، وأعيد ترتيبه كنظام دفع فوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول.	استبعاد نظامين ✗				
لا يتضمن نظام المدفوعات الوطنية الصومالية حتى الآن وظيفة نظم الدفع الفوري النشط، أما نظام NamPay (ناميبيا) فهو غير متاح على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. للمزيد من المعلومات، انظر الإطار 2.1. أعيد ترتيب شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) كنظام عابر للنطاقات لأنها تتيح إمكانية التشغيل البيني من الجميع.	استبعاد 3 أنظمة ✗	10	7		مصارف
أطلق نظام LeSwitch في عام 2024، ويمكن الوصول إلى Meeza Digital (مصر) عبر مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وعبر المصارف، لكنه لا يتيح سوى إمكانية التشغيل البيني من محفظة إلى محفظة أما المعاملات من محفظة إلى حساب مصرفي فهي غير متاحة. وأعيد ترتيبه من نظام عابر للنطاقات إلى نظام للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.	إضافة نظامين ✓	7	9		الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول
-	لا يوجد تغير	1	1		العملة السيادية
بيانات المعاملات					
Gamswitch (غامبيا); Alital (المالdives)؛ Meeza Digital (جنوب أفريقيا)؛ PayShop (جنوب أفريقيا)؛ eNaira (نيجيريا)؛ SIMO (موزمبيق)؛ الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس.	إضافة 5 أنظمة ✓				
SIMO (موزمبيق)؛ eNaira (نيجيريا)؛ NamPay (ناميبيا)، وتم تضمينها في تقدير حالة المحمول في نيجيريا؛ ولكن لا تتوفر بيانات بشأنها هذا العام ولهذا السبب استبعدت من التحليل.	استبعاد 4 أنظمة ✗	22	23		بيانات المجمعة عن القيم
جُمعت بيانات أنظمة الدفع الفوري المذكورة أدناه من الدراسات الاستقصائية المجمعة من البنك المركزي ومشغلي أنظمة الدفع الفوري وليس من المصادر المتاحة للجمهور. ولم تُستلم الدراسة الاستقصائية الخاصة بستة أنظمة لدفع الفوري، وهي تشمل: MarocPay (المغرب)؛ Virement Instantané (المغرب)؛ eNairag (نيجيريا)؛ وخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا؛ وPAPSS (على مستوى القارة). ولم يقم نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) ببيانات الحجم والقيمة أما نظام LeSwitch فهو نظام جديد لا يتضمن بيانات معاملات لعام 2023.					بيانات المجمعة عن القيم
ولهذا السبب، لا توجد بيانات ثمانية أنظمة من مجموع 31 نظام دفع فوري، وهي: نظام LeSwitch (ليسوتو) ونظام MarocPay (المغرب) ونظام Virement Instantané (المغرب) ونظام SIMO (موزمبيق) ونظام eNaira (نيجيريا) والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا ونظام PAPSS (على مستوى القارة) ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).					
تصنيف نطاق الشمالية					
أُضيف كل من نظام KWiK (أوغندا) و LeSwitch (ليسوتو). وتغير تصنيف شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) من مستوى "نظام أساسى" إلى مستوى "نظام غير مصنف" نظرًا لعدم تفعيل مدفوعات التجار من أفراد إلى شركات.	إضافة 3 أنظمة ✓				
EthSwitch (إثيوبيا)؛ ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا الذي يفي بجميع المعايير الأساسية (وهو القناة المفضلة بالنسبة لنيجيريا) والمدفوعات من أفراد إلى أفراد ومن أفراد إلى شركات بالنسبة لإثيوبيا وكينيا، وكل من هذه الأنظمة أعيد ترتيبها إلى المستوى "نظام أساسى".	تغيير ترتيب 3 أنظمة ↪	12	10		نظام غير مصنف
استبعد نظام التسوية الآلية في جيogy (SYRAD) ونظام المدفوعات الوطنية الصومالية من مشهد أنظمة الدفع الفوري النشطة.	استبعاد نظامين ✗				

المبادرات المحلية لأنظمة الدفع الفوري (IPS) تولي اهتماماً متزايداً للتشغيل البيئي العابر للنطاقات

يوجد 28 نظاماً نشطاً في 20 دولة أفريقية (الخريطة 2.2). وعليه، يصل العدد الإجمالي لأنظمة الدفع الفوري النشطة في القارة إلى 31 نظاماً.

يوجد 28 نظاماً نشطاً في 20 دولة أفريقية (الخريطة 2.1). و يوجد أيّضاً ثلاثة أنظمة إقليمية نشطة، ولم يتغير هذا الرقم منذ عام 2023 (الخريطة 2.2). وبسبب إعادة تصنيفها، إذ استُبعدت الأنظمة التي كانت تُعرف سابقاً بأنها أنظمة الدفع الفوري في جيبوتي وناميبيا والصومال من قائمة الأنظمة النشطة لمنظمة AfricaNenda لأنها لا تفي بمعاييرنا التعريفية، وذلك بناءً على المعلومات التي قدمها مشغلو الأنظمة.

الخريطة 2.1 يوجد 28 نظام دفع فوري محلياً نشطاً في 20 دولة في أفريقيا اعتباراً من يونيو 2024



أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول ● نظام الدفع الفوري المصري ● أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات بالعملة السيادية

2.1 انتشار أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا

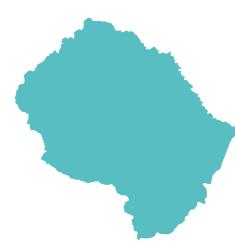
أُطلق نظام (KWiK Kwanza Instantâneo) في أنغولا في عام 2023 ونظام LeSwitch في ليسوتو في عام 2024، وبذلك أصبح العدد الإجمالي لأنظمة الدفع الفوري المحلية النشطة في أفريقيا حالياً 28 نظاماً (الإطار 2.2). وانخفض عدد الأنظمة بعد أن أحصي 29 نظاماً في تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2023

الإطار 2.2 أُطلق نظامان جديدان منذ صدور تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023

أنغولا: أُطلق Empresa Interbancária de Serviços (Kwanza Instantâneo) في يوليو 2023. وجاء هذا النظام نتيجة برنامج استمر لمدة عامين، تقدّم بمساعدة تقنية من البنك الدولي، بهدف تعزيز الشمول المالي في أنغولا. وتعود ملكية النظام لبنك أنغولا وهو المسئول عن الإشراف والحكومة بينما يضطلع نظام (KWiK Kwanza Instantâneo) بمهام تشغيل النظام، ويتيح التحويلات الفورية العابرة للنطاقات بين حسابات المصارف ومحافظ الهاتف المحمول. وهو يضم حالياً 10 مصارف مشاركة نشطة ووجهة إصدار واحدة للنقود الإلكترونية، مما يتيح التحويلات من أفراد إلى أفراد (P2P) عبر عدة قنوات، مثل تقيية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) ووكالات النقود الإلكترونية والتطبيقات والمتصفات. ويُخطط لدخول المدفوعات من أفراد إلى شركات (P2B) من خلال رمز الاستجابة السريعة وقوّات نقاط البيع (POS).



ليسوتو: أُطلق البنك المركزي في ليسوتو، بالتعاون مع القطاع، نظام LeSwitch في أواخر مارس 2024. وطور النظام بفضل جهود مشتركة بمساهمات قطاع المصارف وشركات التكنولوجيا المالية والسلطات التنظيمية. وهو ثمرة عمل دؤوب بهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المصارف والمشاركين الجدد وتحقيق إمكانية التشغيل البيئي وتوفير قدرة التبديل المحلي بدلاً من التوجيه عبر جنوب أفريقيا. ونظرًا لتزايد استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، أصبحت أيضًا الحاجة ماسة لإتاحة إمكانية التشغيل البيئي بين المشغلين. وسيُشرع في تشغيل النظام تدريجيًا، فحالياً، يتيح النظام إجراء عمليات الدفع الفوري بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ويرتقب إطلاق مدفوعات البطاقات في المرحلة التالية. ويتبع نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إجراء التحويلات من أفراد إلى أفراد (P2P) بين My Chaperoneg Khetsig M-PESA (MMOs) مثل وM-PESA. ويطمح نظام LeSwitch إلى أن يصبح نظاماً عابراً للنطاقات في المستقبل القريب بدمج المصارف ومزودي خدمات الدفع غير المصرفيين.



المصادر: بنك ليسوتو المركزي (Leihlo la Basotho 2024) الدراسة الاستقصائية للأطراف المعنية (2024).

الجدول 2.2 | تعريف أنواع أنظمة الدفع الفوري

أنواع أنظمة الدفع الفوري	
نظام الدفع الفوري العابر للمناطق	نظام يتيح إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع في نظام واحد متكامل، بحيث يوفر خدمات التحويل والملاحة وتبادل الأدوات المالية لصالح المصارف والكيانات غير المصرفية وفيما بينها، بالإضافة إلى أنواع حساباتهم وأدوات العملاء الخاصة للوائح التنظيمية. وتشمل إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع توفير الإمكالية للمستخدمين النهائيين لإجراء معاملات مباشرة بين محافظ الحسابات لدى مزودين مختلفين للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وبين الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول والحسابات المصرفية وبين مختلف الحسابات المصرفية. ويتوفر النظام الواحد إطار الحكومة وينسق بين الوظائف التشغيلية بصورة شاملة للأدوات.
نظام الدفع الفوري المصرف	نظام يتيح الوصول إلى المصارف فقط ويدعم الأدوات المرتبطة بالحسابات المصرفية.
نظام الدفع الفوري للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	نظام يتيح الوصول إلى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فقط ويدعم الأدوات المرتبطة بالحسابات المالية عبر الهاتف المحمول. ويتمثل هذا النوع من الأنظمة ببعض أشكال قواعد النظام ومعاييره المشتركة التي تشكل الأساس لتسوية المعاملات بين عملاء مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركون. ومع ذلك، قد تستند هذه الأنظمة إلى بنية تحتية مركبة، أو شكل من أشكال الترتيبات ثنائية الأطراف ومتحدة الأطراف بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركون (المزيد من التفاصيل انظر الملحق ٥).
نظام الدفع الفوري بالعملة السيادية	نظام دفع فوري بالعملة الرقمية للبنك المركزي يجمع بين أداة العملة السيادية ونظام تحويل القيمة الذي قد يتبع آلية تحويل قيمة رقمية موحدة بين أنظمة الأدوات التجارية والأطراف المعنية المؤسسية والأفراد داخل اقتصاد معين.
الإطار 2.3 نهج إمكانية التشغيل البيني العابر للمناطق	<p>تبعد أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق في أفريقيا نهجاً من النهج الثلاثي لإتاحة إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع. وأكثر هذه النهج شيئاً نهج يعتمد على ترتيب شبيه بالنهج العابر للمناطق ويتطلب التبديل بين الأدوات المالية الإلكترونية والأدوات التجارية وفق قواعد الأنظمة المختلفة.²⁸ وأما فيما يخص المعاملات التي تشمل النقود الإلكترونية، تُحول هذه النقود إلى أدوات مالية تجارية ثم تُجرى مقاومتها مع الأدوات المالية التجارية الأخرى على المنصة ذاتها، ثم تُحول القيمة مجدداً بالنقود الإلكترونية وتُجرى المقاومة على حساب المستلم، وعادةً، تشارك المصارف التجارية مشاركة مباشرة في هذه الأنظمة، بينما تشارك الكيانات غير المصرفية بصفة غير مباشرة من خلال ترتيبات الرعاية المصرفية.</p> <p>وثمة نهج آخر تتبعه أحد الأنظمة العابرة للمناطق يتمثل في توفير القدرة على إجراء التبديل بين الأدوات المالية التجارية والأدوات المالية الإلكترونية. ويُحدد النظام في هذه الحالة، قواعد مختلفة لتبادل هذه الأدوات المالية. ويُعد هذا النهج أكثر صعوبة في الإعداد، ولكنه يفتح الفرصة للكيانات غير المصرفية للمشاركة مباشرة في عملية المقاومة.</p> <p>وأخذت غانا نهجاً ثالثاً يمثل في دمج نظامين (نظام الدفع الفوري المصرف وهو نظام التسوية والدفع بين المصارف في غانا ونظام إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في غانا (MMI)) من خلال منصة مركزية تمكّن التشغيل البيني العابر للمناطق. وبدلًا من المشاركة المباشرة وغير المباشرة، يشارك مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) والمصارف بشكل مباشر في أنظمتهم الخاصة ويرتبطون ببعضهم البعض من خلال نقطة تبديل مركزية واحدة.</p>

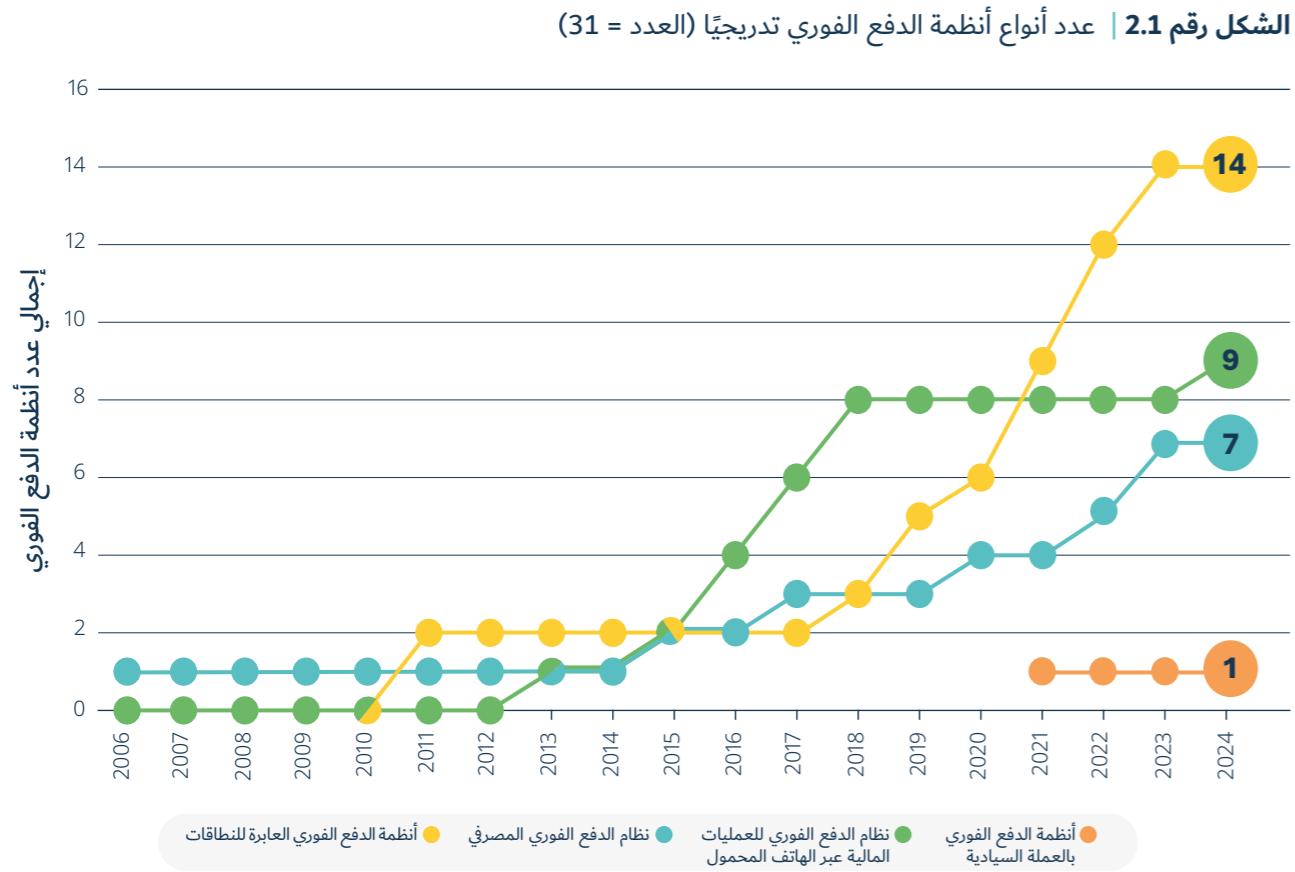
الخريطة 2.2 | خريطة أنظمة الدفع الفوري الإقليمية الثلاثة النشطة في أفريقيا، اعتباراً من يونيو 2024



تشترك ست دول (الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون) في نظام واحد الانضمام (GIMACPAY) لاتتمانها إلى الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC). ويتوفر نظام GIMACPAY خدمات الدفع الفوري الوطني عبر الحدود، وبذلك، يصل عدد الدول التي تمتلك قدرات لأنظمة الدفع الفوري الوطنية إلى 26 دولة.

وبالإضافة إلى نظام GIMACPAY في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، ثمة نظامان إقليميان آخرين للدفع الفوري عبر الحدود نشطان حالياً وهما: نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) ونظام معاملات المقاولة على أساس فوري (TCIB) التابع للجماعة الإقليمية للجنوب الأفريقي (SADC) (الخريطة 2.2). ولم يُفعّل النظامان TCIB و PAPSS في الكامل لجميع الدول الأعضاء، ولا يزال الدمج متاخراً مقارنة بالجدول الزمني المحدد (المقابلات مع الأطراف المعنية، 2024). ومع ذلك، أحرز كل من النظاريين تقدماً ملمساً من حيث زيادة عدد المشاركين المسجلين الذين يتظرون الدمج الفي. ويعمل نظام PAPSS حالياً في 60 مصرفاً عبر سبع دول، وثمة ست دول إضافية في طور الانضمام. وينظر النظام في إمكانية دمج شركات التكنولوجيا المالية في المنصة بمثابة مشاركين غير مباشرين (PAPSS, 2024; Proshare News, 2024). ويعمل نظام معاملات المقاولة على أساس فوري حالياً في مسار واحد

²⁸ الأداة التجارية هي شكل من أشكال النقود المصرفية التجارية التي تنشأ عن طريق النظام المصرف الجنبي بصفتها التزايا يقع على عاتق مصرف تجاري خاضع للتنظيم الاحترازي. وهي أداة قابلة للتداول وقابلة للاستبدال والملاحة بوحدة الحساب الوطنية ولكنها ليست مناقصة قانونية. وعادةً ما تكون الأداة التجارية جزءاً من العرض النقدي M1 باستثناء MO (أوراق البنك المركزي والعملات المعدنية). ويجري تبادلها بين المصارف وغير البنوك المركزية بالتساوي على أساس إشرافاحترازي موحد أو على أساس الضمانات. وهي تختلف عن الأدوات المالية الأخرى بسب قابليتها للاستبدال وقوبلها على قدم المساواة بين المؤسسات. النقود الإلكترونية هي أداة مالية أنشئت بموجب التشريعات والتنظيمات، وهي مقدمة في تطبيقها ويشترط في معظم الحالات أن تكون مضمونة بضمان 1:1 مع وائع ضمان الأموال التجارية. يمكن أن تكون النقود الإلكترونية التي تصدرها مختلطات البنوك التجارية أداة تجارة من الناحية التقنية، اعتماداً على كيفية تنظيمها النقود الإلكترونية بالمساواة بسب الطبيعة والمخاطر المختلفة للغاية المرتبطة بكل أداة ومن ثم التقييمات المختلفة في الوقت المناسب، ولكن يمكن تبادلها بموجب اتفاقية تجارية تضمن القيم المتداولة بالمساواة.



ويواجه كثير من الأنظمة التنشطة تحديات مستمرة في العمل مع أنظمة الدفع الخاصة الموجودة حالياً. ويجب إقناع مزودي خدمات الدفع المهيمنين بالتخلص عن الشراكات الثنائية أو ترتيبات التسعيرو القائي والانضمام كمشاركين في نظام الدفع الفوري الوطني العام، أو الخاضع للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد يجد ذلك صعباً للغاية في البلدان التي استثمر فيها مزودو خدمات الدفع في ترتيبات معالجة المدفوعات الثنائية مع مزودين آخرين للخدمات، قبل إنشاء نظام الدفع الفوري.

ويولي مزودو خدمات الدفع الاهتمام بحماية الوصول إلى قواعد بيانات عملائهم ويدون الاستفادة منه بمثابة ميزة تنافسية. وقد يؤدي نظام الدفع الفوري العابر للنطاقات المستدام إلى إضعاف القدرة على تقييد الوصول إلى العملاء، فيؤدي الوصول عنصراً أساسياً لتحقيق تأثيرات الشبكة. وينبغي أن تقدم أنظمة الدفع الفوري عرض قيمة مقنع لمزودي خدمات الدفع، لإقناعهم بأن الأرباح تفوق الخسائر.

وينبغي تسليط الضوء على جنوب أفريقيا لمعرفة كيفية تطور هذه الديناميات، فحالياً، يمكن للمشاركين المصرفيين فقط تقديم خدمات الدفع الفوري عبر كل من نظمي الدفع في البلد. ولكن يُخطط لإضافة أول المشاركين غير المصرفيين إلى نظام PayShap في وقت لاحق خلال عام 2024 (المقابلات مع الأطراف المعنية، 2024). وسيسفر هذا التغيير عن مزيد من المنافسة في مجال الدفع، وقد تعارضه المصارف الحالية.

تعمل الدول السبع التي تملك أكثر من نظام دفع فوري واحد على إيجاد طريقة لتشغيل أنظمتها المكررة مع بعضها البعض.²⁹ ولئن كانت غانا هي الدولة الوحيدة التي تربط بين نظاميها من خلال نقطة تبديل مركزية، فثمة خطط قيد الإعداد في كينيا لدمج أنظمة المصادر والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بطريقة غانا الأكثر تقدماً في تجربة عملتها الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، ولكن لا يوجد أي تحديث رسمي بشأن نتائج التجربة أو الدفع الفوري في ترانزانيا (TIPS) الذي يُعد نظاماً عابراً للنطاقات، فقد اتخذ نهجاً مختلفاً، إذ نجح في إضافة جميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) بصفتهم مشاركين مباشرين. وبذلك، تكون الترتيبات الثنائية التي أنشئت في نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول «Taifa Moja» في ترانزانيا ترتيبات قديمة لم تعد صالحة لاستخدام، على الأقل من الناحية النظرية. وإذا استمر نظام «Taifa Moja» في العمل بالتوالى مع نظام TIPS، أي إذا استمر مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) في الاعتماد على تكاملهم الثنائي، فقد يواجه نظام TIPS مشكلات في توسيع نطاقه. وجدير بالذكر أن ترانزانيا ونظامها للدفع الفوري TIPS قدماً، من خلال تعاملهما مع هذا التحدي، دروساً قيمة للدول الأخرى التي تمتلك نظاماً للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وتعمل على تطوير نظام عابر للنطاقات. وأفلح نظام LeSwitch في ليسوتو في الرابط بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، لكنه يطمح في أن يصبح نظاماً عابراً للنطاقات يربط بين جميع المصارف والجهات غير المصرفية.

الفنية نوعان من العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، ولكن ليس واضحاً إن كانا سبيطياناً كأوراق مالية مؤسسية، أو كأدوات بالجملة، أو ك الخيار للعملة الرقمية للبنك المركزي للتجزئة. وعلى أي حال، فإن العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) التي لا تمتلك شبكة لنظام الدفع الفوري، أو نظام تبادل، ليست مؤهلة لتكون نظاماً للدفع الفوري بالعملة السيادية في التقرير الحالي.

وسنعمل على نظر في حالة مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) في الفصل الرابع.

كانت هناك عدة اختبارات تجريبية للجدوى قيد الإنجاز، وبدلاً من ذلك، ركزت معظم الدول على تفزيذ مشاريع أنظمة الدفع الوطنية الحالية أو ترقيتها، مما جعل مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) تتنافس على الموارد، لا سيما من الناحية التنظيمية (المقابلات مع الأطراف المعنية، 2024). وتبعد غالبية المصارف والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بطريقة غانا الأكثـر تقدماً في تجربة عملتها الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، ولكن لا يوجد أي تحديث رسمي بشأن نتائج التجربة أو إن كان إطلاق العملة الرقمية وشيـكاً.

وفي هذا الصدد، أطلقت زيمبابوي أحدث عملية في العالم في أبريل 2024، تمثل في الذهب الزيمبابوي (ZiG)، وهي وحدة حساب تعتمد على سلة مركبة من احتياطات العملة التي تشمل العملات الأجنبية والمعادن الثمينة (ولا سيما الذهب). أما الرمز الرقمي المدعوم بالذهب (GBDT) الموجود حالياً في زيمبابوي والذي يُسمى ZiG، فسيُطلق عليه الان اسم GBDT، وسيكون عملة موازية (Reserve Bank of Zimbabwe, 2024). ونظراً إلى إصدار البنك المركزي كلا الرموزين ZiG وGBDT، أصبحا من الناحية الفنية نوعان من العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، ولكن ليس واضحاً إن كانا سبيطياناً كأوراق مالية مؤسسية، أو أدوات بالجملة، أو ك الخيار للعملة الرقمية للبنك المركزي للتجزئة. وعلى أي حال، فإن العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) التي لا تمتلك شبكة لنظام الدفع الفوري، أو نظام تبادل، ليست مؤهلة لتكون نظاماً للدفع الفوري بالعملة السيادية في التقرير الحالي.

أما عن أنظمة الدفع الفوري بالعملة السيادية، فما زال نظام Naira في نيجيريا النظام الوحيد من نوعه في القارة. ولا توجد عملة رقمية أخرى للبنوك المركزية (CBDC) قيد التشغيل، وإن

²⁹ تمثل هذه البلدان في مصر وغانا وكينيا والمغرب ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتزانيا.

الإطار الزمني	الحالة	البلد
متوسط الأجل	يدرس البنك المركزي الكيني مشروع إنشاء آلية تبديل وطنية تتيح إمكانية التشغيل البيئي بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والمصارف في إطار استراتيجية نظام الدفع الوطني 2022-2025 (Central Bank of Kenya, 2022).	كينيا
متوسط الأجل	دخلت آلية تحويل الدفع الإلكتروني الوطنية حيز التنفيذ بتمويل من كل من البنك العالمي وبنك التنمية الأفريقي (World Bank, 2023a; African Development Bank, 2023b; African Development Bank, 2023b).	ليبيا
متوسط الأجل	لا يزال مصرف ليبيا المركزي في المراحل الأولى من إعداد نظام الدفع الفوري (Central Bank of Libya, 2023).	ليبيا
قصير الأجل	وقع العقد مع المُوَّد بشأن إنشاء آلية تحويل الدفع الوطنية (L'Express de Madagascar, 2024).	مدغشقر
متوسط الأجل	مناقشات الأطراف المعنية	موريطانيا
متوسط الأجل	مناقشات الأطراف المعنية	موزمبيق
قصير الأجل	أطلقت مشروع إنشاء نظام الدفع الفوري (Bank of Namibia, 2024).	ناميبيا
متوسط الأجل	مناقشات الأطراف المعنية	سان تومي وبرينسيبي
متوسط الأجل	النظر في إنشاء منصة للمدفوعات الرقمية في إطار خطة تحديث نظام الدفع الوطني (Central Bank of Seychelles, 2021).	سيشيل
قصير الأجل	شرع في المرحلة الأولى من تشغيل آلية تبديل الدفع الوطنية في عام 2023، وستشمل المرحلة الثانية المدفوعات الفورية (World Bank, 2023b).	سيرايليون
قصير الأجل	أنشأ نظام دفع وطني بتشغيل مكونين هما نظام التسويات الإجمالية الآتية (RTGS) وغرفة المقاصلة التقائية (ACH)، وتُفذ حالياً خدمة الدفع الفوري، ومن المتوقع أن تدخل حيز التشغيل قبل نهاية العام (مناقشات الأطراف المعنية).	الصومال
متوسط الأجل	يُجرى العمل على إثبات مفهوم بنية تحتية وطنية لمدفوعات التجزئة مع إمكانية التشغيل البيئي ومنخفضة التكلفة (AfricaNenda, 2023a).	جمهورية جنوب السودان
متوسط الأجل	مناقشات الأطراف المعنية	السودان
متوسط الأجل	يصادف النظر في تنفيذ مشروع منصة تتيح إمكانية التشغيل البيئي الإقليمي وترتبط بين المصارف ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وذلك في إطار خطة التنمية الوطنية (مناقشات الأطراف المعنية).	توغو
متوسط الأجل	تحطّط لتنفيذ آلية تبديل وطنية تسهيل إمكانية التشغيل البيئي بين المصارف والكيانات غير المصرفية، وهي بصدّ إتمام مرحلة الشراء مع مزود نظام الدفع الفوري (Bank of Uganda, 2023).	أوغندا

أنظمة الدفع الفوري قيد التطوير قد تعزز سرعة من قدرة المدفوعات في أفريقيا.

على الرغم من وجود فجوات في تغطية أنظمة الدفع الفوري على الرغب من إنشاء آلية تبديل وطنية تتيح إمكانية التشغيل البيئي بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والمصارف في إطار استراتيجية نظام الدفع الوطني 2022-2025 (Central Bank of Kenya, 2022).

على الرغم من وجود فجوات في تغطية أنظمة الدفع الفوري على الرغب من إنشاء آلية تبديل وطنية تتيح إمكانية التشغيل البيئي بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والمصارف في إطار استراتيجية نظام الدفع الوطني 2022-2025 (Central Bank of Kenya, 2022).

إن أثمرت جميع مشاريع أنظمة الدفع الفوري المخطط لها، فستكون إريتريا البلد الوحيد على مستوى القارة الذي يفتقر إلى وظائف أنظمة الدفع الفوري الوطنية. ولئن كانت جميع الدول تمر بمراحل تطوير مختلفة، وفي ظل توفر مستويات متفاوتة من المعلومات العامة، فإن الاتجاه العام يميل نحو تعزيز قدرات أنظمة الدفع الفوري المحلية.

ويعمل الاتحاد الاقتصادي والنordic (WAEMU) على إعداد نظام دفع فوري إقليمي سيتضمن إمكانية التشغيل البيئي في الدول الثمانية الأعضاء في الاتحاد وهي: بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا-بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتogo. وهذا النظام في طور التجريب حالياً (للزيد من

الجدول 2.3 | أنظمة الدفع الفوري الوطنية قيد التطوير وحالتها (العدد = 25)

الإطار الزمني	الحالة	البلد
قصير الأجل ³⁰	عيّن بنك الجزائر مشغل تبديل لإنشاء نظام مدفوعات عبر الهاتف المحمول قابل للتشغيل البيئي في الجزائر، بهدف ربط حلول الدفع عبر الهاتف المحمول لجميع المصارف. وعملية إطلاق النظام وشيكة (Mechti, 2023).	الجزائر
متوسط الأجل	مناقشات الأطراف المعنية	بنن
متوسط الأجل	آلية التبديل لمدفوعات التجزئة في طور إعداد خطة المشروع (World Bank, 2022c).	بوتسوانا
قصير الأجل	تُعتبر آلية التبديل قيد التشغيل فيما يخص التشغيل البيئي عبر الصراف الآلي (ATM)، ومن المتوقع أن تشمل التحويلات الفورية وإمكانية التشغيل البيئي من حساب إلى حساب (Bi-Switch, 2023).	بوروندي
متوسط الأجل	عقدت شراكة لتعزيز نظام الدفع بإنشاء آلية تحويل وطنية باستخدام البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) (AfricaNenda, 2023a).	الرأس الأخضر
متوسط الأجل	تنفيذ المدفوعات الفورية في إطار عملية توسيع نطاق نظام الدفع الوطني (NPS) (World Bank, 2020a).	جزر القمر
متوسط الأجل	مناقشات الأطراف المعنية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
متوسط الأجل	تم تأمين الأموال اللازمة لإنشاء آلية تحويل الدفع الوطنية (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2023a).	جيبوتي
قصير الأجل	يُجرى حالياً إنجاز مشروع آلة تبديل الدفع الوطنية، بحيث تسهم في تيسير المقاصلة القرية من الوقت الفعلي والتبديل الوطني لمعاملات بطاقات الدفع و نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي. تم اختيار المُوَّد. ستكون القدرة على إجراء الدفع الفوري هي أول خدمة تُطلق (Central Bank of Eswatini, 2023).	إسواتيني
قصير الأجل	يُجرى حالياً تجرب آلية تحويل الدفع الوطنية، بحيث تُدمج المؤسسات المالية (Central Bank of the Republic of Guinea, 2023; AfricaNenda, 2023a; AfricaNenda, 2023a).	غينيا

³⁰ مُنفّذ الدول التي أعادها إطلاق نظام الدفع الفوري في غضون عام على أنها دول قصيرة الأجل، وعندما يتقدّم إلاؤن بعد أكثر من عام، تُصنّف الدول ضمن فئة متوسط الأجل.

الإطار 2.4 | حالة أنظمة الدفع الفوري الإقليمية قيد الإعداد

تعمل **السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA)** على إعداد نظام للمدفوعات الفورية في قطاع التجزئة ضمن برنامجها للشمول المالي الرقمي. وستُشَّالِج المدفوعات عبر غرفة المعاشرة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA). ولا يزال تفاصيل النظام قيد الدراسة، بالتركيز على الوظائف ونماذج التسوية والمواصفات التقنية وإطار الحكومة. ويُعْتَزَم أن يدخل النظام حيز التشغيل خلال العام المقبل. وتعمل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) أيضاً، في إطار عملية تصميم النظام، مع أنظمة إقليمية أخرى مثل نظام بنى (Buna) ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) ونظام معاملات المعاشرة على أساس فوري (TCIB) لضماني إمكانية الربط بين الأنظمة الإقليمية في المستقبل (Comesa Business Council, 2023).

وتعمل **جماعة شرق أفريقيا (EAC)** حالياً على إعداد نظام للمدفوعات الفورية في قطاع التجزئة، فقد صدر تكليف بإعداد دراسة في عام 2024 لوضع خطة رئيسية لبنية النظام، وكانت عملية إدراج أنظمة المدفوعات والتسوية في المنطقة على أسعّ نطاق قيد التنفيذ لأكثر من عشر سنوات، بتمويل من بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وأتمت فعلاً أربع دول من جماعة شرق أفريقيا (EAC) عملية الربط بين أنظمة التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) عبر نظام المدفوعات لشرق أفريقيا، وتتمثل البلدان الأربع في كينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا. (African Development Bank, 2023a).

وفوضت **الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)** الوكالة النقدية لغرب أفريقيا (WAMA) بإنشاء نظام إقليمي للدفع والتسوية (يشمل نظاماً للمدفوعات الفورية في قطاع التجزئة)، في إطار تنفيذ خارطة الطريق لبرنامج العمل الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). وهي تهدف إلى التنسيق والربط بين المبادرات الحالية لأنظمة الدفع في المنطقة، ولا سيما النظام الإقليمي الجاري تفاصيله في الاتحاد الاقتصادي والنفطي لغرب أفريقيا (WAEMU)، (الذي يُعد جماعة فرعية إقليمية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)). وتلتقت الوكالة النقدية لغرب أفريقيا (WAMA)، لتنفيذ هذا المشروع، تمويلاً من بنك التنمية الأفريقي وهي تعمل الآن على توظيف استشاري لتقديم المساعدة الفنية (AFDB, 2024).

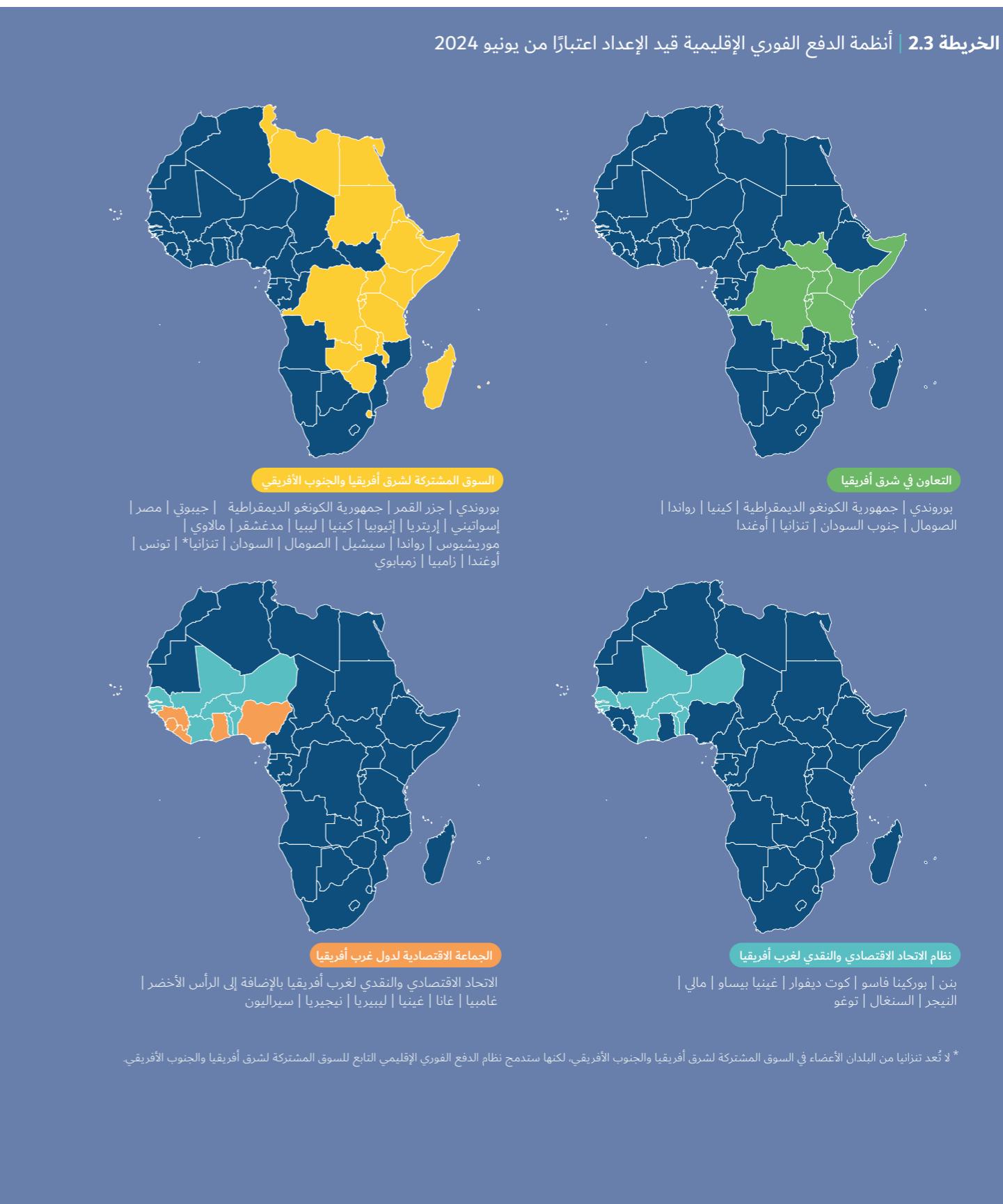
ويعمل **الاتحاد الاقتصادي والنفطي لغرب أفريقيا (BCEAO)** على إعداد نظام المدفوعات الفورية بإمكانية التشغيل البيني بين المصارف ومزودي الخدمات غير المصرفيين، وقد ظل هذا النظام قيد الإعداد لسنوات عديدة، وهو على وشك الانطلاق الرسمي، إذ أعلن المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) عن موقعه الإلكتروني أن عملية تجريب النظام بدأت في يونيو 2024 (2024b). وفضلاً عن ذلك، نشر المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) في الآونة الأخيرة تعليمات جديدة تنص على الشروط التي يجب على المصارف والكيانات غير المصرفية الالتزام بها لتقديم خدماتها في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنفطي لغرب أفريقيا (BCEAO) (WAEMU) (Moko, 2024a; Moko, 2024). وأتاح قاعدة تنظيمية لتمكين مختلف الأطراف من المشاركة في النظام، وزيادة على المدفوعات الفورية العابرة للحدود، سيسْتَحِق نظام الدفع الفوري إمكانية التشغيل البيني للمدفوعات المحلية في الدول الثمانية الأعضاء.

وينبغي التذكير بأن كثيراً من الدول أعضاء في مجتمعات اقتصادية إقليمية متعددة (REC) مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) وجماعة شرق أفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) وصندوق النقد العربي (الذي يُعتبر نظام الدفع الفوري عبر الحدود، بمجرد تملك نظام بنى (Buna)، الذي يُعتبر نظام الدفع الفوري عبر الحدود لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وقد يُسْفَر هذا الوضع عن تشتيت الجهود وتكرارها (انظر الجدول 2.4 للاطلاع على ملخص التداخلات)، فعلى سبيل المثال، تشارك كل من جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وتنزانيا في ثلات مبادرات قيد التنفيذ.

وتحتاج خمس دول ستُحْرِم من وظائف أنظمة الدفع الفوري عبر الحدود، بمجرد تفعيل الأنظمة الإقليمية المخطط لها، وهي الجزائر والرأس الأخضر و Moriَّة و المَغْرِب و سان تومي و بيرينسيبي. وتعد الجزائر و Moriَّة و المَغْرِب جزءاً من نظام بنى (Buna) على الرغم من ذلك، وتستفيد كل منها من بعض الفوائد عبر الحدود مع بلدان الشرق الأوسط.

وتوجد ثلاثة أنظمة دفع فوري إقليمية أخرى قيد الإعداد، بالإضافة إلى نظام الاتحاد الاقتصادي والنفطي لغرب أفريقيا (WAEMU). وتتمثل هذه الأنظمة في نظام الدفع الفوري للسوق المشتركة لشرق أفريقيا (COMESA)، بينما لا يزال نظام جماعة شرق أفريقيا (EAC) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) في المرحلة النظرية (انظر الإطار 2.3). وتواصل المناقشات بشأن

الخريطة 2.3 | أنظمة الدفع الفوري الإقليمية قيد الإعداد اعتباراً من يونيو 2024



2.2 أنظمة الدفع الفوري تشهد تحسناً في الأداء بشأن مستويات المعاملات وحالات الاستخدام والأدوات المستخدم

وتستند المعلومات الخاصة بالقنوات والأدوات وحالات الاستخدام المقدمة في الأقسام التالية إلى البيانات التي قدمها مشغلو أنظمة الدفع الفوري، أو البنوك المركزية، أو كلاهما معاً، في إطار الدراسة الاستقصائية، وعزّزت المعلومات بالبحث المكتبي في الحالات التي لم تكن فيها معلومات الدراسة الاستقصائية متاحة.

على الرغم من ارتفاع عدد أنظمة الدفع الفوري في القارة ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالعام الماضي، لا تزال أنظمة الدفع الفوري قيد التشغيل تعمل على تطوير آليات عملها لتلبية احتياجات المستخدم النهائي. وتبيّن هذه التطورات نسبياً في زيادة حجم المعاملات وقيمتها، بالإضافة إلى تطور القنوات وحالات الاستخدام.

تدفقات المعاملات تواصل النمو سواءً من حيث الحجم أو القيمة

أعلى معدلات النمو في حجم المعاملات في فترة العامين 2022-2023 (بالترتيب التنازلي). وأطلقت جميع هذه الأنظمة بعد عام 2020، باستثناء نظام المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس ونظام MauCas (موريشيوس)، وشهدت أنظمة Natswitch (ملاوي) وZIPIT (زمبابوي) مستويات عالية من حيث القيمة، وإن كانت الزيادة في قيمتها تُعزى أساساً إلى ارتفاع معدل التضخم على الصعيد المحلي، لا إلى زيادة فعلية في الطلب. انظر الإطار 2.4 للاطلاع على بيانات المعاملات بالتفصيل.

سُجلت زيادة في حجم المعاملات المُعالجة وقيمتها، على مدار السنوات الخمس الماضية، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 37% و39% على التوالي (انظر الشكل 2.2)³¹. وازداد حجم المعاملات في عام 2023: فبلغ عدد المعاملات التي عالجها نظام الدفع الفوري في عام 2023، 49 مليار معاملة، وهو أكبر حجم سنوي سُجل حتى الآن، أي بزيادة قدرها 47% مقارنة بعام 2022. وتبيّن هذه الزيادة رسوخ استخدام أنظمة الدفع الفوري في العديد من البلدان، بما في ذلك مصر وغانا وكينيا وأوغندا.

وتعد أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول أكبر عدد من المعاملات، بينما تعامل أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات مع أكبر القيم. وشهدت أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات نمواً في القيم بنسبة 63% في فترة العامين من 2022 و2023، تيّلها أنظمة المصادر، التي زادت قيمها بنسبة 28%. وعلى سبيل المقارنة، شهدت أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول نمواً بنسبة 16% فقط من حيث القيمة.

³¹ يكان التعبير عن القيم وفقاً لأسعار الصرف لعام 2024 من الجوانب المهمة في تحديث التقرير من عام 2023 إلى عام 2024. فقد استُخدم سعر الصرف ذاته لإحدى الدول لجمع السنوات، مما أدى إلى اختلافات في القيم مقارنة بالتقارير السابقة لحالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS)، وذلك بسبب تقليل العملات مقابل الدولار الأمريكي في عام 2024، ومن أمثلة ذلك أن إجمالي القيمة لعام 2022 الوارد في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2023 بلغ نحو 1.2 تريليون دولار أمريكي، واستناداً إلى سعر الصرف الحال، فإن تلك القيمة أقل من ذلك، فهي تبلغ 764 مليون دولار أمريكي، وحدثت أسعار صرف القرفة في 30 أبريل 2024 من خلال موقع oanda.com، وشهدت بعض الدول، ومنها مصر وملاوي ونيجيريا وزمبابوي، انخفاضاً حاداً في قيمة عملاتها، مما أثر تأثيراً شديداً في إجمالي قيمة المعاملات عند تعبير عنها بالدولار الأمريكي. ومع ذلك، يبقى الحجم النسبي للنمو مستقراً من سنة إلى أخرى.

³² تتوفر المعلومات عن الأنظمة التالية التي أطلقت في عام 2019: شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) ونظام EthSwitch (إثيوبيا) ونظام Gamswitch (غامبيا) ونظام eKash (رواندا) ونظام PayShop (جنوب أفريقيا) ونظام TIPS (تنزانيا) ونظام GIMACPAY (زمبابوي) ونظام NFS (نيجيريا).

الجدول 2.4 | تداخل وظيفة المدفوعات عبر الحدود

البلد	السوق المشتركة لشرق أفريقيا وأفريقيا والجنوب الأفريقي	التعاون في شرق أفريقيا	الجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	صندوق النقد العربي
بوروندي	✗	✗	-	-
جزر القمر	✗	-	✗	✗
جمهورية الكونغو الديمقراطية	✗	✗	✗	-
إسواتيني	-	✗	-	✗
كينيا	-	-	✗	✗
مدغشقر	-	✗	-	✗
ملاوي	-	✗	-	✗
موريشيوس	-	✗	-	✗
رواندا	-	-	✗	✗
سيشيل	-	✗	-	✗
الصومال	✗	-	✗	✗
تنزانيا	-	✗	✗	*✗
أوغندا	-	-	✗	✗
زامبيا	-	✗	-	✗
زمبابوي	-	✗	-	✗

* لا تُعد تنزانيا من البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لكنها انضمت إلى المناقشات بشأن نظام الدفع الفوري الإقليمي.



الشكل 2.2 | حجم وقيمة المعاملات (العدد = 23)*

الجدول 2.5 | قائمة البنوك المركزية أو مشغلي أنظمة الدفع الفوري الذين أجابوا عن الدراسة الاستقصائية لتقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2024

نعبر عن جزيل شكرنا للبنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري الواردة أسماؤهم في الجدول التالي، على تقديم بيانات أحجام أنظمة الدفع الفوري وقيمها من خلال ردودهم المكتوبة على الدراسة الاستقصائية، الأمر الذي ساهم في سد الفجوات في المعلومات. وربّت القائمة ترتيباً زمنياً حسب وقت استلام الرد.

بيانات الحجم والقيمة استناداً إلى البنك المركزي		النظام
بنك أغولا الوطني	KWIK (أغولا)	
البنك المركزي المصري	شبكة المدفوعات اللحظية (مصر) ونظام Meeza Digital	
Gamswitch، البنك المركزي الغامبي،	(غامبيا) Gamswitch	
بنك غانا	أنظمة الدفع الفوري في غانا GIP وGhana MMI	
البنك المركزي الكيني	Kenya mobile money (كينيا)	
بنك ليسوتو المركزي	LeSwitch (ليسوتو)	
البنك المركزي لمدغشقر	نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر	
بنك موريشيوس	MauCAS (موريشيوس)	
بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي	المقاصلة في الوقت الآني (جنوب أفريقيا)	
بنك تنزانيا	Taifa Moja وTIPS (تنزانيا)	
البنك المركزي التونسي	المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس	
بنك أوغندا	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا	
بيانات الحجم والقيمة استناداً إلى مشغلي أنظمة الدفع الفوري		النظام
EthSwitch	EthSwitch (إثيوبيا)	
Gamswitch	Gamswitch (The Gambia)	
البنك المركزي الكيني وخدمات الدفع المتكاملة المحدودة (IPSL)	نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا PesaLink	
Natswitch	Natswitch (ملاوي)	
نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP) (NIBSS)	نظام الدفع الفوري فيما بين المصارف في نيجيريا (NIP)	
RSwitch	eKash (رواندا)	
BankservAfrica	PayShap (جنوب أفريقيا)	
غرفة المقاصة الإلكترونية المحدودة في زامبيا (ZECHL)	نظام التبديل المالي الوطني (NFS) (زامبيا)	
Zimswitch	ZIPIT (زمبابوي)	
مجموعة المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في وسط أفريقيا (GIMAC)	GIMACPAY (الجامعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا - CEMAC)	

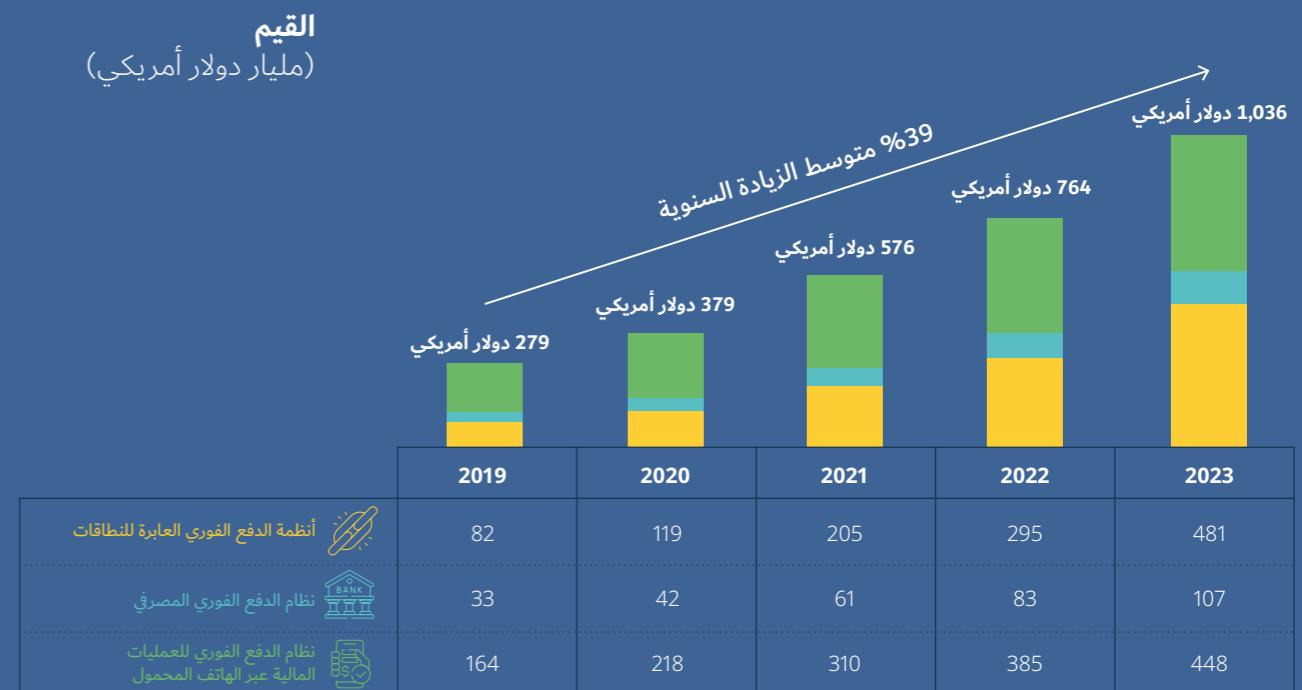
ويشير هذا الاتجاه إلى أن أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق تعالج بشكل متزايد مدفوعات منخفضة القيمة وكثيرة التكرار، ويظل متوسط قيمة المعاملات المصرفية هو الأعلى بقيمة 237 دولاراً أمريكيّاً، مما يشير إلى أن التحويلات الفورية بين الحسابات المصرفية لا تُستخدم بكثرة للمعاملات منخفضة القيمة /أو تحدث بوتيرة أقل مقارنة بالتحويلات باستخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (انظر الجدول 2.5).³³ وبلغ متوسط قيمة المعاملة الواحدة في أنظمة الدفع الفوري للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول نحو 12 دولاراً أمريكيّاً، وهو أمر يعبر عن استخدام المدفوعات الرقمية بواسطة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في المشتريات اليومية. ومع ذلك، تُعالج الأنظمة العابرة للمناطق معاملات أصغر حجماً في المتوسط (46 دولاراً أمريكيّاً) مما كانت عليه في عام 2022.³⁴

33 لا توفر بيانات بشأن eNaira (نيرجا)، وهذا السبب تعدد تقدير نوع العملة السيادية. ساهمت التعديلات التي تفسر زيادة البيانات المتوفّرة واختلاف سعر الصرف في تغيير متوسط قيمة المعاملة مقارنة بتقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIPS) لعام 2023، وعانت أحدث النظم العاملة للنطاقات كثافة الحجم عدداً كبيراً؛ من العمارات الجديدة، الأمر الذي أثر في متوسط قيمة المعاملات.

³⁴ تأخذت أحدث بيانات الدخان، القوم، الاتحاب، للبنك الدولي، بالدولار الأمريكي، الحال، وبعد معرفتها، عام 2022.



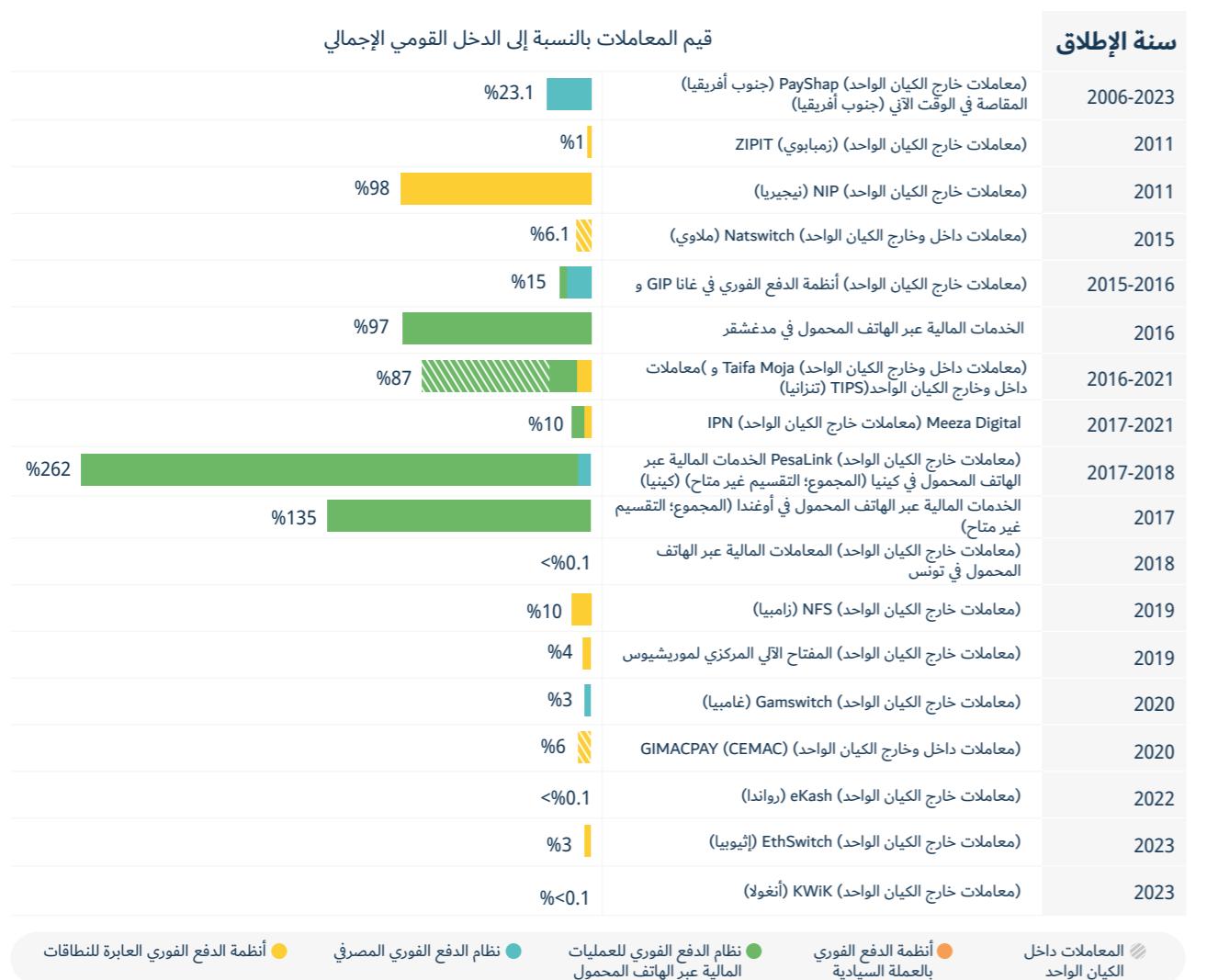
لم يستلم أي بيانات في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 من نظام LeSwitch (ليسوتو - النظام الجديد)، وMarocPay (المغرب)، وeNairaq (نيجيريا) والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (على مستوى القارة)، ونظام معاملات المقااصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجامعة الإيمانية للجنوب الأفريقي (SADC).



لم تُستمد أي بيانات في تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2024 من نظام LeSwitch (ليسوتو - النظام الجديد)، وPayMaroc (المغرب)، وeNaira (نيجيريا)، والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي (على مستوى القارة)، ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجامعة الافتراضية لللجان الأفريقية، وSADC (SADC).

ملحوظة: قد يكون تقدير أحجام المعاملات وقيمها أقل مما هي عليه فعلياً، واستُمدت البيانات في الشكل 2.2 من مدخلات الدراسات الاستقصائية المكتوبة التي قدمتها البنوك المركزية أو مشغلو أنظمة الدفع الفوري أو كلاهما (انظر الإطار 2.5). وعموماً، استُلم 23 دراسة استقصائية بينما لم تتوفر بيانات ثمانية أنظمة دفع فوري. ولم يُطلق نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ببيانات عن الأذاج والقيم في إياجاته على الدراسة الاستقصائية، ولم تسلم البنوك المركزية ومشغلو أنظمة الدفع الفوري سesta أنظمة إضافية ردها على الدراسات الاستقصائية، مما أدى إلى غياب القيم الخاصة بالأنظمة التالية: MarocPay (المغرب) (كلاهما بنك المغرب) ونظام SIMO (موزمبيق) (بنك موزمبيق) ونظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا، eNaira (نيجيريا) (كلاهما البنك المركزي النيجيري) ونظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS التابع للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير (Afrimexbank)، واعتمد على البحث المكتبي للحصول على المعلومات بشأن هذه الأنظمة. ونظراً إلى أن eNaira يمثل نظام الدفع الفوري بالعملة السادسة المحمد وبما أنّ بناته غير متفقة فقد استُبعدَ عن هذه المائة في عملية التحليل.

الشكل 2.3 | قيم معاملات أنظمة الدفع الفوري لعام 2023 مقارنةً بالدخل القومي الإجمالي (العدد = 23)



● أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق ● نظام الدفع الفوري المصري ● نظام الدفع الفوري للمعاملات المالية عبر السيادة ● المعاملات داخل الكيان الواحد

● أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق ● نظام الدفع الفوري المصري ● نظام الدفع الفوري للمعاملات المالية عبر السيادة ● المعاملات داخل الكيان الواحد

MMI (ملاوي) و GIP (غانا) هما النظائران الوحيدان اللذان تتوفر فيما بينهما معلومات عن بيانات المعاملات التي تُجرى داخل الكيان الواحد (NatSwitch).

الإطار 2.6 | حالة نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا

تحقق كينيا إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول من أفراد إلى أفراد (P2P) بطريقة مختلفة عن الدول الأخرى. فمثلاً لا تربط مدغشقر وتanzania وأوغندا بين أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول من خلال آلية مركبة. وبدلاً من ذلك، يتكامل مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ثانيةً بناءً على القواعد نفسها للتكامل متعدد الأطراف. وتعمل البنوك المركزية المعنية على مراقبة احترام هذه القواعد.

وتجري الأمور في كينيا على خلاف ذلك، فيتفاوض مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول على عقود فردية فيما بينهم، مما يعني أن الترتيبات التجارية واتفاقيات التسعير قد تختلف، بين الاتصال بين "سفاريكوم" و"إيرتل" و"إيرتل". وتتضمن مدفوعات التجار من أفراد إلى شركات (P2B) في كينيا إلى قواعد التشغيل البيني نفسها التي اعتمدتها البنوك المركزية. ويجعل هذا الاختلاف نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا نفطاً مفتوحاً (إذ يفرض البنك المركزي الكيني التشغيل البيني)، ولكنه لا يطبق شروط التشغيل البيني نفسها على كل اتصال. وقد يؤدي ذلك إلى اختلافات في التسعير بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في إطار المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P).

الجدول 2.5 | متوسط القيمة لكل معاملة لكل نوع من أنواع أنظمة الدفع الفوري (بالدولار الأمريكي؛ العدد = 23)

	2023	2022	2021	2020	2019	
أنظمة الدفع الفوري العابرة للمناطق	46	56	58	58	71	
نظام الدفع الفوري المصري	237	282	353	474	638	
نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول	12	14	15	14	13	

للمستخدم النهائي / أو مزود الخدمة) أو هيمنة مزود أو اثنين على السوق، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على التشغيل البيني. ومن المهم أن تنشر البنوك المركزية معلومات عن نسبة المعاملات خارج الكيان الواحد مقارنةً بالمعاملات داخل الكيان الواحد لتحسين عملية قياس إمكانية التشغيل البيني ومنافعها.

ولتحقيق الأنظمة المتبقية البالغ عددها 19 نظاماً رؤية مفصلة للمعاملات خارج الكيان الواحد وداخل الكيان الواحد، ولا يتوفّر من خلال النظر فقط في بيانات المعاملات أي مؤشر يدل على وجود مزودي خدمات دفع مهمين على السوق. وقدّمت ثلاثة أنظمة للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كل من كينيا ومدغشقر وأوغندا، بيانات عن القيمة الإجمالية للمعاملات الفورية فقط، في حين قدّمت الأنظمة الأخرى البالغ عددها 16 نظاماً بيانات عن خدمات «خارج الكيان الواحد» فقط. ولا تشتمل أنظمة المعاملات «خارج الكيان الواحد» على آلية تحويل مركبة لمراقبة إمكانية التشغيل البيني للمعاملات. ومع ذلك، لا بد من تحديد مستوى إمكانية التشغيل البيني في الأسواق الثلاثة لفهم الديناميات التنافسية بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ولقياس التقدم المحرز في مجال التشغيل البيني،

فعلى سبيل المثال، تُدمج معظم تدفقات أرصدة نظام الدفع الفوري في البلد في ميزانية Safaricom وذلك نظراً لهيمنة شركة Safaricom على سوق المدفوعات الرقمية في كينيا، (انظر الإطار 2.6 للمزيد من التفاصيل عن الوضع في كينيا).

أما فيما يخص مخططات إمكانية التشغيل البيني لمشغل نظام الدفع التي تشكّل 16 نظاماً آخر، فيظهر الشكل 2.3 أن الصلة ضعيفة بين أقدمية النظام وقيمة المعاملات التي يعالجها، فعلى سبيل المثال، يعالج نظام EthSwitch في إثيوبيا، الذي لم يدخل حيز التشغيل سوى منذ ستين، 63% من الدخل القومي الإجمالي. وأما جنوب أفريقيا (حيث تتولى المصارف السيادية من خلال أنظمة PayShap RTC وتنزانيا (Taifa Moja) وغانا (TIPS) و咂巴巴 (GIP) وMMI)، فتمثلت أنظمة متعددة وعالجة أعلى قيمة معاملات عبر التشغيل البيني مقارنة بالدخل القومي الإجمالي (حيث تراوح بين 15% و23%) في عام 2023. وعالجت مصر و咂巴巴 وكينيا وموريشيوس وزامبيا ومنطقة الجماعة الاقتصادية والنقديّة (CEMAC) حصة قدرها 1% من المعاملات داخل الكيان الواحد. وأما فيما يخص نظام Taifa Moja في تنزانيا، فقد حُولت 67% من قيمة المعاملات بين حسابات مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ذاتهم، بينما بلغت نسبة المدفوعات البينية 13% فقط.

وتبيّن حصة المعاملات خارج الكيان الواحد المنخفضة نسبياً في هذه البلدان وجود عوائق للتشغيل البيني (مثل رسوم التشغيل البيني

تشير قيمة المعاملات بالنسبة إلى الدخل القومي الإجمالي (GNI) إلى مقدار النشاط الاقتصادي الذي يدعمه نظام الدفع الفوري، والمنفعة التي يوفرها للمستخدمين النهائيين، ومدى ترسّخه في الاقتصاد الوطني أو الإقليمي.

ومن بين 23 نظام دفع فوري تتوفر بيانات عنها، قدمت خمسة أنظمة تفاصيل عن المعاملات المحوّلة (أو «خارج الكيان الواحد» مقابل المعاملات «داخل الكيان الواحد»). وتتمثل هذه الأنظمة الخامسة في: نظام Natswitch (كينيا) ونظام PesaLink (زمبابوي) ونظام المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول (تنزانيا) ونظام GIMACPAY التابع للجمعية الاقتصادية والنقديّة لوسط أفريقيا (CEMAC). ولا يسعنا إلا أن نشكر مسؤولي أنظمة الدفع والبنوك المركزية على تقديم هذه الرؤية التفصيلية للمعاملات. وتشير المعاملات خارج الكيان الواحد إلى المدفوعات بين عملاء مزود ذاته (بالنسبة لهذه الفئة الأخيرة، يُسوّي مزود الخدمة المعاملة «داخل النظام» ضمن نظامه الخلفي الخاص)، وتتيح الرؤية المفصلة تقييم مدى أهمية إمكانية التشغيل البيني في نظام معين مقارنةً بهيمنة مزود خدمة دفع أو اثنين فقط.

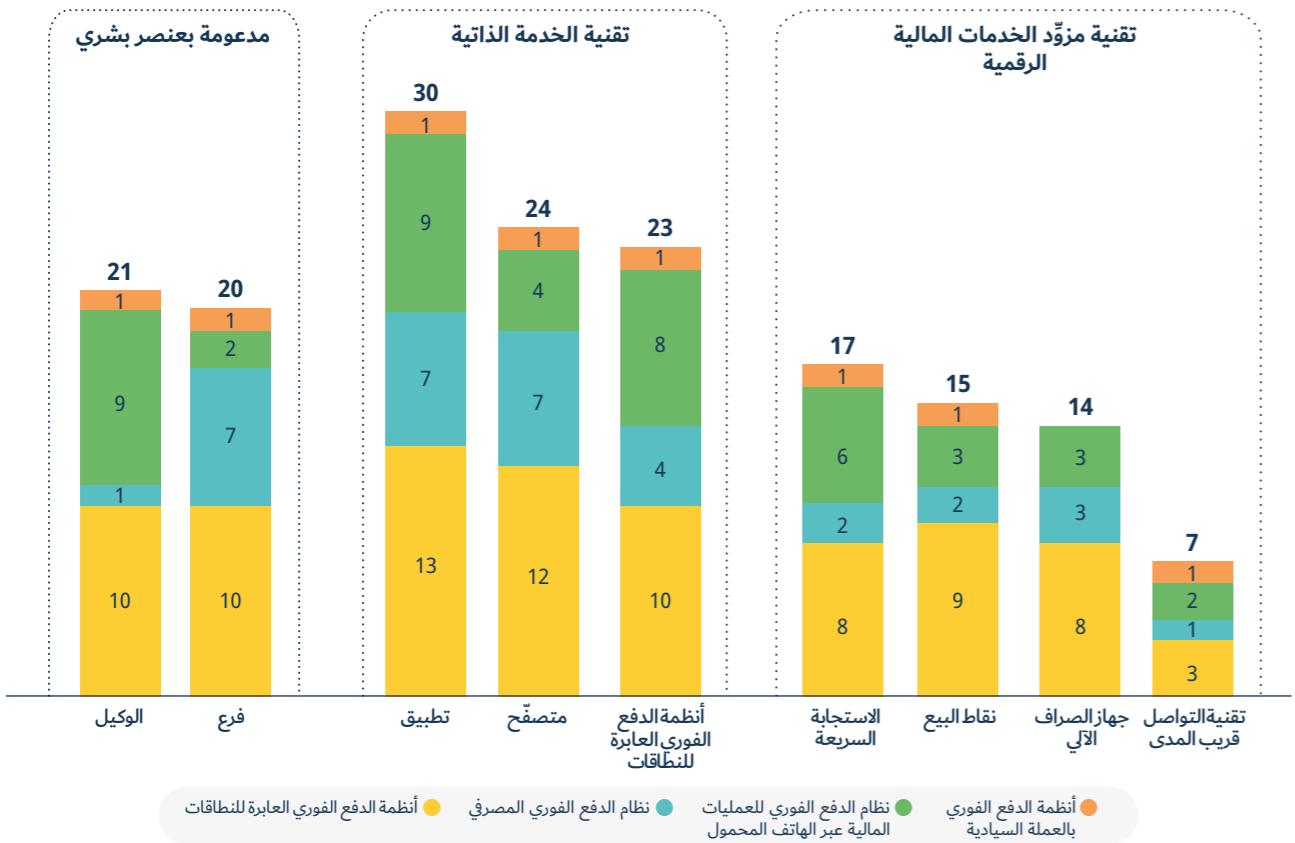
ويوضح الشكل 2.3 قيمة معاملات أنظمة الدفع الفوري بالنسبة إلى الدخل القومي الوطني الإجمالي للبلدان المعنية بهذه الأنظمة أو بالنسبة إلى متوسط الدخل القومي الإجمالي في المنطقة (في حالة نظام GIMACPAY) في عام 2023.³⁵ وُظهرت بيانات الأنظمة

الخمسة التي قدمت تفاصيل عن المعاملات داخل الكيان الواحد مقابل خارج الكيان الواحد أن معظم المدفوعات الفورية تبقى لدى مزود خدمة الدفع ذاته بدلاً من الانتقال إلى حساب مُؤسسة أخرى. فمثلاً، عالجت ملاوي مدفوعات فورية تعادل 6% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023، منها نسبة 0.1% فقط عبر نظام Natswitch. وسجلت الجماعة الاقتصادية والنقديّة لوسط أفريقيا (CEMAC) حصة قدرها 1% من المعاملات داخل الكيان الواحد. وأما فيما يخص نظام Taifa Moja في تنزانيا، فقد حُولت 67% من قيمة المعاملات بين حسابات مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ذاتهم، بينما بلغت نسبة المدفوعات البينية 13% فقط.

وتبيّن حصة المعاملات خارج الكيان الواحد المنخفضة نسبياً في هذه البلدان وجود عوائق للتشغيل البيني (مثل رسوم التشغيل البيني

³⁵ أعلن نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) كذلك عن توقيع مذكرة تفاهم مع نظام بُنى (Buna) لبناء بوابة دفع تربط بين أفريقيا والمنطقة العربية، على الرغم من أن الوضع بشأن هذا التكامل ليس معروفاً في الوقت الراهن.

الشكل 2.4 | قنوات الدفع المدعومة حسب نوع أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31)



وتجدر الإشارة إلى أن شفافية البيانات والتفاصيل الدقيقة التي تكشف عن الديناميات بين معاملات الدفع الفوري داخل الكيان الواحد والمعاملات خارج الكيان الواحد تتيح معلومات مهمة لهم مدعى استدامة نموذج عمل نظام الدفع الفوري والديناميات التنافسية فيه. حالياً، تختلف أساليب جمع البيانات ومستوى شفافيتها بين الجهات التنظيمية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري في مختلف البلدان، ولا يمتلك المشاركون دائمًا رؤى واضحة عن أداء

أنظمة الدفع الفوري ومقدار الطلب على إمكانية التشغيل البيني (مقابلات الأطراف المعنية، 2024). وينبغي على الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري والجهات الفاعلة التي تدعمها تشجيع الإبلاغ المنتظم عن المعاملات المفصلة داخل الكيان الواحد وخارج الكيان الواحد، ومجمل أرقام الدفع الفوري وдинاميات اعتماد المستخدم النهائي (ويُفضل أن يتحقق ذلك في ظل تطبيق معايير المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والاقتصادية).

الإضافية غير المنظمة أقل أمّاً مقارنة بالتطبيقات نظرًا إلى معيار الرسائل غير المؤقنة، وتحتاج أنظمة الدفع الفوري ومنزود خدمات الدفع إلى البحث عن حلول أمان أفضل فيما يخص تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة لحماية المستخدمين النهائيين من الاحتيال بطريقه توافق بين متطلبات تجربة المستخدم.

ولا تزال رموز الاستجابة السريعة وقنوات تقنية التواصل قريب المدى غير منتشرة مثل التطبيقات والمتصفحات وقنوات تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة الرقمية، على الرغم من اعتراف أنظمة الدفع الفوري ومنزود خدمات الدفع بشكل متزايد بقدرتهم على توفير تجربة مستخدم سلسة، وتتوفر مدفوعات تقنية التواصل قريب المدى في الغالب في الأنظمة التي تتيح استخدام بطاقات الدفع، كما هو الحال في نيجيريا وجنوب أفريقيا وتونس. وفضلاً عن ذلك، وقد تقدم المحرز في تكنولوجيا «اللمس على الهاتف» تجربة مستخدم أكثر سلاسة، ومن المتوقع أن يزيد الاعتماد على هذه التقنية.

وفي الختام، تتصل القنوات التي تعتمد على المساعدة البشرية، أي الوكلاء أو الفروع، بإجمالي 21 ونظام دفع فوري على التوالي، وتؤدي هذه القنوات دوًّا حاسماً في حالة الأشخاص الذين يرغبون في استخدام المدفوعات الفورية ولكنهم يحتاجون إلى مساعدة بشرية. وتنمي هذه القنوات بارتفاع تكلفة الصيانة، بيد أنها لا غنى عنها في الأسواق التي تفتقر إلى الدرایة في مجال المدفوعات الرقمية، أو لدى الفئات ذات مستويات الثقة المالية المنخفضة، وللتذكير، لا يستطيع نحو ثلث مالكي حسابات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول استخدام حساباتهم دون الاستعانة بأحد أفراد الأسرة أو بوكييل (Demirguc-Kunt, et al., 2022).

ويُبين الدعم الواسع للتطبيقات تحوّل نحو تقنيات الهواتف الذكية التي من شأنها أن تقدم تجربة مستخدم أكثر تخصيصاً، ويمكن الاستعانتة بمزودي الخدمات التكنولوجية الخارجيين، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية. ومع ذلك، لا يزال العديد من المستخدمين النهائيين في أفريقيا يعتمدون على الهاتف غير الذكي، أو الهواتف ذات الميزات المحدودة، مع وجود تفاوت بين مختلف المناطق، ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أجريت

مُنجزات تقييمات الهواتف المحمولة بالهواتف الذكية في عام 2023، مقارنة بنسبة 82% في شمال أفريقيا. وتسجل كلتا المنطقتين انخفاضاً في اعتماد الهاتف الذكي مقارنةً بالمعدل العالمي الذي يبلغ نسبة 68.8% (GSMA, 2023b; GSMA, 2023c).

وعلى الرغم من أن 23 نظام دفع فوري يدعم فعلى سبيل المثال، أطلقت شبكة المدفوعات اللحظية في مصر تطبيق «InstaPay»، الذي يسمح للمستخدمين النهائيين بربط حسابات معاملات متعددة واستخدام «InstaPay» كحل مركزي لإجراء عمليات الدفع. ويُخطط للسماح للمشاركين في هذا النظام بإطلاق واجهاتهم المحمولة الخاصة مستقبلاً (المزيد من التفاصيل، انظر دراسة حالة شبكة المدفوعات اللحظية)، وتضع بعض أنظمة الدفع الفوري الأخرى لموريشيوس ونظام المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس. وتستهدف هذه الأنظمة الأشخاص الذين يملكون حسابات مصرية ويعتمدون على مزید من الرفاه، بيد أنها إذ تفعل ذلك تخاطر بتجاهل المستخدمين الذين يعتمدون على قنوات تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة. وأشارت التقديرات في عام 2018 إلى أن 90% من معاملات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمت بواسطة تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة، وذلك، تعتبر معاملات تقنية بيانات الخدمات

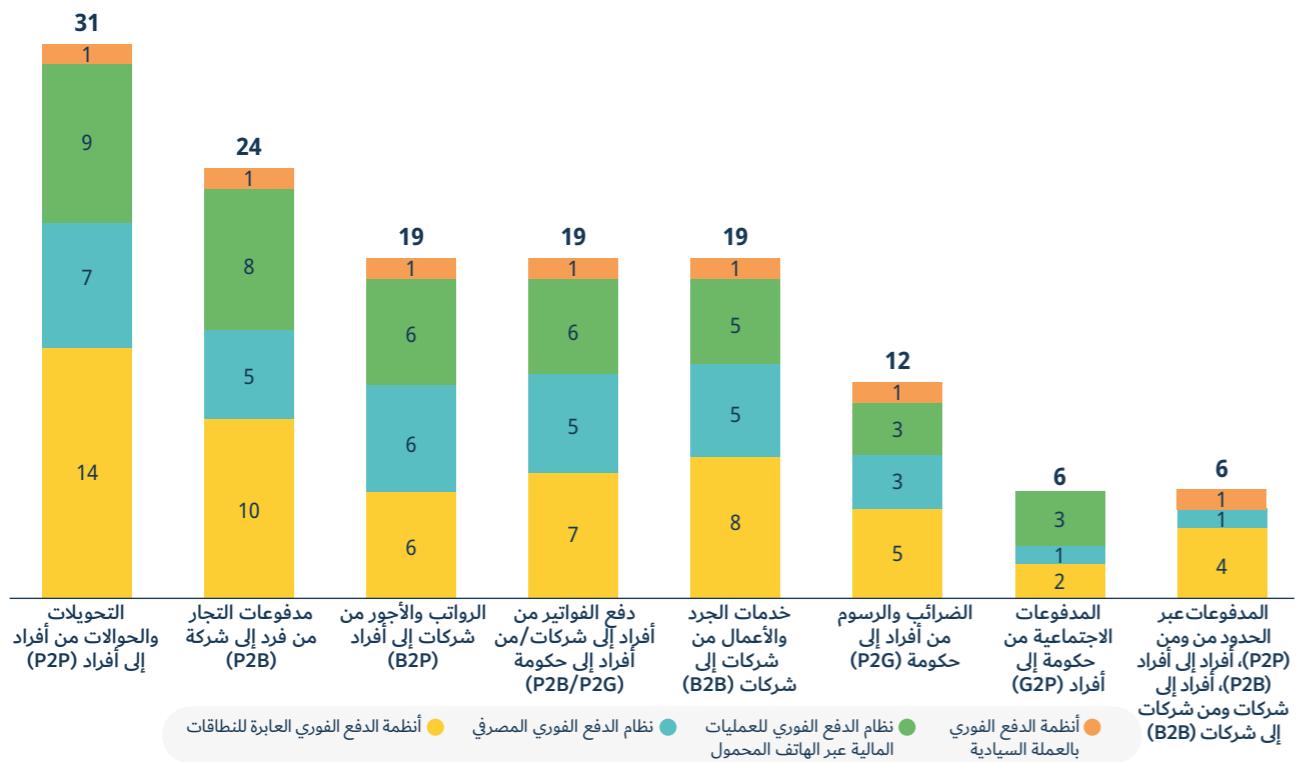
التطبيقات وحلول المتصفحات هي أكثر القنوات المتاحة هيمنة، تليها تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD)

تُعد تطبيقات الهواتف المحمولة، أو اختصاراً التطبيقات، أكثر القنوات انتشاراً في القارة، إذ يدعمها ما لا يقل عن 30 نظام دفع فوري (وفي حالة نظام SIMO في موزمبيق، لم يتثنّ تحديد مدى التوفير) (الشكل 2.4). أما قنوات الخدمة الذاتية الأخرى، بما في ذلك

الخدمة عبر المتصفح (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت) أو تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD)، فتحتل المرتبة الثانية بين أكثر الوسائل انتشاراً المتاحة للمستخدمين النهائيين للاتفاق بخدمات أنظمة الدفع الفوري. وتجدر الإشارة إلى أن تقنيات الخدمة الذاتية هي أكثر القنوات المفعّلة انتشاراً.

وتترك بعض أنظمة الدفع الفوري لمزودي خدمات الدفع، المشاركين لتحديد القنوات التي يتيحها النظام، بحيث يتمكن المستخدم النهائي في هذه الحالات من الوصول إلى النظام عبر التطبيق المصرف أو تطبيق الهاتف المحمول الذي تملكه مؤسسته المالية. وينطبق هذا على كل من نظام Virement Instantané في المغرب ونظام NIP في جنوب أفريقيا ونظام RTC في نيجيريا ونظام

الشكل 2.6 | حالات الاستخدام الممكنة حسب نوع أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31)



نيجيريا) بالإضافة إلى الأنظمة الإقليمية الثلاثة (GIMACPAY, TCI, PAPSS). وكان نظام المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس (Mauritius Central Bank Electronic Key System, MCKS) أول نظام أتاح هذه الخدمة عبر واجهة المدفوعات الموحدة الهندية (National Payments Corporation of India, NPCI)، مما يمكّن الأشخاص من كلا البلدين من التعامل بعمليات بعضهم البعض. وتم تفعيل خدمة المدفوعات العابرة للحدود في نظام دفع النيجيري NIP عن طريق التكامل مع نظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS، غير أن حجم المعاملات وقوّات الدفع المفعّلة ليست معرفة.³⁶ ويمكن لشركات تحويل الأموال إنتهاء الحالات في محافظ eNaira، وذلك وفقاً لمرسوم صادر عن البنك المركزي النيجيري. (Ledger Insights, 2023). وفي السياق نفسه، تنظر شبكة المدفوعات اللحظية في مصر في خياراتها بشأن التكامل عبر حدود، سواء من خلال الرابط مع نظام بُنى (Buna)، أو عبر تكامل الثنائي مع أنظمة الدفع الفوري في الأردن والسعوية (McAfee, 2024). وتوجد المزيد من المعلومات بدراسات الحالة الخاصة بشبكة المدفوعات اللحظية (مصر) والمفتاح الآلي المركزي لموريشيوس.

لم تحظى المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) بدعم واسع، فثمة ستة أنظمة دفع فوري فقط تدعم هذا النوع من المدفوعات، وسجل الرقم نفسه في العام الماضي. وتتمثل هذه الأنظمة في نظامي الدفع في غانا وأنظمة كل من مدغشقر والمغرب ونظام الدفع الفوري في نيجيريا، بالإضافة إلى أنظمة أوغندا. وقد يساعد اتمكين المدفوعات بالجملة من الحكومة إلى الأفراد أنظمة الدفع الفوري كثيراً على توسيع نطاقها، بفضل عدد البالغين المرتفع الذين يتلقون مساعدات اجتماعية، أو أجور حكومية، أو معاشات. وعادة ما تُجرى هذه المدفوعات على أساس شهري، متاحة بذلك مصدراً ثابتاً لحجم المعاملات لأنظمة الدفع الفوري. وفي مضمار التصدي للأزمات، قد تُتقدّم المدفوعات الفورية من الحكومة إلى الأفراد حيّة المستخدمين النهائيين. وعندما يحتاج المواطنون إلى مساعدة مالية عاجلة وواسعة النطاق، يمكن لأنظمة الدفع الفوري أن تقدم أكبر شبكة من المستخدمين المتصلين، ولا سيما إذا كان النظام عابراً للمناطق.

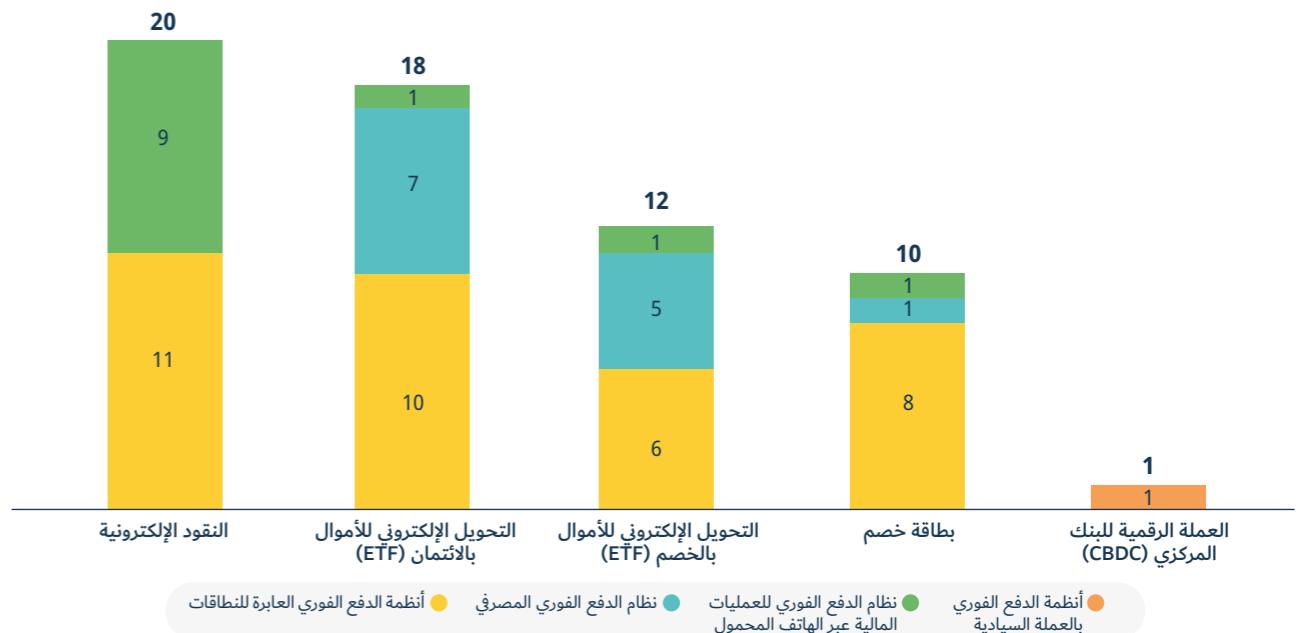
وتقديم ستة أنظمة لخدمات الدفع الفوري وظيفة عبر الحدود، مما يتيح للمواطنين تحويل الأموال بسهولة من خلال المنصات الإلكترونية مثل eNaira وMauCAS (موبايل كاش)، مما يعزّز التحول الرقمي في نيجيريا.

النقود الإلكترونية وأدوات التحويل الإلكتروني للأموال عبر الائتمان هي الأكثر شيوعاً

(الشكل 2.5). وتقدم الأنظمة العابرة للنطاقات أكبر تشكيلة من الأدوات ولديها القدرة على تبادل الأدوات المالية التجارية، مثل التحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان أو بالخصم والبطاقات مقابل النقود الإلكترونية والعكس صحيح. أما العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، فهي أداة منفصلة تُستخدم حالياً فقط في نظام eNaira في نيجيريا.

يمكن أن تكون أنظمة الدفع الفوري على اختلاف أنواعها محدودة بالنظر إلى أدوات الدفع التي تدعمها. فعلى سبيل المثال، تعالج الأنظمة التي تعتمد على الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول معاملات النقود الإلكترونية فقط، بينما تمنح الأنظمة المصرافية الأولوية لأدوات معينة لكل المشاركين، ولا سيما التحويل الإلكتروني للأموال بالاتصال أو بالحصص (EFT) (1).

الشكل 2.5 | الأدوات التي تدعمها أنظمة الدفع الفوري، إشارات متعددة (العدد = 31)



حالات الاستخدام من الأفراد إلى أفراد هي الأكثر شيوعاً بينما تزداد باستمرار حالات الاستخدام من الشركات ومن الشركات إلى الشركات ومن الشركات إلى الأفراد.

أن تيسير استخدام المعاملات التجارية من أفراد إلى شركات وزيادة سرعتها قدر الإمكان قد يساعد في تسهيل الانتقال إلى الحلول الرقمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يشهد استخدام رموز الاستجابة السريعة لمدفوعات التجار ارتفاعاً ملحوظاً، كما هو الحال في موريشيوس وجنوب أفريقيا، فالرموز القصيرة للتجار الخاصة بمعاملات تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة المتوفرة على سبيل المثال في كينيا وزيمبابوي، قد تقصير الوقت المستغرق وتقلل المعاملات الخاطئة في نقاط البيع. وفضلاً عن المدفوعات من أفراد إلى أفراد ومن أفراد إلى شركات، أصبحت مدفوعات الرواتب والأجور من الشركات إلى الأفراد ممكنة في 19 نظاماً. وثمة كذلك 19 نظاماً يدعم مدفوعات الفواتير والمدفوعات من شركات إلى شركات.

مكنت جميع أنظمة الدفع الفوري التي يبلغ عددها 31 نظاماً التحويلات المالية من أفراد إلى أفراد (P2P)، وهي عادةً ما تكون أول حالة استخدام تطلقها الأنظمة (الشكل 2.6). وتليها مدفوعات التجار من أفراد إلى شركات (P2B)، والتي يدعمها 24 نظاماً. وتؤدي حالة استخدام مدفوعات التجار دوّراً رئيسياً في تحقيق نظام دفع فوري شامل، فهي من أهم العوامل التي تُحفّز على توسيع نطاق أنظمة الدفع الفوري. ومع ذلك، قد لا يلاحظ المستخدم النهائي دائمًا القيمة المقدمة مقارنة بالفقد، خاصة في البلدان التي تشهد أسواق مدفوعات رقمية ناشئة واعتماداً محدوداً على التجارة الإلكترونية. وسيستغرق الأمر وقتاً في حالة المستخدمين النهائيين الذين اعتادوا على إجراء المعاملات نقداً في المتاجر قبل أن يغيروا سلوكهم ويعتمدوا الحلول الرقمية. بيد

**أعلن نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) كذلك عن توقيع مذكرة تفاهم مع نظام بني (Buna) (بناءً
بواباً دفع تربط بين أفريقيا والمنطقة العربية، على الرغم من أن الوضع بشأن هذا التكامل ليس معروفاً
في الوقت الراهن.**

2.3 العوامل المساعدة مثل نموذج عمل نظام الدفع الفوري والاختيارات التقنية تسهم في تعزيز اعتماد المستخدمين النهائيين لأنظمة الدفع الفوري

التقنية مثل المعايير التي تسمح لمزودي خدمات الدفع بالاندماج بسهولة وبتكلفة منخفضة مع النظام، والآليات المتطرورة لتسجيل المستخدمين والتعرف على مستلمي المدفوعات. حتى في الحالات التي لا يتفاعل فيها النظام نفسه مع العميل بصفة مباشرة، تشكل هذه العوامل الأسس التي تُمكّن المشاركون من تقديم خدمات دفع فوري ميسورة التكلفة وسهلة الاستخدام لعملائهم، مما يعزّز الثقة في المنظومة.

تشكل القنوات وحالات الاستخدام ونماذج المشاركة التي يتيحها نظام الدفع الفوري القاعدة الأساسية للخدمات والمنتجات التي قد يُقدمها مزودو خدمات الدفع للمستخدمين النهائيين. وتؤثر عوامل إضافية على المشاركون ومن ثم على المستخدمين النهائيين في استخدام أنظمة الدفع الفوري. وتشمل هذه العوامل هيكل الحكومة والملكية، ونموذج العمل وما ينجم عنه من جداول الرسوم التي يعتمدتها نظام الدفع الفوري، والعوامل

ملكية أنظمة الدفع الفوري وحوكمتها موزعاتان بين البنوك المركزية والقطاع، ولكن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تشهد تزايداً

أو الخدمات المالية. وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الشراكة السائدة في مجال حوكمة الأنظمة العابرة للمناطق، إذ تُخضع ثمانية أنظمة دفع فوري عابرة للمناطق للحكومة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتُخضع عشرة أنظمة دفع فوري للحكومة من خلال جمعية خاصة بمشاركة محدودة من البنك المركزي. ويُعد هذا التموذج الذي تتبعه غالبية أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول. وأخيراً، يُضطلع البنك المركزي بحوكمة ثمانية أنظمة دفع فوري، بما في ذلك KWiK (أنغولا)، وشبكة المدفوعات اللحظية ونظام Digital Meeza (مصر)، ونظام MMI ونظام GIP (غانا)، والمفتاح الآي المركزي لموريشيوس، ونظام eNaira (نيجيريا)، ونظام TIPS (تنزانيا).

هناك توزيع متباين تقريباً بين الأنظمة التي تملّكها البنوك المركزية (11 نظاماً)، وتلك التي يملّكها المشاركون (10 أنظمة)، والأنظمة المملوكة بصفة مشتركة (10 أنظمة) (المزيد من التفاصيل انظر الجدول 2.6). ويمتلك المشاركون معظم أنظمة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. بينما تكون معظم الأنظمة العابرة للمناطق إما مملوكة ملكية مشتركة، أو مملوكة للبنوك المركزية (ستة أنظمة وسبعة أنظمة على التوالي) أكثر من أنظمة الدفع الفوري الأخرى.

ويُعبر تصنيف الحكومة كذلك عن هذه الدينامية، إذ يُخضع 13 نظاماً من مجموع 31 نظاماً للحكومة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبين البنك المركزي وقطاع المدفوعات

المصارف أكثر المشاركين المباشرين في نظام الدفع الفوري شيئاً، بينما لا تزال شركات التكنولوجيا المالية ممثلة في الغالب من خلال المشاركة غير المباشرة

المحمول، وهو وضع تجلّى فيه البيئة التنافسية الأكبر في القطاع المصرفي في معظم البلدان الأفريقية؛ إذ يصل عدد المشاركون إلى 37 مشاركاً في نظام PesaLink (كينيا) و24 مشاركاً في نظام GIP (غانا) و19 مشاركاً في نظام Virement Instantané (المغرب).

وتُنص قواعد نظام الدفع الفوري على شروط المشاركة، ولكن يظل الإطار التنظيمي هو الإطار الذي يُحدد طريقة منح التراخيص لمزودي خدمات الدفع وينص على أنواع المؤسسات المؤهلة لتندرج ضمن قائمة المشاركين المباشرين أو غير المباشرين في النظام. ويشير مشغلو أنظمة الدفع الفوري على التنفيذ الفني للخدمة ومراقبة نشاط المشاركين، بينما تتأكد الجهات التنظيمية من اتباع مزودي خدمات الدفع إجراءات التخفيف من المخاطر الازمة (ترتّد دراسة مختلف طرق منح التراخيص لمزودي خدمات الدفع بالتزامن مع التفصيل في الفصل 5). وتوثّر مجموعة قواعد النظام وإطار الترخيص العام تأثيراً بالغاً في تصميم نظام الدفع الفوري وترتيبات التشغيل البيني، فمتىًّا هل يتطلب النظام مقاضاة الرعاية من المصارف لمزودي خدمات الدفع غير المصرفين؟

ولا تزال مشاركة شركات التكنولوجيا المالية الأخرى محدودة بخلاف مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. فحالياً، تُمّة 11 نظاماً فقط من أصل 31 تضم مزودي خدمات الدفع غير المصرفين لا يندرجون في عداد مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الذين يُشرف عليهم مشغل شبكة الهاتف المحمول. وتمثل هذه الأنظمة في نظام GIP (غانا) وشبكة المدفوعات اللحظية (مصر) ونظام Meeza Digital (مصر) ونظام EthSwitch (إثيوبيا) والمفتاح الآي المركزي لموريشيوس ونظام MarocPay (المغرب) ونظام ENaira (نيجيريا) ونظام NIP (نيجيريا) ونظام NFS (نيجيريا) ونظام ZIPIT (زامبيا) ونظام GIMACPAY التابع للجامعة الاقتصادية والنقديّة لوسط أفريقيا (CEMAC).

تدعم الأنظمة العابرة للمناطق أكبر فئة من المشاركين، بما في ذلك المصارف ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ومؤسسات التمويل متاهي الصغر (MFI)، وغيرها من مزودي خدمات الدفع غير المصرفين. وتضم أنظمة NIP (نيجيريا) وZIPIT (زامبيا) وGIMACPAY (زمبابوي) وNFS (المغرب) وeKash (المغرب) وMarocPay (المغرب) ونظام Natswitch (رواندا)، و28 مشاركاً في نظام NIP (نيجيريا)، و35 مشاركاً في نظام EthSwitch (إثيوبيا)، و37 مشاركاً في نظام TIPS (تنزانيا). وعادةً ما يشارك عدد يتراوح بين واحد وستة مزودي خدمات مالية عبر الهاتف المحمول في نظام عابر للمناطق.

وتعتمد أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول بصفة رئيسية على مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. ويختلف عدد المشاركين من مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول من نظام آخر إذ يبلغ عددهم 31 مشاركاً في نظام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا و29 مشاركاً في نظام Meeza Digital في مصر، و14 مشاركاً في أوغندا وثلاثة مشاركون في مدغشقر. واعتمدت مصر ونيجيريا نموذجاً للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تُشرف عليه المصارف وتمتلك فيه العديد من المصارف تراخيص للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

وعادةً ما يتجاوز عدد المشاركين في أنظمة المصارف عدد المشاركون في أنظمة مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف



جدال الرسوم تختلف حسب المشاركيـن في نظام الدفع الفوري IPS والمستخدمـين النهائيـين وتأثر في مستوى الإقبال

وعلاوة على تمويل النماذج الأولية، يحتاج نموذج عمل نظام الدفع الفوري إلى استرداد التكاليف التشغيلية، فقد اعتمد أثنا عشر نظام دفع فوري نموذج عمل غير ربحي أو يهدف لاسترداد التكاليف،³⁷ أما الأنظمة الأخرى البالغ عددها 19 نظاماً، فيبدو أنها تسعى إلى تحقيق الربح. وهنا تجدر الإشارة إلى أن جعل نظام الدفع الفوري مستداماً مالياً باتوازي ويضمن تكون معاملات الدفع الفوري ميسورة التكلفة للمستخدم النهائي يستلزم تحقيق توازنٍ دقيق. ولهذا السبب، يعد نموذج التسعير موضوعاً حساساً لدى العديد من القائمين على أنظمة الدفع الفوري، إذ يأخذ المشاركون المحتملون مصالحهم التجارية في الحسبان عند تقييم مسألة الانضمام إلى النظام مقابلات الأطراف المعنية، 2024). وإذا كانت رسوم المشاركة والتسييل البيني مرتفعة جداً، فسيقلل ذلك من إقبال مزودي خدمات الدفع على الانضمام إليه.

يتطلب إنشاء نظام دفع فوري جديد، أو تحسين مستوى خدماته القائمة، تحمل تكاليف عديدة. وفي هذا الصدد، استفادت العديد من أنظمة الدفع الفوري من دعم شركاء التنمية لتمويل عملية إنشائها، فعلى سبيل المثال، تلقى البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank) دعماً مالياً من البنك الأفريقي للتنمية لإنشاء نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS)، وتلقى نظام (EthSwitch) في إثيوبيا دعماً من مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدم البنك الدولي بدوره تمويلاً مثل تمويله لنظام (Natswitch) في ملاوي ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) لصالح الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، حيث تُقدم تمويلاً بالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وفي حالات أخرى، ساهمت المؤسسات المالية المشاركة في تمويل إنشاء هذه الأنظمة، وغالباً ما تتحقق ذلك بدعم من البنوك المركزية، ومن أمثلة ذلك: نظام (KWIK) في أنغولا والمفتاح الآلي المركزي لموريشيوس ونظامي (PayShop) و(RTC) في جنوب أفريقيا و(NFS) في زامبيا، ونظام (ZIPIT) في زمبابوي.



³⁷ نظام KWIK (أنغولا)، نظام (MMI) في غانا، نظام (LeSwitch) في ليسوتو، نظام (Natswitch) في ملاوي، المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس، نظام (NIP) في نيجيريا، نظام (TIPS) في تنزانيا، نظام المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس، ونظام (NFS) في زامبيا، ونظام (GIMACPAY) في الجماعة الاقتصادية والتنمية لوسط أفريقيا، ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

الشكل 2.6 | نظرة عامة على ملكية أنظمة الدفع الفوري (IPS) وحكومتها (عدد الأنظمة = 31)

نـموذـجـ المـلكـيـةـ	اسمـ النـظـامـ	نـوعـ نـظـامـ الدـفـعـ الفـوريـ	الـدـوـلـةـ/ـالـمـنـطـقـةـ	تصـنـيـفـ الـحـوـكـمـةـ
Mملوكة للجهة التنظيمية	KWiK	عبر للنـطـاقـاتـ	أنـغـولاـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة للجهة التنظيمية	شبـكةـ المـدـفـوعـاتـ الـلحـظـيةـ IPN	عبر للنـطـاقـاتـ	مـصـرـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة للجهة التنظيمية	Meeza Digital	عبر للنـطـاقـاتـ	مـصـرـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة للجهة التنظيمية	إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في غانا	عبر للنـطـاقـاتـ	غانـاـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	أنظمة الدفع الفوري في غانا	مـصـرفـ	غانـاـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	LeSwitch	عبر للنـطـاقـاتـ	ليـسوـتوـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	المـفـتـاحـ الآـلـيـ المـرـكـزـيـ لمـورـيشـيوـسـ	عبر للنـطـاقـاتـ	مورـيشـيوـسـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	MarocPay	عبر للنـطـاقـاتـ	المـغـرـبـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	eNaira	الـعـمـلـةـ السـيـادـيـةـ	نيـجـيرـياـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	TIPS نظام الدفع الفوري في تنزانيا -	عبر للنـطـاقـاتـ	تنـزاـنـياـ	الـبـنـكـ المـرـكـزـيـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	TCIB	عبر للنـطـاقـاتـ	SADC	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	EthSwitch	عبر للنـطـاقـاتـ	إـثـيوـبـياـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	Gamswitch	مـصـرفـ	غانـامـبـياـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	Virement Instantané	مـصـرفـ	المـغـرـبـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	SIMO	مـصـرفـ	موـزمـبـيقـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	نـظـامـ الدـفـعـ الفـوريـ فيـماـ بيـنـ الـمـصـارـفـ فيـ نـيـجـيرـياـ NIP	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	نيـجـيرـياـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	الـخـدـمـاتـ المـالـيـةـ عـبـرـ الـهـاتـفـ المـحـمـولـ فيـ نـيـجـيرـياـ	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	نيـجـيرـياـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	نـظـامـ التـبـادـلـ المـالـيـ الـوطـنيـ	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	زانـبيـاـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	Zimswitch تقنية لتبادل الدفع الفوري	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	زمـبـابـويـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	GIMACPAY	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	CEMAC	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	PAPSS	مـصـرفـ	WAMZ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	الـخـدـمـاتـ المـالـيـةـ عـبـرـ الـهـاتـفـ المـحـمـولـ فيـ كـينـيـاـ	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	كـينـيـاـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	PesaLink	مـصـرفـ	كـينـيـاـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	نـظـامـ الـخـدـمـاتـ المـالـيـةـ عـبـرـ الـهـاتـفـ المـحـمـولـ فيـ مدـغـشـقـرـ	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	مدـغـشـقـرـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	Natswitch	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	مـلاـويـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	eKash	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	روـانـداـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	PayShop	مـصـرفـ	جنـوبـ أـفـرـيـقيـاـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	المـقاـصـةـ فيـ الـوقـتـ الـآـنـيـ	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	جنـوبـ أـفـرـيـقيـاـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	Taifa Moja	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	تنـزاـنـياـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	المعـالـمـاتـ المـالـيـةـ عـبـرـ الـهـاتـفـ المـحـمـولـ فيـ تـونـسـ	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	تونـسـ	شـراـكةـ بـيـنـ الـقطـاعـيـنـ العـامـ وـالـخـاصـ
Mملوكة مشتركة للمشاركيـن	الـخـدـمـاتـ المـالـيـةـ عـبـرـ الـهـاتـفـ المـحـمـولـ فيـ أوـغـنـداـ	عـابـرـ للـنـطـاقـاتـ	أوغـنـداـ	جـمـعـيـةـ خـاصـةـ

2.4 | أنظمة الدفع الفوري تحرز تقدماً، ولكن الفجوات لا تزال قائمة في مسار تعزيز الشمولية

وتتجدر الإشارة إلى أن الهدف المتمثل في تحقيق الشمولية ليس مسؤولية أو إجاز طرف واحد في نظام الدفع الفوري، بل هو مسؤولية مشتركة، حيث تؤدي مختلف الأطراف أدواراً مختلفة، فعلى سبيل المثال، يقدم مصممو ومشغلو نظام الدفع الفوري، وأو المشاركون فيه أداء المنصة الوظيفي والمنتجات بمستويات مختلفة من النطاق. وتحدد قواعد نظام الدفع الفوري التي يُسخن أن توضع من خلال عملية شاملة تشمل البنك المركزي والمشغل والمشاركين في قطاع المدفوعات، معايير التصميم وتوجه الأطراف المعنية نحو تحقيق أهداف الشمولية.

إن التأثير المشترك للعوامل التي تطرقنا إليها حتى الآن في هذا الفصل، بما في ذلك الحكومة والبنية وإمكانية التشغيل البيني وحجم القنوات وتنوعها والوظائف وحالات الاستخدام، كلها عوامل تؤثر كثيراً في مستوى الشمولية الذي يمكن أن يبلغه نظام الدفع الفوري، وبناءً على المعلومات التي توفرها أنظمة الدفع الفوري، صفت منظمة AfricaNenda كل نظام دفع فوري (IPS) وفق نطاق للشمولية، إذ يصنف النطاق أنظمة الدفع الفوري (IPS) على أنها تتمتع إما بشمولية أساسية أو متقدمة أو ناضجة (انظر الشكل 7.2 | نطاق شمولية أنظمة الدفع الفوري لدى منظمة AfricaNenda لعام 2024).

الشكل 2.7 | نطاق شمولية أنظمة الدفع الفوري لعام 2024 لمنظمة AfricaNenda

- بالإضافة إلى معايير المستوى الأساسي والمتقدمة:
- دعم حالات الاستخدام الموسعة
- معايير ومراقبة لتوفير الآليات انتصاف المستهلكين بما يتجاوز المتطلبات الإشرافية.
- تكملة منخفضة على المستخدمين النهائيين في إطار نموذج أعمال لا يعتمد الخسارة ضمن البنك المركزي في الحكومة



المحمول في تونس، بالإضافة إلى نظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS TCIB لمعاملات المقاصلة على أساس فوري في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC. ومن ناحية أخرى، وضعت شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) ونظام Meeza Digital (IPN) في مصر ونظام الدفع الفوري في غانا، ونظام eNaira (TIPS) في نيجيريا، ونظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP)، ونظام الدفع الفوري (TIPS) في تنزانيا معايير حصرية.

وتتيح واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وصول المزودين إلى النظام وتوفير خدمات إضافية لمشغلي نظام الدفع الفوري. وهي تُستخدم حالياً في 25 نظام دفع فوري، فعلى سبيل المثال، تسمح هذه الواجهات لمزودي خدمات الدفع غير المصرفيين بالاندماج مع نظام الدفع الفوري، مما يسهل إرسال الرسائل وشكلاها ومحوها، فكلما زادت درجة تعقيد المعيار، زاد حجم المعلومات التي يمكن نقلها في معاملة الدفع، فعلى سبيل المثال، ونظام eKash في رواندا، ونظام TCIB لمعاملات المقاصلة على أساس فوري في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC للمشاركين إمكانية الاتصال عبر واجهات برمجة التطبيقات على هذا النحو. ويمكن للمشاركين استخدام نظام الدفع الفوري في نيجيريا حصرياً عبر بنية واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة، مما يتيح انضمام المشاركين ومعالجة المعاملات ومراقبتها. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم أنظمة الدفع الفوري أيضاً واجهات برمجة التطبيقات (API) لتوفير خدمات إضافية، مثل تأكيد هوية المستفيد، على غرار نظام PayShap في إثيوبيا، ونظامي الدفع الفوري في غانا، ونظام PayShap في جنوب أفريقيا ونظام الدفع الفوري TIPS في تنزانيا.

تعد معايير أنظمة الدفع الفوري المعنية بالرسائل وواجهات برمجة التطبيقات (API)، وغيرها من التقنيات مثل رموز الاستجابة السريعة (QR) ضروريةً لضمان الحد من الاحتيال بفعالية وتأمين حماية كافية للمستخدمين. ويؤثر نظام الدفع الفوري، من خلال هذه المعايير، في مستوى الثقة لدى المستخدمين النهائيين، فتتعكس آثار خيارات التنفيذ التي يعتمدها على ميزات الأمان التي تظهر في قواعد الدفع المختلفة التي يتبعها مزودو خدمات الدفع للمستخدمين النهائيين.

وتشمل معايير الرسائل الشائعة في أنظمة الدفع معيار أيزو 8583 وأيزو 2002. وتحدد هذه المعايير طريقة الرسائل التي يتداولها المستهلكون عبر نظام الدفع الفوري وشكلها ومحوها، فكلما زادت درجة تعقيد المعيار، زاد حجم المعلومات التي يمكن نقلها في معاملة الدفع، فعلى سبيل المثال، يتضمن معيار أيزو 2002 مجالات أكثر من معيار أيزو 8583، مما يسمح بتحديد هوية كلٍ من المرسل والمتلقي، بالإضافة إلى مزودي خدمات الدفع الذين استعن بهم كل طرف. واعتمد كذلك معيار عالمي يتضمن مجموعة عمل للمدفوعات في الوقت الفعلي. ويعتمد ثالثاً عشر نظام دفع فوري معيار أيزو 2002 وهي: نظام KWIK في أنغولا ونظام EthSwitch في إثيوبيا ونظام Gamswitch في غامبيا ونظام PesaLink في كينيا ونظام LeSwitch في ليسوتو والمفتوح الآلي المركزي لموريشيوس ونظام Virement Instantané في المغرب ونظام eKash في رواندا ونظام PayShap في جنوب أفريقيا ونظام المعاملات المالية عبر الهاتف

أنظمة الدفع الفوري تتيح استخدام الأسماء المستعارة لتعزيز راحة بال المستخدمين النهائيين

يذكر كل من المرسلين والمتنلقيين أرقام الهواتف بسهولة أكبر من حفظهم أرقام الحسابات المصرافية.

وتشمل أشكال أخرى من المعرفات رموز الاستجابة السريعة (التي تستخدم بصفة خاصة في مدفوعات التجار) ورموز التجار القصيرة لاستخدامها في المعاملات التي تُجرى عبر تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD). وتتوفر رموز الاستجابة السريعة لتحديد هوية المستخدمين في 14 نظام دفع فوري، ويمكن استخدام عناوين البريد الإلكتروني أو الأسماء المستعارة في بعض الأنظمة مثل نظام KWIK (أنغولا) ونظام TIPS (تنزانيا)، ونظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS ونظام معاملات المقاصلة على أساس فوري TCIB.

تعد الأسماء المستعارة أو المعرفات البديلة هويات رقمية تُمكّن المستخدمين النهائيين من تحديد هوية الطرف الذي يتلقّى المعاملة دون الحاجة إلى معرفة بيانات الحساب المصرفي للشخص أو الشركة، وتعُد أرقام الهواتف المحمولة إحدى أكثر المعرفات شيوعاً، إذ يعمل بها 24 نظام دفع فوري. وتتيح شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) في مصر للمستخدمين أيضاً اختيار الطرف المتنلقي مباشرةً من دليل الهاتف المحمول، ولكن هذه الطريقة تتطلب من المتنلقي تسجيل رقم شريحة اشتراكه (SIM) لدى مزود خدمات الدفع قبل أن يتمكن من تلقي المدفوعات. وبذلك، تؤدي أرقام الهواتف المحمولة دور مُعرفات لمحافظ الهاتف المحمول، وهي طريقة سهلة وملائمة للمستخدمين، إذ



وأحرز نظام الدفع الفوري **(قدماً)**، إذا استوفى المعايير الثلاثة التالية المعنية بالحكومة، بالإضافة إلى المعايير الأساسية:

السماح لجميع مزودي خدمات الدفع المرخصين باستخدام النظام: يجب أن يكون نظام الدفع الفوري متاحاً لجميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم، بما في ذلك المصارف التجارية ومزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMO) ومؤسسات التمويل متاحي الصغر (MFI) وشركات التكنولوجيا المالية (Fintech). وبذلك، يُسرّ نظام الدفع الفوري المعاملات العابرة للمناطق، ممكناً المستخدمين النهائيين من إجراء المعاملات مع أي مستخدم آخر، بغض النظر عن المؤسسة المالية التي يملكون حسابات فيها، فتزداد بذلك راحة بال المستخدمين النهائيين. ويمكن تصميم نظام الدفع الفوري والقواعد الداعمة له إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع، فيزيد حجم شبكة الدفع كلّ. ويمكن لهذه التأثيرات الشبكية الإيجابية أن تزيد من حجم المعاملات، فتتعزز كفاءة البنية التحتية وتتحسن التكاليف.

المشاركة في الحكومة الداعمة للفقراء باتخاذ القرارات المشتركة: وضع نظام الدفع الفوري أحكاماً وإجراءات تسمح لكل المشاركين في النظام بتقديم مدخلات عند عملية اتخاذ القرار وتصميم النظام، ولديه أيضاً تفويفات واضحة للشمولية بموجب الأحكام المنصوص عليها في قواعد النظام.

ويتيح توفر إجراء رسمي يسمح بطلب المساهمة من جميع الأطراف المعنية في تصميم النظام وقواعده، وليس فقط من عدد معين من مزودي الخدمات المهيمنين، بيئة متكافئة ويعمل على تعزيز التعاون في القطاع، فيتضاعف بذلك الفارق بين الفضاء التنافسي والتعاوني، وتمتنع هيمنة الكيانات الكبرى على السوق.

إشراك البنك المركزي في الحكومة: يتعاون نظام الدفع الفوري تعاوناً فعالاً مع البنك المركزي باعتباره الجهة التنظيمية والإشرافية. وتتصنّع قواعد النظام على كيفية مشاركة البنك المركزي في تصميم النظام وعمليات الحكومة.³⁹ وقد يتضمن ذلك الملكية المباشرة والتشغيل لصالح البنك المركزي، كما يمكن لكلٍ من القطاعين العام والخاص المساهمة في عملية اتخاذ القرارات، بصرف النظر عن نموذج الملكية والتشغيل، وذلك من خلال لجان أو مجموعات عمل. ويتيح إشراك السلطة التنظيمية كذلك في المناقشات بين المشغلين والمشاركين في نظام الدفع الفوري وجود حلقة ردود فعل مستمرة بشأن الإصلاحات الضرورية في مجال السياسات أو القوانين. ويمكن للبنك المركزي، بدوره، أن يعمل على تحقيق أهداف الشمولية المحددة في سياساته مستخدماً في ذلك تصميم النظام وقواعده، ومتى جبها هيمنة المصالح التجارية عليه. ويمكن للبنك المركزي أيضاً أن يقود تمكين التشغيل البيني بين جميع مزودي خدمات الدفع، خاصة في الأسواق التي تكون فيها المنافسة بين مزودي هذه الخدمات محدودة.

جهات إصدار النقود الإلكترونية غير المصرفية واللوائح التنظيمية والإرشادات الخاصة بآلية اعرف عميلاً KYC (للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل 6) وقانون الحماية المالية للمستهلك الذي يتضمن إرشادات واضحة حول آلية اتصاف المستخدمين النهائيين.

وأما بالنسبة لفئة الأنظمة الناضجة، فتهيمن اللوائح التنظيمية القائمة على النتائج، إذ تعتمد مشاريع البنية التحتية التامة الشاملة التي تتضمن الهوية والمدفوعات الرقمية وتبادل البيانات، على بيئة تنظيمية تمكّنة ترمي إلى توفير العوامل الأساسية، مثل الخدمات المصرفية المفتوحة أو التمويل المفتوح، ومشاركة بيانات آلية «اعرف عميلاً»، وتدابير الأمان السيبراني الفعالة. وقد يحفز نظام الترخيص القائم على المخاطر (بدلًا من نظام متعدد المستويات) الذي ينظم وفقاً للنشاط بدلاً من الكيان، على مزيد من الابتكار في مجال المدفوعات، وبالإضافة إلى ذلك، تتيح العناية الواجبة للتحقق من العملاء القائمة على المخاطر تخفيف هذه المخاطر دون إخضاع المستخدمين النهائيين ذوي المخاطر المنخفضة لشروط غير متناسبة آلية «اعرف عميلاً». وفي الختام، يضمّن إطار الحماية المالية للمستهلك القائم على النتائج، التركيز على العميل وينبع نظاماً يعامل العملاء معاملة عادلة. (مستمد من أعمال الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقراً لعام 2018 CGAP وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

تضطلع الجهات التنظيمية والمشرفة وصنّاع القرارات في كل بلد ومنطقة بدور تمكيني أيضاً، إذ يعملون على توفير البيئة السياسية والتنظيمية التي يخضع لها عمل المشغلين ومزودي خدمات الدفع، وتماشياً مع معايير الشمولية الأساسية والمقدمة والتاضجة، سجلنا أيضاً إحراز تقدم في وضع السياسات واللوائح التنظيمية التي تمكّن من بلوغ الشمولية.

وتشمل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، على المستوى الأساسي، (على سبيل المثال، الإطار الوطني للشمول المالي في تزايا للفترة الممتدة من 2023 إلى 2028)؛ نظام من التراخيص الذي يتيح مشاركة جهات إصدار النقود الإلكترونية وجهات أخرى غير مصرفية (للمزيد من المعلومات، انظر الفصل 5)؛ وكالة مخصصة للتنظيم المالي؛ ومتطلبات العناية الواجبة متعددة المستويات للتحقق من العملاء حسب مستوىياتهم بناءً على مبالغ المعاملات وقيودها؛ حيث تُوجّد هذه اللوائح التنظيمية مجتمعة أساساً متيناً.

وتشمل العوامل الممكّنة المعنية بالفئة «المتقدمة» وضع سياسة وخارطة طريق للمدفوعات الرقمية، مثل خارطة طريق المدفوعات الرقمية لـبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي التي تشير بصورة خاصة إلى أنظمة الدفع الفوري وإمكانية التشغيل البيني الإيجاري ونظام ترخيص المدفوعات متعدد المستويات ليشمل أطرافاً أخرى غير

شرح نطاق الشمولية لمنظمة AfricaNenda

يشمل **المستوى الأساسي** من الشمولية معيارين رئيسيين يُحصان أداء النّظام الوظيفي. وهذا المعياران ضروريان لتحقيق شمول جميع المستخدمين النهائيين في أفريقيا (فلا تُصنّف أنظمة الدفع الفوري إذا فشلت في استيفاء المعايير في هذا المستوى الأساسي من الشمولية). وهما:

إتاحة القناة المحلية الأساسية: يتيح نظام الدفع الفوري وسيلة الدفع أو وسائل الدفع الأكثر استخداماً لدى السكان في منطقتهم الجغرافية.³⁸ فعلى سبيل المثال، يسهل نظام الدفع الفوري معاملات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الأسواق التي تشهد إقبالاً أعلى على هذه الخدمات المالية مقارنة باستخدام الحسابات المصرفية، ضامناً بذلك خدمة النظام لأكبر فئة ممكنة من المستخدمين النهائيين، بدلاً من التركيز فقط على الفئة الأكثر ربحية.

إتاحة حالات الاستخدام (مدفوعات التجار) من أفراد إلى أفراد (P2P) ومن أفراد إلى شركات (P2B) على الأقل: تُعد هذه الحالات الحد الأدنى المطلوب لأنها تمثل عرض قيمة واضح للمستخدمين النهائيين. وتعد المعاملات من أفراد إلى أفراد(P2P)، ولا سيما منها المدفوعات الوطنية بين مناطق تفصلها مسافات طويلة، ضرورية لإقبال المستخدمين على المدفوعات الرقمية في الفترة الأولى من إطلاق النظام، فقد تكون المدفوعات النقدية مكلفة وغير ملائمة بسبب تكاليف النقل والمخاوف بشأن السلامة. ويوفر نظام الدفع الفوري (P2P)، بدلاً أكثر مواءمة بتمكين المعاملات الرقمية من أفراد إلى أفراد. وتشمل المدفوعات الرقمية من أفراد إلى شركات (P2B) دفع الفواتير والمدفوعات التجارية، وهي ضرورية لانتقال الاقتصاد نحو نماذج أقل اعتماداً على النقد. وتعمل المعاملات التجارية الرقمية الفورية على تعزيز اعتماد التجارة الإلكترونية وتقليل الحاجة إلى النقد في المتاجر، كما أنها تعد المحرك الرئيسي لحجم المعاملات في نظام الدفع الفوري، مساهمة بذلك مساهمة مباشرة في وضع نموذج عمل مستدام لنظام.

³⁹ يجوز اعتبار أنظمة الدفع الفوري جزءاً من البنية التحتية العامة، ولهذا السبب، بعد تصميم الأنظمة أمّا مهّما بالنسبة للبنوك المركزية والسياسات العامة، وبما أن نظام الدفع الفوري يمكن أن يُوفّر إما القطاع العام، فقد يؤدي التعاون بين الطرفين دوراً فعالاً لتحقيق التوازن بين الأهداف المنشورة في تقديم النّظام، وقد تبدي الأنظمة المصرفية الجديدة استعداداً أقل لاتخاذ القرارات في الوصول إلى المصالح الأصغر حجماً أو إلى مقدمي الخدمات الخاصة غير المصرفية، وعلاوة على ذلك، قد يكون لدى مزودي الخدمات من القطاع الخاص دوافع لغرض رسوم عالية أو تكاليف مشاركة مقدمة لاسترداد استثماراتهم في النهاية، وقد تؤدي الرسوم المرتفعة إلى المشارة، خاصة بالنسبة لمزودي خدمات الدفع الذين يذمدون العمالء ذوي الدخل المنخفض، وقد تملّك الجهات الفاعلة تفاصيل واضحة لجعل سوق مدفوعات التجزئة أكثر فعالية وشمولية وتنافسية. ومن ناحية أخرى، قد يواجه النظام الذي تمتلكه وتدريجه البنوك المركزية بالكامل مشكلات في الإقبال والقبول من مزودي خدمات الدفع الخواص، ونتيجة لذلك، قد يتيح وجود نظام دفع فوري يحظى بدعم واسع ويعتمد على نهج تعافي في الحكومة تثّاث في المساعدة من القطاعين العام والخاص سوية أنساناً جيداً للشمولية على الرغم من اعتماد هيكل الملكية والتشغيل المناسب على السوق المحددة. ومن الناحية التجريبية، وجدت الأبحاث أيضاً أن انتشار المدفوعات الفورية يزداد عندما يكون النظام ممولاً للقطاع العام، وبعذ ذلك إلى مشاركة أوسع ورسوم أقل.

³⁸ تحدّد القناة المحلية الرئيسية بناءً على إن كان البلد يشهد انتشاراً واسعاً للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أو الخدمات المصرفية، وفقاً لبيانات Findex حول ملكية الحسابات.

لا تزال معظم أنظمة الدفع الفوري (IPS) تصنف في مستوى أساسى من الشمولية، ولكن بعضها أحرز تقدماً.

في وسط أفريقيا (GIMAC) الإقليمي الذي يعزز الشمولية في ست دول، ولم يبلغ أي نظام مستوى النضج حتى الآن. ويتضمن المستويان الأساسي والمتقدم أنظمة يمكنها بلوغ المستوى التالي إذا استوفت معيارين إضافيين (ويختلف هذان المعياران حسب النظام).

بناءً على تعريف الشمولية ضمن النطاق، صنّف اثنا عشر نظام دفع فوري في مستوى أساسى من الشمولية، بينما صنّفت تسعة منها في مستوى متقدم (الشكل 2.8).⁴⁰ وتشمل الأنظمة التسعة المتقدمة 13 دولة في القارة بفضل نظام مجموعة المدفوعات الإلكترونية بين البنوك



وتسقى أنظمة الدفع الفوري التي بلغت **مستوى النضج** معايير المستوى الأساسي والمستوى المتقدم، فضلاً عن ثالث شروط إضافية مرتبطة بالوظائف والحكومة:

تمكين كل حالات الاستخدام: يتيح نظام الدفع الفوري الوصول إلى مجموعة كاملة من حالات الاستخدام، من بينها المعاملات من أفراد إلى أفراد ومن حكومة إلى شركات ومن حكومة إلى أفراد ومن شركات إلى حكومة ومن شركات إلى شركات ومن شركات إلى أفراد ومن شركات إلى حكومة ومن حكومة إلى شركات، وذلك من أجل تحقيق منظومة دفع رقمي شاملة تمكن من تداول السيولة بشكل كلي، عبر القنوات الرقمية. وتعزز القدرة على تنفيذ المعاملات لكل حالات استخدام الفائدة الرقمية للمستخدمين النهائيين، وتسمح بتدفق رأس المال بشكل أكثر سهولة وكفاءة بين الفاعلين في الاقتصاد.

توفير آليات اتصاف إضافية: وضع نظام الدفع الفوري معايير للمشاركين تكفل وجود آلية اتصاف لفائدة المستخدم النهائي تتماشى مع قوانين حماية المستهلك وخصوصية البيانات والأمن السيبراني. ويعمل نظام الدفع الفوري على مراقبة كيفية إتاحة آليات الاتصال للمشاركين ومدى فعالية تلك الآليات، مما يخفف من المخاطر التي يتعرض لها المستخدمون النهائيون نتيجة الاحتياط، أو وجود أخطاء في تسجيل المعاملات. وتتضمن قواعد النظام أيضًا على وجود خيارات اتصاف على مستوى النظام وتحدد الشروط التي تسمح باستخدامها، على نحو يجعل المستخدمين يثقون في المدفوعات الرقمية بإتاحة قناة إضافية لحل النزاعات إن تبين أن وسائل مزودي الخدمة غير كافية.

خدمة المستخدمين النهائيين بتكلفة منخفضة: يعمل نظام الدفع الفوري وفقًا للمبادئ استرداد التكلفة أو عدم تحقيق خسائر، بحيث تكون رسوم معاملات المستخدم النهائي منخفضة بقدر الإمكان. وتستمر الأطراف المعنية بالنظام في مراقبة تسعيرات المشاركين وعدم الامتثال للشروط العامة لنظام التسعير، كشرط الحد الأقصى أو الرسوم الصفرية.



أنظمة الدفع الفوري العابرة للنطاقات ● نظام الدفع الفوري المصري ● أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول ● نظام الدفع الفوري بالعملة السيادية

*يحقق نظاماً غالاناً مماثلاً لمستوى متقدماً.

⁴⁰ يعتمد تحقيق معايير التصنيف على المعلومات المتوفرة من خلال دراسات استقصائية أجراها البنك المركزي أو المشغلون والمصادر الإلكترونية والمقابلات مع الأطراف المعنية، وقد يسمح الوصول إلى المزيد من المعلومات بإعادة تصنيف شمولية أنظمة الدفع الفوري.

الجدول 2.8 | توزيع الفئات الأساسية

مستوى ناضج لا يعتمد على الاتصال	مستوى متقدم		مستوى أساسي					
	الاتصال	المواضيع	المشاركة	الخدمات				
-	-	-	×	-	-	×	×	Meeza Digital (مصر)
-	-	-	×	-	×	×	×	EthSwitch (إثيوبيا)
-	-	-	×	×	-	×	×	Gamswitch (غامبيا)
-	-	-	-	-	-	×	×	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا
-	-	-	-	×	-	×	×	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر
-	-	-	×	×	-	×	×	المغربية للأداء (المغرب)
-	-	-	-	-	-	×	×	SIMO (موزمبيق)
-	×	-	×	-	×	×	×	eNaira (نيجيريا)
-	-	-	×	-	-	×	×	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا
-	-	-	-	×	-	×	×	المقاصة في الوقت الآني (جنوب أفريقيا)
-	-	-	-	×	-	×	×	Tafia Moja (تنزانيا)
-	-	-	-	×	-	×	×	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا

ي المقابل، يُعد نظام ZIPIT في زمبابوي أحد الأنظمة المتقدمة التي لا تزال لديها معايير عديدة ينبغي عليها استيفاؤها لبلوغ حالة النضج، فهذا النظام لا يعمل حالياً وفقاً لمبدأ عدم اعتماد خسارة الذي يسمح بتقديم أدنى تكلفة ممكنة للمستخدمين لهاشتين. وعلى الرغم من ذلك، يتميز نظام ZIPIT بنهج فريد في علاجة شكاوى المستخدمين، إذ تُسجل المعاملات المتباينة

يبيها على منصة Zimswitch، ويطلب حل النزاع في غضون 48 ساعة، وإن تعذر التوصل إلى تسوية، يتدخل نظام بصفته حكماً. وعلى الرغم من أن ذلك لا يستوفي معيار تتصاف للمستخدم النهائي لأنه لا يشكل قناة مباشرة ومنفصلة تتصاف، فإنه يزود نظام ZIPIT بأداة مراقبة أفضل لمساءلة مؤسسات المالية.

شمل الأمثلة الأخرى لنهج الاتصال، نظام المفتاح الآلي مركزي لموريشيوس الذي أنشأ فيه مكتب أمين مظالم خدمات المالية ليتمكن المستخدمون من رفع القضايا شكاوى ضد أي مؤسسة مالية تخضع لسلطة لجنة الخدمات المالية أو بنك موريشيوس. ويمكن رفع الشكاوى إلى البنك المركزي من خلال أمين المظالم، ولكن لا توجد آلية محددة

وفيما يخص المستوى المتقدم، أحرزت تسعه أنظمة الدفع الفوري تقدماً ملحوظاً نحو إنشاء عدد أكبر من مجموعات العمل والممنتديات، بغية منح المشاركين غير المصرفيين صوتاً لاتخاذ القرارات. ويعبر ذلك عن تزايد حصة الجهات غير المصرفية السوقية في أسواق الدفع الرقمي التي تعتمد هذه الأنظمة.

وبالنسبة للتقدم المحرز في مجال الشمولية المتوقع على مستوى النظام، يُعد نظام NIP في نيجيريا حالياً الأقرب إلى بلوغ المستوى الناضج من الشمولية في المستقبل (انظر الجدول 2.9)، فهو قد دمج جميع حالات الاستخدام، بما في ذلك المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) والمدفوعات العابرة للحدود، حيث دُمجت هذه الفئتان الأخيرة مع نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS). ويشمل المعيار الناضج

الوحيد الذي لم يبلغه بعد تغوير فنوات انتصاف إضافية للمستخدمين الناهيين الذين يودون تقديم شكاوى بشأن المعاملات. ولكن الانتصاف يمثل، في الواقع الأمر، رهانا على جميع الأنظمة الأخرى رفعه وهو مسألة معقدة التنفيذ، إذ يتطلب موارد إضافية ومراقبة مستمرة والالتزام الدائم للمساركين. وينبغي التذكير بأن نظام eNaira في نيجيريا هو النظام الوحيد الذي يتضمن قناة مباشرة لمعالجة شكاوى المستخدمين، من خلال مكتب مساعدة مخصص لهذا الغرض.

فهي تستوفي حقا بعض معايير الأنظمة المتقدمة، ويمكنها أن ترتفع إلى هذا المستوى إن هي وفرت خدمات الدفع للتجار، ومن أمثلة ذلك نظام KWiK في أنغولا ونظام eKash في رواندا ونظام TCIB التابع للجامعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC). أما بالنسبة للأنظمة المصرية، يمكن ببعضها إجراء معاملات مدفوعات التجار، ولكن يُعد عدم توفر إمكانية التشغيل البيئي مع مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين عائقاً لبلوغها المستوى الناضج من الشمولية ضمن نماذجها الحالية ضعيفاً.

لا تلبى عشرة أنظمة دفع فوري معايير الشمولية الأساسية. ومن بين هذه الأنظمة، تُوفّر سبعة أنظمة القناة الرقمية المفضلة، ولكنها لا تتيح حتى الاستخدام اللذين تمثّلُن الحد الأدنى (المعاملات من أفراد إلى حالي)، (المعاملات من أفراد إلى شركات)؛ أما الأنظمة الثلاثة الأخرى، فهي توفر الحد الأدنى من حالات الاستخدام ولكنها لا تتيح القناة الأكثر شيوعاً (انظر الجدول 2.7). وعادة ما تمثل العقبة الرئيسية التي تعرقل تقديم هذه الأنظمة إلى المستوى الأساسي وما بعده في ضعف دمج مدفوّعات التحار وأما الأنظمة العابرة للمناطق وغير المصنفة،

الجدول 2.7 | التفاصيل الخاصة بفئة “نظام غير مصنّف”

مستوى ناضج			مستوى مقدم			مستوى أساسى		
لا يعتمد على الخسائر	الاقتراض	مجالات الاستخدام الموسعة	مشاركة البنك المركزي في الحكومة	حكومة داعمة للفقراء (مساهمة جميع المشاركين)	يمكن لجميع مزودي خدمات الدفع المدربين المشاركة (ابدأ للنطاقات)	وظائف حالات الدف الأدنى من الاستخدام من أفراد إلى شركات ومن أفراد إلى إفراد	وظائف الحد الأدنى للفوتوس	
✗	-	-	✗	✗	✗	-	✗	KWiK (أنغولا)
-	-	-	✗	-	✗	-	✗	شبكة المدفوعات اللحظية (مصر)
-	-	-	-	✗	-	✗	-	PesaLink (كينيا)
-	-	-	✗	-	-	-	✗	LeSwitch (ليسوتو)
-	-	-	✗	✗	-	-	✗	Virement Instantané (المغرب)
-	-	-	✗	✗	✗	-	✗	eKash (رواندا)
✗	-	-	-	✗	-	-	✗	PayShap (جنوب أفريقيا)
✗	-	-	✗	✗	-	✗	-	المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس
-	-	-	✗	-	-	✗	-	TCIB (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)
✗	-	-	✗	✗	✗	-	✗	PAPSS (المنطقة النقدية لغرب أفريقيا)

مبادرات يقودها القطاع الخاص، مما يعني أن البنك المركزي لا يشارك عادة في مسار حوكتها. ولذلك، ترتفع فرص انتقال هذه الأنظمة إلى مستوى النضج في مجال الشمولية إن هي سمعت إلى توفير إمكانية التشغيل البيني مع الأنظمة المصرفية في بلدانها. وخير مثال على ذلك هو نظام eNaira في نيجيريا، الذي يتفوق على غيره من أنظمة الدفع الفوري لأنَّه النظام الوحيد في القارة الذي يتيح قناة مباشرة لحل نزاعات العملاء داخل النظام.

يستوفي اثنا عشر نظاماً معايير المستوى الأساسي، وتکاد ستة أنظمة منها تبلغ المستوى المتقدم (انظر الجدول 2.8). ويتمثل العائق الأساسي التي يعرقل انتقال هذه الأنظمة إلى المستوى المتقدم في ضعف إمكانية التشغيل اليبني العابر للنطاقات. وتتجدر الإشارة إلى أن جميع الأنظمة التي توفر الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تقع في أسفل نطاق الشمولية، وذلك على الرغم من انتشارها الواسع في السوق. ويعود ذلك إلى أنها لا تتيح التشغيل اليبني العابر للنطاقات، غالباً ما تكون نابعة من



دراسة حالة | المفتاح الآلي المركزي لموريшиوس (MauCAS)

ولابد من إعداد المزيد من الأبحاث للتوصيل إلى أفضل الممارسات في هذا المجال. وعلى الرغم من ذلك، تبقى مسألة الانتصاف عنصراً مهمًا في بلوغ الشمولية، فالثقة ومخاوف الاحتيال يندرجان في عداد العوائق الرئيسية التي تحد من إقبال المستخدمين النهائيين من الأفراد على أنظمة الدفع الفوري (يمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل في الفصل 3 حول أبحاث المستهلكين).

للانتصاف عبر نظام المفتاح الآلي المركزي لموريшиوس. وقد تستغرق عملية رفع الشكاوى عبر أمين المظالم وقتاً طويلاً ولذلك، يعمل بنك موريشيوس حالياً على استكشاف استراتيجيات لحل هذه المشكلة.

وتتمثل الخلاصة العامة في نهاية المطاف في أن عمليات معالجة شكاوى المستخدمين لا تزال في مراحلها الأولى في معظم الأنظمة.

الجدول 2.9 | تفاصيل فئة المستوى المتقدم

مستوى أساسى	وظائف الحد الأدنى للقنوات	الأفراد	الاستثمار	الحكومة	البنك المركزي	البنوك	الأشخاص	المحالات الموسعة	الاتصال	الحضراء	مستوى ناضج
إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في غانا	(غانا) GIP	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
الافتراضي لملاوى Natswitch	(ملاوى) Natswitch	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
المفتاح الآلي المركزي لموريشيوس	(موريشيوس) NIP	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
التجاري تنزانيا TIPS	(تنزانيا) TIPS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
التجاري زامبيا NFS	(زامبيا) NFS	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
التجاري زمبابوى ZIPIT	(زمبابوى) ZIPIT	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X
التجاري الجماعية الاقتصادية والتقدية لوسط أفريقيا - CEMAC	(الجماعية الاقتصادية والتقدية لوسط أفريقيا - CEMAC) GIMACPAY	-	-	-	-	-	-	-	-	-	X

الفوري في تحقيق مكاسب قصيرة الأجل في مجال الشمولية من خلال التركيز على تمكين المستخدم النهائي من الاستفادة من آليات الاتصاف وتوفير حالات استخدام إضافية. أما على مستوى المنظومة، فيعتبر الطلب المتزايد من العملاء على الاطمئنان والاستخدام السلس عاملاً إضافياً يدفع نحو الاستمرار في تعزيز إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع عبر القارة، وهو أمر من شأنه أن يسهم أيضاً في تعزيز الشمولية.

ومن المتوقع في الفصل التالي حالة سوق المدفوعات الفورية الشاملة من منظور المستخدم النهائي من خلال أبحاث حول المستخدمين النهائيين، إذ تكشف النتائج المتحصل عليها من خمس دول عن أنماط متكاملة في كيفية حصول المستخدمين النهائيين على خدمات الدفع والأسباب التي تحفز على الاستخدام أو تعيقه.

ومقارنة بعام 2023، عندما لم يصنف 12 نظاماً من أنظمة الدفع الفوري ولم يبلغ مستوى التقدم في الشمولية سوى خمسة أنظمة تبين تصنيفات هذا العام أن عدداً أكبر من الأنظمة حققت شمولية متقدمة، فقد بلغ عددها حالياً سبعة أنظمة إذ ارتفعت أنظمة MauCAS (موريشيوس) NIP (نيجيريا) وZIPIT (تنزانيا) وZIPIT (زمبابوى) إلى المستوى المتقدم. وقدمت الأنظمة الأربع معلومات تفيد بأن مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين يمكنون قنوات للمشاركة في صنع القرار، من خلال مجموعات عمل. وبذلك، أصبحت هذه الأنظمة الآن تفي بمعايير الحكومة الداعمة للفقراء.

وأصبحت الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري تزداد دراية يوماً بعد يوم بالسبل التي تشجع بها الشمولية للمشاركين على اعتماد النظام، مما يزيد من استخدام المستخدم النهائي. واستغل أنظمة الدفع

عن وضع استراتيجية متطورة للأمن السيبراني وإصدار عملية رقمية للبنك المركزي (CBDC) تمثل في الروبية الرقمية (Mauritius, 2024; Chuttoo, 2023).

وتمثلت أحدث الإضافات لعام 2024 في دمج نظام MauCAS فيواجهة المدفوعات الموحدة الهندية، بحيث يستطيع المسافرون الذين يتنقلون بين البلدين استخدام مدفوعات رمز الاستجابة السريعة لنظام MauCAS. وبفضل هذه المستجدات انتفت الحاجة إلى عملة خارجية لإجراء العمليات. وأعد بنك موريшиوس دراسات للسوق بشأن الاتفاقية الثنائية مع الهند، استناداً إلى توجيهات خدمات الدفع الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وتُعد هذه الاتفاقية ركيزة أساسية لاستراتيجية تطوير حلول عمليات الدفع عبر الحدود. وواصل بنك موريшиوس أيضًا مناقشاته بشأن التكامل الإقليمي مع السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) (Bowmans, 2021) ومع نظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) على سبيل المثال.

ويرصد بنك موريшиوس العدد الإجمالي للمستخدمين وأحجام المعاملات والتدوالات النقدية، ولكنه يواجه صعوبات في جمع بيانات شاملة عن المدفوعات النقدية للتجار، وعندما تُتاح رياضات أوضح، سيقيم البنك إمكانية تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجيةه للتقليل من المعاملات النقدية.

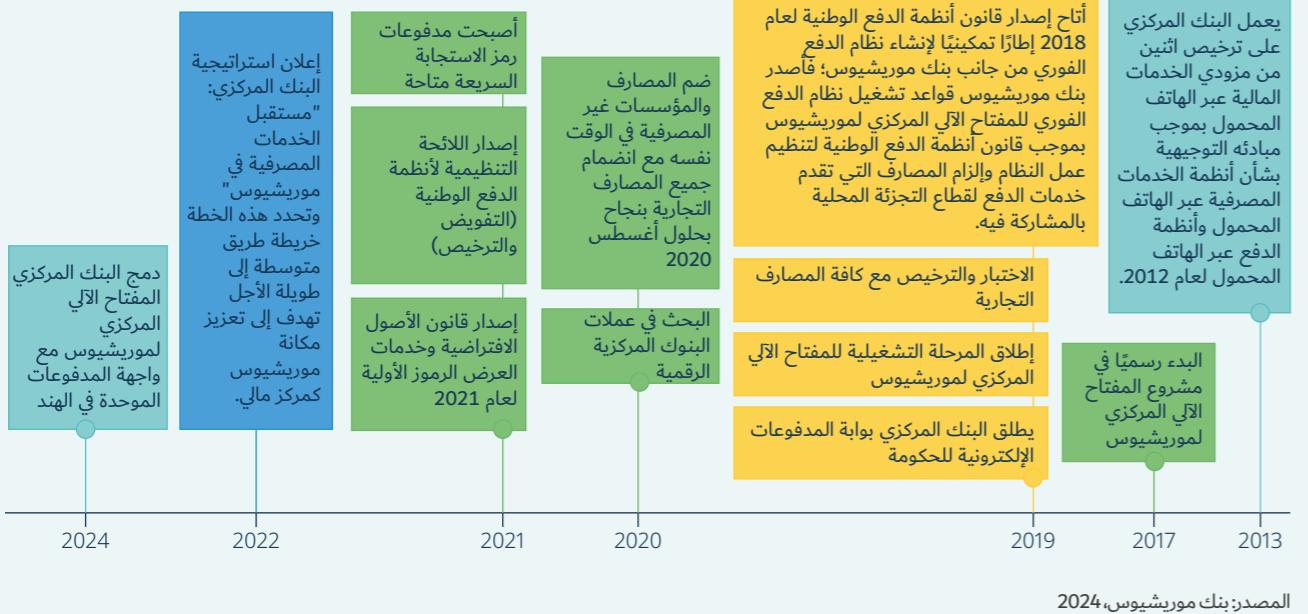
دراسة حالة: المفتاح الآلي المركزي لموريшиوس (MauCAS)

وأدرج بنك موريшиوس، في سبتمبر 2021، المدفوعات عبر رمز الاستجابة السريعة من خلال رمز الاستجابة السريعة الخاص بنظام MauCAS، الذي يدعمه البنك المركزي بناءً على معايير منظمة EMVCo الدولية.⁴¹ وُصمم رمز الاستجابة السريعة ليتيح إمكانية التشغيل البيني الشاملة وإجراء عمليات الدفع مهما كان موقع التاجر باستخدام أي من تطبيقات الهاتف المحمول. وعززت رموز الاستجابة السريعة انتشار نظام MauCAS واعتماده، لا سيما لدى التجار الصغار، وأدى رمز الاستجابة السريعة دوراً فعالاً في رقمنة المدفوعات والخدمات الحكومية.

ومع ازدياد انتشار النقود الإلكترونية والمدفوعات الرقمية بشكل كبير، عمل بنك موريшиوس على إعطاء تعليمات أكثر وضوحاً لمزودي خدمات الدفع المحتلين، ويشمل ذلك توضيح إجراءات منح التصاريح الخاصة بأنظمة الدفع والتراخيص لمزودي خدمات الدفع (Bowmans, 2021). وُوضعت لوائح أنظمة الدفع الوطنية (الخاصة بمنح التصاريح والتراخيص) لعام 2021، لتحقيق هذه الغاية.

وأصدر البنك المركزي والمؤسسات المالية في عام 2022 استراتيجية بنك موريшиوس: مستقبل القطاع المصرفي في موريшиوس، وتتوفر هذه الخطة الاستراتيجية خارطة طريق لجعل موريшиوس مركزاً مالياً دولياً رائداً. وتتضمن الخطة معلومات ملخصة في الجدول التالي:

الإطار الزمني لنظام الدفع الفوري MauCAS



⁴¹ تضمن مواصفات نظام إم في إيم (EMV) (Europay, Mastercard, and Visa) أن تُصمم متطلبات الدفع لعمل بساطة وأمان عبر جميع المنصات. وُعد هذه المعايير مهمة لتحقيق مستوى الأمان والموثوقية الذي يتوقعه التجار والشركات والمستهلكون في كل أنحاء العالم خلال معاملاتهم المالية (EMVCo, 2024).

قصة مصدر النظام

التحدي



اعتمدت جمهورية موريшиوس استراتيجية تعزيز رقمنة اقتصادها. ورغم امتلاك ما يزيد عن 90% من الأشخاص البالغين في البلد حسابات مالية، ما زال الاقتصاد قائماً في المقام الأول على التعاملات النقدية (Bank of Mauritius, 2024). وفضلاً عن ذلك، لم تكن إمكانية التشغيل البيني متوفرة لدى مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول قبل عام 2017، مما أدى إلى شعور المستخدمين بالتشتت. وعليه أصبح إدراج المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمدفوعات المصرفية ضرورة حتمية لتعزيز إمكانية الاستفادة من المعاملات وتسهيلها، سعياً إلى تحفيز الاعتماد على المدفوعات الرقمية.

إضافة القيمة



المنافسة، وتوسيع نطاق رقمنة الاقتصاد من خلال الحكومة الإلكترونية والانتقال إلى استخدام الخدمات الإلكترونية.

الإطار الزمني لنظام الدفع الفوري

أصدر بنك موريшиوس، في عام 2013، المبادئ التوجيهية بشأن الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول لوضع إطار للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول في موريшиوس. قبل عام 2017، مما أدى إلى شعور المستخدمين بالتشتت. وعليه أصبح إدراج المدفوعات عبر الهاتف المحمول والمدفوعات المصرفية ضرورة حتمية لتعزيز إمكانية الاستفادة من المعاملات وتسهيلها، سعياً إلى تحفيز الاعتماد على المدفوعات الرقمية.

وأصدرت جمهورية موريшиوس، في عام 2019 قانون أنظمة الدفع الوطنية لعام 2018 لتوفير قوانين تشمل أنظمة الدفع لتهيئة بيئة آمنة وسليمة للمدفوعات. وهيئه هذا الإطار أيضاً بيئه ملائمه لدمج مزودي خدمات الدفع من غير المصارف في منظومة المدفوعات ويشجع على الابتكار داخل هذه المنظومة ويتبع تشغيل نظام MauCAS. وُسِّنَ قانون أنظمة الدفع الوطنية لتحديث نظام الخدمات المصرفية لتجارة التجزئة في موريшиوس بوضع إطار مناسب للمدفوعات الرقمية (Bowmans, 2021).

وأصدر البنك المركزي في عام 2018 طلب تقديم عروض لاختيار مزود للحلول التقنية بغية وضع إجراءات ونظم الدفع الفوري. وأجريت الاختبارات والاعتماد مع جميع المصارف التجارية في أوائل عام 2019 وأطلق النظام في أغسطس 2019. وكان النظام يشمل في بدء الأمر عمليات الدفع بالبطاقات والدفع الفوري. وضم نظام MauCAS المصارف والكيانات من غير المصارف في آن واحد، واقتصرت هذه العملية بحلول أغسطس 2020. وبعد إطلاق النظام، أنشأ بنك موريшиوس بوابة دفع للخدمات الحكومية، بما يتماشى مع استراتيجية الحكومة للتحول الرقمي. وأدت حملات التسويق والتوعية الوطنية المتواصلة بما في ذلك الحملات عبر وسائل الإعلام المطبوعة، دوراً حيوياً في استراتيجية بدء تشغيل نظام إلطالق البنك المركزي بوابة المدفوعات MauCAS؛ إذ ساهمت هذه الجهود مساهمة محورية في بناء الثقة. واشتهرت علامة MauCAS اليوم في موريшиوس وهي تساهمن في تيسير التحول الرقمي في هذا البلد.

وسعياً لتحقيق ذلك، شرع في إطلاق نظام المفتاح الآلي المركزي لموريшиوس (MauCAS)، في عام 2017. ويهدف هذا المشروع إلى توفير خيار آخر لمعالجة مدفوعات البطاقات، نظراً إلى ارتفاع معدلات الخصم الدولي للتجار. وبعد بروز مطالب تؤيد إنشاء نظام يسمح بتيسير التشغيل البيني عبر الهاتف المحمول، وسع بنك موريшиوس نطاق المشروع ليتطور من الدفع بالبطاقات إلى تطبيق نظام دفع سريع يتمثل في نظام الدفع الفوري MauCAS.

وبعد تشغيل الجائزتين اللذين يتتألف منها نظام MauCAS في أغسطس 2019. ويجتمع نظام MauCAS بين التحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان والتحويل الإلكتروني للأموال بالخصم بالإضافة إلى النقود الإلكترونية، في نظام واحد عابر للمناطق يتيح إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع بين المصارف ومزودي خدمات الدفع من غير المصارف. وهدف النظام إلى خفض تكاليف الدفع الرقمي (ولا سيما للتجار)، والتشجيع على

دراسة حالة: المفتاح الآلي المركزي لموريшиوس (MauCAS)

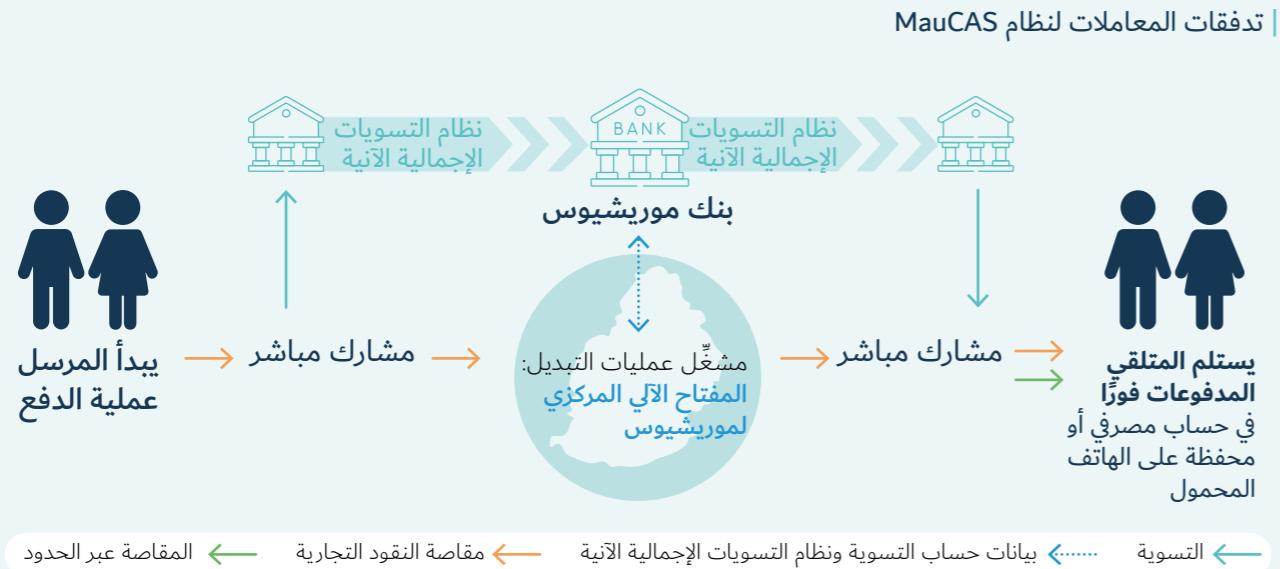
البنوك التجارية ملزمة بالانضمام إلى نظام MauCAS. ويمتلك كل مزودي خدمات الدفع المرخصين حساب تسوية مباشر على نظام التسويات الإجمالية الآتية لبنك موريшиوس، مما يعني أن جميع عمليات التسوية تُحسن بأموال البنك المركزي.

يربط نظام الدفع الفوري العابر للنطاقات MauCAS الذي يشغّله بنك موريшиوس، بصورة مباشرة بين جميع مزودي خدمات الدفع المرخصين والمصارف لإجراء عمليات المعاشرة. وهو يضم حالياً 14 مشاركاً وهناك مشاركون آخرون سينضمون إلى النظام، وجميع مشارقاً وهم مماثلون آخرون سينضمون إلى النظام، وجميع

الحكمة والعمليات

نظرة عامة على نظام الدفع

| نظرة عامة على نموذج MauCAS |



فريق تكنولوجيا المعلومات في بنك موريшиوس الإشراف على إدارة البنية التحتية، وتتولى اللجنة المصرفية التي يترأسها محافظ بنك موريшиوس وتشمل الرؤساء التنفيذيين لجميع البنوك التجارية، مناقشة التطورات الرئيسية. وعليه، تقوم الحكومة على منهج التعاونية، فيجوز لجميع المشاركين الاندماج مباشرة في النظام وتقديم مدخلاتهم لاتخاذ القرارات.

يعمل نظام MauCAS على تسوية المعاملات على أساس صاف مؤجل عبر نظام التسويات الإجمالية الآتية (RTGS). وتم تسوية المعاملات مرة واحدة يومياً، وتحسم العمليات التي تطرأ خالل عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية في يوم العمل الموالي. ويُطلب من كل مشارك الاحتفاظ بحساب تسوية على نظام التسويات الإجمالية الآتية، من أجل تبسيط العمليات وتفادي الاعتماد على مصرف راب.

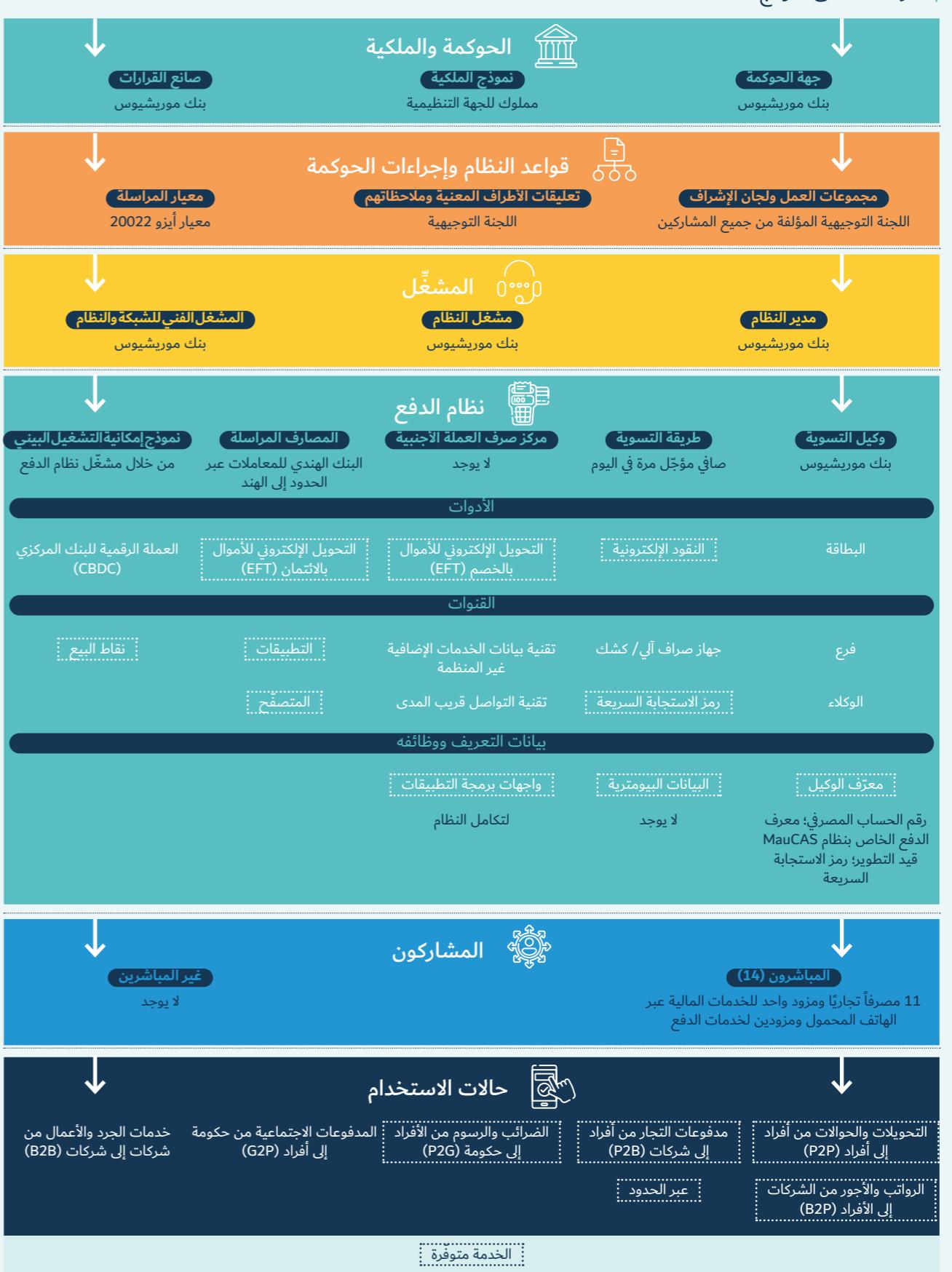
الوظائف

يتيح نظام MauCAS إجراء المعاملات عبر المتصفحات والتطبيقات ورموز الاستجابة السريعة ونقاط البيع. ولا يحتوي النظام على تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD)، حيث يُركز نظام الدفع الفوري على الهواتف الذكية كأداة رئيسية لإجراء عملية الدفع. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأسر التي تمتلك هواتف ذكية وتبلغ نسبتها 81.4% (Stats Mauritius, 2021)، فقد يُشكل استبعاد تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) عقبة أمام تحقيق الشمولية. وكل من رموز الاستجابة السريعة الثابتة والдинاميكية، التي تعتمد على المعايير الدولية أيزو (ISO) متاحة في السوق، ويجوز للمستخدمين النهائيين إجراء تحويلات مالية سواء باستخدام رقم الحساب أو رمز الاستجابة السريعة. وتعتبر المعاملات من حساب مصرفي إلى آخر أكثر المعاملات شيوعاً، تليها المدفوعات عبر رموز الاستجابة السريعة. يعمل بنك موريшиوس على إدراج الأسماء المستعارة لإجراء المدفوعات في نظام الدفع الفوري، بغية تحسين تجربة العملاء.

وأبرم بنك موريшиوس، في إطار عمليات الدفع عبر الحدود إلى الهند، اتفاقية ربط شبهكي مع شركة المدفوعات الوطنية الهندية (NPCI) لدمج نظام الدفع الفوري MauCAS في وجهة المدفوعات الموحدة (UPI). وتحسم عمليات التسوية بالروبية الهندية (INR)، كما يُعين بنك تسوية يملك فرعاً في موريшиوس لتنسيير هذه العمليات. وتم عمليات التسوية المحلية بالروبية الموريшиوسية (MUR).

الحكمة

يحظى بنك موريшиوس بالملكية الكاملة لنظام MauCAS ويتولى إدارته بصفته مشغلاً للنظام ومديراً له ومشرفًا عليه. وبناءً على ذلك، تملك الجهة التنظيمية نظام الدفع الفوري الذي يعمل وفق نموذج حوكمة البنك المركزي. وتشمل اللجنة التوجيهية التابعة لنظام حوكمة البنك المركزي، وتشمل اللجنة التوجيهية التابعة لنظام MauCAS التي يترأسها رئيس أنظمة الدفع في بنك موريшиوس، ممثلاً عن جميع المشاركين في نظام الدفع الفوري. ويُفضل الفريق الفني لأنظمة الدفع بإدارة العمليات اليومية، بينما يتولى بنك موريшиوس على إدراج الأسماء المستعارة لإجراء المدفوعات في نظام الدفع الفوري، بغية تحسين تجربة العملاء.



دراسة حالة: المفتاح الآلي المركزي لموريшиوس (MauCAS)



ويستخدم نظام MauCAS بيانات المعاملات حصرياً لتحقيق أهدافه، وتلزم قواعد تشغيل نظام الدفع الفوري MauCAS المصارف التي تقدم خدمات مدفوعات التجزئة بالمشاركة في هذا النظام ولن ينبع ذلك من قانون أنظمة الدفع الوطنية ينص على تهيئة بيئة مواتية للمشاركين الجدد، فإنه يتضمن أيضاً أحكاماً تنص على حماية مصالح المستهلكين (Bank of Mauritius, 2020).

اللائحة التنظيمية

تنظم القواعد التشغيلية لنظام الدفع الفوري MauCAS ونظام الدفع بالبطاقات العمليات في نظام MauCAS، الصادرة بموجب قانون أنظمة الدفع الوطنية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من عام 2019، لضمان سرية المعاملات.



الاعتماد على المدفوعات الرقمية، مع مراعاة التقيد بشروط عادلة لجميع المشاركين. وتتجذر الإشارة إلى أن إلغاء الرسوم يعد خطوة حاسمة نحو إنشاء بنية تحتية رقمية عامة (DPI) للمدفوعات.

قواعد النظام

تحدد قواعد النظام التي وضعها بنك موريшиوس المبادئ التوجيهية التشغيلية وشروط الامتثال. وتُعد قواعد نظام MauCAS متاحة لجميع المشاركين، فهي تضع الإطار العام لنظام الدفع الفوري، بحيث تُعنى بأنواع المشاركين وكيفية إدارتهم، بما في ذلك شروط قبول الانضمام وتعليقه وإلغائه، وتنص قواعد النظام أيضًا على إجراءات الحكومة والسرعة والامتثال والتعديل. وتتناول الوثيقة بالتفصيل معالجة المعاملات وعمليات الحساب والنظام وضوابط الأمان وجدول الرسوم. وتتضمن كذلك الأحكام المعنية بإدارة النزاعات واستمرارية الأعمال واستكمال المدفوعات، بالتركيز على الأمان والامتثال للقوانين. ونظراً للدور الأساسي الذي تؤديه حماية المستهلك والثقة في أنظمة الدفع في النظام المالي وإقبال المستخدمين عليه، يولي بنك موريшиوس اهتماماً كبيراً لهذه العوامل. وتنص قواعد تشغيل نظام الدفع الفوري MauCAS على ضرورة الحفاظ على سرية المعاملات التامة بينه وبين المشاركين فيه. وتخص هذه القواعد أيضًا إدارة المنازعات الخاصة بالمعاملات الموجهة من خلال نظام الدفع الفوري.



ونظراً لإدراك بنك موريшиوس أن تجربة المستخدمين الرقمية لن تكتمل دون التسجيل الرقمي، أنشأ منصة تربط بين الكيانات المرخصة وقواعد بيانات الحكومة والخدمات العامة لتسهيل عملية التحقق الشاملة من هوية العملاء «أعرف عميلك». وينفرد بنك موريшиوس بهذه الخدمة على صعيد القارة الأفريقية وقد تستفيد الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري من هذه التجربة. ومن أن مشروع المنصة الموحدة منفصل عن نظام MauCAS، لكنه سيربط بين جميع المشاركين لتسهيل التتحقق من هوية العملاء الرقمية.

ويعتزم بنك موريшиوس الاستفادة من البيئة التنظيمية التجريبية، للسماح للمشاركين باختبار ميزات الخدمات المصرفية المفتوحة ومن ثم وضع المعايير الأخيرة على إطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة الذي يجري إعداده حالياً. ويفهد هذا النهج إلى تعزيز نفقة المشاركين في الخدمات المصرفية المفتوحة، بالإضافة إلى توفير إمكانية تحديد المخاطر والتخفيف من تأثيرها.

المعايير الفنية وحالات الاستخدام



يعتمد نظام MauCAS فيما يخص رسائل المدفوعات على معيار آيزو 2002. وتدمج واجهة برمجة التطبيقات (API) المشاركين الذين لم يعتمدوا بعد هذا المعيار، وتُعد الجاهزية الفنية شرطاً أساسياً للمشاركة، حيث يساعد بنك موريшиوس في الاندماج دون تقديم أي دعم مالي.

ويتيح نظام الدفع الفوري حالياً جميع حالات الاستخدام باستثناء المدفوعات من حكومة إلى فرد (G2P) ومن شركة إلى شركة (B2B). وتشمل المدفوعات من فرد إلى حكومة (P2G) الفضائلي ورسوم التراخيص والعقوبات والغرامات القضائية والمدفوعات الجمركية. وبالإضافة إلى ذلك، يخطط نظام MauCAS لتضمين المدفوعات للهيئات الحكومية الأخرى ومزودي خدمات المرافق في المستقبل. وعلى الرغم من عدم إتاحة المدفوعات من حكومة إلى فرد (G2P) بعد، فإنها تدرج ضمن خارطة الطريق التي وضعها نظام الدفع الفوري.

نموذج العمل



مول بنك موريшиوس نظام الدفع الفوري بالكامل وهو يُشغل على أساس غير ربحي، فوفقاً لهدف البنك المتمثل في تعزيز التحول الرقمي للمدفوعات في موريшиوس، لا يفرض البنك أي رسوم على المشاركين في نظام الدفع الفوري لمعالجة المعاملات. ويعُفي المشاركون حالياً من الرسوم بينما يدفع المستخدمون النهائيون رسوماً رمزية. ولا يتحكم بنك موريшиوس في رسوم المشاركة للمستخدم النهائي بصورة مباشرة، لكنه يراقبها مراقبة فعالة حرصاً على الإنصاف والشفافية. وسعياً إلى منع التعسف في فرض الرسوم، أنشأ بنك موريшиوس رسوم التبادل بين المشاركين والتجار التي تبلغ 0.2% و 0.3% من قيمة المعاملة، على الأقل تتعدي الرسوم مبلغ 0.39 دولاراً أمريكيّاً (17 روبيه موريشية) و 0.57 دولاراً أمريكيّاً (25 روبيه موريشية) على التوالي. وابتداءً من يونيو 2024، ألغى نظام MauCAS الرسوم الناجمة عن عمليات التحويل من حساب إلى حساب لنظام الدفع الفوري، لتشجيع



وشهد نظام MauCAS زيادة ضخمة في حجم المعاملات السنوية وقيمتها منذ أول عام كامل من العمليات في عام 2020. (الشكل 1.4). وتتجذر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، سُجلت طفرة كبيرة في النشاط، تُعزى إلى ازدياد اعتماد المدفوعات الرقمية. ويبلغ متوسط حجم المعاملات المسجلة في نظام MauCAS نحو 80 دولاراً أمريكيّاً.

الحجم والقيمة اللتان يعالجهما نظام الدفع



رافق بنك موريшиوس خلال السنوات الأربع الماضية (2020-2023)، حجم المعاملات التي عالجها نظام الدفع وقيمتها، مميراً بين المعاملات التي تُجرى في كنف المصرف الواحد وتلك التي يجريها مزود خدمات الدفع، والمعاملات خارج نطاق المصرف التي تُسلط بها مصارف مختلفة وتوجهه من خلال نظام الدفع الفوري؛ وأكثر هذه المعاملات شيوعاً هي المعاملات داخل المصرف الواحد.

وشهد نظام MauCAS زيادة ضخمة في حجم المعاملات السنوية وقيمتها منذ أول عام كامل من العمليات في عام 2020. (الشكل 1.4). وتتجذر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، سُجلت طفرة كبيرة في النشاط، تُعزى إلى ازدياد اعتماد المدفوعات الرقمية. ويبلغ متوسط حجم المعاملات المسجلة في



3

تطور سلوك المستخدم النهائي في استخدام المدفوعات الرقمية

الدروس المستخلصة المرتبطة بالشمولية

وتقديراً إلى المستقبل، يتغير على البنك المركزي أن يحتفظ بالقدرة الكافية لإدارة مختلف المهام التي يؤديها لصالح أنظمة الدفع الفوري. ولابد أولاً من الاستمرار في إدماج المشاركين في عملية تقديم المدخلات لضمان مواصالتهم تقديم الدعم للنظام.

ويمكن أن يتوسّع نظام MauCAS ليشمل جميع حالات الاستخدام للوصول إلى حالة الشمولية الناضجة. وأثبتت تدفقات الدخل الرقمية المنتظمة دورها الحاسم في زيادة الإقبال على المدفوعات الرقمية.

وفقاً لمعايير الشمولية لمنظمة AfricaNenda الموضحة في الفصل الثاني، حقق نظام MauCAS مستوى متقدماً في مجال الشمولية. ويركز النظام على الوظائف الأساسية، مثل المعاملات من أفراد إلى أفراد ومن أفراد إلى شركات. ويلبي النظام متطلبات الشمولية ويضم جميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم الذين يشاركون في نظام الدفع الفوري وفي عمليات اتخاذ القرار، وتُتيح ريادة البنك المركزي الفعالة إمكانية الاندماج السلس والتحديث المتزامن للأطر التنظيمية.

واستخلصت العديد من الدروس المستفادة أثناء تصميم نظام MauCAS وتشغيله:

- إرث المصارف بالمشاركة يزيد من سرعة التنفيذ:** ساعدت ريادة البنك المركزي الفعالة على إطلاق النظام بسرعة أكبر وذلك بإرث المصارف بالمشاركة، ومن الممكن تقديم المزيد من الدعم الفني لغير المصارف لإتمام التأهيل سريعاً.
- التكامل عبر الحدود يعزز الأثر:** أفضى دمج نظام MauCAS مع واجهة المدفوعات الموحدة الهندية إلى توسيع نطاق النظام وتعزيز أهميته، مما يتيح فرضاً جديدة لإجراء المعاملات عبر الحدود. ولا يقتصر دور هذا التكامل على تعزيز الملاعة بالنسبة للعملاء فحسب، بل وبشكل أيضاً في دفع عجلة النمو والتواجد داخل النظام، فتزداد استدامته وأهميته في السوق بشكل عام.
- توزيع رموز الاستجابة السريعة يزيد الإقبال على النظام ويعود بمنافع على المستخدمين النهائيين:** يبسط توزيع رموز الاستجابة السريعة الموحدة عمليات الدفع للعملاء، ولا سيما التجار الصغار، ويعزز نظام MauCAS تجربة العملاء بشكل عام، بتقديم خيار دفع أكثر ملاءمة وأسعار معقولة، فيزيد بذلك الإقبال والاستخدام على نحو يسهم في تطور النظام واستدامته.
- حملات التوعية ضرورية لتعزيز الثقة:** تؤدي حملات التوعية الوطنية وجهود التسويق المستمرة دوراً حاسماً في زيادة الإقبال على نظام MauCAS واستخدامه. ويتثقّف الأطراف المعنية وزيادة الوعي بفوائد نظام الدفع الفوري، تسهم هذه الحملات في تعزيز القبول والمشاركة على نطاق واسع وتساعد في بناء منظومة داعمة تضمن استدامة النظام في الأجل الطويل.
- الإعفاء من الرسوم ومنع التعسّف في فرضها يؤديان دوراً حاسماً في تعزيز الإقبال على النظام:** تشجع جهود نظام MauCAS الراجمة إلى تخفيض الرسوم قدر المستطاع على الإقبال على المدفوعات الرقمية بالإضافة إلى ضمان شروط منصفة لجميع المشاركين والمستخدمين النهائيين في آن واحد. وتسهم هذه الجهود في تطور النظام ليصبح بنية تحتية رقمية عامة للمدفوعات.
- تفويضات مزودي خدمات الدفع تؤدي دوراً محورياً في ضمان حماية المستخدم النهائي:** يطلب بنك موريشيوس من المشاركين إنشاء آلية اتصاف تخص المستخدمين النهائيين وتوضح إجراءات حل النزاعات وتتوفر مصفوفة للتصعيد، وذلك قبل إصدار تراخيص مزودي خدمات الدفع. وتسهم هذه التدابير التنظيمية في إعداد نموذج واحد لأفضل الممارسات التي قد تتبعها أنظمة أخرى.

3.1 | سياق الدولة

وُتُّظر البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية تباعاً في درجات شمول المدفوعات الرقمية. وصنف الباحثون البلدان على أنها إما حديثة العهد، أو ناشئة، أو رائدة من حيث اعتماد المدفوعات الرقمية بناءً على نسبة سكانها الذين يستخدمون هذه المدفوعات، وذلك وفقاً لمؤشر الشمول المالي العالمي لعام 2021 (انظر الجدول 3.1).⁴²

نظراً إلى اعتماد المدفوعات الفورية على البنية التحتية الأساسية بين القطاعين العام والخاص، مثل شبكات الكهرباء والاتصالات، فمن الطبيعي أن يؤثر مستوى التحول الرقمي في أي بلد في مدى سهولة وصول المستخدم النهائي إلى المدفوعات الرقمية واستخدامها. وتُمثل مستويات الشمول المالي والرقمي مؤشرات للنتائج وشروط مسبقة لاستخدام المدفوعات الرقمية، لأنها تجسد أوضاع السوق التي تدعم قدرة المستخدمين النهائيين على استخدام المدفوعات الرقمية.

الجدول 3.1 | الشمول الرقمي والمالي عبر الدول التي أخذت منها العينة

المجموعة حديثة العهد		المجموعة الناشئة		المجموعة الرائدة		الشمول المالي
غينيا	إثيوبيا	أوغندا	الجزائر	موريشيوس	غينيا	
الشمول الرقمي						
%29 (2021)	%33	%31	%86	%99	نسبة السكان في نطاق إشارة الهاتف المحمول بتقنية LTE / 4G على الأقل [الاتحاد الدولي للاتصالات، 2022]	تغطية شبكة الهاتف المحمول
%34	%19	%10 (2021)	%71	%76	نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت من أي مكان خلال الأشهر الثلاثة الماضية [الاتحاد الدولي للاتصالات، 2022]	معدل انتشار الإنترنت
%77 (2018)	%58 (2016)	%49 (2021)	%88 (2018)	%83 (2020)	نسبة السكان الذين يمتلكون هاتفاً محمولاً (خلوياً) أو هاتفاً ذكياً متزوداً بشريحة SIM نشطة واحدة على الأقل للاستخدام الشخصي [الاتحاد الدولي للاتصالات]	معدل انتشار الهواتف المحمولة
%15 (رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، 2021)	%43 (رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، 2021)	%16 (رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، 2021)	%29 (رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، 2018)	%59 (الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020)	نسبة الأفراد الذين يستخدمون هاتفاً ذكياً متزوداً بشريحة SIM نشطة واحدة على الأقل [الاتحاد الدولي للاتصالات]	معدل انتشار الهواتف الذكية (الاتحاد الدولي للاتصالات)
الشمول المالي						
%28	%26	%63	%34	%80	نسبة السكان الذين استخدمو المدفوعات الرقمية خلال العام الماضي [مؤشر الشمول المالي 2021]	الشمولية في المدفوعات الرقمية
%30	%46	%66	%44	%91	نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حساباً رسمياً [مؤشر الشمول المالي 2021]	معدل انتشار الحسابات المالية
547.4 (2021)	139	2392	-	852	عدد منافذ وكالة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المسجلين لكل 1,000 كم ² [صندوق النقد الدولي 2022]	عدد وكلاء الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول
2.7	12.1	2.3	5.3	14.6	عدد فروع الصرافات التجارية لكل 100,000 بالغ [صندوق النقد الدولي 2022]	عدد الفروع (صندوق النقد الدولي)

بل يمكن تفسيرها على أنها مسارات اتجاهية داخل البلدان التي شملتها الدراسة.

ويبرز الارتياح كدافع أساسى لاستخدام المدفوعات الرقمية بين جميع المستجيبين في البلدان التي شملتها العينة. ويجد المستخدمون أن المدفوعات الرقمية سهلة الاستخدام وسريعة، وهي تقتضى الوقت والمال. وعلاوةً على ذلك، يؤدي تلقي الأموال رقمياً إلى إنشاء سجل للمعاملات، فتصبح إدارة الشؤون المالية أفضل.

وعلى الرغم من هذه المزايا الواضحة، يظل ضعف موثوقية شبكة الهاتف المحمول عائقاً كبيراً أمام مستخدمي المدفوعات الرقمية، فهو يحول دون الوصول إلى منصات الدفع الرقمي أو يعرقل إلى حدٍ كبير تجربة المستخدم. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المستجيبون عن مخاوفهم المرتبطة بخصوصية البيانات والصعوبة التي يواجهونها عند تصحيح المعاملات غير الصحيحة أو إلغائها وعدم قبول المدفوعات الرقمية على الصعيد العالمي.

لاستكمال مشهد العرض ولفهم تجارب المستخدمين النهائيين في مجال المدفوعات الرقمية على نحو أفضل، أجرت منظمة AfricaNenda بحث العملاء في خمسة بلدان هي: الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا. وتأتي هذه النتائج من استطلاعاترأي أجريت مع أكثر من مئة فرد ومؤسسة متناهية الصغر وصغريرة ومتوسطة في كل بلد، فضلاً عن مقابلات فردية متعمقة مع مجموعة أخرى من المستجيبين، وأجريت جميعها بين شهري مارس وفبراير من عام 2024. و يأتي بحث هذا العام ليكمل البحث الذي أجري في سبعة بلدان في تقريري حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعامي 2022 و2023 باستخدام منهجية مشابهة، كما هو موضح في الملحق أ.

وركزت عينة الدراسة على «الأسواق الناشئة» المكونة من الأفراد ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات متناهية الصغر والمتوسطة والذين لا تحظى بالخدمات من مزودي خدمات الدفع، ولكنهم يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي توفر فيها خدمات الدفع. وفي هذه الفئة، أعطت العينة الأولوية لمستخدمي معاملات الدفع الرقمي لفهم العوائق التي تواجه المستخدم المبكر والمعتاد التي تتعذر مجرد الوصول البسيط، إذ تخطى هذه العوائق المسائل المرتبطة بتصميم نظام الدفع الفوري (انظر الملحق ألمعرفة المزيد من التفاصيل بشأن العينة المتبعة). وبما أن العينة تمثل نسبة كبيرة من فئة سكانية معينة، فإن نتائج أبحاث المستخدم النهائي لا تعبر عن الأوضاع الوطنية.



⁴² يستخدم 30% أو أقل من سكان البلدان حديثة العهد المدفوعات الرقمية. وفي البلدان الناشئة، يستخدم ما بين 31% و65% من البالغين المدفوعات الرقمية. وفي البلدان الرائدة يستخدم 66% أو أكثر من السكان المدفوعات الرقمية.

دراسة سياق الدول الآتية:

- الجزائر:** تصنف الجزائر على أنها دولة ناشئة وتُظهر مستويات منخفضة نسبياً من المدفوعات الرقمية والشمول المالي، على الرغم من المستويات العالية من الشمول الرقمي (انظر الجدول 3.1). ويتمنى السوق المالي في الجزائر بمزود خدمة مهيمن يقدم تطبيقات البطاقات والمدفوعات. وأدى هذا إلى انتشار المدفوعات الرقمية واستخدامها، فتُعد نقاط البيع قنوات الدفع الرقمي الأكثر شيوعاً. ولعلاوة على ذلك، يحصل الطلاب على منح دراسية جامعية عبر الحسابات المصرفية، وهو أمر يحفز استخدام المدفوعات الرقمية (Ministry of National Education, 2024). ولكنه يحول دون أن يتعد المستجيبون على استخدام المدفوعات الرقمية بالإضافة إلى محدودية الخيارات المتاحة لمزودي المدفوعات الرقمية لاستخدام المدفوعات الرقمية بصورة أكبر.

- إثيوبيا:** تعتبر إثيوبيا حديثة العهد في اعتماد المدفوعات الرقمية، وهي شبيهة بالجائز من حيث هيمنة المصارف على مشهد الدفع الرقمي. ويتمتع هذا البلد بمعدل انتشار متزايد لأجهزة الصراف الآلي بمعدل 9.6 جهاز لكل 100,000 شخص بالغ (GSMA, 2023a). وعلى الرغم من أن انتشار الهاتف الذكي فيها يسجل ثابي أعلى معدل بين البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية في عام 2024 بعد موريшиوس، تُعد معدلات انتشار الإنترنت وتغطية شبكة الهاتف المحمول فيها منخفضة نسبياً. وجعلت الحكومة في إثيوبيا استخدام المدفوعات الرقمية إلزامياً لدفع ثمن الوقود في أديس أبابا ودعمت المعاملات غير النقدية لسداد الفرائض وسداد فواتير المرافق (GSMA, 2023a). ويحفز هذا الوضع استخدام الآلي للمدفوعات الرقمية. ولعلاوة على ذلك، تحفز الصنوف الطويلة في الوكالات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي المستخدمين النهائيين على اللجوء إلى المدفوعات الرقمية. ومع ذلك، غالباً ما يؤدي اعتماد هذا البلد اعتماداً شديداً على مزود شبكة هاتف محمول واحد إلى ازدحام الشبكة.

- غينيا:** تُعد المدفوعات الرقمية وانتشار الحسابات المصرفية ومستويات الشمول الرقمي منخفضة في غينيا انخفاضاً أدى إلى تصنيفها كدولة حديثة العهد في مجال المدفوعات الرقمية. وعلى الرغم من هذا السياق الصعب، يعمل مشغلو شبكات الهاتف المحمول على تحفيز استخدام المدفوعات الرقمية بين الأفراد الذين يمكنهم الوصول إليها. وتهيمن قنوات تقنية

أنماط استخدام المدفوعات الرقمية

أنماط الاستخدام حسب جماعات المستخدمين المختلفة تُظهر مجموعات المستخدمين داخل كل بلد مستويات متفاوتة من استخدام المدفوعات الرقمية أسبوعياً (انظر الجدول 3.2). وستستخدم نسبة أكبر من المستجيبين من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمستجيبين الأفراد المدفوعات الرقمية مرة واحدة على الأقل في الأسبوع في جميع البلدان، باستثناء أوغندا. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد المدفوعات التي تُجريها المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كما أنها تعامل مع دوافع مختلفة لاستخدام المدفوعات الرقمية (انظر الإطار 3.1). وأفادت المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة الاستقصائية في إثيوبيا وموريшиوس بأنها اعتمدت المدفوعات الرقمية بسبب ترويج وكيل المصرف لها، بينما كان دافع المستجيبين في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإثيوبيا وأوغندا هم العملاء الذين يطلبون الدفع رقمياً.

الجدول 3.2 | تحليل مجموعات المستخدمين داخل كل بلد

المستجيبون من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة		المستجيبون من الأفراد		كل المستجيبين		الجائز
حجم الشركة	النوع الاجتماعي	توارث الدخل	النوع الاجتماعي	السن	المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مقابل الأفراد	
لا يوجد تباين كبير	يستخدمها الرجال أكثر	لا يوجد تباين كبير	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها الأصغر سنًا أكثر	لا يوجد تباين كبير	إثيوبيا
تستخدمها المؤسسات الكبيرة أكثر	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها أصحاب الدخل المستقر أكثر	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها الأصغر سنًا أكثر	لا يوجد تباين كبير	غينيا
لا يوجد تباين كبير	يستخدمها الرجال أكثر	يستخدمها أصحاب الدخل المستقر أكثر	تسخدمها النساء أكثر	يستخدمها الأكبر سنًا أكثر	تسخدمها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر	موريшиوس
	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها أصحاب الدخل المستقر أكثر	لا يوجد تباين كبير	يستخدمها الأصغر سنًا أكثر	لا يوجد تباين كبير	أوغندا

دليل درجات الألوان: الفجوة في النقاط المئوية بين مجموعتين من المستخدمين من حيث نسبة المستخدمين الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية مرة واحدة على الأقل في الأسبوع *تشير فئة "الأصغر سنًا" إلى المستجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً

“اكتشفت المدفوعات الرقمية عندما كنت أقف في الصف أثناء إيداع الأموال في أحد المصادر. اقترب مني موظف المصرف وأخبرني أنه يجب على استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول رقمياً لتوفير الوقت، وشرعت بعدها في استخدامها”

ذك، مستخدم، عميل، إثيوبيا

بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) لدى Orange تكاليف المعاملات وأتاح خدمة العملاء على نطاق واسع (UNCDF, 2023b). ومع ذلك، يُشكل الاحتياط والنصلب تحديان كبيران يواجهان المستخدمين ويعانان غير المستخدمين من اعتماد المدفوعات الرقمية.

موريшиوس: تصنف موريшиوس على أنها دولة رائدة، وتُعد مستويات الشمول الرقمي والمالي المرتفعة مؤشراً إيجابياً على استخدام المدفوعات الرقمية. وكانت المصارف تقدّم استخدام المدفوعات الرقمية حتى الآن، مستعينة في ذلك بزيادة معدلات انتشار الحسابات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع في هذا البلد. وشكل برنامج علاوات الأطفال جزئياً حافزاً لانتشار الحسابات المصرفية المترافق في موريшиوس بتكميل المستفيدين من تلقى التحويلات من حساب مصرفي بمجرد بلوغهم سن الثامنة عشرة (Mauritius Revenue Authority, 2023). ومع ذلك، تظل العقبات قائمة، فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن التجار يتقدرون عند الدفع في استعمال البطاقات للمعاملات منخفضة القيمة بسبب العمولات المفروضة على المدفوعات. ونتيجةً لذلك العقبة، تبرز التطبيقات كقناة دفع مفضلة. وتعمل التطبيقات على حل صعوبات إمكانية التشغيل البيني في المعاملات بين المصارف بتقديم معاملات أقل تكلفةً وتمكين المستخدمين من إدارة حسابات مصرفي متعددة على منصة واحدة.

أوغندا: تصنف أوغندا على أنها دولة ناشئة، وتميز بأعلى معدل انتشار لوكالات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، إلى جانب كونها تمثل ثالث أعلى معدلات للمدفوعات الرقمية وانتشار الحسابات المصرفية بعد موريшиوس. وعلى الرغم من ذلك، تعاني هذه الدولة من انخفاض معدلات الشمول الرقمي، وتحتل مشغلو شبكات الهاتف الجوال مكانة رائدة في تعزيز استخدام المدفوعات الرقمية في هذا البلد، مع بروز تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة كقناة مهمة. ويعود انتشار الوكالات وارتفاع عدد المعاملات عبر الحدود من المحركات الأساسية لاستخدام المدفوعات الرقمية بين الأفراد الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية. ومع ذلك، أعرب المستجيبون عن صعوبة تحمل رسوم المعاملات بالإضافة إلى ارتفاع رسوم السحب النقدي. وقد تأثر السحب النقدي جزئياً بفرض الحكومة ضريبة بنسبة 60.5% على عمليات السحب النقدي (UNCDF, 2021).

قنوات الدفع

تعتبر التطبيقات قنوات الدفع الأكثر هيمنةً لدى المستخدمين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في كل من إثيوبيا وموريшиوس، إذ بلغ معدل انتشار الهواتف الذكية مستوى أعلى مقارنةً بالدول الأخرى (انظر الجدول 3.3). وتُعد تطبيقات الخدمات المصرفية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول مريحة إلى حد كبير مقارنةً بالطرق التقليدية، مثل أجهزة الصراف الآلي والبطاقات، وهي ميزة تجعلها خياراً مفضلاً لإجراء المعاملات. وعلاوةً على ذلك، ينجذب المستخدمون بشكل متزايد نحو هذه الحلول القائمة على الهاتف المحمول، لأنها تحقق درجة أعلى من الموثوقية والأداء مقارنةً بأعطال أجهزة نقاط البيع المحمولة.

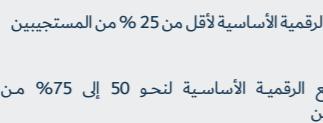
وتظل نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي القنوات الرئيسية بين المستخدمين في الجزائر، ويرجع ذلك على الأرجح إلى ترويج المزود المهيمن لها، على نحو ما ورد ذكره في النظرة العامة على الجزائر، ومع ذلك، أفاد المستجيبون أنهم يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بشكل متزايد لتجنب الانتظار في الصنوف الطويلة أمام أجهزة الصراف الآلي. ومن ناحية أخرى، يستخدم المستجيبون في غينيا وأوغندا بشكل أساسٍ تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD). وفي هذه البلدان، تستفيد الخدمات المصرفية غير المنظمة (USSD) للوصول إلى الأفراد الذين يتعدّر عليهم الوصول إلى الإنترن特 أو الهاتف الذكي.

ويؤثر العمر أيضًا في معدلات استخدام الدفع الرقمي. وإنماً يستخدم المستجيبون الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً المدفوعات الرقمية بشكل أكثر تكراراً من الأفراد الأكبر سناً، وأدت السياسة التي تتبعها حكومتا الجزائر وموريшиوس في دفع المنح الجامعية وعلاوات الأطفال في الحسابات المصرفية إلى تحفيز اعتماد المدفوعات الرقمية لدى الشباب. وفي أغلب البلدان، يُنظر إلى الأجيال الأكبر سناً (50 عاماً وما فوق) على أنها الأكثر عرضةً للابتعاد عن المدفوعات الرقمية بسبب انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وضعف الوعي وقلة التعرض للمهارات الرقمية.

ويعود انتظام الدخل عاملًا مهمًا أيضًا، فأصحاب الدخول غير المنتظمة الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في إثيوبيا وغينيا وأوغندا يستخدمون المدفوعات الرقمية بشكل أقل مقارنةً بأصحاب الدخول الأكثر انتظاماً. ويعزى ذلك إلى أن أصحاب الدخول غير المنتظمة يعتقدون أن دخفهم المنخفض يعيق قدرتهم على استخدام المدفوعات الرقمية أو يقلل من الحاجة إلى هذه الخدمات. وبالرغم من ذلك، يستخدم أصحاب الدخول غير المنتظمة في موريшиوس المدفوعات الرقمية أكثر من نظائهم. ويرجع هذا على الأرجح إلى أن موريшиوس تمتلك بمعدلات أعلى لشمول المدفوعات الرقمية ومستويات دخل أعلى بشكل عام، الأمر الذي يتيح حتى لأصحاب الدخول غير المنتظمة الاستفادة من المدفوعات الرقمية بانتظام، وهو غالباً ما يجرؤون على معاملات أصغر حجمًا ولكنها أكثر تكراراً.

الجدول 3.3 | القنوات الرقمية الأكثر استخداماً⁴³ — تحليل البلدان

البلد	القناة الأكثر استخداماً	ثاني أكثر قناة استخداماً	ثالث أكثر قناة استخداماً
الجزائر	نقطة البيع	جهاز الصراف الآلي	تطبيق
إثيوبيا	تطبيق	تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة	جهاز الصراف الآلي
غينيا	تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة	تطبيق	جهاز الصراف الآلي
موريшиوس	تطبيق	نقطة البيع	تقنية التواصل قريب المدى
أوغندا	تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة	تطبيق	جهاز الصراف الآلي



⁴² تشمل قناة التطبيق المعاملات التي تم عبر تطبيق دون استخدام الاتصال القريب من المجال (NFC) أو رمز الاستجابة السريعة (QR).

الإطار 3.1 | تجربة المستخدم: دوافع استخدام المدفوعات الرقمية بين التجار

سلاماويت هي صاحبة شركة صغيرة ووكيلة، وهي ترى أن المدفوعات الرقمية طريقة آمنة لإجراء معاملات تتعلق ببالغ كبرى. لا يمكنك حمل مبلغ كبير من المال نقدًا. من الواضح أن اللجوء إلى تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول أفضل بكثير من حمل خمسمائة ألف بير إثيوبي، على سبيل المثال.”

المدفوعات الرقمية مريحة أيضًا لأنها توفر وقت العملاء.“ وفيما يخص توفير الوقت، إذا توجهت إلى {المزود 4}، فسيكون صاف الانتظار الطويل محبطًا. وبفضل طرق الدفع الرقمي، لن تضيع وقتك. وإذا كنت تبيع سلعاً، فمن بغير العميل رأيه، لأن طريقة الدفع فورية. ولكن إذا سمحت للعملاء بالذهاب إلى المصرف لسحب الأموال والعودة للدفع، فقد يغيرون رأيهم ويذهبون دون شراء السلع.”

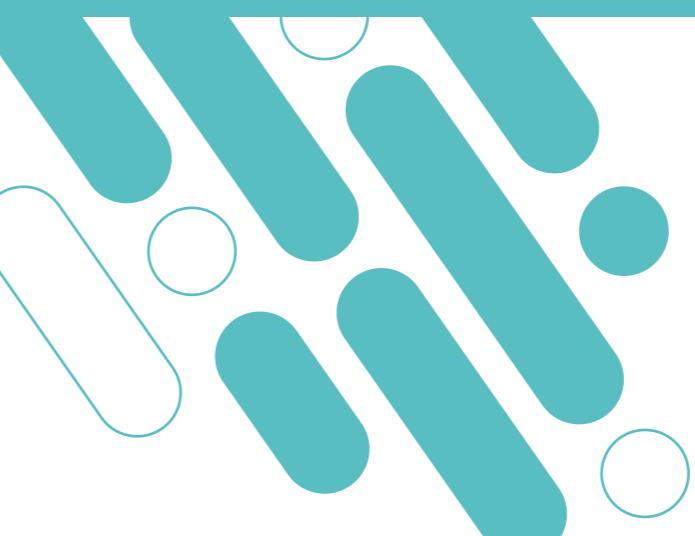
وعلى الرغم من أن معظم البلدان أظهرت معدلات استخدام مماثلة بين الرجال والنساء، يؤدي النوع الاجتماعي دوراً في مدى معرفة الناس بالمدفوعات الرقمية واعتمادهم لها، فعلى سبيل المثال، أعربت المستجيبات عن صعوبة استخدام المدفوعات الرقمية بالنسبة لهن مقارنة بالرجال. ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الإللام بالقراءة والكتابة وانخفاض الدخل وعدم الاستقلال المالي، وهي عوامل تشينهن عن استخدام المدفوعات

الإطار 3.2 | تجربة المستخدم: العقبات والتحديات التي تواجهها الشركات المملوكة للنساء بشأن استخدام المدفوعات الرقمية

سهام، التي تدير مؤسسة متناهية الصغر لخياطة وكي الملابس، تستخدم النقد فقط في معاملاتها التجارية. وهي تعتقد أن النساء من نوعيات من استخدام المدفوعات الرقمية بسبب الطبيعة الذكورية لمجتمعهن.“لن توفق العائدات على هذا النوع من الحرية وهذه التكنولوجيا”. وتؤكد أن المجتمع لا يسمح في بعض الأحيان للنساء بإجراء المعاملات بحرية باستخدام طرق الدفع الرقمي.“هذا راجع إلى منح المرأة الجزائرية قدراً معيناً من الحرية غير المقبولة وفق عقلية بعض الأسر الجزائرية.”

وهي تعرف بأن الرجال يتحكمون بشكل أكبر في الشؤون المالية مقارنةً بالنساء:“في مجتمعاتنا، يتحكم الرجل (في الشؤون المالية)... لذا سيتولى الرجال (المدفوعات الرقمية) بشكل أفضل من النساء. وحتى إن كانت المرأة عازبة، يمكنها استخدام بطاقة الائتمان إلى أن تُخطب لرجل؛ ثم يتولى هو السيطرة عليها.”

بيان تنبئ: يعبر هذا التصريح عن وجهة نظر* المتحدث ولا ينفي تفسيره على أنه رأي العينة الجزائرية بأكملها أو رأي منظمة AfricaNenda Foundation.



السرقة. ومع ذلك، استفاد ما بين 640% و70% فقط من الشركات في الجزائر وإثيوبيا وموريшиوس من فوائد الدخار الرقمي في الشهر الذي سبق الدراسة الاستقصائية، مما يشير إلى وجود المزيد من الفرص لتعزيز التعميق الرقمي.

المستجيبون الأفراد

في غينيا وأوغندا، استخدم أكثر من 70% من المستجيبين من فئة الأفراد المدفوعات الرقمية في الشهر الذي سبق الدراسة الاستقصائية في أكثر حالات الاستخدام شيوعاً، ومن بينها شحن رصيد البطاقة وتوفير المال (انظر الجدول 3.5). ويؤدي ارتفاع معدلات الاستخدام هذه في غينيا إلى ارتفاع معدلات استخدام في هذا البلد ازيداً يعزى إلى القدرة على تحمل تكاليف المدفوعات الرقمية بالإضافة إلى خدمة العملاء السريعة الاستجابة. ويشكل توافر شبكات الوكالات على نطاق واسع في أوغندا واعتماد المدفوعات الرقمية عامل تمكين في هذا البلد. وفي المقابل، يستخدم جزء أصغر من المستجيبين الأفراد في الجزائر وإثيوبيا وموريшиوس، المدفوعات الرقمية لتلبية احتياجاتهم اليومية.

يستخدم أغلب المستجيبين من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدفوعات الرقمية لدفع رواتب موظفيهم أو الدفع مقابل المواصلات أو شحن رصيد المكالمات. وتقل مدفوعات رواتب الموظفين في إثيوبيا وغينيا، إذ تُدفع الرواتب بناءً على إكمال المهمة.

ويرتفع مستوى التحول الرقمي لمدفوعات الموردين بشكل متزايد في جميع البلدان، بسبب مطالبة الموردين بالمدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية. ومع ذلك، لا تزال المعاملات التقنية شائعة، ويتجلّ ذلك في إحصاء نسبة تتراوح بين 40% و70% فقط من المشاركين في الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريшиوس قاموا بسداد مدفوعات الموردين رقمياً في الشهر الذي سبق الدراسة الاستقصائية.

ويأتي توفير دخل الأعمال ضمن المراكز الخمسة الأولى لجميع البلدان. وتكمّن جاذبيته في تمكين المستجيبين من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إدارة شؤونهم المالية والتخطيط لها بشكل أفضل. ويعمل الدخار الرقمي من خطر



الجدول 3.5 | أبرز حالات الدفع ومستوى التحول الرقمي بين المستجيبين الأفراد

أوغندا	موريшиوس	гиния	إثيوبيا	الجزائر	العدد	تصنيف أكثر حالات الاستخدام شيوعاً ضمن الأفراد
شحن رصيد المكالمات	شحن رصيد المكالمات أو الوقود	شحن رصيد المكالمات	شحن رصيد المكالمات	دفع ثمن اللوازم المنزليّة	1	
توفير المال	شحن رصيد المكالمات	دفع ثمن اللوازم المنزليّة	دفع ثمن اللوازم المنزليّة	تلقي الأجر	2	
تلقي الأموال من العائلة والأصدقاء	دفع ثمن اللوازم المنزليّة	توفير المال	تكلّيف الحافلات أو الوقود	توفير المال	3	
تكلّيف الحافلات أو الوقود	تلقي الأجر	إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء	تلقي الأجر	شحن رصيد المكالمات	4	
دفع ثمن اللوازم المنزليّة	توفير المال	تلقي الأجر	إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء	إرسال الأموال إلى العائلة والأصدقاء	5	

حالات الاستخدام التي أجري فيها أقل من 640% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي

حالات الاستخدام التي أجري فيها نحو 640% إلى 70% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي

حالات الاستخدام التي أجري فيها أكثر من 70% من المستجيبين معاملة رقمية خلال الشهر الماضي

وبعد شحن رصيد البطاقة واستلام الأموال وإرسالها إلى أفراد العائلة والأصدقاء حالات الاستخدام التالية الأكثر تطبيقاً. ومع ذلك، لم يعتمد المستجيبون في إثيوبيا وموريшиوس وأوغندا الدفع رقمياً لقاء التنقل بالمواصلات أو شراء السلع المنزليّة. ويحتمل أن يشكل ميل الأفراد الذين يتلقّون رواتبهم يومياً أو أسبوعياً نقداً إلى استخدام النقد لأغراض التسوق الشخصية نظراً إلى توفر أموالهم على شكل نقدي إحدى العقبات. ويشير هذا الحال إلى أن رقمنة المدفوعات بين الشركات والأفراد (B2P)، إذ يميل المستخدمون الذين يتلقّون مدفوعات رقمية إلى إجراء المدفوعات رقمياً.

ويعد الدخار حالة استخدام شائعة لدى فئة المستجيبين الأفراد في الجزائر وغينيا وموريшиوس وأوغندا، فهي جميع هذه البلدان تشيع حالة الاستخدام هذه، باستثناء موريшиوس. ويتماشى هذا الحال مع نتائج مؤشر الشمول المالي العالمي لعام 2021 التي تبيّن أن 32% من الأوغنديين يدخلون المال باستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول، وتعد هذه النسبة أعلى النسب في أفريقيا (Demirguc-Kunt, et al., 2022). وأوضح المستجيبون أن توفير المال رقمياً يقلّل من فرص الخسارة بسبب سرقة الأموال، أو إساءة استخدام النقد بسبب الإنفاق غير المخطط له.



الجدول 3.4 | أبرز حالات الدفع ومستوى التحول الرقمي بين المستجيبين من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في جميع البلدان التي شملتها العينة، باستثناء أوغندا، يُعد تلقي مدفوعات العملاء أعلى حالة دفع رقمي، إذ يستخدم المستجيبون من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أساسى الوسائل الرقمية لإجراء هذه الأنواع من المعاملات بين الأفراد والشركات؛ بينما تصدرت أوغندا المرتبة الثانية (انظر الجدول 3.4). وغالباً ما يلجأ أصحاب الأعمال إلى اعتماد المدفوعات الرقمية في المقام الأول تلبية لرغبة عملائهم في الدفع رقمياً، بالإضافة إلى رغبتهم في تقليل مخاطر التعامل النقدي.

حالات الدفع

المستجيبون من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في جميع البلدان التي شملتها العينة، باستثناء أوغندا، يُعد تلقي

مدفوعات العملاء أعلى حالة دفع رقمي، إذ يستخدم المستجيبون

من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل

أساسي الوسائل الرقمية لإجراء هذه الأنواع من المعاملات بين

الأفراد والشركات؛ بينما تصدرت أوغندا المرتبة الثانية (انظر

الجدول 3.4). و غالباً ما يلجأ أصحاب الأعمال إلى اعتماد

المدفوعات الرقمية في المقام الأول تلبية لرغبة عملائهم في الدفع

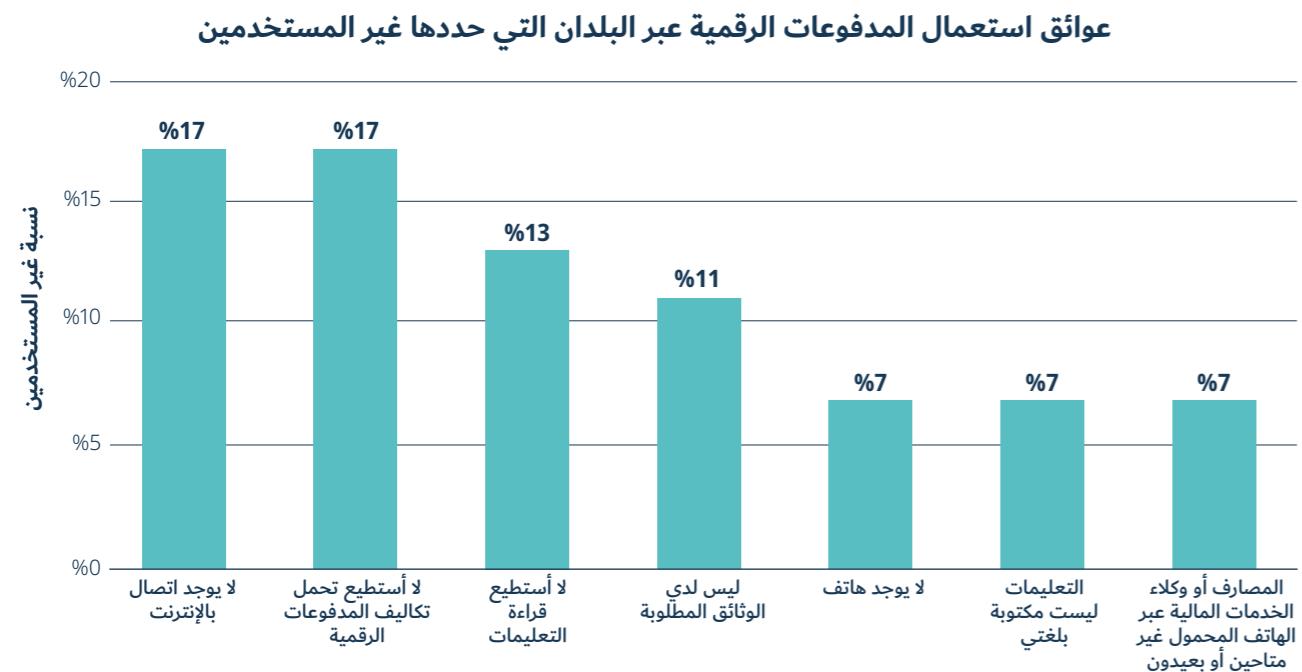
رقمياً، بالإضافة إلى رغبتهم في تقليل مخاطر التعامل النقدي.

تصنيف أكثر حالات الاستخدام شيوعاً ضمن المؤسسات

يواجه المستجيبون صعوبات في الوصول إلى الخدمة أو يظلون معزولين تماماً عندما لا يتتوفر الاتصال بالإنترنت، إذ تُشكل عدم إمكانية الوصول إلى الهاتف المحمول عقبةً في إثيوبيا على وجه الخصوص، وتعد التطبيقات قنطرة الدفع الرقمي الأساسية. وتبين ذلك، يدرك غير المستخدمين أنهم بحاجة إلى هاتف ذكي لإجراء أي معاملات رقمية.

وبصرف النظر عن هذه العقبات القائمة أمام تحقق الشمول الرقمي، يعني المستجيبون من تكاليف المعاملات، لا سيما في إثيوبيا وأوغندا. وبالإضافة إلى ذلك، يجد بعض المستجيبين في التنقل عبر واجهات المستخدم.

الشكل 3.2 | نسبة غير مستخدمي المدفوعات الرقمية الذين أشاروا إلى كل عقبة كأبرز سبب



أبرز 3 عوائق لكل دولة				
أوغندا	موريшиوس	غينيا	إثيوبيا	الجزائر
1. لا يوجد اتصال بالإنترنت	1. لا تستطيع قراءة التعليمات	1. لا يوجد اتصال بالإنترنت / لا تستطيع قراءة التعليمات	1. التعليمات ليست محررة بلغتي	1. التعليمات ليست مكتوبة بلغتي
2. لا تستطيع تحمل تكاليف المدفوعات الرقمية	2. ليس لدى الوثائق المطلوبة	2. ليس لدى الوثائق المطلوبة / التعليمات ليست مكتوبة بلغتي / المصادر أو وكلاء الخدمات المالية غير متاحين أو بعيدون / لا تستطيع تحمل تكاليف المدفوعات الرقمية	2. لا تستطيع تحمل تكاليف المدفوعات الرقمية	2. لا يوجد اتصال بالإنترنت / لا يوجد هاتف
3. ليس لدى الوثائق المطلوبة				

يُعد الوصول شرطاً أساسياً لاستخدام المدفوعات الرقمية

يعتمد الوصول إلى المدفوعات الرقمية على الاتصال بالشبكة، فضلاً عن عدد الحسابات وعدد فروع المصارف ووكالات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الذين يخدمون السكان. وتؤدي المستويات الأفضل من الشمول الرقمي والمالي بشكل طبيعي إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية. والعكس صحيح أيضاً.

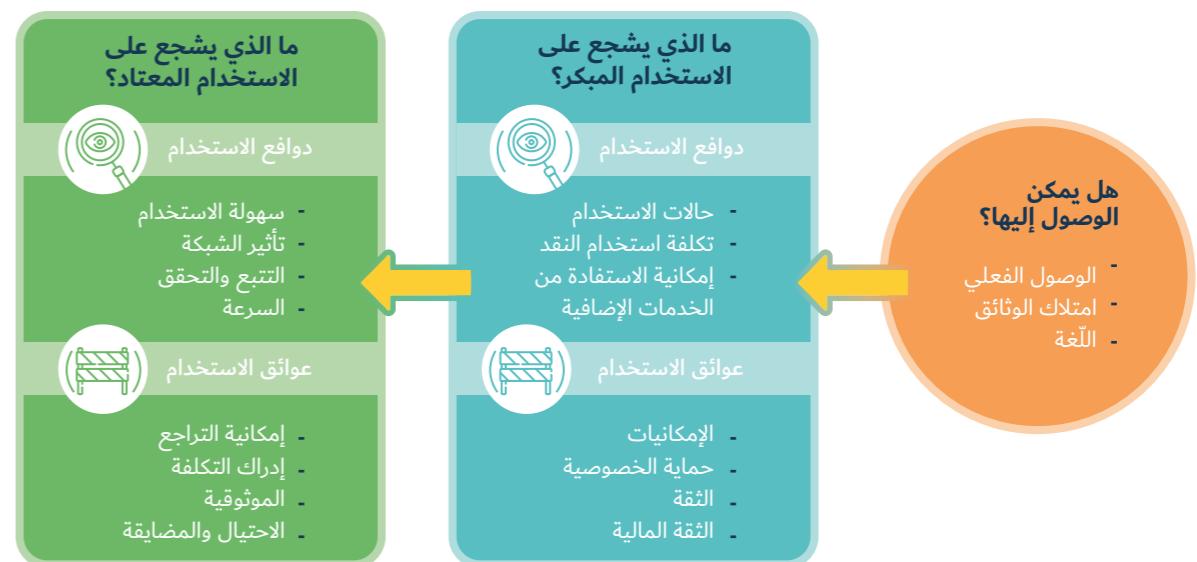
ويُشكل الفقر التام أو الوصول المحدود إلى الإنترنيت عقبة كبيرة تعرقل وصول غير المستخدمين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية، لا سيما في أوغندا (انظر الشكل 3.2). وفي المواقف التي يتطلب فيها استخدام المدفوعات الرقمية اتصالاً بالإنترنت، لا يتمكنون من التنقل عبر واجهات المستخدم.

عوامل التمكين والعقبات أمام اعتماد المدفوعات الرقمية

تُظهر بيانات الاستخدام فرضاً واضحة لزيادة الوصول إلى المدفوعات الرقمية واستخدامها المستمر في البلدان التي شملتها العينة. وللاستفادة من هذه الاحتمالات، يحتاج صناع القرار

الإطار 3.3 | يُعد الوصول إلى المدفوعات الرقمية واستخدامها خطوتان مختلفتان؛ وكل خطوة دافع وعقبات مرتبطة بها

الشكل 3.1 | العقبات والدوافع المرتبطة بالوصول والاستخدام المبكر



الوصول: قبل أن يتمكن المستخدمون النهائيون من استخدام منتجات الدفع الرقمي، يجب أن يملكون حساب معاملات أو يستطيعون الوصول فعلاً إلى موقع الوكالة أو المصارف وأي مستندات ضرورية. وقد تمنع العقبات اللغوية والمالية الوصول إلى المؤسسات والأدوات والمعلومات اللازمة لفتح حساب.

الاستخدام المبكر: بمجرد التسجيل، يجب أن يكون لدى المستهلك سبب مقنع لاستخدام طريقة دفع رقمية جديدة بدلاً من النقود. ويعتمد قرار استخدام إحدى أدوات المدفوعات الرقمية على التوازن المتوقع بين تكاليف الاستخدام وفوائده، وهو أمر تجلّ في التحيزات السلوكية والراحة والمنظومة الأوسع والتفضيلات. ويعُد بناء الوعي وقدرة المستخدم والثقة من العوامل المهمة التي يمكن أن تحفز الاستخدام المبكر.

الاستخدام المعتاد: مع مرور الوقت وبالتعود، تصبح المدفوعات الرقمية جزءاً أساسياً من الحياة اليومية؛ إذ ينتقل المستخدمون النهائيون من المعاملات الاستثنائية إلى الاستخدام المستمر والمترافق للمدفوعات الرقمية في مجموعة متنوعة من حالات الاستخدام. ومن بين مجموعة العوامل التي تؤثر في اعتماد المستخدمين النهائيين على المدفوعات الرقمية بشكل معناد أم لا، تبرز خمسة عوامل تكتسي أهمية أكبر هي: سهولة الاستخدام وتأثيرات الشبكة والموثوقية والاتصال والسرعة.



الإطار 3.4 | تجربة المستخدم: كيف تؤثر المخاوف بشأن خصوصية البيانات على الإقبال الأولي على المدفوعات الرقمية

سام (اسم مستعار) جزار في موريшиوس، ويتعامل بشكل أساسي نقداً في المعاملات الخاصة بعمله. وفي رأيه، تفضل الشركات مثل شركته النقد لأنها تخشى التدقيق الضريبي. "هم لا يريدون التسجيل رسميًا وإظهار مقدار الأموال التي يكبسونها. فبمجرد التسجيل في [هيئة الإيرادات في موريшиوس (MRA)], سيحصلون على هذه الأموال الإضافية - وهذا هو السبب في أننا لا نسجل. وأرفض العمل بكم تجيئ هيئة الإيرادات في موريшиوس أموالاً أكثر مني."

في موريшиوس، أدى التعود على استخدام النقد إلى الشعور بالثقة والموثوقية، ومن ثم انتفت الرغبة في التحول إلى خيارات الدفع الرقمي.

وفي الجزائر وإثيوبيا، لا يشعر المستجيبون بالحاجة إلى التحول إلى المدفوعات الرقمية، وهو موقف قد يرجع إلى أن أصحاب العمل والحكومة حتى العلامة ما زالوا يفضلون استخدام النقد في معظم المعاملات.

“أفضل أن أطلب إتمام الدفع نقداً كما تعودت وأشعر بأمان أكبر في الاحتفاظ بالمال مع بدلٍ من إيداعه في حسابي المصرفي.”

ذكر، غير مستخدم، مستهلك فردي، موريшиوس

“أنا لست بحاجة إلى المدفوعات الرقمية في الوقت الحالي. أعني أن وظيفتي لا تتطلب مني أن يكون لدى حساب.”

ذكر، غير مستخدم، عميل، الجزائر



ولا يثق المستجيبون في موريшиوس وأوغندا في المدفوعات الرقمية على الأغلب. وفي أوغندا، يشعر المستجيبون بالقلق بشأن تأمين أموالهم بسبب التعرض لحوادث الاحتيال والتسلب.

“هناك خطر آخر يتمثل في الاحتيال الرقمي. يمكن لأي شخص أخذ المال بطريقة لا يمكنك فهمها أو تفسيرها.”

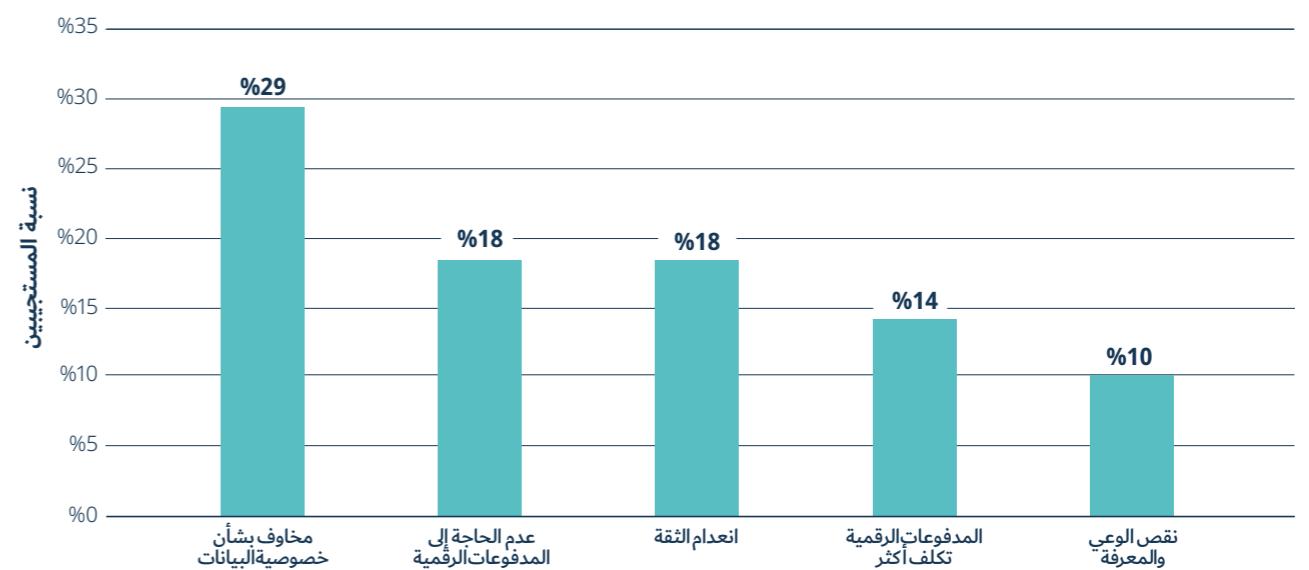
ذكر، مستخدم، فرد، أوغندا

الاستخدام المبكر

عقبات الاستخدام المبكر وتوجد خمس عقبات رئيسية تحول دون أن يعتمد المستخدمون النهائيون المدفوعات الرقمية. وفي جميع البلدان، باستثناء إثيوبيا، تتردد نسبة كبيرة من المستجيبين في تشارك بياناتها الشخصية مع مزودي خدمات الدفع بسبب مخاوف تتعلق بخصوصية البيانات تمنعهم من التسجيل في خدمات الدفع الرقمي (انظر الشكل 3.3). ففي غينيا، يتخوف المستجيبون من مراقبة الحكومة لمعاملاتهم، فضلاً عن وصول المحتالين إلى بياناتهم. وبخشى أصحاب الأعمال في موريшиوس من تشديد التدقيق الضريبي الحكومي (انظر الإطار 3.4)، بينما سمع المستجيبون في الجزائر وأوغندا عن حوادث احتيال ونصب سابقة، مما دفعهم إلى الاعتقاد بأن معلوماتهم لن تكون في مأمن عندما يتشاركونها مع مزودي خدمات الدفع.

الشكل 3.3 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل العقبات

عواائق استخدام المدفوعات الرقمية عبر البلدان التي حددها المستجيبون



أبرز 3 عوائق لكل دولة

البلد	أوغندا	موريшиوس	غيانيا	إثيوبيا	الجزائر
1. عدم الحاجة إلى المدفوعات الرقمية	1. مخاوف بشأن خصوصية البيانات	1. مخاوف بشأن خصوصية البيانات	1. مخاوف بشأن خصوصية البيانات	1. عدم الحاجة إلى المدفوعات الرقمية	1. عدم الحاجة إلى المدفوعات الرقمية
2. مخاوف بشأن انعدام الثقة	2. انعدام الثقة	2. انعدام الثقة	2. انعدام الثقة	2. نقص الوعي والمعرفة	2. مخاوف بشأن خصوصية البيانات
3. مخاوف بشأن تكلفة المدفوعات الرقمية	3. عدم الحاجة إلى المدفوعات الرقمية	3. عدم الحاجة إلى المدفوعات الرقمية	3. عدم الحاجة إلى المدفوعات الرقمية	3. المدفوعات الرقمية تكلف أكثر	3. انعدام الثقة

الإطار 3.5 | تجربة المستخدم: تأثير رقمنة المدفوعات الحكومية

فرضت حكومة إثيوبيا في عام 2023 استخدام تطبيق CBE أو Telebirr لدفع ثمن الوقود في أديس أبابا (GSMA, 2023a). وبالنسبة لمدفوعات الضرائب وسداد فواتير المرافق، تعمل السلطات مع الشركاء الاستراتيجيين بشكل مشترك على توعية الجمهور بضرورة اعتماد خيارات المدفوعات الرقمية مع الحفاظ على خيار التحويلات المصرفية. (National Bank of Ethiopia, 2021).

إيدن، معلمة في روضة الأطفال في أديس أبابا، وهي تتلقى راتبها عبر الحساب المصرفي. وقالت إنه عندما فرضت الحكومة لأول مرة على المستخدمين النهائيين دفع ثمن الوقود من خلال {المزود رقم 3}، زارت مكتب المزود حتى يمكن أمين الصندوق من إرشادها لكيفية استخدام التطبيق. وهي تستخدمه الآن لحالات استخدام أخرى مثل سداد فواتير المياه والكهرباء وشبكة الاتصال اللاسلكي وتلقي الأموال من زوجها.

“عندما أصبح من الضروري استخدام {المزود رقم 3} لشحن الوقود، بدأت في استخدام تطبيق {المزود رقم 3}:”

الحكومة المدفوعات الرقمية على أنواع محددة من المعاملات دافعاً قوياً لاستخدام المدفوعات الرقمية مبدئياً (انظر الإطار 3.5).

عوامل تمكين الاستخدام المبكر

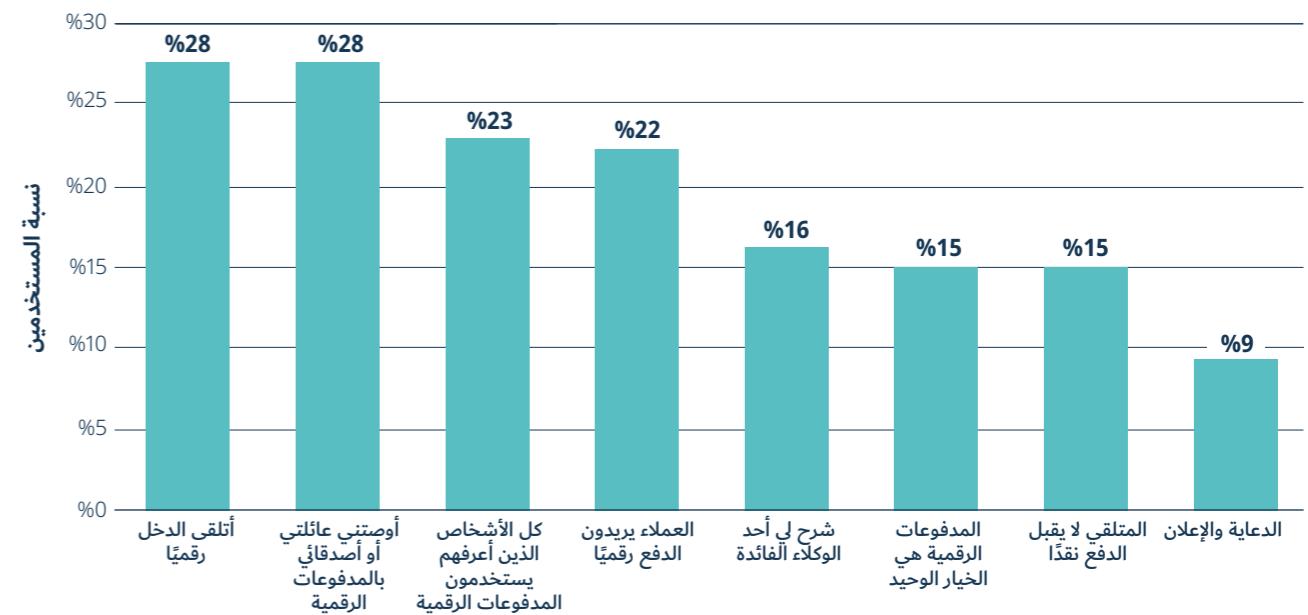
وتتمثل مواجهة العقبات في مجموعة من عوامل التمكين التي تحفز الاستخدام المبكر للمدفوعات الرقمية. وبالنسبة للمستجيبين في الجزائر وإثيوبيا وموريشيوس وأوغندا، يُشجع تلقي الدخل مباشرةً في حساب مصرفي على استخدام المدفوعات الرقمية، لأن أصحابهم تكون موجودة فعلاً في شكل رقمي (انظر الإطار 3.4). وفي إثيوبيا، يعد تلقي الدخل رقمياً من صاحب العمل دافعاً رئيسياً. أما في الجزائر وموريشيوس، فتعد التحويلات الاجتماعية والمنحة الحكومية أكثر شيوعاً.

يكون لدى أصحاب الأعمال حافز على اعتماد المدفوعات الرقمية عندما يرغب العملاء في الدفع رقمياً. وينطبق هذا الأمر في الجزائر وأوغندا بوجه خاص. وعلاوةً على ذلك، يمكن أن يشكل فرض

“أتلق راتبي في المصرف ثم أحوله إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لأنني في أغلب الأحيان أستخدم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول {المزود رقم 3}.”
أشن، مستخدمة، فرد، إثيوبيا

“”

الشكل 3.4 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل الدوافع



“”
اكتشفت ذلك عندما كان الناس يستخدمونه، كنت أسمعهم يتحدثون عن {المزود رقم 3}، لذلك بدأت في استخدامه أيضاً.”

أشن، مستخدمة، مستهلكة فرد، غينيا

وأثرت التوصيات التي ترد في الشبكات الاجتماعية على المستجيبين لاستخدام المدفوعات الرقمية لأول مرة. ويتحقق المستخدمون النهائيون في توصيات الأشخاص في شبكتهم الاجتماعية، وخاصة عندما يشارك هؤلاء الأصدقاء أو أفراد العائلة تجارب استخدام إيجابية ينشأ عنها تصور إيجابي حول المدفوعات الرقمية.



أفضل 3 دوافع لكل دولة				
الجزائر	إثيوبيا	غينيا	موريشيوس	أوغندا
1. أتلقى مدفوعات الدخل رقمياً	1. أوصتنى عائلتي أو أصدقاء بالمدفوعات الرقمية	1. كل الأشخاص الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية	1. أتلقى الدخل رقمياً	1. أتلقى الدخل رقمياً أو أصدقاء بالمدفوعات الرقمية
2. المتلقى لا يقبل الدفع نقدياً/العملاء يريدون الدفع رقمياً	2. شرح لي أحد الوكاء الفوائد	2. العملاء يريدون الدفع رقمياً	2. شرح لي أحد الوكاء الفوائد	2. شرح لي أحد الوكاء الفوائد/أتلقى مدفوعات الدخل رقمياً
3. الدفع رقمياً	3. أوصتنى عائلتي أو أصدقاء بالمدفوعات الرقمية	3. كل الأشخاص الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية	3. العملاء يريدون الدفع رقمياً	3. أوصتنى عائلتي أو أصدقاء بالمدفوعات الرقمية

الإطار 3.6 | تجربة المستخدم: آليات التكيف مع ضعف الشبكة في موريшиوس

يبع أكشاي أجهزة إلكترونية مثل ملحوظات الهاتف المحمول وألعاب الفيديو. وقدم ممثلو المصرف له تطبيق الدفع الرقمي {المزود 1} عندما ذهب لفتح حساب مصرفي. وبالنسبة له، تعد المدفوعات الرقمية طريقة بسيطة وسهلة ومرحية لتلقي المدفوعات من العملاء. ومع ذلك، يمثل انعدام اتصال موثوق بشبكة الإنترنت تحدياً كبيراً يواجه العملاء عند إجراء المدفوعات، ويعنيهم من إكمال الدفع عبر البطاقات (نقط البيع) وطرق المسح الضوئي للدفع. وللأعطال تأثير خاص في مدى استخدام العملاء للمدفوعات الرقمية.

وللتغلب على هذا، ركب أكشاي شبكة الاتصال اللاسلكي في مقر عمله، ويمكن للعملاء الذين الوصول إلى شبكة الاتصال اللاسلكي بدلاً من الاعتماد على شبكة الهاتف المحمول، وإجراء معاملات دفع رقمي من خلال تطبيق {مزود رقم 1}. “فكرت في شبكة الاتصال اللاسلكي، وهذا السبب ركبت الشبكة حتى يمكن العملاء من الحصول على اتصال أفضل بالإنترنت عند إجراء المدفوعات من خلال تطبيق {مزود رقم 1}.”

الإطار 3.7 | تجربة المستخدم: تأثير خدمة العملاء غير الموثوقة على استخدام المدفوعات الرقمية في أوغندا

يزاول موسيسيزي عملاً مستقلًا في أوغندا. وهو يستمتع باستخدام المدفوعات الرقمية، لأنها تتيح طريقة آمنة لحفظ النقود. ومع ذلك، يؤكد أن دعم العملاء بطيء في الاستجابة عندما يواجه أخطاء في المعاملات. “لقد أرسلت المال بالخطأ إلى شخصٍ آخر، وعندما اتصلت (بخدمة العملاء)، لم يساعدوني أبداً، واستغرق الأمر ما يقرب من أسبوعين لاسترجاع أموالي إلى حسابي.” ويحاول موسيسيزي الاتصال بخدمة العملاء بطرق أخرى ليعبر عن قلقه، مثل إرسال البريد الإلكتروني. وهذه الطريقة لا تفلح دائمًا أيضًا. “في المرة الأخيرة، عندما أرسلت المال إلى رقم خاطئ وحاولت الاتصال بهذا الرقم (بخدمة العملاء)... أرسلت رسائل بريد إلكتروني، لكنهم لم يساعدوني ولم أتلق أي رد.”

بحلبة القضايا المعنية بالشبكة التي تستدعي إلغاء المعاملات، قد تتطلب عمليات الاحتيال والنصب التدخل مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في المدفوعات الرقمية.

وقد يؤدي تعطل الشبكة إلى إلغاء المعاملات، وهي حالة تعرض لها جميع المستجيبين في الدراسة الاستقصائية تقريبًا. وعندما تقطع الشبكة فجأة أثناء المعاملة، لا يتلقى المستخدمون رسائل تأكيد. وعندما يفترض المستخدم فشل عملية الدفع، فقد يحاول تكرار إجراء معاملة الدفع ليجد أنه دفع مرتين ويجب عليه إلغاء المعاملة الثانية. وتختلف سهولة القيام بذلك من بلد إلى آخر، فعلى سبيل المثال،تمكن جميع المشاركين تقريبًا في غينيا من حل مشكلات معاملاتهم، وذلك بفضل دعم العملاء المتاح والسرعة الاستجابة. ومن ناحية أخرى، أقل من نصف المستجيبين في إيجاد حل للمعاملات الخاطئة في البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة الاستقصائية. ويعاني المستخدمون في موريшиوس وأوغندا على وجه الخصوص صعوبة في الحصول على مساعدة مستمرة (انظر الإطار 3.7). وبناءً على هذه التجارب السابقة، قد يفتقر الأفراد إلى الثقة في خدمات الدفع، فيترددون في استخدامها بشكل متعدد.

وبما أن الكثير من المستخدمين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أعدوا عن قلتهم من ارتكاب أخطاء عند استخدام المدفوعات الرقمية، فإن غياب المساعدة المستمرة من مقدمي الخدمة يعزز هذه المخاوف.

“الأمر معقد بعض الشيء بالنسبة لي، أخشى أن أرسل أموالاً إلى الرقم الخطأ أو شيء من هذا القبيل.”

أشن، مستخدمة، فرد، الجزائر

وفي حالة انقطاع الشبكة، يلجأ المستخدمون إلى استخدام النقود أو طلب دعم العملاء أو تطوير آليات أخرى للتكيف (انظر الإطار 3.6).

الاستخدام المعتمد

عقبات الاستخدام المعتمد

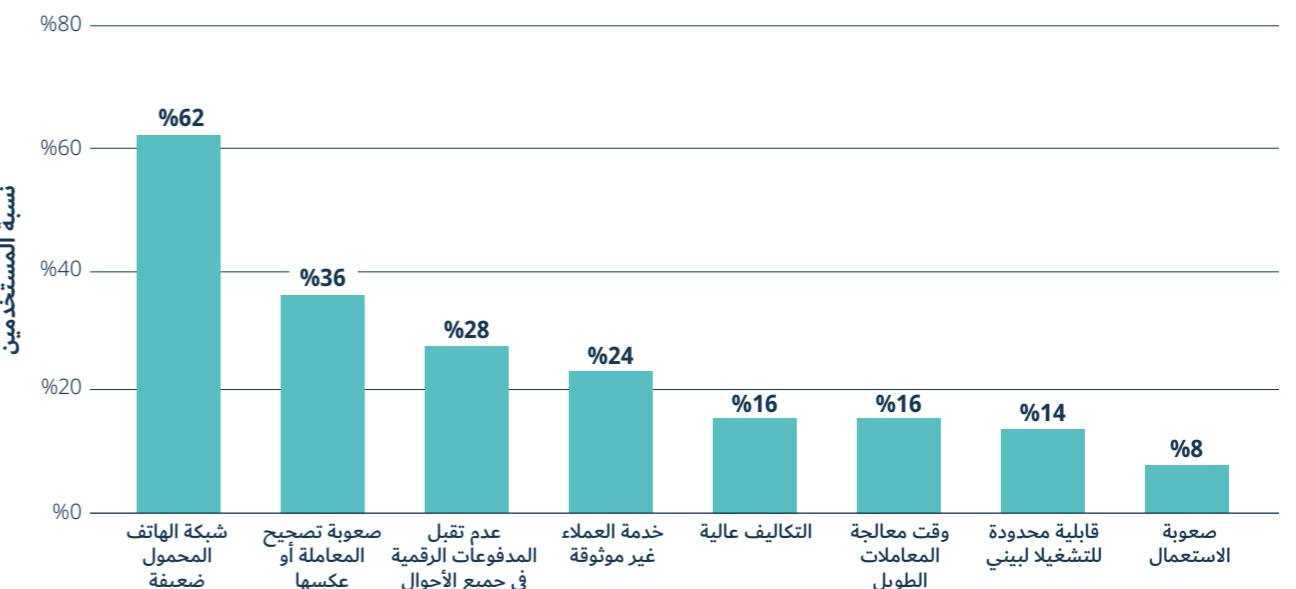
وغالبًا ما يتطلب تحول المستخدمين من الاستخدام المبكر أو الاستثنائي للمدفوعات الرقمية إلى الاستخدام المعتمد إلى تخطيهم مجموعة كبيرة من العقبات مثل تلك التي واجهوها عند اتخاذ قرار بتجربة المدفوعات الرقمية في المقام الأول. وتشمل هذه العقبات شبكات الهاتف المحمول غير الموثوقة التي تعطل تجارب المستخدم. وبعد هذا العائق أبرز العقبات التي تواجه الاستخدام المعتمد في حالة المستجيبين في إثيوبيا وغينيا وموريшиوس وأوغندا - بالإضافة إلى صعوبة تصحيح المعاملات أو إلغائها عند حدوث خطأ أو احتيال، والقبول المحدود للمدفوعات الرقمية، من بين أمور أخرى (انظر الشكل 3.5).

“ ذات مرة، عندما كنت مع زوجي، حاولنا الدفع باستخدام خيار الدفع الرقمي، لكن الأمر لم يتحقق لأن ق الوصل إلى الشبكة لم يكن متاحًا.”

أشن، مستخدمة، عميلة، الجزائر

“

الشكل 3.5 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل عقبة عوائق استخدام المدفوعات الرقمية عبر البلدان التي حدها المستخدمون



أبرز 3 عوائق لكل دولة

البلد	موريшиوس	غينيا	إثيوبيا	الجزائر
أوغندا	1. شبكة الهاتف المحمول ضعيفة 2. عدم تقبل المدفوعات غير موثوقة في جميع الأحوال 3. صعوبة تصحيح المعاملة أو عكسها	1. شبكة الهاتف المحمول ضعيفة 2. عدم تقبل المدفوعات غير الموثوقة في جميع الأحوال 3. صعوبة تصحيح المعاملة أو عكسها	1. شبكة الهاتف المحمول ضعيفة 2. صعوبة تصحيح المعاملة أو عكسها 3. عدم قبول المدفوعات الرقمية دائمًا	1. صعوبة تصحيح المعاملة أو عكسها 2. عدم قبول المدفوعات الرقمية دائمًا 3. شبكة الهاتف ضعيفة

الإطار 3.8 | تجربة المستخدم: أدى خفض تكاليف المعاملات إلى تسريع وتيرة استخدام المدفوعات الرقمية في غينيا

خفض المزود الرئيسي في غينيا رسوم المعاملات، إذ أفاد العديد من المستجيبين أنه جعل المدفوعات الرقمية ميسورة التكلفة وأفضى ذلك إلى خلق نظرة إيجابية عن المزود.



“{المزود 5} كان يفرض علينا رسوماً عالية التكلفة. في الماضي، عندما كنا نريد إيداع مبلغ ما، كان علينا إضافة الكثير من الرسوم حتى يتمكن الأشخاص من استلام المبلغ الإجمالي، ولكن، خُفضت رسوم المعاملات، وهذا جيد بالنسبة لنا.”

ذكر، مستخدم، فرد، غينيا

“في الماضي، كان الأمر صعباً، ومن ثم لم تكن التكاليف ميسورة، ولكن مع مرور الوقت قرر {المزود 5} تخفيض الرسوم، وأصبحت اليوم ميسورة في رأيِّي”

ذكر، مستخدم، فرد، غينيا

“أعتقد أنهم خفضوا التكلفة. المدفوعات الرقمية مهمة لأنها تساعدك على تجنب الإنفاق الزائد، وهذه هي ميزة الاحتفاظ بالأموال في هاتفك بدلاً من المنزل. من قبل، كانت التكلفة مرتفعة للغاية، ولكنها الآن أصبحت ميسورة. إنها أكثر توفيراً ونفعاً لأنها تسمح لنا بتوفير الأموال وإجراء المعاملات.”

ذكر، مستخدم، عميل، غينيا

”

“العملية المصرافية التي يجب إجراؤها هي حساب قيمة الوقت المستغرق لإدارة عملك أو الذهاب إلى المصرف لكي توفر المال الذي تدفعه لقاء إجراء المعاملة.”

ذكر، مستخدم، عميل، إثيوبيا

“في وقت سابق، عندما كنت أحافظ بأموالي في هاتفي، كان المحتالون يتصلون بي، ولهذا أسباب أحب أن تكون أمواли نقداً لأنه لا يمكن لأحد سرقتها مني.”

أشن، غير مستخدمة، عميلة، غينيا

”

على سبيل المثال، تسمح المدفوعات الرقمية للمستخدمين بشحن البضائع إليهم بدلاً من الاضطرار إلى استلامها شخصياً، مما يجعل المدفوعات الرقمية أرخص من النقد.

“...[لدفع سلعة قيمتها 400,000 فرنك، تبلغ تكلفة الشحن 5,000 فرنك، إذا كنت ستتسافر إلى المدينة، فعليك أن تراعي تكلفة المواصلات والازدحام المزدوج الذي سيتعقبك، لذلك أفضل الإرسال رقمياً بدلاً من الذهاب إلى المورد”

ذكر، مستخدم، عميل، غينيا

”

وفي غينيا، تغيرت التصورات عن تكاليف المعاملات بعد أن خفضها مزود الخدمة الرئيسي. وأدى هذا الإجراء إلى تسريع وتيرة انتشار المدفوعات الرقمية واستخدامها في غينيا (انظر الإطار 3.8). ومع ذلك، قال المستخدمون في موريшиوس وأوغندا إنهم يجدون التكاليف مرتفعة ارتفاعاً شديداً يؤدي إلى استبعادهم عن استخدام المدفوعات الرقمية. وفي أوغندا، يجد المستخدمون رسوم السحب مرتفعة ارتفاعاً يؤثر في استخدامهم للمدفوعات الرقمية لأنهم يحتاجون إلى صرف النقود. وفي حين يرى المستجيبون في موريшиوس أن تحويلات الأموال من المصرف إلى الهاتف المحمول ميسورة التكلفة، يُنظر إلى التحويلات بين المصارف والمدفوعات بالبطاقات على أنها مكلفة.

تنتشر عمليات الاحتيال في غينيا وأوغندا على وجه الخصوص، إذ تعرض لها أكثر من نصف المستجيبين. إن الافتقار إلى دعم العملاء في أوغندا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الاحتيال يجعل المستخدمين عرضة لعواقبه، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات الثقة ويسفر في نهاية المطاف عن إبعادهم عن استخدام المدفوعات الرقمية كخيار افتراضي.

وبالنظر إلى العقبات التي تتجاوز مشكلات الشبكة ودعم العملاء، أشار المستجيبون أيضاً إلى أن طريقة الدفع الرقمي المفضلة لديهم ليست مقبولة دائماً في كل مكان. ظهرت هذه العقبة في الجزائر وموريшиوس. ولا يشجع الاعتماد المحدود على المدفوعات الرقمية في منظومة ما المستخدمين الناهيين على الاعتماد على هذه الأساليب ويؤدي إلى لجوئهم إلى استخدام النقد.

”

“ليس لدى خيار؛ يجب أن أدفع نقداً في متاجر معينة.”

أشن، مستخدمة، فرد، الجزائر

”

ويمكن أن تشكل تكاليف المعاملات أيضاً عائقاً في بعض البلدان. وتحتفل التصورات حول تكلفة المدفوعات الرقمية مقارنةً ببيان قيمتها بين البلدان. ويقلق المستخدمون عادةً معلومات عن تكلفة المعاملات من مخططات الأسعار أو رسائل التأكيد التي يقدمها مزود الخدمة. وبناءً على هذه المعلومات، يجري المستخدمون حساباً ذهنياً لمعرفة تكلفة استخدام المدفوعات الرقمية ومقارنتها بما سيدخرونه، على سبيل المثال، هل وفرت لهم المعاملة الرقمية تكلفة الحافلة التي كانوا سيدفعون ثمنها نقداً؟ ويرى المستجيبون في الجزائر وإثيوبيا وغينيا عموماً أن تكاليف المعاملات قابلة للإدارة وأن تكاليف المدفوعات الرقمية مجدها نظراً إلى التوفير الإجمالي في التكاليف.

”

“عندما أدفع ثمن السجائر باستعمال البطاقة، يتربّط على دفع 15 أو 20 روبيه بالإضافة إلى سعر السجائر، وعندما أسدّد فاتورة الغاز يجب أن يكون الحد الأدنى 300 روبيه حتى أتمكن من الدفع بالبطاقة”

ذكر، مستخدم، فرد، موريшиوس

”

الإطار 3.9 | تجربة المستخدم: جوانب مختلفة من الراحة وكيف تشجع استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر

فوبييل مالك مؤسسة متناهية الصغر في الجزائر، وهو يؤكد أنه يستخدم المدفوعات الرقمية لأنها ملائمة وتمكنه من توفير الوقت ودفع ثمن المستلزمات الأساسية، مثل فواتير المستشفى عندما لا يكون النقد متوفراً. “مرضت والدي ذات يوم، لذلك أخذتها إلى المستشفى وبسبب الاندفاع لم أحمل نقوداً معني. عندما وصلت إلى هناك، استخدمت بطاقةي”.

وهو يستخدم المدفوعات الرقمية أيضاً لإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت من المتاجر الدولية، مما يساعد على التوفير؛ إذ إن المشتريات المحلية غالباً ما تكلف أكثر، “تحتاج إلى المدفوعات الرقمية لشراء السلع من الواقع الدولي مثل موقع Alibaba، إذ اشتريت سماعة بلوتوث كان سعرها في السوق المحلية ثلاثة أضعاف السعر الذي دفعته. أجد نفسي أوفر أموالاً”.

في الجزائر وغينيا وأوغندا، يستخدم المستجيبون المدفوعات الرقمية لأنها تساعدهم على الادخار الشخصي، ويرجع ذلك جزئياً إلى مساعدتهم على التخلص من الإنفاق الاندفاعي. وهي تمكن أيضاً من الوصول بسهولة إلى سجل معاملاتهم.

“

أضع أموالي في حسابي المصرفي بمجرد حصولي على أجر لتجنب إنفاقها. وكلما احتجت إلى شراء أي شيء، أستخدم التطبيق أو أسحب بعض النقود وأشتري ما أريد.”

”

وتُعد سرعة المدفوعات الرقمية ثاني أكثر العوامل المذكورة لتحفيز الاستخدام المعتمد وأكّد المستجيبون في إثيوبيا وغينيا وموريшиوس على أن الأساليب الرقمية تمكنهم من الدفع على الفور وبتأكيد فوري، وهو أمر يبعث الثقة والارتياح.

“

أود أن أطلق على المدفوعات الرقمية اسم القطار السريع، لأنها وسيلة دفع سريعة وجيدة.”

ذكر، مستخدم، فرد، الجزائر

السرعة هي سبب اختياري للمدفوعات الرقمية. {المزود 10} سريع للغاية، يمكنك الحصول على تأكيد فوري وهذا أمر يعجبني.”

ذكر، مستخدم، عميل، إثيوبيا

”

يستخدم المستجيبون أيضاً المدفوعات الرقمية لتجنب السرقة. ويعتبر المستخدمون الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية في إثيوبيا وغينيا وموريшиوس وأوغندا المدفوعات الرقمية طريقة أكثر أماناً لإجراء المعاملات مقارنة بالنقود.

“

من حيث السلامة، أفضل استخدام خيار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لإجراء معاملات المدفوعات بدلاً من حمل النقود.”

ذكر، غير مستخدم، عميل، إثيوبيا

”



توفر لهم الوقت والمال. وبالنسبة للمستجيبين في الجزائر، تمثل القدرة على إجراء عمليات شراء سريعة وسهلة، وتجنب حمل النقود، ودفع الفواتير عن بعد، عوامل تحفز المستخدمين على استخدام المدفوعات الرقمية على نطاق أوسع (انظر الإطار 3.9).

عوامل تمكين الاستخدام المعتمد
وعلى الرغم من العقبات التي تعوق الاستخدام المعتمد، لا تزال هناك عوامل تمكين مهمة لتحفيز الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والمتوسطة على اعتماد المدفوعات الرقمية كخيار افتراضي. تعتبر الماء الماء العامل الأكثر أهمية في جميع البلدان الذي يربط المستخدمون عادةً بتوفير الوقت والتكليف (انظر الشكل 6.3). في إثيوبيا وموريشيوس، يعرب المستخدمون عن تقديرهم لإمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية من أي مكان، مما يجنبهم متاعب الصحف الطويلة في فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي.

وفي أوغندا وغينيا، يجد المستخدمون أنه من الملائم استخدام المدفوعات الرقمية لإجراء معاملات عبر مسافات طويلة، فهي

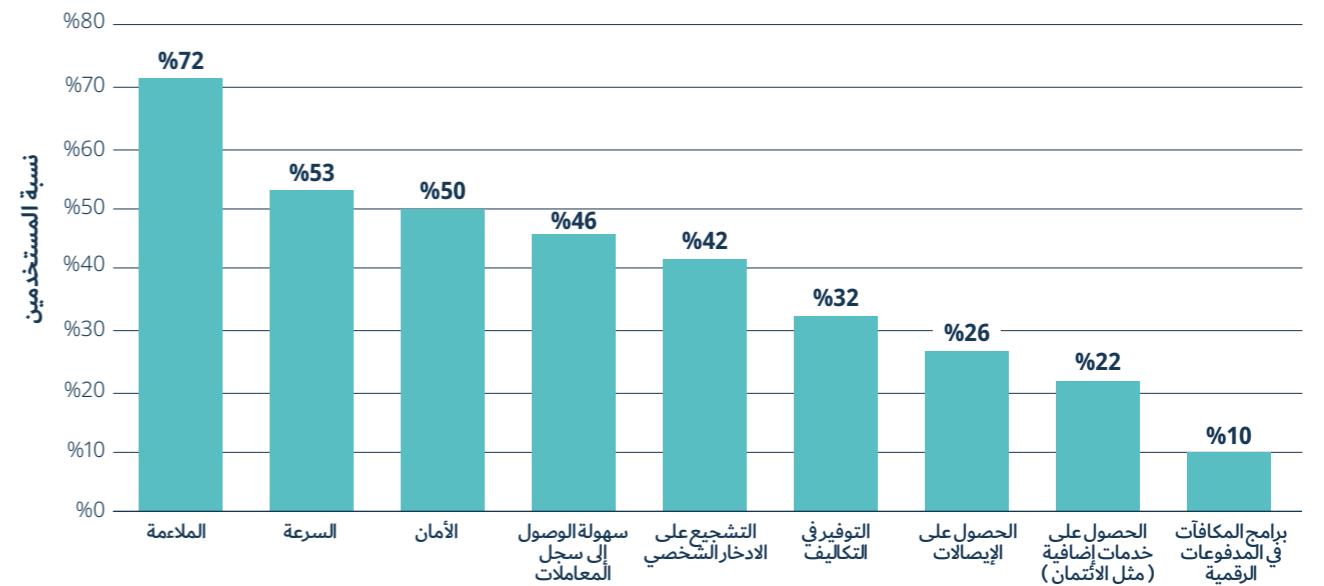
“ إنه يسمح لك بإنجاز مدفوعات مختلفة بشكل ملائم عبر الهاتف من منزلك.”

أشن، مستخدمة، فرد، إثيوبيا

”

الشكل 3.6 | نسبة المستجيبين الذين أشاروا إلى كل الدوافع

دوافع استخدام المدفوعات الرقمية عبر البلدان التي حددها المستخدمون



أفضل 3 دوافع لكل دولة				
الجزائر	إثيوبيا	غينيا	موريشيوس	أوغندا
1.الملاعة	1.الملاعة	1.الملاعة	1.الملاعة	1.الملاعة
2.السرعة	2.السرعة	2.التشجيع على الادخار	2.الأمان	2.الأمان
3.الآمنة	3.الآمنة	3.الشخصي	3.السرعة	3.السرعة
3.التشجيع على الادخار الشخصي	3.السرعة	3.الشخصي	3.الآمنة	3.الآمنة

المؤشرات لمزودي أنظمة الدفع الفوري الشاملة

للمشغلين تحديد مبادئ خدمة العملاء ومعاييرها ضمن قواعد مخطط أنظمة الدفع الفوري لتحديد التوقعات بشأن كيفية تقديم الجهات المشاركة الدعم الفعال وسرعته وتبييد مخاوف المستخدم.

حالات الاستخدام: يمثل تلقي الدخل رقمياً، بما في ذلك من خلال المدفوعات الحكومية للأفراد، حافزاً أساسياً للمستخدمين النهائيين، إذ تمكنهم هذه المدفوعات الرقمية تلقائياً من حفظ أموالهم في حساباتهم، واستجابةً لذلك، ينبغي لأنظمة الدفع الفوري إعطاء الأولوية لتمكين مدفوعات الأجر الحكومية للأفراد ومدفوعات الشركات للأفراد، التي تُعتبر تدفقات دفع متكررة كبيرة الحجم وتُحدّد في إطار أوجه الدفع الخاصة بالشمول المالي (PAFI) كدافع رئيسي لاعتماد المدفوعات الرقمية (البنك الدولي، 2017). وبشكل دفع ثمن السلع والخدمات جزءاً أساسياً من حياة المستخدمين النهائيين اليومية، مما يجعل مدفوعات التجار والمدفوعات بين الشركات حالات استخدام ذات أولوية قصوى، بالإضافة إلى مدفوعات من الحكومة إلى الأفراد ومن الشركات إلى الأفراد. ويزيد تنوع حالات استخدام أنظمة الدفع الفوري من ارتياح العملاء، إذ يتيح لهم إجراء المزيد من معاملاتهم بصورة رقمية.

يمكن دمج الانعكاسات التي تقع ضمن سلطة مشغلي أنظمة الدفع الفوري الشاملة والاستفادة منها عند تصميم المخطط منذ البداية للأنظمة الجديدة أو تطويرها لأنظمة الحياة كأولوية للشمول. وتشمل هذه الانعكاسات:

خصوصية البيانات والثقة: ظهرت أهمية خصوصية البيانات في إصدارات هذا العام من أبحاث المستخدم النهائي، وفي تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2022 (SIIPS 2022) - إذ يبرزت هذه الأهمية لاستعراض مخاوف المستخدم النهائي بشأن الوكلاء الذين يعالجون هذه البيانات. وتشير هذه المشكلات إلى الأهمية التي يوليهما المستخدمون إلى خصوصية البيانات والثقة. ويجب تحديد تدابير حماية البيانات الواضحة والشاملة، بالإضافة إلى متطلبات التواصل الشفاف مع المستخدم النهائي حول كيفية استخدام بياناته، ضمن قواعد المخطط وتنفيذها من مزودي خدمات الدفع.

خدمة العملاء والانتصاف: أعرب المستخدمون في الإصدارات الثلاث الأخيرة من أبحاث المستخدم النهائي عن مخاوفهم بشأن الأخطاء والاحتياط. وعلى الرغم من أن خدمة العملاء والانتصاف هي مسؤولية مزود الخدمة الرئيسي، يمكن

3.2 | العقبات التي تواجه المستخدم النهائي مهمة تصميم نظام الدفع الفوري

تطوي الآراء البحثية ذات الصلة بالمستخدم النهائي على انعكاسات مهمة لتصميم أنظمة الدفع الفوري الشاملة والشروط الأساسية لنجاحها. وتنطبق هذه الانعكاسات على منظومة الدفع الرقمي والحكومة التي تمكّن عمليات أنظمة الدفع الفوري الشاملة، وتنطبق أيضاً على مشغلي أنظمة الدفع الفوري وعلى المشاركين وفقاً لما يلي:

الانعكاسات على منظومة الدفع

تقع عدة عقبات أساسية تعرقل الوصول إلى المدفوعات المبكرة والاستخدام المتعدد خارج نطاق سيطرة مشغلي أنظمة الدفع الفورية، لأنها تعتمد على البنية التحتية الأساسية مثل شبكات الاتصالات، أو على عوامل التمكين التنظيمية. ومع ذلك، يجب أن تُشكّل هذه القضايا جزءاً من المناقشة التي تتناول تمكين أنظمة الدفع الفوري. ومن أهمها:

السياسات الحكومية: قد تؤدي الحكومات الضوء على شبكات الهاتف المحمول غير الموثوقة باعتبارها عقبة رئيسية تحول دون الوصول إلى المدفوعات الرقمية وتجربة المستخدم في الإصدارات الثلاث لأبحاث المستخدم النهائي في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS)، وتحسن الاستراتيجيات الرقمية الوطنية أساسية لتحسين موثوقية شبكة الهواتف المحمولة.



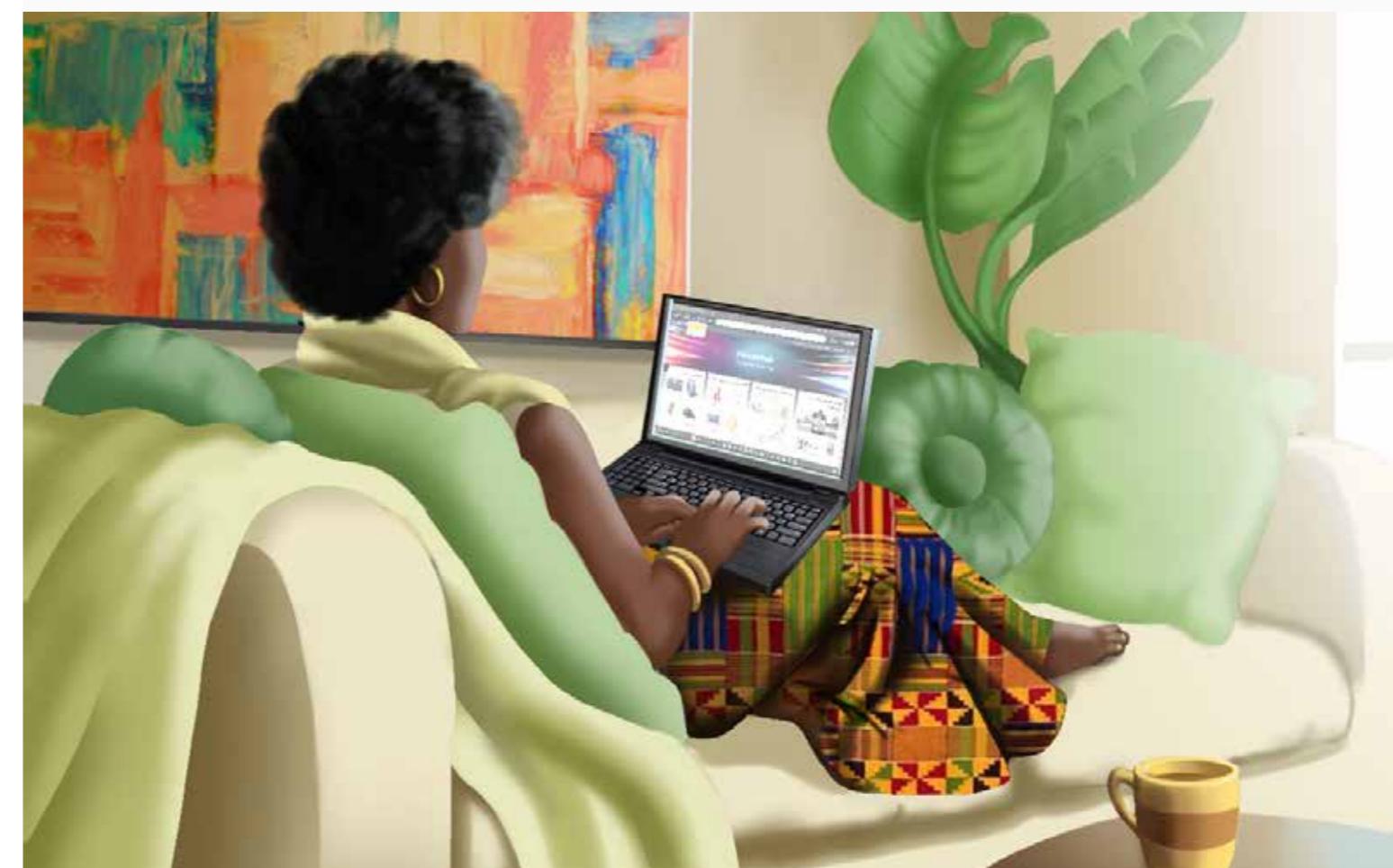
مؤشرات المشاركين في أنظمة الدفع الفوري الشاملة

المالية الرقمية ميسورة التكلفة لتسهيل الانتقال إلى المدفوعات الرقمية في الأسواق التي يهيمن عليها النقد.

الملاعة: يمكن أن تُشكّل الملاعة دافعاً رئيسياً عندما يقارن المستخدمون النهائيون بين الوقت والتكاليف اللازمة لإجراء معاملة رقمية بالنقد أو المعاملات المصرفية أو التحويلات المالية المُكلفة لمسافات طويلة. وسيؤدي تصميم واجهات مستخدم سهلة الاستخدام وتطبيقات متعددة الاستخدامات لتلبّي حالات الاستخدام المتعددة، بالإضافة إلى الاستفادة من رموز الاستجابة السريعة والأسماء المستعارية وغيرها من الخدمات، على غرار طلب الدفع إلى تعزيز الملاعة العامة للمدفوعات الرقمية.

يؤدي مزودو خدمات الدفع دوّراً بارزاً في تقديم حلول المدفوعات الرقمية لتلبية احتياجات المستخدمين النهائيين ويشمل ذلك من لا يحصلون عادةً على الخدمات الكافية، وذلك بتذليل العقبات ومراعاة عوامل التمكين التالية:

التسعين: التكاليف مهمة. يوضح مثال غينيا في بحث هذا العام - وحسبما أوضح مثال رواندا في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023 أن رسوم المعاملات المخفضة تؤثر في التحويل باستخدام المدفوعات الرقمية. ونتيجةً لذلك، ينبغي للمؤسسات المشاركة أن تسعى إلى إيجاد طرق للحفاظ على تكاليف منخفضة ومتاحة لمجموعة واسعة من المستخدمين النهائيين. ويجب أن تكون الخدمات



قصة مصدر النظام

إضافة القيمة



يجدر بالذكر أن نظام PayShap هو ثاني نظام دفع في الوقت الفعلي أُطلق في جنوب أفريقيا. وبذلك ينضم نظام PayShap إلى نظام «المقاصلة في الوقت الفعلي» (RTC)، وهو نظام تحويل الأموال الإلكتروني الفوري الذي تستخدمه المصارف في جنوب أفريقيا، أنشأ في عام 2006. ويعمل نظام PayShap عبر آداة الدفع بالائتمان، ومن المحمّل أن يشمل ميزة طلب الدفع، قبل نهاية عام 2024. وتكمّن فائدته في سهولة الاستخدام والطابع الفوري وإمكانية التشغيل البيني.

ويسيراً للخدمات، يتيح PayShap إجراء المعاملات عبر أرقام الهاتف المحمول (ShapID) بدلاً من أرقام الحسابات المصرافية (كما يستطيع المشاركون استخدام رقم الحساب إن كانوا يفضلون ذلك). وفضلاً عن ذلك، يعمل نظام الدفع الفوري على وضع المسماة الأخيرة على ميزة طلب الدفع، ويُجري النظام عمليات التسوية على الفور.

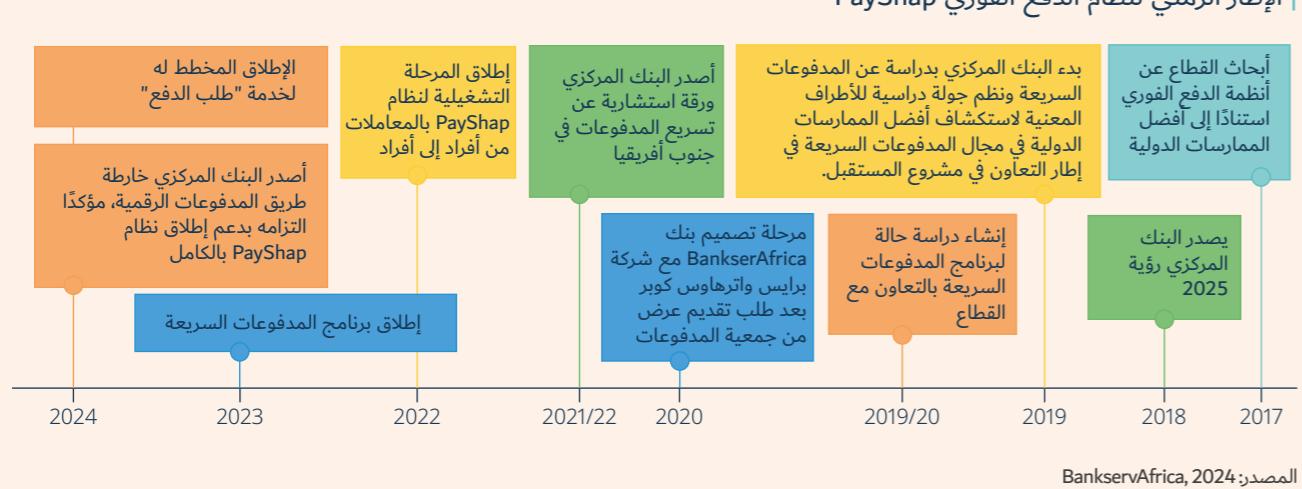
ونظام PayShap متاح حالياً في عشرة مصارف تجارية وهو يتيح إمكانية التشغيل فيما بينها. وبناءً على ذلك، يُعتبر النظام نظام دفع فوري بنكي. وتمثل الخطة النهائية في انتشار التعديلات التنظيمية للسماح لغير المصارف في نظام الدفع الوطني بالمشاركة المباشرة في تمكين التشغيل البيني الشامل بين جميع مقدمي خدمات الدفع المرخص لهم في البلاد، بمن ذلك مزودو خدمات الدفع من غير المصارف، مثل مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

التحدي

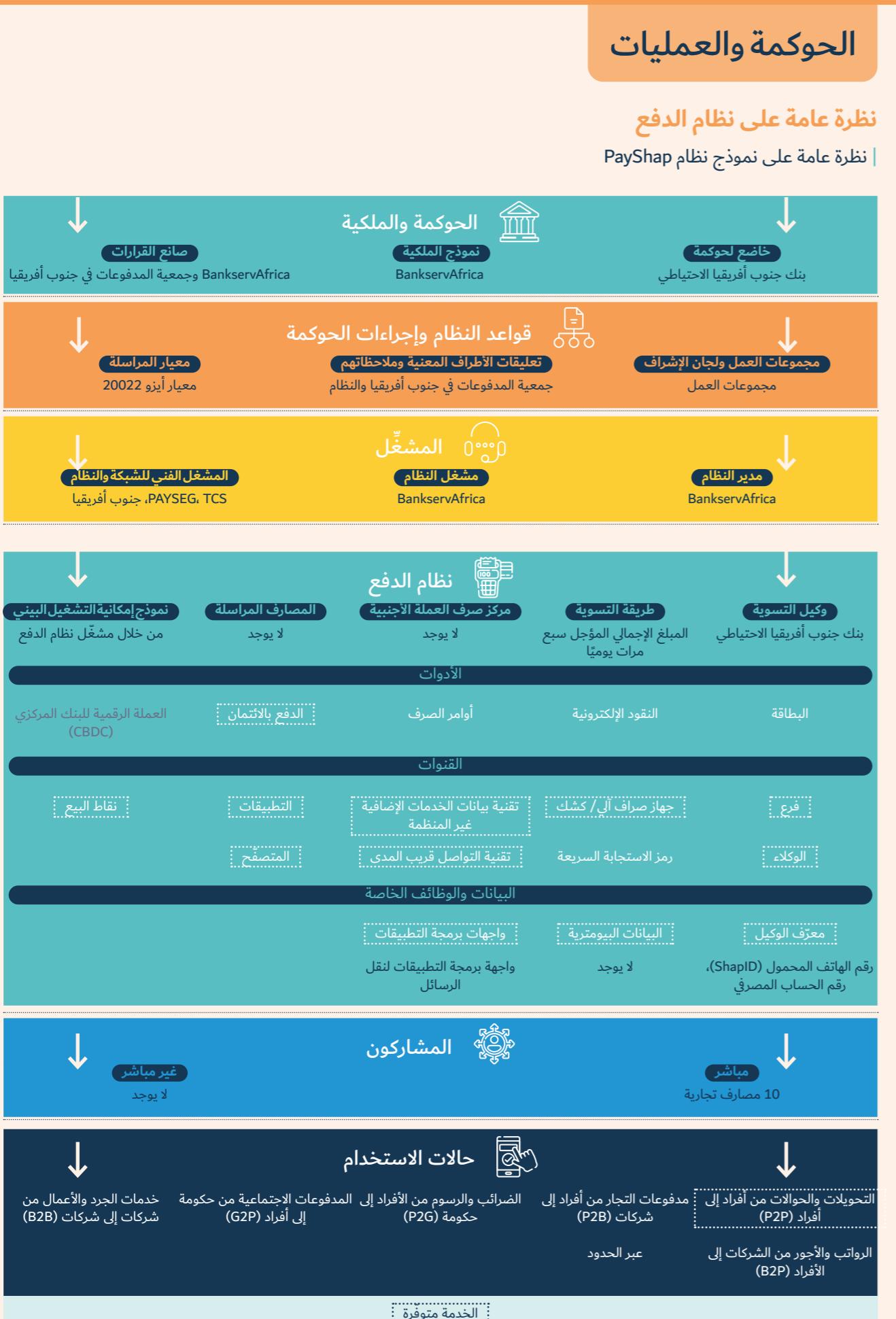


على الرغم من ارتفاع نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات مالية، فإن استخدام النقد لا يزال شائعاً في اقتصاد جنوب أفريقيا. فقد أُجريت نقداً ما يقارب ثمانية من كل عشرة معاملات تجزئ، قبل جائحة كوفيد-19 (BankservAfrica, 2024). ولتشجيع الانتقال من المعاملات النقدية إلى المعاملات الرقمية، يقترح إطار عمل واستراتيجية نظام الدفع الوطني لرؤية 2025 الذي أصدره بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) في عام 2018، إنشاء «بنية مرنة لنظام الدفع تمكن جميع الأطراف المعنية من تلبية طلبات المستخدمين النهائيين المتغيرة باستمرار، وتجعل أنظمة الدفع منصات للابتكار المستقبلي». وبذلك وضع إطار مفاهيمي لنظام الدفع الفوري المنبع من برنامج المدفوعات السريعة (RPP)، وتمت المصادقة عليه بموجب الوثيقة التوجيهية لبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) بشأن أسرع المدفوعات، الصادرة في عام 2022.

ويُعد نظام PayShap، الذي أُطلق في مارس 2023، المرحلة الأولى من هذه البنية الحديثة لنظام الدفع. وهو يهدف إلى تيسير الوصول إلى منتجات الدفع وتعزيز الشمول المالي بـ تمكين الفئات المحرومة من الخدمات المصرفية من الوصول إلى الحلول الرقمية لتلبية احتياجاتها المالية. كما أنه يرمي إلى تسهيل إدماج الفئات غير المتعاملة مع المصارف في نظام الدفع بطريقة آمنة وموثوقة.



دراسة حالة | PayShap جنوب أفريقيا



واعتباراً من مايو 2024، أصبح نظام PayShap يدعم المعاملات من أفراد إلى تجار (P2M)، إذا كان هؤلاء التجار يتعاملون بحسابات مصرية شخصية. أما مدفوعات التجار من أفراد إلى شركات (P2B)، فهي في طور التخطيط. ولم ينضم أي مشاركين غير مصريين إلى المخطط، وهو أمر يرجع نسبياً إلى الموقف الحذر الذي يتبعه بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) وقطاع المدفوعات بشأن السماح لمزودي الخدمات المالية غير المصرفيين بالوصول المباشر إلى نظام المقاصلة. ومع ذلك، لا تزال الإصلاحات التنظيمية جارية للسماح للمشاركين غير المصرفيين بذلك، فقد أطلق BankervAfrica بصفته المشغل للعديد من الحملات التسويقية لفائدة نظام PayShap وهو يشجع أيضاً المشاركين في نظام الدفع الفوري على تسويق المنتج والعلامة التجارية لمستخدميه الهائيين. ويعُد إنجاز المشاركين عملية تسويق ضرورياً لتسليط الضوء على نظام PayShap وتعزيز مصداقيته على نحو يُفضي إلى زيادة الإقبال عليه وتوسيع قاعدة مستخدميه.

زيادة على ميزة ShapID التي تمكّن من إجراء عمليات الدفع باستخدام أرقام الهواتف المحمولة للاستعاذه عن الحسابات المصرفيه، يقترح نظام PayShap ميزة أخرى أساسية تمثل في ميزة «طلب الدفع» (RTP)، التي ستمكن الأفراد والتجار من إطلاق المعاملات وطلب الدفع، بدلاً من انتظار جهات الدفع لإتمام عمليات الدفع. وقد تُعزز هذه الميزة راحة المستخدم إلى حد كبير وتقلل الأخطاء خلال عملية الدفع. ومن المقرر أن تصبح ميزة «طلب الدفع» (RTP) متاحة في السادس الثاني من عام 2024. ويتوقع أن تسهم هذه الميزة في زيادة الإقبال على نظام PayShap، وتمكنه من تحقيق هدفه المتمثل في الوصول إلى مليار معاملة 000 680 شرفة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة للمستخدمين الهائيين بحلول عام 2027 2024). وحتى شهر مايو 2024، كان الإقبال على النظام لا يزال في مراحله الأولى. ويجمع بنك BankervAfrica (BSA) البيانات المصنفة حسب المستخدمين الجدد أو المستخدمين المتكررين، ووفقًا إلى خصائص المستخدمين الديموغرافية، وذلك لتحسين عرض القيمة التي يقدمها لعملائه.

وتشمل خطط التوسيع الأخرى دمج المشاركين غير المصرفيين في النظام. ويخطط نظام PayShap أيضًا لتمكين استخدام رموز الاستجابة السريعة للبدء في عمليات الدفع، بهدف تعزيز الإقبال على النظام، وذلك لحالات الاستخدام المهمة مثل المدفوعات من أفراد إلى شركات (P2B) وينظر كذلك في إمكانية ربط نظام PayShap بمخطط الدفع للجامعة الإنمائية الإقليمية لجنوب أفريقي (SADC) ونظام معاملات المقاصلة على أساس فوري (TCIB) العابر للنطاقات، على الرغم من انعدام خطة التنفيذ حتى الآن.

وفي عام 2017، أعدت جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا (PASA)، ومشغل مقاصة خدمات الدفع (BSA)، والمصارف التجارية وبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) دراسة تناولت إتاحة المدفوعات السريعة في البلاد وأنجزت الأطراف المعنية دراسة لفهم أفضل الممارسات الدولية التي تخص نظام الدفع الفوري في إطار المشروع المشترك «مشروع المستقبل». وأصدر بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي، في عام 2018، رؤيتها لعام 2025.

وأصدر البنك في يونيو 2020، وثيقة التشاور المعنونة **مدفوعات أسعف في جنوب أفريقيا** وتلتها وثيقة توجيهية في عام 2022. وسلطت كلتا الوثقتين الضوء على الفجوات الوظيفية في نظام «المقاصلة في الوقت الفعلي» (RTC) واقتصرت تدابير تعزيز اعتماد بنية تحية للمدفوعات تكون أسرع ومؤهلة لمستقبل النظام وذلك بغية تحديث نظام الدفع الوطني لتحسين الخدمات التي يقدمها للمستهلكين والشركات المتناثرة الصغر والصغيرة (MSMEs).

وعيّنت شركة الاستشارات الإدارية «PWC»، في عام 2021، مكتباً مستقلًا لإدارة المشروع (IPMO) للإشراف عليه، بما في ذلك إعداد مرحلة تصميم نظام الدفع الفوري. وعيّنت جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا، بصفتها هيئة إدارية لنظام الدفع، اللجنة الخاصة للمشروع (SPC) لتكون لجنة توجيهية لبرنامج المدفوعات السريع (RPP). وانضم كل من BankervAfrica ومشغل نظام غرفة المقاصلة للمدفوعات (PSO) وبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) إلى اللجنة الخاصة، مما يضمن تسييّداً فعالاً وإنسجاماً من أجل تقديم منتج يملأ الحد الأدنى من مقومات الاستدامة. وأشار بنك جنوب أفريقيا على نظام الدفع الفوري بما يتماشى مع أهداف الرؤية لعام 2025 وأعد الإطار التنظيمي الذي يُسترشد به خلال عملية الانضمام.

وأطلق القطاع برنامج المدفوعات السريعة (RPP) في عام 2022. وأتاحت جهود العمل المشترك بين الأطراف المعنية إجراء مناقشات معمقة لإنجاح حلول لقضايا المرتبطة بمتطلبات الحلول ووضع القواعد وتحقيق حدة المخاطر وتحقيق التوافق مع الأهداف الوطنية، وذلك في سياق يشهد تباعًا في المصالح. واعتمدًا على برنامج المدفوعات السريعة، أطلق نظام PayShap أخيرًا في مارس 2023.



دراسة حالة PayShap جنوب أفريقيا

ومن المتوقع أن يسهم تعزيز قدرات النظام بوظائف تشمل «طلب الدفع» (RTP) ورموز الاستجابة السريعة في زيادة الطلب وتعزيز القيمة المقدمة للمستخدم النهائي. ورسيخ استخدام رموز الاستجابة السريعة بالفعل في جنوب أفريقيا فيما يخص مدفوعات التجار باستخدام البطاقات (BSA، 2024). وستتيح وظيفة «طلب الدفع» (RTP) حالات استخدام إضافية وتوسيع نطاق الاستفادة من نظام PayShap في المعاملات اليومية وتسهل هذه الوظيفة المعاملات لدى التجار، مما يتيح لمزودي الخدمات، مثل السباكين أو الكهربائيين، طلب الدفع من العملاء مقابل الخدمات التي يقدمونها. وتركز هذه الوظائف على المستخدمين وتزيد من الرفاه وتقلل من معدل الأخطاء في الوقت ذاته.

المعايير الفنية وحالات الاستخدام

يتيح نظام PayShap إمكانية التشغيل البيني بوضع معايير لنسق الرسائل والقواعد الفنية ومواصفات المنتج، بحيث تخضع لها للرصد ضمن المنظومة. واعتمد النظام تسييق الرسائل وفق معيار أيزو 20022، الذي يتيح للمصارف تضمين المزيد من البيانات في تعليمات الدفع، مما يسهل الامتنال لشروط فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF).⁴⁴

ويعمل بنك BankservAfrica على إدراج حالات استخدام أخرى زيادة على المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P)، وسيبدأ بالمعاملات من شركات إلى شركات (B2B) ومعاملات التجار، ويمكن للتجار استخدام معرف ShapID الخاص بهم لاستلام المدفوعات، الأمر الذي يستحدث حالة استخدام ذات قيمة منخفضة من أفراد إلى شركات (P2B) في الممارسة العملية، مع أن المعاملة ما لا تزال تصنف كمعاملة من أفراد إلى أفراد (P2P). وسيتعين على المشغل إدخال تحسينات على النظام لدعم المزيد من حالات الاستخدام وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهو أمر يتطلب إجراء مناقشات مع الأطراف المعنية. ولدى جنوب أفريقيا برنامجاً كبيراً لمساعدة المجتمعية من الحكومة إلى الأفراد (G2P) تشرف عليه وكالة الضمان الاجتماعي فيها. وترسل المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد إلى الحسابات المصرفية ولا تُعالج بواسطة PayShap. وقد يزيد توجيهها عبر حساب على النحو التالي: رقم الهاتف المحمول@اسم المصرف». كما يمكن للمستخدمين النهائيين الذين يملكون حساباً واحداً فقط مرتبط بمعرف ShapID الخاص بهم استلام المدفوعات باستخدام رقم هاتفهم المحمول فقط. واحتار أكثر من 2.5 مليون مستخدم استخدام معرف ShapID، فانتفت بذلك الحاجة إلى تفاصيل حساب المستفيد المصرف (Gavaza، 2024). وينظر في إمكانية إضافة معلومات أخرى إلى نظام PayShap، مستقبلاً، مثل عنوان البريد الإلكتروني أو أرقام الهوية.

نموذج العمل

مول BankservAfrica نظام PayShap بفضل قرض المساهمين. وأدّمجت عملية استرداد التكاليف في نموذج أعمال BSA: فلا يستخدم النظام آليّة مستقلة لاسترداد التكاليف. ويعمل BankservAfrica على أساس التشارك في عمليات النظام وبعود قرار تشغيل النظام على أساس ربحي أو غير ربحي إلى المشاركين. ويحدد المشاركون الرسوم التي يتحملها المستخدمون النهائيون ولا يفرض رسم موحد على جميع المشاركين. ونتيجة لذلك، شهدت الأشهر الأولى لتشغيل PayShap اختلافات ملحوظة في الأسعار بين المصارف، إذ

تجاوز هذا النطاق. ويعقد BankservAfrica حالياً، جلسات فصلية مع الجهة التنظيمية.

وتعد جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا (PASA) الوديع الرئيسي لقواعد المقاصلة، فهي تشرف على قواعد المقاصلة وعلى تأسيس مجموعة المشاركين في غرفة مقاصلة الدفع (PCH)، وعلى معايير المشاركة في نظام PayShap (PG)، وعلى قواعد الأنظمة التي يشرف عليها القطاع بالقدرة على تعزيز عرض القيمة التي يقدمها النظام للمشاركين. وبما أن المشاركة المباشرة تقتصر حتى الآن على المصارف، فمزود خدمات الدفع غير المصارفيين أقل تفاعلاً، وهو أمر قد يؤثر في شمولية النظام.

وقد تساعد مشاركة جميع مزودي خدمات الدفع المرخصين لنظام PayShap مشاركة أوسع نطاقاً في تحقيق أهداف الشمول المالي لبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB). ويركز نظام PayShap جهوده على استقطاب قاعدة أوسع من المشاركين بتقديم منتج مفعم وتحديد حالات الاستخدام المناسبة. ولا يمكن للكيانات غير المصرفية المشاركة إلا كمتعاملين غير مباشرين بسبب القيود التنظيمية الحالية، ما لم يُقرر تعينهم. وما انفك المصارف تزداد اهتماماً بتسهيل مشاركة الكيانات غير المصرفية مشاركة ستعزز النمو في منظومة PayShap (BSA، 2024).

الوظائف

يعتبر نظام PayShap أداة دفع بالائتمان، ويقع المشغل تفعيل خدمة «طلب الدفع» (RTP) خلال السنة التقويمية 2024. وُضُمت وظائف نظام PayShap لتكون متاحة على الهواتف الذكية. ولا توجد أي قيود مفروضة على القنوات التي يمكن للمصارف تقديمها بشرط أن تدعم معيار الرسائل المقبول، بما في ذلك تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة.

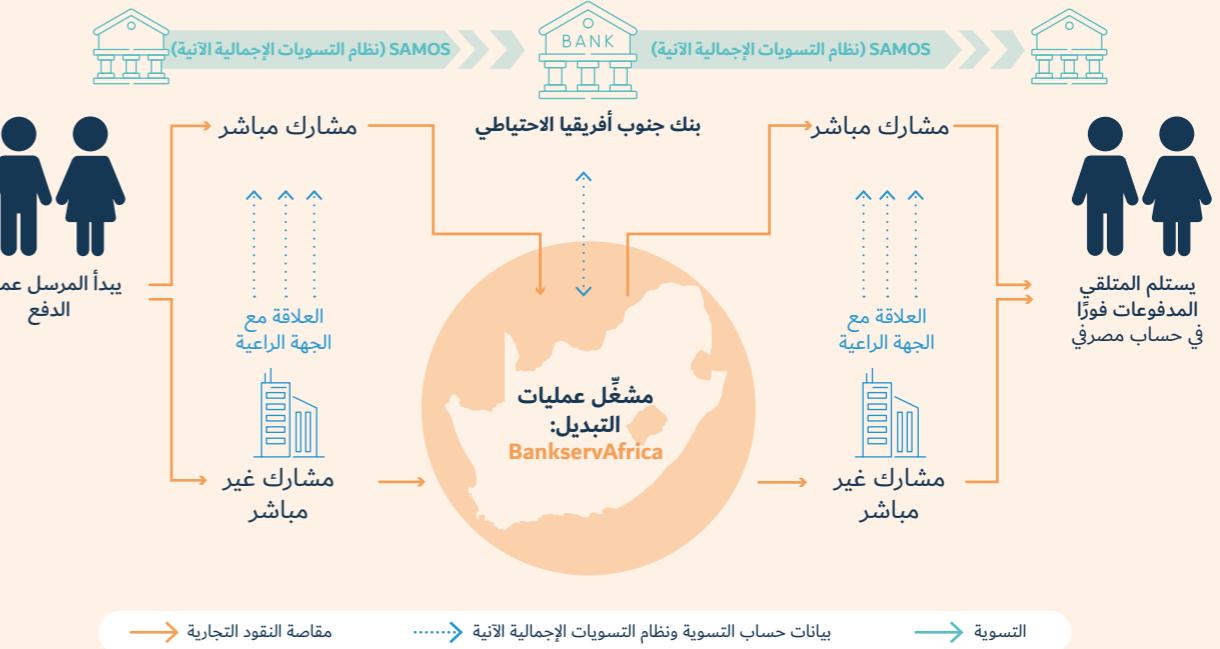
وسيستخدم أرقام الهواتف المحمولة كمعرف وكيل أساسى، أو معرف ShapID. ويحتاج المستخدمون النهائيون إلى ShapID لاستلام المدفوعات، لكن لا يُعد هذا المعرف ضرورياً عند إجراء عملية الدفع. ويمكن للأفرادربط عدة حسابات مصرفية بمعرف ShapID الخاص بهم، بحيث يظهر كل حساب على النحو التالي: رقم الهاتف المحمول@اسم المصرف». كما يمكن للمستخدمين النهائيين الذين يملكون حساباً واحداً فقط مرتبط بمعرف ShapID الخاص بهم استلام المدفوعات باستخدام رقم هاتفهم المحمول فقط. واحتار أكثر من 2.5 مليون مستخدم استخدام معرف ShapID، فانتفت بذلك الحاجة إلى تفاصيل حساب المستفيد المصرف (Gavaza، 2024). وينظر في إمكانية إضافة معلومات أخرى إلى نظام PayShap، مستقبلاً، مثل عنوان البريد الإلكتروني أو أرقام الهوية.

وتتوفر كذلك وظيفة إرسال المدفوعات إلى أرقام الحسابات. وتتضمن هذه الطريقة نظام تحقق من المستفيد يعرض للمرسل ملخصاً لتفاصيل المعاملة التي يجب عليه تأكيدها. وتهدف هذه الطريقة إلى تقليل الأخطاء.

وستتضمن المنظومة مستقلاً، مصارفاً ومشاركين غير مصارفيين معينين كمشاركين مباشرين، ومشاركين غير مصارفيين، وشركات مختلفة للتكنولوجيا المالية كمشاركين غير مباشرين، مع تمكين البنك المركزي من تسوية المدفوعات. وتُعد المشاركة طوعية، بحيث ينضم المشاركون إلى النظام والمنتجات المرتبطة به، ويندرج التواصل المستمر مع المصارف في إطار استراتيجية تطوير الأعمال للنظام.

ويضم النظام PayShap حالياً 10 مصارف تجارية، إلا أنه يطمح إلى أن يصبح نظاماً عابراً للنطاقات (انظر الشكل 1.3). ولم يضم النظام مشاركين غير مباشرين إلى غاية مايو 2024، على الرغم من أن مزودي خدمات الدفع غير المصارفيين يمكنهم أن يصبحوا مشاركين غير مباشرين بموجب اتفاقية رعاية مع مصرف تجاري شريك.

تدفقات المعاملات على نظام PayShap



وتحتاج جميع المعاملات في نظام PayShap إلى استخدام الأدوات المالية التجارية. وبتشغيل BankservAfrica بتشغيل مدارف الفوري، الذي يعتبر ملكية البنوك التجارية، وأنشأ BankservAfrica التحتية الأساسية للمدفوعات بين المصارف في جنوب أفريقيا وشغلها منذ عام 1972. وهو يشغل أيضاً نظام المقاصة في الوقت الفعلي» و«معاملات المقاصة على أساس فوري».

ويستهدف PayShap المعاملات التي تقل عن 3 000 راند جنوب أفريقي (ZAR)، أي ما يعادل تقريباً 183 دولاراً أمريكيّاً. ووضعت الشركة ميزات وخدمات المقاصة من خلال البنية السحابية وتحتاج التسويات في مباني المقر في الواقع الرئيسية والثانوية، فكل منها مزود بأجهزة احتياطية وخطوط اتصال آمنة متصلة بنظام SAMOS التابع لبنك جنوب أفريقيا الاحتياطي، وهو نظام التسويات الإجمالية الآتية (RTGS) لجنوب أفريقيا. وهناك سبع فروع للتسوية خلال اليوم. وتستغرق معالجة BankservAfrica المعاملات 10 ثوانٍ على الأقل، ولا يحفظ بنك BankservAfrica بحساباته مبالغ مسبقاً، لكن يحتفظ بحسابات الاحتياطات والتسويات لكل مشارك لدى البنك المركزي لتلبية متطلبات التسويات الحالية وفق نظام التسويات الإجمالية الآتية (RTGS) في البنك المركزي.

⁴⁴ تنص التوصية رقم 16 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية على مشاركة معلومات المرسل والمسلتم في التحويلات المصرفية لأغراض مكافحة غسيل الأموال (فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، 2023).

الدروس المستفادة المرتبطة بالشمولية

ونظرًا لتأثير المشاركين المصرفيين في استخدام نظام PayShap، قد لا يحقق نظام الدفع الفوري التسغيرة المثالية. وما لم تتدخل الجهات التنظيمية للتحفيز على توفير خدمة التشغيل البيني الشامل بتكلفة منخفضة للمستخدم النهائي، ستظل العوائق قائمة أمام تحقيق الشمولية. وبالمقابل، قد يدفع استكشاف حالات استخدام جديدة مثل مدفوعات المنح الاجتماعية من الحكومة إلى لأفراد واعتماد نموذج أعمال غير ربحي، نظام PayShap نحو تحقيق كل أهدافه.

وفقاً لمقياس الشمولية لمنظمة AfricaNenda الموضح في الفصل 2، لم يُصنف نظام PayShap لأن المدفوعات من أفراد إلى شركات (P2B) لم تدخل حيز التنفيذ بعد. وبمجرد أن يتبع هذا النظام إجراء معاملات التجار، سيتحقق مستوى أساسياً من الشمولية. ولتحقيق مستوى متقدم، يجب أن يوسع نطاق المشاركة ليشمل الكيانات غير المصرفية المرخص لها، وأن ينفذ إمكانية التشغيل البيني العابر للمناطق. ولابد أيضًا من إدماج المشاركين غير المصرفيين في عملية اتخاذ القرار ويعزيز مشاركة البنك المركزي على مستوى الحكومة، على سبيل المثال بمجرد فرض دمج مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين، من الممكن تحقيق تأثير الشمولية المرجوة.

وأثناء تصميم نظام PayShap وتشغيله، استخلصت العديد من الدراسات ذات الفائدة العظيمة:

- تنسيق القطاع يقود إلى النجاح:** ساهم تأسيس لجنة خاصة تضم الجهات التنظيمية وقادرة على ضمان التنسيق والتعاون بين المشاركين المصرفيين.
- الاستفادة من تسويق المشاركين للنظام يعزز الإقبال على استخدامه:** يسفر تشجيع المشاركين على تسويق نظام PayShap بفعالية للمستخدمين النهائيين باستخدام قنوات متعددة عن تعزيز الإقبال على النظام وتوسيع نطاق استخدامه. ويزداد بروز PayShap وموثوقيته بفضل جهود المشاركين في التسويق له، فتزداد معدلات الإقبال عليه ويتوسيع قاعدة مستخدميه.
- تأكيد تفاصيل عملية الدفع يعزز الثقة:** بعد التحقق من تفاصيل حساب المستلم قبل الحصول على إذن الدفع ميزة مهمة تعزز الثقة وتقلل من احتمال ارتكاب العملاء أخطاء في المعاملات.



نطاق المصرف تكون أسهل نسبياً. ولذلك، يطلب النظام دوراً بيئات المعاملات داخل المصرف من المشاركين، لكنها لا تُبلغ في التقارير. وفي عامه الأول، بين مارس 2023 ومارس 2024، عالج نظام الدفع الفوري أكثر من 18 مليون معاملة بقيمة تجاوزت 588 مليون دولاراً أمريكيأ (11 مليار راند جنوب أفريقي)، فتحقق بذلك متوسط حجم معاملات يقارب 32 دولاراً أمريكيأ (BankservAfrica, 2024)، وهو حجم معاملة يُعد مبشرًا، لأنه يشير إلى أن النظام يستخدم للعمليات الأصغر حجماً وهي من الناحية النظرية أكثر تكراراً. وساهم نظام PayShap بنسبة 0.1% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023، وهي نسبة تدل على أن الإقبال على استخدام نظام PayShap لا يزال محدوداً، ولا سيما بالمقارنة مع نظام «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC) الذي تصل نسبته إلى 23%. ومن المحتمل أن تحدث منافسة بين هذين النظارتين، فكلاهما تعرّضه المصادر. ونظرًا لأقدمية نظام «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC) وبما أنه يفرض رسوماً مرتفعة على المستخدمين النهائيين، فقد يثنى ذلك المصادر عن الترويج لنظام PayShap. ويبين هذا الأمر في استراتيجيات التسويق الأولية التي تستخدما بعض المصادر، إذ ساهم نظام PayShap بنسبة 0.1% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023 وهي نسبة تدل على أن الإقبال على استخدام نظام PayShap لا يزال محدوداً.

اللوائح التنظيمية

ويجب على المشاركين في النظام الالتزام بعدد من اللوائح التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: قانون أنظمة الدفع الوطنية وقانون البنوك ووقفة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) ومكافحة غسل الأموال (AML) وقانون حماية البيانات الشخصية (POPIA) وحماية المستهلك قانون. وحالياً، تقتصر مشاركة الجهات غير المصرفية في PayShap على عدد محدود من المصادر. ويعيد بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (SARB) تقييم الإطار التنظيمي لتمكن الكيانات غير المصرفية من المشاركة والانخراط في أنظمة الدفع الوطنية (NPS) دون عقد شراكات مع المصادر. ويعمل النظام دون الحاجة إلى الترخيص، على الرغم من أن التعديلات التنظيمية المستقبلية قد تستوجب طلب ترخيص بموجب قانون أنظمة الدفع الوطني (NPS).

فرضت بعضها رسوم معاملات أعلى من خدمة «المقاصة في الوقت الفعلي» (RTC) الحالية، بينما اختارت مصارف أخرى جعل مدفوعات PayShap مجانية بالنسبة للصفقات التي لا تتجاوز حجمًا معيناً. ومع مرور الوقت، تقارب الأسعار لأن ارتفاع التكاليف التي يتحملها المستخدمون النهائيون حدث من الإقبال على النظام. وقدمت معظم المصادر مدفوعات مجانية إلى غاية عام 2024، لتبلغ حوالي 5.35 دولاراً أمريكيأ (100 راند جنوب أفريقي)، وبعد ذلك قدّمت نماذج تسعير متعددة حسب تقدير المشاركين.⁴⁵

قواعد النظام

تحدد قواعد النظام عادة المبادئ التوجيهية التشغيلية وشروط الامتثال. وتشترك قواعد نظام PayShap حالياً على أساس مبدأ الحاجة إلى المعرفة فقط، وهي ليست متاحة لعامة الناس. ولم تذكر آليات انتصاف المستخدم النهائي صراحة في قواعد النظام. وبذلك، تدرج المعاملة العادلة للمستخدمين النهائيين ضمن الأطر التنظيمية الحالية. ويتضمن موقع BankservAfrica ووسائل التواصل الاجتماعي و«أدلة كيفية الاستخدام» محاولات لتوسيعية المستخدمين النهائيين بحقوقهم وبعمليات حل النزاعات. ويتفاعل المشاركون بصورة رئيسية مع عملائهم، على الرغم من وجود بعض التفاعلات العرضية بين مشغل النظام والمستخدمين النهائيين، استجابةً للشكوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غير ذلك من الاتصالات المباشرة.

الحجم والقيمة اللتان يعالجهما نظام الدفع

يقدم BankservAfrica التقارير الشهرية من خلال مجموعة المشاركين في غرفة مقاضة الدفع (PCH PG) في إطار اجتماعات جمعية المدفوعات في جنوب أفريقيا وفي إطار مجلس الحكومة، فتجمع هذه التقارير البيانات في الوقت الفعلي، بحيث يُعد المصرف التقارير عن بيانات الحجم والمعاملات يومياً وشهرياً عند الاقتضاء. ويجمع النظام كلًا من بيانات المعاملات داخل المصرف والمعاملات الخارجية عن نطاق المصرف؛ وبالنظر إلى مهام BankservAfrica، بصفتها غرفة المقاصة في جنوب أفريقيا، يتضح أن جمع بيانات المعاملات الخارجية عن

وتندرج هذه التوجهات في ثلاثة فئات عامة هي:

- ترتيب التوجهات على مستوى السوق بالبيئة التي تعمل فيها كل من أنظمة الدفع الفوري والأطراف المعنية.
- وتشير التوجهات على صعيد النظام إلى التوجهات الناشئة عن شبكة نظام الدفع الفوري نفسها.
- وتُبيّن التوجهات على مستوى المستهلكين السلوكيات والاحتياجات الخاصة بهم.

وبالإضافة إلى النتائج المستخلصة من المشهد العام والمستخدمين النهائيين، تتيح هذه التوجهات رؤى أوسع نطاقاً مستخلصة من مقابلات رئيسية أجريت مع عدد من المستجيبين بالإضافة إلى المنشورات المعنية بالمدفوعات الفورية.

تناولت الفصول السابقة مشهد أنظمة الدفع الفوري من جانب العرض بالإضافة إلى مركبات المستخدمين النهائيين المعنية بالطلب، وتسلط هذه الفصول في مجلتها الضوء على ثلاثة عوائق ملموسة أمام شمولية أنظمة الدفع الفوري في مجال المدفوعات. وعلى وجه التحديد، يؤدي عدم وجود آليات قوية لانتصاف المستخدمين النهائيين إلى تفاقم مخاوفهم بشأن الثقة في المدفوعات الرقمية بينما يؤدي عدم اتساق الدعم لحالات الاستخدام الشائعة إلى الاعتقاد بأنهم لن يحصلوا على أي قيمة منها. ولكن هاتان المشكلتان ليستا الوحيدتان اللتان تؤثران في الشمولية في مجال المدفوعات الرقمية، إذ أن التوجهات الأكبر تؤدي دوراً مهماً على مستويات السوق وأنظمة وسلوك المستهلكين.

ونضع في هذا الفصل أنظمة الدفع الفوري وأراء المستخدمين النهائيين في سياق يشتمل على عدة توجهات أوسع نطاقاً تؤثر في شمولية أنظمة الدفع الفوري بالإضافة إلى أبرز الفرص لمعالجتها.

4.1 | توجهات السوق والفرص

الجدول 4.1 | ملخص توجهات السوق والفرص

الفكرة	التوجه
يجوز لمشغلي أنظمة الدفع الفوري الاستفادة من هذا الزخم لترسيخ مكانة أنظمتهم لتصبح منفعة عامة شاملة ومستدامة.	تساهم البنية التحتية الرقمية العامة في تشكيل النقاشات حول أنظمة الدفع الفوري بشكل أكثر وضوحاً.
يجوز لأنظمة الدفع الفوري إعطاء الأولوية للحلول المرتبطة بالبنية التحتية في حالة عدم استقرار الشبكات ويمكنها أيضاً المشاركة في إنشاء خطط التحديث.	يعتمد التأثير المرتبط بكل من أنظمة الدفع الفوري والشمول المالي على مستوى النسخ في التحول الرقمي للبنية التحتية الوطنية.
البحث على وضع لوائح تنظيمية تشجع الابتكار.	سيظل الابتكار في أنظمة الدفع الفوري مقيداً باللوائح التنظيمية وعدم الاستخدام الكافي للبيانات في توجيه عمليات هذه الأنظمة.



4

التجهيزات والفرص الناشئة لزيادة شمولية أنظمة الدفع الفوري

وتشكل فرضية ترسّيخ هذا النظام باعتباره منفعة عامة والخطوات التي تخذلها تحويل المدفوعات الرقمية الفورية المؤمنة ومنخفضة التكلفة إلى حقيقة واقعة جوهر هذه الفرصة بالنسبة للأطراف المعنية بنظام الدفع الفوري.

الإطار الزمني للتحقيق:
الأجل القصير (3-1 سنوات).

شروط النجاح المُستَبقة:
يعين على الجهات التنظيمية وصناعة السياسات في القطاع المالي، بصفتها حماة النظام المالي، أن يكونوا جزءاً من فريق تطوير البنية التحتية الرقمية العامة. ولتعظيم الفرصة والنتائج، يتعين على الأطراف المعنية من قطاعات حوكمة البيانات والهوية والدفع أن تتبع استراتيجية عمل مشتركة.

وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية وتؤدي إلى التعاون بين الأطراف المعنية، لا سيما فيما يتصل بطبقة تبادل البيانات، من شأنها أن تحقق فوائد كبيرة في أفريقيا.

ونظرًا لطابع المناقشات المنظم، توجد إمكانات إضافية لتحقيق قدر أكبر من التناقض في آليات البنية التحتية الرقمية العامة وفي التعاون بين الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري من مختلف البلدان والبرامج. وينطبق هذا بشكل خاص على نظام الدفع الفوري العابر للحدود. ومن خلال المعايير المتناغمة، مثل معايير المراسلة وواجهات برمجة التطبيقات المفتوحة والأمن السيبراني وتبادل البيانات (بما في ذلك المقاومة والتسلوية) والحكومة بالإضافة إلى المعايير التحتية، يجوز دمج أنظمة الدفع الفوري بسهولة أكبر على نحو يتيح إتمام المدفوعات العابرة للحدود.

وبناءً على ذلك، تعمل مظلة البنية التحتية الرقمية العامة على توحيد الأطراف المعنية بغية تقييم الاحتياجات بشكل شامل والاتفاق على معايير تخطي الاقتصاد الرقمي وتمتد عبر الحدود.

التجه 2 | يعتمد التأثير المرتبط بكل من أنظمة الدفع الفوري والشمول المالي على مستوى النضج في التحول الرقمي للبنية التحتية الوطنية

تُعتبر إتاحة الكهرباء للجميع والوصول إلى شبكات الاتصالات من العناصر الأساسية لتمكن الاقتصاد الرقمي. ومن ثم فكلاهما لا غنى عنه لتشغيل أنظمة الدفع الفوري لإتاحة البنية التحتية المشتركة والموثوقة للمشاركيين الذين يعتمدون عليها لتقديم تجربة إيجابية للمستخدمين النهائيين من خلال القنوات المدعومة بالتقنيات. فبدون بنية تحتية موثوقة، ستواجه أنظمة الدفع الفوري صعوبة في تحقيق النطاق والاستدامة. ويرجع ذلك إلى أن المستخدمين النهائيين - بحسب ما أبرزته بحوث المستخدمين (SIIPS) وأظهره المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2021 - يقل إقبالهم على إجراء المعاملات الرقمية إذا اعتبروا أن الحلول غير موثوقة، حتى وإن كانت المشكلات ناجمة عن انقطاع الشبكة أو عن مشاكل تقنية أخرى. وقد تشكل البنية التحتية الرقمية غير الموثوقة عائقاً، لا سيما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي لا يصل الإنترنت فيها سوى إلى أقل من نصف البالغين رغم أن 81% منهم لديهم هاتف محمول (Demirguc-Kunt, et al., 2022). ويعاني سكان المناطق الريفية على وجه الخصوص من ضعف تغطية شبكات الهاتف المحمول وانعدام الكهرباء الازمة لتشغيل الهواتف المحمولة أو أبراج شبكتها (Klapper, 2024).

وأجريت أيضًا استثمارات كبيرة في نشر شبكات الجيل الخامس في 14 دولة أفريقية (بوتسيوانا ومصر وغابون وكينيا وموريشيوس وملاوي ونيجيريا وسويشيل وجنوب أفريقيا وتنزانيا وتوجو وزامبيا وزيمبابوي)، لكن الخدمة تقتصر في معظمها على المراكز الحضرية وتواجه تأخيرات في طرحها، ومن المتوقع، بحلول عام 2025، أن تشكل تقنية الجيل الخامس 64% من إجمالي الاتصالات في المنطقة. وفي المقابل، لا يُتاح لنحو 70% من سكان القارة الأفريقية سوى الوصول إلى شبكات الجيل الثاني أو الثالث (Omnitele, 2023). ولا يمكن لهذه الشبكات في الغالب سوى دعم المعاملات التي تستخدم تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظم (USSD) وذلك بسبب بطء سرعة الإنترنت.

وفيما يخص أفريقيا على وجه الخصوص، بادرت 22 دولة أفريقية على الأقل مسارها المرتبط بالبنية التحتية الرقمية العامة، التي كان معظمها في مجال الهوية الرقمية. وبما أن لدى العديد من هذه البلدان نظام دفع فوري قيد التشغيل أو التطوير، تسنج الفرصة للاستفادة من الدعم المتاح في إطار حركة البنية التحتية الرقمية العامة لتجميع الموارد وقيادة جهود التنسيق مع العنصر المكون لنظام الدفع الفوري. وتتجدر الإشارة هنا إلى وجود رابط قوي من نوع خاص بين أنظمة الهوية الرقمية وأنظمة الدفع ووجود ساقية للتأثير الإيجابي الناتج عن البرامج التي تدمج بين الهوية الوطنية والشمول المالي - على سبيل المثال في الهند مع برنامج AadhaarID (Carrière-Swallow, et al., 2021). أضف إلى ذلك أن الاستراتيجية المشتركة التي تراعي التوصيات الصادرة عن مجموعة العشرين

⁴⁷ بالإضافة إلى بناء سوق رقمية موحدة بحلول عام 2030 بما يتماشى مع منطقة التجارة الحرّة لقارة أفريقيا «...». ممكّنة رقميًا وقادرة على الوصول بأمان إلى ما لا يقل عن 6 ميجا بايت/ثانية في جميع الأوقات، إنما كانوا يعيشون في القارة بسعر مقبول لا يزيد عن 1 سنت أمريكي لكل ميجا بايت (من خلال جهاز ذكي يتم تصنيعه في القارة بسعر لا يزيد عن 100 دولار أمريكي). ذلك بهدف الاستفادة من جميع الخدمات الإلكترونية الأساسية والمحظوظ الذي يتم تطوير واستضافة 630 منه على الأقل في أفريقيا»، African Union, 2020.

التجه 1 | يساهم مفهوم البنية التحتية الرقمية العامة في تشكيل النقاشات حول أنظمة الدفع الفوري بشكل أكثر وضوحاً

ظهر مفهوم البنية التحتية الرقمية العامة أول ما ظهر في الخطابات العامة منذ عدة سنوات على إثر الابتكارات الناجحة مثل تطوير وجهة المدفوعات الموحدة في الهند. ومنذ ذلك الحين، اكتسبت البنية التحتية الرقمية العامة اهتماماً متزايداً في المنتديات رفيعة المستوى، مثل مجموعة العشرين والجمعية العامة للأمم المتحدة (World Economic Forum, 2024). وفي أغسطس 2023،

اعتمد البيان الصادر عن قادة مجموعة العشرين خلال القمة المنعقدة في نيودلهي التعريف الرسمي للبنية التحتية الرقمية العامة التالي: «البنيّة التحتية الرقمية العامة هي مجموعة من الأنظمة الرقمية المشتركة الآمنة التي تتسم بإمكانية التشغيل البيني، والمبنيّة على تقنيات مفتوحة لإتاحة الحصول العادل على الخدمات العامة وأو الخاصة على نطاق مجتمعي».

واختارت منظمة الأمم المتحدة البنية التحتية الرقمية العامة باعتبارها واحدة من المبادرات الائتلافية عشر عالية التأثير وذات القدرة على تسريع خطى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما حفز 100 دولة على الانضمام إليها (UNDP, 2023b). وينظر إلى هذه البنية على أنها حجر الأساس للتحول الرقمي على المستوى الوطني، ورغم أن العناصر الثلاثة التي تتكون منها البنية التحتية الرقمية العامة والمتمثلة في أنظمة الدفع الفوري والهوية الرقمية وتبادل البيانات لا تشكل مفاهيمًا جديدة، فإن جاذبية هذه البنية تكمن في آليتها الشاملة والمترابطة تجاه العناصر الثلاثة.

الملخص والدليل الإرشادي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف مساعدة البلدان في عمليات تنفيذ البنية التحتية الرقمية العامة كل على حدة من خلال إطار التقييم ومراجع أفضل الممارسات (UNDP, 2023b).

الفرصة

توجد فرص كثيرة للاستفادة من النقاش الدائر حول البنية التحتية الرقمية العامة ولتوجيه مسارها بوضع إطار لأنظمة الدفع الفوري باعتباره عملاً تمكيناً لطبقية المدفوعات في هذه البنية. ومن الناحية العملية، قد يؤدي الرابط مع مجتمع البنية التحتية الرقمية العامة إلى تحسين التنسيق الاستراتيجي الذي يكتسي أهمية كبيرة في تصميم أنظمة الدفع الفوري، وإلى تكثيف الدعم في مجال القدرات والاستفادة من مصادر التمويل المحتملة.

ورغم ذلك، لا يراعي التقدير الساقي تأثير النمو المركب المحتمل الذي قد تشهده الاقتصادات الأكثر كفاءة وشمولية خلال أجل يتجاوز من المتوسط إلى الطويل، وذلك إذا توفر لديها البيئة السياسية والتنظيمية اللازمة (ILO, 2023). وبشكل عام، تتفشى إمكانات التي تحظى بها البنية التحتية الرقمية العامة لدرجة أنها تؤثّر بقدر أو بأخر في مسار العديد من التوجهات الأخرى الواردة في هذا الفصل.

وفيما يلي أمثلة على المبادرات رفيعة المستوى المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية العامة:

حملة «50 في 5»، هي حملة تأييده تقودها البلدان بهدف مساعدة 50 بلداً في تصميم نطاق العناصر التي تتكون منها البنية التحتية الرقمية العامة وإطلاقها وتوسيعها بحلول عام

⁴⁸ تشمل البلدان الجزائر وبنين وبوتسوانا وبوركينا فاسو والكامرون وتشاد وغانا وغينيا وإثيوبيا وموريتانيا وملاوي وموريشيوس والمغرب ورواندا واستغاثة وسويشيل وسودان وصومال وتوجو وزامبيا وزيمبابوي (مقابلات مع أصحاب المصلحة، 2024).

التجه 3 | ستظل شمولية أنظمة الدفع الفوري مقيدة باللوائح التنظيمية وعدم الاستخدام الكافي للبيانات في توجيه عمليات هذه الأنظمة

أجزاء من قواعد اعرف عميلاً إلكترونياً، يوجد نقص ملحوظ في الإرشادات التي تصدرها الجهات التنظيمية عن كيفية تفسير القوانين (يرجى الرجوع إلى الفصل 6 للاطلاع على مزيد من التفاصيل)، وهو وضع قد يجعل مزودي خدمات الدفع يتوجهون إلى الامتثال المستند إلى القواعد، على سبيل المثال بالإصرار على التحقق من الهوية وجهاً لوجه (المقابلات مع الأطراف المعنية 2024).

ويتفاقم هذا التحدي بسبب البلدان الأفريقية التي أضافتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى القائمة الرمادية في عام 2024، مما يرفع العدد الإجمالي للبلدان التي تعاني من أوجه قصور مربطة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة إلى 11 دولة.⁵⁰ وقد تُطبق البلدان المدرجة في القائمة الرماديةآلية أكثر صرامة وتحفظاً، فقد تكون أقل فعالية على نحو يخالف البديهة، وهو أمر من شأنه أن يعيق الابتكار في مجال المدفوعات القائمة على المخاطر ويزيد المخاطر التي تهدد النظام المالي. يرجى الرجوع إلى الفصل 6 لاستكشاف اللوائح التنظيمية لقواعد اعرف عميلاً إلكترونياً في البلدان التي لديها أنظمة دفع فوري قيد التشغيل.

الفقرة

تشاح فروص كثيرة للبلدان والمناطق لتحديث سياساتها التنظيمية استناداً إلى تشفير البيانات واللوائح التنظيمية التي تتطرق إلى التدفقات العابرة للحدود، مثل القيود المفروضة على تدفقات رأس المال الناشئة المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية العامة. ويوفر تحالف الشمول المالي للبلدان مجموعة من الوثائق التوجيهية الخاصة باللوائح التنظيمية والخدمات المالية الرقمية بما يشمل الآتي:

- 2023: إرشادات لإعداد الاستراتيجيات الوطنية للتكنولوجيا المالية
 - 2022: إرشادات عملية لمسوؤل إعداد السياسات لدمج الخدمات المالية الرقمية في السياسات الوطنية للشمول المالي
 - 2021: إطار السياسات بشأن تنظيم المصارف الرقمية وتخديصها والإشراف عليها
 - 2020: النزاهة المالية الشاملة: مجموعة أدوات لصناعة السياسات
 - 2019: الأمان السيبراني من أجل الشمول المالي: إطار العمل ودليل المخاطر
- وأصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أيضاً إرشادات دراسات حالة بشأن الحلول المرتبطة بالهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلاً إلكترونياً.

تشكل القوانين واللوائح التنظيمية والتوجيهات التنظيمية المنتجات وخدمات الدفع الفوري المتاحة في السوق، ورغم أن بلداناً مختلفة في أفريقيا أصدرت مؤخراً تعديلات لأطiera التنظيمية،⁴⁹ فإن غالباً لا يستطيع استيعاب كل الابتكارات ذات الصلة بأنظمة الدفع الفوري. وتزاوج الأمثلة المرتبطة بين انعدام أطر تنظيمية لمزودي خدمات الدفع غير المصرفيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والافتقار إلى لوائح تنظيمية على مستوى القارة لاستخدام الأصول الفقراضية في المدفوعات. ولا توجد لوائح تنظيمية منشورة للتمويل المفتوح وأو خدمات المصرافية المفتوحة سوى في نيجيريا، وذلك رغم أن كل من مصر وغانا وكينيا والمغرب وناميبيا ورواندا وجنوب أفريقيا وزامبيا تبذل جهوداً حثيثةً لتحديد آلياتها التنظيمية (Cenfri, 2024).

وتشمل الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة بأنظمة الدفع الفوري على قوانين أنظمة الدفع الوطنية وقوانين الخدمات المصرفية، وأطر تخريص مزودي خدمات الدفع (بما في ذلك لوائح تنظيم النقود الإلكترونية التي قد تدرج تحت جهة تنظيمية مختلفة)، واللوائح التنظيمية للوكاء وقوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة وقوانين الأمن السيبراني وأمن المعلومات وقوانين حماية المستهلك والبيانات واللوائح التنظيمية التي تتطرق إلى التدفقات العابرة للحدود، مثل القيود المفروضة على تدفقات رأس المال الناشئة المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية العامة. ويوفر تحالف الشمول المالي للبلدان مجموعة من الوثائق التوجيهية الخاصة باللوائح التنظيمية والخدمات المالية الرقمية بما يشمل الآتي:

- 2023: إرشادات لإعداد الاستراتيجيات الوطنية للتكنولوجيا المالية
- 2022: إرشادات عملية لمسوؤل إعداد السياسات لدمج الخدمات المالية الرقمية في السياسات الوطنية للشمول المالي
- 2021: إطار السياسات بشأن تنظيم المصارف الرقمية وتخديصها والإشراف عليها

- 2020: النزاهة المالية الشاملة: مجموعة أدوات لصناعة السياسات

- 2019: الأمان السيبراني من أجل الشمول المالي: إطار العمل ودليل المخاطر

وأصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أيضاً إرشادات دراسات حالة بشأن الحلول المرتبطة بالهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلاً إلكترونياً.

من 100 مزود خدمات دفع (Selibas, 2023). وأطلقت إثيوبيا في الآونة الأخيرة معياراً للمدفوعات التي تُجرى باستخدام رمز الاستجابة السريعة وانضم إلى صفوف بلدان مثل غانا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا أصدرت أيضاً معياراً وطنياً (Shega, 2024). و تستطيع أنظمة الدفع الفوري التأكد من إعطاء الأولوية للمجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات حالياً بالتنسيق مع مزودي خدمات الدفع للتواافق على خرائط التنفيذ مع التحديثات المعروفة في توفير الكهرباء أو الاتصالات.

وفي الأجل القريب، وفي ظل غياب أي تحديثات كبيرة في البنية التحتية، ينبغي على أنظمة الدفع الفوري والمشاركين فيها أن يدعموا خيارات الحلول البديلة. ويشمل ذلك المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت أو الملصقات التي تستخدم تقنية التواصل قريب المدى (NFC)، ويمكن للمستخدمين النهائيين لصقها على الهواتف المحمولة ومن ثم فشل إتمام المعاملات. وعلى نحو مماثل، سلط المشاركون من الكاميرون وملاوي ورواندا الضوء على عدم الوصول إلى الإنترنط باعتباره عائقاً رئيسياً أمام استخدام المدفوعات الرقمية وذلك في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2023.

وأعرب المشاركون من نيجيريا وتanzania وزامبيا (تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2022)، وغينيا وموريشيوس وأوغندا (تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2024)، والسنغال (تقدير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2023) عن استيائهم الشديد من عدم موثوقية شبكات الهاتف المحمول. وأشار المشاركون من جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) لعام 2022 إلى أن عدم انتظام إمدادات الكهرباء يؤدي إلى تعطل الشبكة.

أضف على ذلك أن مشكلة عدم المساواة بين الجنسين في مجال القدرة على الوصول إلى الهاتف النقال ما زالت قائمة، ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يملك 86% من الرجال هاتفاً محمولاً، مقابل 77% من النساء اللواتي يملكن هاتفاً محمولاً (Demircuc-Kunt, et al., 2022).

الفقرة

الإطار الزمني للتحقيق:

أجل طويل لتحديث البنية التحتية (أكثر من 3 سنوات)، وأجل قصير للحلول البديلة (3-1 سنوات).



شروط النجاح المستقرة:

سيتطلب توفير مصادر الكهرباء التي يمكن الاعتماد عليها، وإنترنت (بما في ذلك مراكز البيانات)، وكذلك البنية التحتية لشبكات الهاتف المحمول، ضمن استثمارات كبيرة مقدماً في إطار خطة التحول الرقمي الشاملة.



في إطار المساعي التي تبذلها البلدان أو المناطق لتطوير لبنيتها التحتية الرقمية، تسنح الفرصة للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري لتطوير خدمات المدفوعات الرقمية على نحو يمكنها من الاستفادة من تقنيات الرقمنة الأكثر تقدماً. ومن الأمثلة على ذلك تفزيذ خيارات حديثة لقبول المدفوعات وتحويلها، وهو أمر قد بدأ تفزيذه فعلاً في الأسواق التي تتمتع بشبكات أكثر استقراراً، فعلى سبيل المثال، تشهد جنوب أفريقيا مكاسب سريعة في مجال رمز الاستجابة السريعة الديناميكي وخدمات طلب الدفع، وتمثل خدمة المسح الضوئي للدفع (Scan to Pay) المدعومة من شركة Ukheshe أكبر منظومة تستخدم تقنية الاستجابة السريعة في هذا البلد، حيث يستفيد من الخدمة أكثر من 500,000 بائعاً وأكثر

⁴⁹ بما في ذلك تعليمات مزودي خدمات الدفع لعام 2024 الصادرة عن البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وقانون أنظمة خدمات الدفع في غانا لعام 2019، وقانون البنك المركزي الكيني (المعدل) لعام 2021، وقانون أنظمة الدفع الوطنية في أوغندا لعام 2020.

⁵⁰ البلدان المدرجة في القائمة الرمادية من قارة أفريقيا: بوتان فاسو والكامرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وزمبابوي وناميبيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وتانزانيا.

⁴⁸ تعمتد تقنية التواصل قريب المدى على المجالات الراديوية الكهرومغناطيسية، بينما تستخدم بروتوكول بطيء شبكي لسلكي قصير المدى وتقنية الاتصال اللاسلكي عمليات الإرسال الراديوية لاتصالات.

4.2 | توجهات النظام والفرص

الجدول 4.2 | ملخص توجهات السوق والفرص

الفكرة المرتبطة بشمولية أنظمة الدفع الفوري	التجهيز
تجهيز أنظمة الدفع الفوري لتحقيق التكامل الإقليمي والتراكب على مواجهة التحديات المرتبطة بالصرف الأجنبي وتبادل البيانات والتعاون.	تجهيز أنظمة الدفع الفوري الإقليمية تأخيرات في طرحها للستخدام.
تحسين نموذج العمل من خلال إعداد التصميم المناسب لأنظمة الدفع الفوري بالإضافة إلى وضع استراتيجية تسجيل المشاركين.	زيادة كبيرة في القدرات الاستيعابية للدفع الفوري.
ثبتت خدمات التحقق من الهوية، وتوفير الحماية الكافية للمستهلكين.	أنظمة الدفع الفوري تعطي الأولوية للدفع عبر الهاتف المحمول.

التجهيز 1 | تواجه أنظمة الدفع الفوري الإقليمية تأخيرات في طرحها للستخدام

إذا كان إنشاء نظام دفع فوري محلي معقدًا، فإن إنشاء نظام دفع فوري إقليمي سيكون أكثر تعقيدًا. لذا يتبعن على مشغلي أنظمة الدفع الفوري الإقليمية مراعاة الأولويات واللوائح التنظيمية من بلدان متعددة، بما في ذلك القواعد التي تخص مشاركة البيانات عبر الحدود والتسوية وقواعد اعرف عميلك والعنابة الواجبة للتحقق من العملاء وتراخيص المشاركون. وتتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن تصميمات أنظمة الدفع الفوري وقوانينها ولوائحها التنظيمية ومعاييرها تختلف أيضًا، وبعضاً يواجه تقلبات من الناحية التشغيلية. وهذا التعقيد هو السبب في أن الأنظمة الإقليمية الثلاثة قيد التطوير التي تشمل منصة المدفوعات الرقمية بالتجزئة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA) ومشروع التشغيل البيني لاتحاد الأفارقة (WAEMU) ومشروع التشغيل البيني لجماعة شرق أفريقيا (EAC)، ما زالت تواجه تأخيرات (المقابلات مع الأطراف المعنية، 2024).

وتواجه هذه الأنظمة، حتى تلك التي قيد التشغيل، تأخيرات مستمرة، فكل من نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) ونظام معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB) في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) قيد الشغيل من الناحية التقنية منذ عام 2021 ولكنها ما زالت يعملان جزئياً فقط في بيئة تشغيل خاضعة للرقابة، وما زالا يعالجان معاملات محدودة في بيئة التشغيل.

وتتجدر الإشارة هنا إلى أن نظام GIMACPAY في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) (وهي اتحاد نقدى أيضًا ومن ثم ليس لديها مشاكل في النقد الأجنبي يتعين حلها) كان الأسرع في تنفيذ نظام دفع فوري إقليمي حتى الآن. ووضعت أسسه في عام 2012 ليتم إطلاقه على سبيل التجربة في عام 2016 وإطلاقه رسميًا في عام 2020 (AfricaNenda, 2023b).

واستخدامها بشكل أكبر، و تستطيع أنظمة الدفع الفوري أن تدعم حماية الخصوصية، على سبيل المثال، باستخدام ابتكارات الذكاء الاصطناعي، مثل البيانات الاصطناعية، أو عبر روابط بيانات مؤمنة مدروسة بمحركات مناسبة لإدارة المواقف (على سبيل المثال، Mondato, 2023).⁵²

وتدرج عمليات جمع البيانات الإشرافية وإعداد التقارير عنها أيضًا في إطار هذا التوجه، وتعتبر الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري من المزودين الرئيسيين للبيانات ذات الصلة بالجهات الإشرافية، بما في ذلك بيانات المعاملات المصنفة حسب النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية. وهي توفر، على هذا النحو، رابطًا حيوياً بين البيانات عالية الجودة واللوائح التنظيمية المستندة إلى الأدلة والبراهين. وتوجد فرصة كبيرة لتنظيم عمليتي جمع البيانات واستخدامها وتوحيدتها. وفي هذا السياق، أصدر تحالف الشمول المالي دليلاً للآليات المتتابعة في جمع البيانات استناداً إلى منظومة العمل في عام 2024.

وتوجد أيضًا مجموعات إشرافية دولية - مثل المنظمة الدولية لحماية المستهلك في القطاع المالي (FinCoNet) - تتعاون مع الجهات الإشرافية المكلفة بحماية المستهلك في القطاع المالي.

وتتمكن الفرصة المتاحة للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري في الدعوة إلى إجراء تغييرات محددة على اللوائح التنظيمية والاستراتيجيات الوطنية / الإقليمية. وتنعم أنظمة الدفع الفوري باعتبارها مزودي الخدمات الذين يتعاملون بشكل مباشر مع المستخدمين النهائيين - بمنظور فريد يتعين مراعاته في القوانين واللوائح التنظيمية والتوجيهات التنظيمية.

وتوجد أيضًا فرصة لتلبية الاحتياجات التنظيمية والإشرافية المعنية بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة من خلال إدراج خدمات التحقق من الهوية في أنظمة الدفع الفوري. ويجوز لأنظمة الدفع الفوري باعتبارها خدمة مركبة - استضافة مرفاق قواعد اعرف عميلك الإلكترونية وبيانات اعرف عميلك بالإضافة إلى إتاحتها للمشاركين في الشبكة. وبطريقة أخرى، يجوز لأنظمة الدفع الفوري أن تتيح الاتصال بقاعدة بيانات عامة بغير التحقق، على غرار ما يُجرى تطويره في موريشيوس.⁵³ ويجب العمل بعناية على دراسة البنية المعلوماتية للبيانات وإدارتها، بما في ذلك مستوى المعلومات والآليات موافقة المستخدم النهائي وتخزين البيانات ووصول المشاركين وأدبيات الحماية، من بين عناصر أخرى. ويعتني على أنظمة الدفع الفوري أن تكفل بحماية البيانات وخصوصية بيانات العملاء. ويمكن تحقيق ذلك باعتماد آلية عمل «الخصوصية من البداية عند التصميم»، واستخدام إجراءات إزالة إخفاء الهوية، والشفير وغير ذلك من التدابير المرتبطة بأمن البيانات، فضلاً عن طلب موافقة المستخدم النهائي لمعالجة هذه البيانات

الإطار الزمني للتحقيق:
الأجل الطويل (أكثر من 3 سنوات).

شروط النجاح المسبقة:
يتعين على الجهات التنظيمية أن تتبع آلية عمل استشارية فيما يتصل بالإصلاح التنظيمي.

51 في موريشيوس، يتحول بنك موريشيوس إلى الحاصلين على التراخيص وقواعد البيانات الحكومية بهدف التحقق من صحة بيانات اعرف عميلك إلكترونياً. تم تناول آلية اعرف عميلك إلكترونياً في موريشيوس بمزيد من التفصيل في دراسة حالة المرتبطة بـ MaucAS، بإضافة إلى دراسة حالة المزود.

52 البيانات الاصطناعية هي معلومات نشأت بشكل اصطناعي كبدائل للبيانات الحقيقة، وأنشئت باستخدام الخوارزميات وُتستخدم للتحقق من صحة النماذج الرياضية وتدریب نماذج تعلم الآلة (TechTarget, 2023a). وتنسخ



التجه 2 | زيادة كبيرة في القدرات الاستيعابية للدفع الفوري

وأخيراً، تستكشف البنوك المركزية أيضاً إمكانية التشغيل البيني المحلي من خلال آليات مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية. وفي حين لم يتم إصدار أي نظام دفع فوري بالعملة الرقمية للبنك المركزي في قطاع البيع بالتجزئة داخل القارة منذ صدور نظام eNaira في نيجيريا، يسعى 70% من البنوك المركزية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سعياً حثيثاً لاستكشاف هذه الفرصة. وأظهر استبيان أجراه صندوق النقد الدولي مؤخراً لدى 30 بنكاً مركزياً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن 23 بنكاً شارك فعلاً أو سيشارك في أبحاث أو تجارب أو أعمال تطوير تخص تنفيذ عملية رقمية للبنك المركزي (IMF, 2024). وبينما تتوقع معظم البنوك المركزية إصدار عملة رقمية لها في غضون أربع إلى ست سنوات فقط، يوجد خطر مرتبط بقيود القدرة وأدلة التجربة الموارد، وخاصة في البلدان التي تعمل أيضاً على تحديث البنية التحتية للمدفوعات المحلية (IMF, 2024). وتوجد أدلة على أن 25 بلداً (ستة بلدان منها تشارك في عملية فرنك وسط أفريقيا و تستكشف إعداد عملة رقمية للبنوك المركزية كدولة واحدة) تستكشف عملية رقمية لبنكها المركزي أو تجريها أو أطلقها (الجدول 4.1) (CBDCtracker.org, 2024).

الجدول 4.3 | حالة مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية في أفريقيا

الحالات	البلد/المنطقة	سنة الإعلان
الأبحاث	الجزائر	2022
الأبحاث	بوتسوانا	2022
الأبحاث	الجامعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (ستة بلدان)	2022
الأبحاث	كوت ديفوار	2022
الأبحاث	مصر	2018
الأبحاث	إثيوبيا	2024
المرحلة التجريبية	غانا	2021
	مدغشقر	2021
	موريتانيا	2023
	المغرب	2019
	ناميبيا	2021
	نيجيريا	2021
	رواندا	2019
	جنوب أفريقيا	2019
	السودان	2022
	تنزانيا	2021

المصدر: CBDCtracker.org, 2024

من المتوقع أن يتضاعف عدد أنظمة الدفع الفوري المحلية في القارة تدريجياً، حيث تخطط 31 دولة لتبني نظام جديد أو تحديث بنيتها التحتية الحالية في مجال المدفوعات. وتباين المشاريع من حيث مراحل التطوير التي تمر بها حالياً، فقد واجه بعضها تأخيرات مثلما وجهته المبادرات الإقليمية. ومع ذلك، فمن الواضح أن القارة ستشهد زيادة في القدرة على المقاومة الفورية في السنوات القادمة. وهو ما قد يمثل أضعاف الطلب الفعلي على الدفع.

وعلى سبيل المثال، أشارت ليسوتو، التي يبلغ عدد سكانها 2.5 مليون نسمة وتعتبر أحد بلدان طبق نظامه الخاص للدفع الفوري، إلى اعتماده سابقاً على جنوب أفريقيا كدافع لتطوير نظامها الخاص. ويقدم نظام LeSwitch خياراً لتسوية المعاملات محلياً في البنك المركزي في ليسوتو، بدلاً من توجيهها عبر أنظمة الشبكة الدولية أو المغلقة (Central Bank of Lesotho, 2024). وهذا مجرد مثال واحد لبلد ليس لديه سوق مستهدفة كبيرة من حيث عدد المستخدمين النهائيين، لكنه يستثمر في نظام الدفع الفوري المحلي.

ورغم ما سبق ذكره، ينشأ التحدي حين تكون تكاليف إنشاء أنظمة الدفع الفوري وتشغيلها أعلى مما يمكن للنظام استرداده من خلال رسوم المعاملات وأو المشاركين. وإذا انتقلت التكاليف في نهاية المطاف إلى المستخدمين النهائيين، فقد لا يكون قيمة كبيرة في المدفوعات الرقمية مقارنة بالنقود، مما يؤدي إلى استخدام أقل للخدمة على إثر حلقة التعليقات السلبية.

وبالإضافة إلى التوسيع في تطوير أنظمة الدفع الفوري الجديدة ذات الحلقة المفتوحة، تزايد أيضاً خيارات الأنظمة ذات الحلقة المغلقة في كثير من البلدان، كما هو مذكور في توجه السوق بشأن التأخيرات في التنفيذ على المستوى الإقليمي. وتواصل الأطراف التكامل مع طرف التحويل الوطني ضمن إطار ترخيصي مزودي خدمات الدفع.⁵³

على الصحفات الأخيرة:

- استثمار شركة Mastercard بقيمة 200 مليون دولار أمريكي (حصة أقلية بنسبة 3.8%) في خدمة MoMo التابعة لشركة MTN (Ekhortor, 2024) والشراكة اللاحقة لتوفير بطاقات افتراضية في 13 سوقاً أفريقيّاً (بنين والكامرون وكوت ديفوار وإسواتيني وغانا وليبيريا ونيجيريا وجمهورية الكونغو وجمهورية غينيا ورواندا وجنوب أفريقيا وأوغندا وزامبيا) (MTN, 2024).

- أعلنت شركة Mastercard ومصرف Awash، وهو مصرف تجاري في إثيوبيا، عن إطلاق بطاقة مسبقة الدفع وخدمة بوابة المدفوعات. ويجوز للعملاء إجراء المعاملات سواءً من خلال البطاقات التلامسية وغير التلامسية في أجهزة الصراف الآلي ونقط البيع، بما في ذلك التجارة الإلكترونية (Mutisi, 2024).

- وأعلنت شركة Visa وشركة Safaricom اتفاقية شراكة لتوفير بطاقات افتراضية في كينيا في عام 2022 (Vodacom, 2022).

وبناءً على سجل أنظمة الدفع الفوري، تستغرق الأنظمة الإقليمية سواء تلك التي تتنمي أو لا تتنمي إلى اتحاد نقي، أكثر من عقد من الزمن للوصول إلى بيئه التشغيل الفعلي وتحقيق أرقام واحدة من حيث استخدامها. وبناءً على هذا التقدير، تتطلب المشاريع الإقليمية قيد التنفيذ سنوات قبل أن تصل إلى المكانة والネットワーク الكافي للتأثير مع العديد من الحلول ذات الملكية الخاصة وذات الحلقة المغلقة في القارة.

وفي الوقت نفسه، نجحت الحلول الخاصة في استقطاب الطلب على المدفوعات عبر الحدود، وخاصة التحويلات المالية، في المسارات داخل أفريقيا من خلال مجموعة من صفقات الشراكة الجديدة في عامي 2023 و2024، بما في ذلك الآتي:

- أبرمت خدمة MoMo التابعة لشركة MTN شراكة مع شركة Airtel M-PESA و Tigo Orange للحافظ الإلكتروني عبر 10 بلدان إفريقية لتحسين روابط التحويلات المالية بين جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغابون وكينيا ومدغشقر موزambique وملاوي والسنغال وسيراليون وتanzania (Ndlovu, 2024).

- وأعلنت شركة Onafriq وشركة M-PESA اتفاقية تحويل أموال دولية تربط متلقي التحويلات المالية الإثيوبيين بمبلغ 500 مليون محفظة أموال على الهاتف المحمول تابعة لشركة Onafriq (Ekhortor, 2024). مليون حساب مصرفي في 40 سوقاً إفريقياً (Ekhortor, 2024).

- وأعلنت شركة Access Holdings شراكة مع شركتي M-PESA Coronation Group والمالية من المصرف إلى المحفظة ومن المحفظة إلى المصرف بين شرق وغرب إفريقيا. وتعطي الشراكة الأولية للتحولات المالية بين غانا وكينيا ونيجيريا وتanzania قبل التوسيع إلى أربعة أسواق أخرى. وبالجملة، سيتم ربط أكثر من 60 مليون عميل وخمسة ملايين شركة (Eleanya, 2024).

وتعمل هذه الحلول الخاصة ضمن الأطر التنظيمية للبلدان المرسلة والمستقبلة، وتحصل أيضاً على تراخيص خاصة بالمسارات بدلاً من الحصول على خيار توسيع الخدمات في المنطقة بأكملها. ورغم أن هذه العملية شاقة، لكن يمكن للبلدان نشر حلولها بشكل أسرع مما لو اضطروا إلى انتظار دخولهم في نظام الدفع الفوري الإقليمي. وتشكل كثير من شركات التجمع، مثل Mastercard وOnafriq وTerrapay وVisag، شبكات أنظمة الدفع الفوري ذات الحلقة المغلقة التي توفر اتصالات مع العديد من مزودي خدمات الدفع. ومع ذلك، لا يزال المستخدم النهائي يواجه تكاليف أعلى بكثير من مستهدف تكلفة المعاملات في أهداف التنمية المستدامة الذي يتراوح بين 3% و 5% من المبلغ المرسل. وتخدم هذه التكاملات الثنائية أو المتعددة الأطراف المشاركون ذاتهم مثل أنظمة الدفع الفوري الإقليمية قيد التحويل أو التطوير. ولدى كل مزودي خدمات الدفع الذين ينضمون إلى هذه التكاملات حاجة أقل ومن ثم حافزاً أضعف للانضمام إلى أنظمة الدفع الفوري الإقليمية.

يُعتبر ربط أنظمة الدفع الفوري الشاملة المحلية مع بعضها البعض بمنصة مركزية أحد الأساليب الأكثر عملية لبناء قدرات الدفع الإقليمية والعابرة للحدود، وذلك بدلاً من ربط جميع مزودي خدمات الدفع في المنطقة ببطاً مباشراً بشبكة أنظمة الدفع الفوري الإقليمية. وفي نموذج طرف التحويل والمحوร، توجد إمكانية لربط جميع المحاور الإقليمية لتحقيق التشغيل البيني الشامل على مستوى القارة. وتتمثل الفرصة المتاحة للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري في إعداد أنظمة الدفع الفوري المحلية الخاصة بها من أجل تحقيق التكامل الإقليمي - على سبيل المثال، بمعالجة قضايا التناغم التنظيمي والمعايير التقنية على مستوى البلد حتى في الوقت الذي يكون فيه نظام الدفع الفوري الإقليمي قيد التطوير. وينتطلب ذلك مشاركة في المناقشات داخل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

ويتيح التناقض مع أنظمة الدفع الفوري الخاصة أو ذات الحلقة المغلقة على المشاركين فرصة لهذه الأنظمة لإجراء دراسة متأنية لنماذج أعمالها وعوامل تميزها سواءً لأنظمة الشبكة الدولية أو المغلقة أو لأدلة التجربة الموارد، وخاصة في البلدان التي تملك وسائل دفع فوري محلية، كما هو الحال في نظام GIMACPAY ونظام WAEMU المخطط له. وفي هذه البيئات، تستطيع البلدان التي ليس لديها نظام دفع فوري قيد التشغيل أن تستفيد من قدرة المقاومة الإقليمية لتحقيق الكفاءة في السوق المحلية. أما في حالة أنظمة الدفع الفوري المحلية وأنظمة الدفع الفوري الإقليمية التي تفك في الدمج المباشر للمشاركين، فيتعين وجود قيمة المقترنة واضحة لمزودي خدمات الدفع، بحيث يكون لديهم حواجز أقل للانضمام إلى أنظمة الدفع الفوري الخاصة أو استخدام روابطهم الحالية بالشبكات مغلقة الحلقة. ويمكن للأطر التنظيمية أن تساعد في هذا الصدد بفرض التشغيل البيني، سواءً من منظور إقليمي أو محلي، فعلى سبيل المثال، تفرض أنغولا وزمبابوي والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا التكامل مع طرف التحويل الوطني ضمن إطار ترخيصي مزودي خدمات الدفع.⁵⁴

وبهدف زيادة القيمة المقترنة لمزودي خدمات الدفع للمشاركين في المدفوعات عبر الحدود، تناج فرض رؤوسية لكل من مزودي خدمات التحويلات المالية والمدفوعات التجارية والجهات المُنظم لهم، لتقليل التكاليف المعنية بالصرف الأجنبي والتسوية وتبادل البيانات عبر الحدود والتعاون التنظيمي بين الولايات القضائية (المقابلات مع الأطراف المعنية، 2024). وستعمل الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري الإقليمية والمهمة بحل هذه التحديات على كسب التأييد لحلها.

الإطار الزمني للتحقيق
الأجل المتوسط إلى الطويل بالنسبة لأنظمة الدفع الفوري قيد التطوير (3 سنوات أو أكثر).

شروط النجاح المُسبقة:
إقبال مزودي خدمات الدفع على أنظمة الدفع الفوري الإقليمية، والمزيد من التعاون بين الجهات المنظمة للمدفوعات عبر الحدود.

53 في أغلو، صدرت تعليمات تلزم جميع الجهات المصدرة للنقد الإلكتروني بالانضمام إلى نظام KWIK في غضون 60 يوماً من تاريخ الحصول على الترخيص (2022). وفي زيمبابوي، تটطلب اللوائح التنظيمية من جميع مزودي خدمات الاتصال طرف التحويل الوطني لتمكين التشغيل البيني (Reserve Bank of Zimbabwe, 2020). وفي دول الجماعة الاقتصادية والنقدية أوضاعاً مُغيرة، يشتغل بنك دول وسط إفريقيا أن تكون جميع أنظمة الدفع أو المنصات أو المحافظ أو البطاقات قابلة للتشغيل البيني من نفس الطبيعة في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (BEAC, 2018).

54 يشكل سعر الصرف محركاً رئيسياً للربح بالنسبة لمزودي خدمات التحويلات المالية، وإذا أفسر الوصول إلى مجموعات الصرف الأجنبي أو حل التكتلولوجي في شكل عمليات اصطدامية عن خفض التكاليف المرتبطة بإدارة الصرف الأجنبي، فهذا يعني وجود عذر أقل لفرض رسوم إضافية على المستخدمين النهائيين من خلال فروق الأسعار الكبيرة في أسعار الصرف الأجنبي.

التجه 3 | أنظمة الدفع الفوري تعطي الأولوية للدفع عبر الهاتف المحمول

على اتحال الهوية سرقة الهوية (بما في ذلك سرقة وثائق الهوية وسرقة البيانات الحيوية) واتحال الهوية المزيفة (بما في ذلك الهويات غير الموجودة في الواقع والهويات الاصطناعية). وتشتمل الهندسة الاجتماعية على اتحال المحتالين شخصية فرد موثوق به أو معروف، والاحتيال عبر الرسائل النصية القصيرة، والاحتيال عبر المكالمات الصوتية، والاحتيال عبر الإنترنت، والاحتيال العكسي.⁵⁶ وفي عملية تبديل شريحة SIM، يستولي المحتال على هوية حامل شريحة SIM بإصدار أمر إلى مزود الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بنقل رقم الهاتف المحمول إلى بطاقة SIM أخرى. وأصدرت رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة دليلاً شاملًا عن أنواع الاحتيال في مجال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وتدابير التخفيف من حدتها في عام 2024. وتسمح آلية اعرف عميلك المركزية في نظام الدفع الفوري، المدعومة بإدارة الموافقة المناسبة، بإجراء تحفظات إضافية فيما يخص العناية الواجبة للتحقق من العملاء وذلك إذا لم تكن عملية تسجيل شريحة SIM قوية بما يكفي لتطبيق قواعد اعرف عميلك الإلكتروني. واعتمدت شبكة الدفع الفوري في مصر تدابير إضافية مرتبطة بأعرف عميلك، على سبيل المثال، حيث يجب على العملاء زيارة فرع المصرف لتسجيل رقم شريحة SIM الخاصة بهم بالإضافة إلى رقم الهاتف المحمول الخاص بهم ليتمكنوا من إجراء المعاملات عبر أرقام هواتفهم.

ما زالت أفريقيا تحتل مكانة رائدة عالميًّا في اعتماد الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، إذ أن القارة تتمتع بمجموع 169 خدمة مالية عبر الهاتف المحمول وشهدت زيادة بنسبة 19 نقطة مئوية في حسابات الهاتف المحمول المسجلة بين عامي 2023 و2024. ويأتي أكثر من 70% من النمو العالمي في الحسابات المسجلة من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (GSMA, 2024b). وبشكل استخدام الهاتف المحمول أيضًا حافرًا لتطوير أنظمة الدفع الفوري في جميع أنحاء القارة، كما هو موضح في الفصل 2. وبدلاً من البطاقات أو الأجهزة اللوحية أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة، فإن التطبيقات ورموز الاستجابة السريعة للهواتف المحمولة هي القناة السائدة لكل من المعاملات من شخص إلى شخص وكذلك مدفوعات التجار (يقدم 30 نظام دفع فوري تطبيقات بينما يقدم 17 تطبيقًا رموز الاستجابة السريعة). وتحظى التطبيقات أيضًا بشعبية متزايدة بين المستخدمين النهائيين في البلدان التي يتزايد فيها استخدام الهواتف الذكية، كما هو موضح في الفصل 3. وعلاوة على ذلك، تمثل أرقام الهواتف المحمولة الصورة الأكثر شيوعًا لمعرف هوية الوكيل أو الاسم المستعار (يسمح 17 نظام دفع فوري للمستخدمين النهائيين بإجراء المدفوعات باستخدام أرقام الهاتف المحمولة لتحديد هوية المتلقى).

الفرصة

ويجب على الأطراف المعنية بنظام الدفع الفوري أيضًا أن يراعوا الواقع المحيطة بشعبية تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة. ورغم أن تمكين قناة تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة يمكن أن يزيد من المخاطر على نظام الدفع الفوري نظرًا إلى قناته غير المشفرة من الجيل الثاني، لكن لديها القدرة على الوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص. وفي حين يتزايد انتشار الهاتف الذكي بسرعة، فإن 49% من اتصالات الهاتف المحمول كانت لا تزال تتم عبر الهاتف البسيطة / التقليدية في عام 2022 (GSMA, 2023c). وتظل الهواتف الذكية باهظة الثمن بالنسبة للكثيرين (GSMA, 2023c). ومن ثم، ما زالت توجد سوق غير مستغلة لتمكين قنوات تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة في البلدان التي لا تقدمها.

الإطار الزمني للتحقيق:
الأجل القصير (1 - 3 سنوات).



شروط النجاح المُسبقة:
عملية قوية لأعرف عميلك من أجل تسجيل شرائح SIM.



⁵⁶ مصطلح الهندسة الاجتماعية هو مصطلح شامل لمحاولة الاحتيال على شخص ما للكشف عن معلومات (على سبيل المثال، كلمة مرور) يمكن استخدامها لهاجمة الأنظمة أو الشبكات (NIST, 2023). ويمكن أن يكون ذلك على سبيل المثال عبر الرسائل النصية التصيد عبر المكالمات الافتراضية. هناك نوع آخر من الاحتيال يتمثل في الاحتيال العكسي، حيث يعتمد المستهلك الشروع في إلغاء الدفع أو استرداد المبالغ المدفوعة لمعاملات مشروعة تمت عبر الهاتف المحمول بقصد استرداد الأموال مع الاحتفاظ بالسلع أو الخدمات المشتراء (GSMA, 2024a).



وتحت خيار آخر يمكن في عمل الجهات الفاعلة في القطاع التي لديها اهتمام بهذا الشأن على تصميم نظام الدفع الفوري. وبمجرد ربط هذه الجهات، فقد تصبح قادرة على التنافس مع جهات فاعلة مهيمنة خارج النظام، مما يشكل حافرًا للجهة الفاعلة المهيمنة للانضمام إلى نظام الدفع الفوري.

وفي حالة استكشاف العملة الرقمية للبنك المركزي، توجد فرصة أمام الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري للاستفادة من نتائج دراسات الجدوى لتعديل الخدمات المتوفرة عبر نظامها، فعلى سبيل المثال، يشير استبيان صندوق النقد الدولي إلى أن البنوك المركزية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت لديها حواجز لاستكشاف العملة الرقمية للبنك المركزي بسبب الحاجة إلى كفاءة الدفع المحلي (إلى جانب الشمول المالي). ويمكن للبنوك المركزية تحقيق أهداف الكفاءة هذه مساعدة في ذلك بنظام دفع فوري مستدام يتمتع بانتشار واسع بفضل مزودي خدمات الدفع.

الإطار الزمني للتحقيق:
الأجل القصير (1 - 3 سنوات).



شروط النجاح المُسبقة:
رغبة مشغل/مالك نظام الدفع الفوري في تعديل نموذج العمل واستراتيجية إشراك المشاركين؛
ورغبة الجهة التنظيمية لتأدية دور في حوكمة النظام.



يتمثل تأثير هذا التوجه في أن الحلول الفورية المختلفة داخل البلدان قد تنتهي إلى التنافس مع بعضها البعض لتحقيق نطاق أوسع. ويقتضي نجاح النظام في ترسیخ مكانته كطرف من نظام المدفوعات الخاص بالبنية التحتية الرقمية العامة في بلدٍ أن يكون لديه نموذج عمل مقنع بالإضافة إلى التوسيع في شبكة المشاركين الخاصة به. ويجوز للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري الاستفادة من هدف الالتزام للبنية التحتية الرقمية العامة لتحسين القيمة المقترنة للنظام. ويقتضي اتخاذ مزودي خدمات الدفع المهيمنين كمشاركين وجود نظام دفع فوري يعالج الاحتياجات غير الملية في السوق. وقد تُعني هذه الاحتياجات بخدمات التحقق من هوية العميل على سبيل المثال، أو الهياكل الأفضل لرسوم التبادل/التشغيل البيني، أو احتمالية الوصول إلى شبكة مزودي خدمات دفع لها مستوى أكبر بكثير.

وتؤدي التدخلات التنظيمية دوًى أيضًا كما هو الحال في مصر وموريشيوس وزيمبابوي، حيث ألزم البنك المركزي البنوك، أو مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، أو كليهما بالانضمام إلى نظام الدفع الفوري المحلي ليصبحا قادرین على التشغيل المتبادل. وعلى الرغم من أن هذا النهج قد يمهد الساحة لجميع مزودي خدمات الدفع ويساعد في الاقتراب من تحقيق بنية تحتية رقمية عامة، فمن المحتمل أن يتضمن مزودو خدمات الدفع المهيمنين إلى النظام على الورق مع الاستمرار في استخدام نهج المعالجة المفضل لديهم بشكل مستمر. ومن ثم يتعين على الجهة التنظيمية أن توافق بين العواقب المقصودة وغير المقصودة لاستخدام الوسائل التنظيمية لتحقيق التشغيل البيني.

وشهدت رواندا ارتفاعاً في المعاملات بعد أن أتاحت التحويلات بدون رسوم من خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (Centri) 2023b. وفي ضوء المناقشات حول البنية التحتية الرقمية العامة والشمولية، تستطيع الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري اغتنام الفرصة لمراجعة استراتيجياتها التسعيرية لتقليل الرسوم التي تُفرض على المستخدم النهائي إلى أقل قدر ممكن.

الإطار الزمني للتحقيق:
الأجل القصير (1 - 3 سنوات).



شروط النجاح المُسبقة:
الفهم الجيد للعوائق الخاصة بكل بلد أو منطقة التي تحول دون اعتماد المستهلكين المدفوعات الرقمية.



التوجه 2 | أصبح الدخل الرقمي المتكرر بمثابة المحفز الرئيسي لاستخدام الدفع الفوري

دفع فوري. ولئن كانت بعض البلدان قد رقمت عمليات الدفع الحكومي بإقامة علاقة مع بنك تجاري أو بعض أنظمة الحلقة المغلقة الأخرى، فإن الشبكة المحدودة أو التوزيع الحصري من جانب عدد محدود من مزودي خدمات الدفع قد يدفع الناس لسحب الأموال بدلاً من الاحتفاظ بها في حساباتهم وإجراء المعاملات رقمياً. وقد تساعد معلومات عريف عميلك المركزية على مستوى نظام الدفع الفوري في تأكيد المستفيد.

الإطار الزمني للتحقيق:
الأجل القصير إلى المتوسط، اعتماداً على المستوى الحالي لرقمنة المعاملات مع الحكومة إلى الأفراد (1 - 3 سنوات أو أكثر من 3 سنوات).



شروط النجاح المُسبقة:
وجود برنامج للمعاملات من الحكومة إلى الأفراد في البلد أو المنطقة.



الفكرة

ولأن العديد من الأشخاص في القارة يعتمدون على مدفوعات الإعانات الاجتماعية باعتبارها الصورة الرئيسية للدخل، تناه الفرصة للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري لرقمنة حالات الاستخدام من الحكومة إلى الأفراد (G2P). وتتمثل الرواتب والأجور من القطاعين الخاص والعام شكلاً آخر من أشكال الدخل المنتظم (الشهري أو نصف الشهري)، وكذلك التحويلات المالية المحلية والعابرة للحدود بالنسبة لكثير من الناس. ورغم ذلك، لم يمكن حالة الاستخدام من حكومة إلى الأفراد سوى ستة أنظمة

ويجوز أن توفر التطويرات في مجال اكتشاف الاحتيال في الوقت الفعلي، مثل مشروع Tazama مفتوح المصدر، مزيداً من الأمان.

وأصبحت مواجهة المخاوف المرتبطة بخصوصية البيانات أكثر صعوبة في ضوء الاعتقاد السائد بميزة عدم الكشف عن الهوية باستخدام النقدي، لكن إطار حوكمة البيانات المسؤول والقوى لأنظمة الدفع الفوري والذي يجب يستثنيه استراتيجيات إقليمية أو وطنية عن حماية البيانات والأمن السيبراني، قد يخفف من مخاطر إساءة استخدام البيانات الفعلية. وحتى الآن، لا توجد سوى 37 دولة أفريقية لديها تشريعات لحماية البيانات الشخصية (Africa Data Protection, 2022).

وفي مضمار تسعير الدفع الفوري، توجد فرصة لتقدير الآثار الناجمة عن تطبيق رسوم صغيرة على المعاملات فيما يخص الإقبال على المدفوعات الرقمية في بلد أو منطقة ما، فقد شهدت كثير من البلدان قوة المدفوعات الرقمية المجانية خلال فترة انتشار جائحة كورونا.

4.3 | التوجهات على مستوى المستهلكين والفرص

الجدول 4.4 | ملخص التوجهات على مستوى المستهلكين والفرص

التجه	الفرصة المرتبطة بشمولية أنظمة الدفع الفوري هي...
ما زالت العوائق قائمة أمام الوصول إلى الاستخدام المعتمد للمدفوعات.	تحسين نموذج عمل نظام الدفع الفوري وموارده وخصائصه الأمنية.
أصبح الدخل الرقمي المتكرر بمثابة المحفز الرئيسي لاستخدام الدفع الفوري.	دمج حالات الاستخدام التي توفر تدفقات منتظمة (من الحكومة إلى الأفراد).

التوجه 1 | ما زالت العوائق قائمة أمام الوصول إلى الاستخدام المعتمد للمدفوعات الرقمية

وختاماً، ما زال المستخدمون النهائيون يبدون حساسية تجاه السعر، ولم يُسلط الضوء على التكلفة في الفصل 3 فحسب، بل يمكن رؤيتها أيضاً في سلوكيات المعاملات على مستوى البلد، فعلى سبيل المثال، ألغت تنزانيا الضرائب على معاملات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وخفضت غالاناً الضريبة في عام 2023 بعد أن شهد كلها زيادة في استخدام النقدي بعد تطبيق هذه الضرائب (GSMA, 2024b). وعلى نحو مماثل، أعاد البنك المركزي الكيني فرض رسوم المعاملات من المحافظة إلى المصرف ومن المصرف إلى الهاتف المحمول في عام 2023، بعد إلغائها أثناء جائحة كوفيد-19. وشهد انخفاضاً في قيم المعاملات (Mburu, 2023). واستمرت الأحجام في النمو، خاصة مع عودة المستخدمين النهائيين إلى إرسال مبالغ أصغر لا تُفرض عليها رسوم، أو تُفرض عليها رسوم أقل.

وُظهرت هذه الأمثلة مدى حساسية الأشخاص حيال رسوم أنظمة الدفع الفوري. وينبغي على الدول التي تعكف على تعديل استراتيجياتها التسعيرية (مثل مصر وموريشيوس) أن تدرس بعناية الآثار المتربعة على المستخدمين النهائيين من ذوي الدخل المنخفض.

الفكرة

فيما يتعلق بالاحتيال، تكمن الفكرة المتاحة أمام الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري في تحسين الخصائص الأمنية، مثل استخدام المصادقة ثنائية العوامل. ويمكن لعمليات اعرف عميلك القوية والمبنية على المخاطر، بما في ذلك آلية اعرف عميلك المشتركة على مستوى أنظمة الدفع الفوري، أن تقلل من سرقة الهوية وتبيديلات شرائح SIM. ويجوز لنظام الدفع الفوري أيضاً التصدي للاحتيال من خلال الهندسة الاجتماعية بزيادةوعي المستخدمين النهائيين بالمخاطر والأساليب الشائعة التي يتبعها المجرمون. وقد تساهم المعالجة السريعة في شكل وسيلة انتصاف إضافية للمستخدم النهائي على تحسين ثقة المستخدمين النهائيين (CGAP, 2022b).

ويشير موضوع خصوصية البيانات أيضاً قلقاً متزايداً بين المستخدمين النهائيين، وعلى نحو ما سلط عليه الفصل 3 الأضواء، فإن المستخدمين النهائيين يخشون مراقبة أنشطتهم المالية، سواء من جانب السلطات الضريبية، أو غيرها من سلطات القطاع العام. وعلاوة على ذلك، يعتقد المستخدمون النهائيون أن أنظمة الدفع الفوري ومزودي خدمات الدفع يتمتعون بروبية كاملة لتفاصيل المعاملات، مما يعزز تفضيلهم لإمكانية عدم الكشف عن الهوية باستخدام النقدي. أما في حالة إساءة استخدام بيانات العملاء، فقد يواجه المستخدمون النهائيون مضائقات (خاصة النساء) من الوكاء وكذلك عبر مكالمات التصيد، أو هجمات الهندسة الاجتماعية.

قصة مصدر النظام

إضافة القيمة



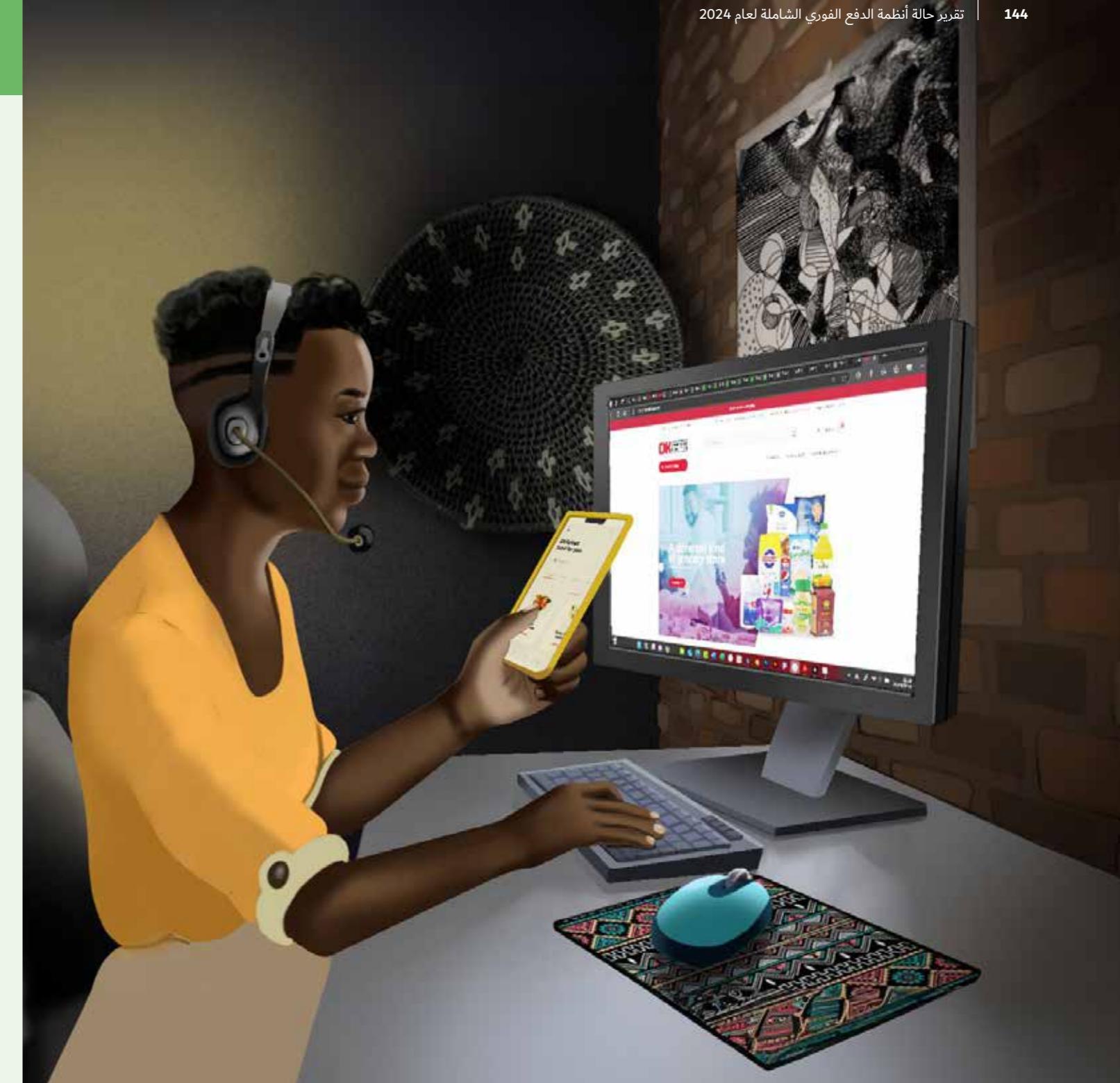
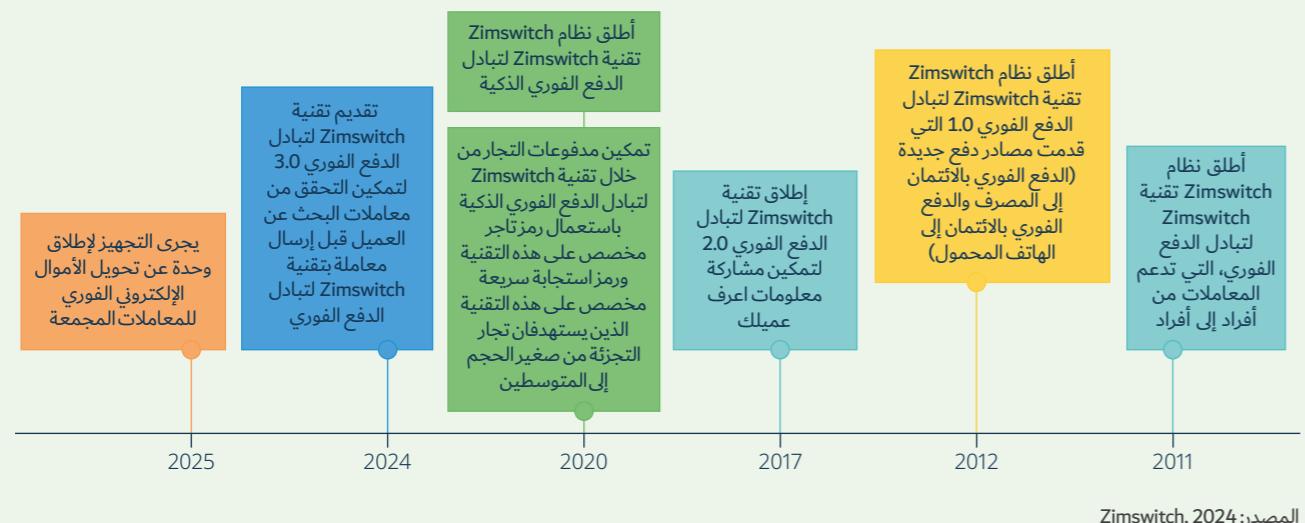
تعاونت في عام 2011 كل من جمعية المدفوعات الإلكترونية في زimbabwoi (RBZ) والبنك الاحتياطي في زimbabwoi (ZIPIT) مع الأطراف المعنية في قطاع الصناعة للعمل على تطوير تقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفوري. وتمثلت هذه التقنية ثانٍ نظام الدفع الفوري اعتمد في القارة، إذ أطلق في العام نفسه الذي أطلق فيه نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا (NIBSS) ولم يسيقه في هذا المجال سوى نظام المقاصة في الوقت الفعلي في جنوب إفريقيا (الذي أطلق في عام 2006). ويسهل نظام ZIPIT عمليات تحويل الأموال بالائتمان بين المصارف في الوقت الفعلي التي تُجرى بين مقدمي خدمات الدفع ضمن شبكة Zimswitch، بما في ذلك المصارف ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs). ويتيح نظام ZIPIT العابر للنطاقات إجراء المعاملات بين الحسابات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول. وشُغل تعليم الخدمات المالية، من خلال تأمين راحة المستخدم النهائي وسهولة الاستخدام، مبدأً أساسياً في تصميم تقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفوري (ZIPIT). ويتضمن النظام دعماً للتحويلات عبر التطبيق والمدفوعات التي تُجرى عبر الهاتف المحمول بواسطة خصائص يتتوفر عليها هذا الأخير.

التحدي

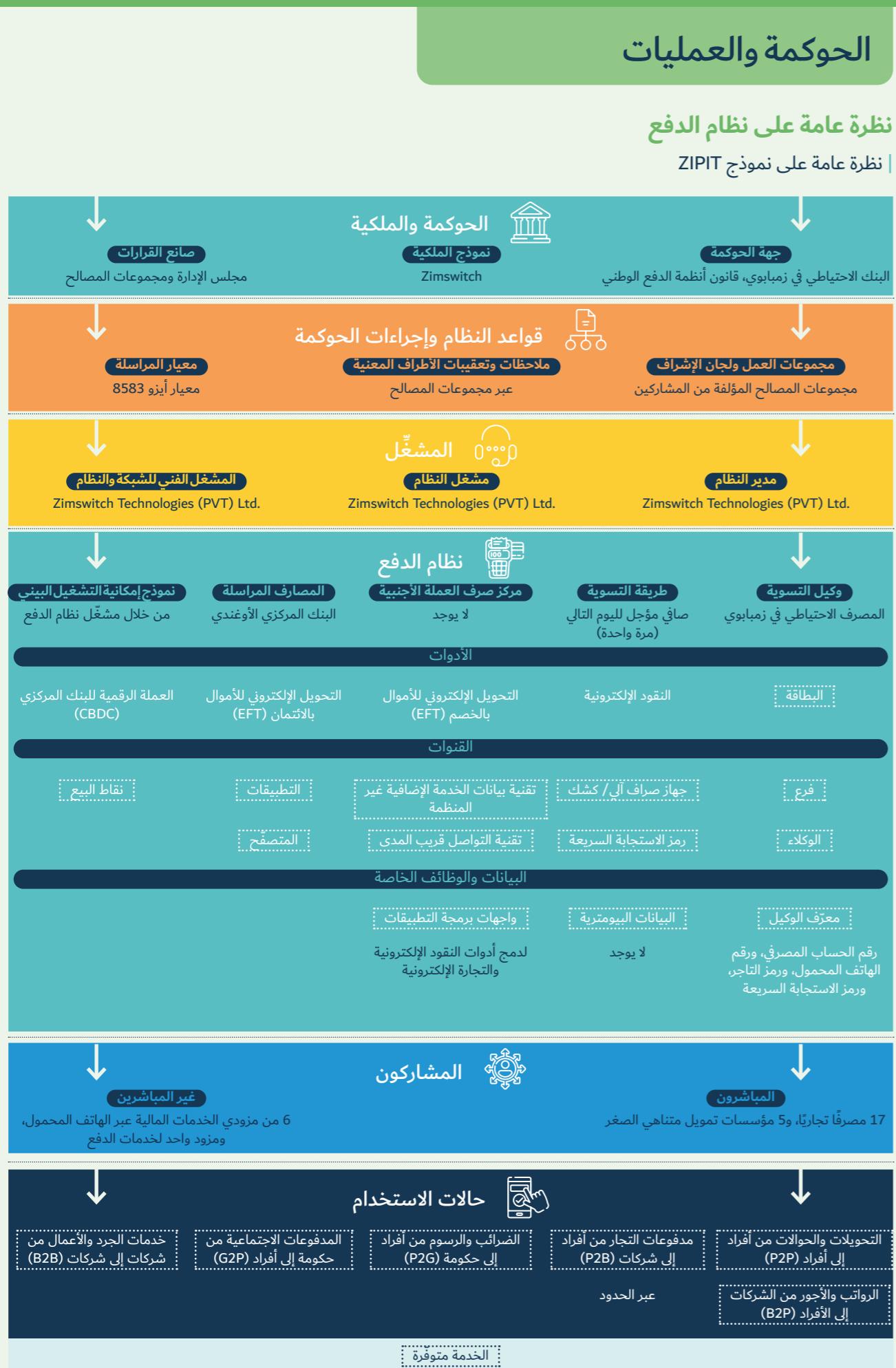


شهدت جمهورية زimbabwoi في عام 2010، ندراً حادةً في السيولة النقدية أدت إلى ضرورة إيجاد حل لتسهيل تداول القيم الرقمية في الوقت الفعلي كبديل للعملة النقدية. ولا تتيح منظومة المدفوعات في زimbabwoi إلا المعاملات غير النقدية عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والشيكات، وتستغرق معاملات الشيكات ما يصل إلى سبعة أيام. وقد تستغرق التحويلات عبر التسويات الإجمالية الآلية (RTGS) أيضاً عدة أيام ليتم إيداعها في حسابات المستفيددين. فكان البلد بحاجة إلى حل مبتكر، لاسيما وأن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول لم تُدرج آنذاك في زimbabwoi.

الإطار الزمني لنظام ZIPIT



دراسة حالة | ZIPIT (زمبابوي)



يمكن العملاء من شراء سلع التجار باستخدام هواتفهم المحمولة عبر إدخال رمز التاجر بدلاً من استخدام أجهزة نقاط البيع (POS).

وأتاح نظام ZIPIT 2.0 تحميل رسائل الدفع ببيانات اعرف عميلك، بما في ذلك رقم الهوية، أو رقم الحساب، أو رقم الهاتف المحمول. وأدرج نظام ZIPIT Smart بدوره معاملات التجار من أفراد إلى شركات (P2B)، ومعاملات باستخدام رموز الاستجابة السريعة. ويستطيع المستخدمون النهائيون أيضاً استخدام رمز تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) الخاص بالتجار والمرتبط بحساب التاجر المصرفي لإجراء معاملات في إطار تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة أو عبر التطبيقات.

وتمثل الهدف من إطلاق نظام ZIPIT 3.0 في بداية عام 2024 في تعزيز إقبال المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على استخدام النظام، فهو يتضمن خاصية التحقق من المعاملات قبل إنتمام الدفع، لتقليل عدد المعاملات الخاطئة. وواجه نظام ZIPIT عدة عراقيل وعقبات في مجال تسهيل عمليات الدفع للتجار والمدفوعات بين الشركات (B2B) بسبب غياب البيانات الكاملة للمدفوعات من طرف إلى طرف لكل من التجار والعملاء.

وتحت خطط لإطلاق خدمة التحويل الإلكتروني الفوري للأموال (EFT)، الخاص بالمعاملات المجمعة، التي تتم حالياً عبر نظام ZEEPAY، وهو نظام تابع لنظام Zimswitch لتحصيل المدفوعات المجمعة.

وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية لنظام ZIPIT عدد المشاركين ونحو حجم المعاملات وقيمها وحصة السوق في المدفوعات المنجزة عبر الهاتف المحمول.

أطلق نظام Zimswitch، في عام 2011، تقنية ZIPIT لتبادل الدفع الفوري (ZIPIT) بالتعاون مع البنك الاحتياطي في زمبابوي (EPAZ)، والمصارف التجارية (RBZ) في زمبابوي. وقد نظم ZIPIT وشركاؤه في نظام ZIPIT حملات توعية واسعة النطاق موجهة للمستخدمين النهائيين، بعدم من البنك المركزي، بغية تسريع وتيرة استخدام المدفوعات الرقمية ZIPIT الضعيفة في البداية. وأنضمت المصارف الزimbabwianة إلى نظام ZIPIT تدريجياً، وانضم نظام EcoCash، الذي يُعد أشهر خدمة مالية عبر الهاتف المحمول في البلد، في وقت لاحق. ويشارك حالياً 17 مصرفاً تجاريًا في النظام وخمس مؤسسات تمويل متناهي الصغر متلقية للودائع (DMFs) وستة مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOS) ومزود واحد لخدمات الدفع (PSP).

وممكن نظام ZIPIT 1.0 من إجراء المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P)، وهو الاستخدام الذي يعتبر أكثر الاستخدامات شيوعاً حتى الآن. وتحتاج الخدمة أيضاً عبر تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) أو تطبيق واتساب أو كخيار متاح في تطبيقات الخدمات المصرفية المتناثرة على الهواتف المحمولة. وأتاح نظام ZIPIT على مر السنين تحويل الدولارات الأمريكية المحافظ بها في الحسابات المصرفية، بالإضافة إلى إجراء المعاملات بالعملة المحلية، وهي الدولار الزمبابوي (ZWL)، الذي استبدل بالذهب الزمبابوي (ZWG) اعتباراً من أبريل 2024. وأضيف مشاركون آخرون، مثل نظام EcoCash، في نظام التحكم مفتوح الحلقة بناءً على توسيع يلزم جميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المرخص لهم بالمشاركة في النظام الوطني. وأعد هذا المنتج أساساً لاستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة لكنه



دراسة حالة: ZIPIT (زمبابوي)

السريعة بتوحيد معاييرها، نظرًا لأن العديد من المتعاملين يقدمون خدمات الدفع بواسطة رموز الاستجابة السريعة.

ويتميز نظام ZIPIT عن غيره من الأنظمة الموجودة في السوق بالقدرة على إجراء المعاملات بالعملتين أي الدولار الأمريكي (USD) والدولار الزمبابوي (ZWL)، وهي ميزة قد تشجع الزمبابويين على الاحتفاظ بمبالغ بالدولار في الحسابات المصرفية بدلاً من الاحتفاظ بها نقدًا. وحددت الجهات التنظيمية لنظام ZIPIT الحد الأقصى للمعاملة الواحدة بمبلغ 500 دولار أمريكي ويمجموع أقصاه 1 000 دولار أمريكي شهريًا.

المعايير الفنية وحالات الاستخدام



يعلم نظام ZIPIT وفق معيار مراسلة الدفع المسبق آيزو 8583، ولا ينوي النظام حاليًا الترقية إلى معيار آيزو 20022. وعلى الرغم من ذلك، يُجرى العمل على إتاحة حل للتحويل الإلكتروني للأموال عبر غرفة مقاصة تعتمد معيار آيزو 20022. ومكنت الحلول البديلة التي تعمل وفق معيار آيزو 8583 من زيادة حجم المعلومات الخاصة ببيانات الهوية المتضمنة في رسالة الدفع دون الحاجة إلى تحديث المعيار.

وبالإضافة إلى المدفوعات من أفراد إلى أفراد (P2P) وفوترة ومدفوعات التجار من أفراد إلى شركات (P2B)، يُسهل نظام ZIPIT أيضًا المدفوعات من شركات إلى شركات (B2B) ودفع الرواتب والضرائب والرسوم. وتُبذل حالياً جهود لإعداد نظام المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) في الوقت الفعلي، على نحو يتتسق مع الهدف الاستراتيجي الأكبر للمنظمة المتمثل في تعزيز الشمول المالي. وتُجرى حالياً المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) عبر قناة مختلفة باستخدام نظام ZEEPAY، وهي تستغرق نحو 10 دقائق للوصول إلى حساب المستفيد. ولكن ستتصبح هذه التحويلات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) شبه فورية بمجرد دمجها مع نظام ZIPIT. وتتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام لا يتيح حالياً إمكانية إجراء المعاملات عبر الحدود.

نموذج العمل



تكلفت شركة Zimswitch بتمويل النموذج الأولي لنظام الدفع الفوري بدعم من شريك تقني يمتلك حالياً حصة تبلغ 25%，وساهم البنك المركزي أيضًا في توفير التمويل اللازم، وساعدت كذلك رسوم التحويل في تغطية نفقات النظام التشغيلية، وذلك وفق نموذج ربحي. وفضلاً عن ذلك، تختلف الرسوم المفروضة على المستخدمين النهائيين وفقًا لما تفرضه المصادر على عملائها، فلا يوجد جدول رسوم موحد. ويفرض نظام Zimswitch رسومًا بنسبة 1% على المصادر، بينما تتراوح نسبة الرسوم التي تفرضها المصادر على العملاء بين 1% و 3%，وذلك بناءً على نماذج التسعير الخاصة بها وميزاتها التنافسية. وتستثنى من ذلك الضريبة الحكومية المقدرة بنسبة 62% (Zimswitch, 2024). وتُراجع القيد المفروضة على المعاملات بانتظام، سعيًا لتحفيض حدة تأثير معدلات التضخم على نحو يتيح استمرار استفادة المستخدمين من مختلف الفئات الاقتصادية من خدمات النظام.

ZIPIT ملكية مشتركة ويعتمد نموذجًا للحكومة يقوم على شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويُشرف مجلس إدارة على نظام Zimswitch وتعتمده إدارة أنظمة الدفع الوطنية التابعة للبنك الاحتياطي في زمبابوي، من أجل تقديم خدمات المقاصة في البلد. ويفصل مجلس إدارة شركة Zimswitch Technologies باتخاذ القرارات الخاصة بنظام ZIPIT تحت الإشراف التنظيمي للبنك المركزي. وتؤثر عدة أطراف معنية في عملية اتخاذ القرار، من بينها البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) والمشاركون في نظام ZIPIT، وغيرهم من مجموعات المصالح.

ويتدخل البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ)، بصفته جهة التنظيم، في مسار إدارة نظام Zimswitch وعملياتها، وأيضاً في ذلك التعيينات الرئيسية في الشركة واعتماد المنتجات والتسعير، بينما يساهم المشاركون - الممثلون ضمن إطار جمعيات صناعية مثل جمعية المدفوعات الإلكترونية في زمبابوي وجمعية المصارف في زمبابوي ولجنة العمليات بين المصارف وجمعية مزودي خدمات الدفع في زمبابوي - في تحديد المتطلبات وقواعد تشغيل نظام الدفع الفوري التي تشمل القيود والتسعير وقواعد تحديد المسؤولية. وتُفضل مجموعات المصالح الأخرى، مثل جمعية تجار التجزئة في زمبابوي واتحاد التجار في زمبابوي ومجلس المستهلكين في زمبابوي، دورًا في صنع القرار، وفي نهاية المطاف، يضمن النهج التعاوني لاتخاذ القرار أن يؤدي المشاركون دورًا في تصميم نظام الدفع الفوري، وهو عامل مهم لتعزيز الشمولية.

الوظائف



يسهل نظام ZIPIT المعاملات عبر جميع القنوات، ومن بينها المنصات المتاحة عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول (بما في ذلك عبر تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة) ونقط البيع وأجهزة الصراف الآلي. وبختار مزودو خدمات الدفع القنوات التي يتوجهونها لعملائهم، بينما تظل المعاملات عبر تقنية التواصل قريب المدى (NFC) محدودة في نظام ZIPIT.

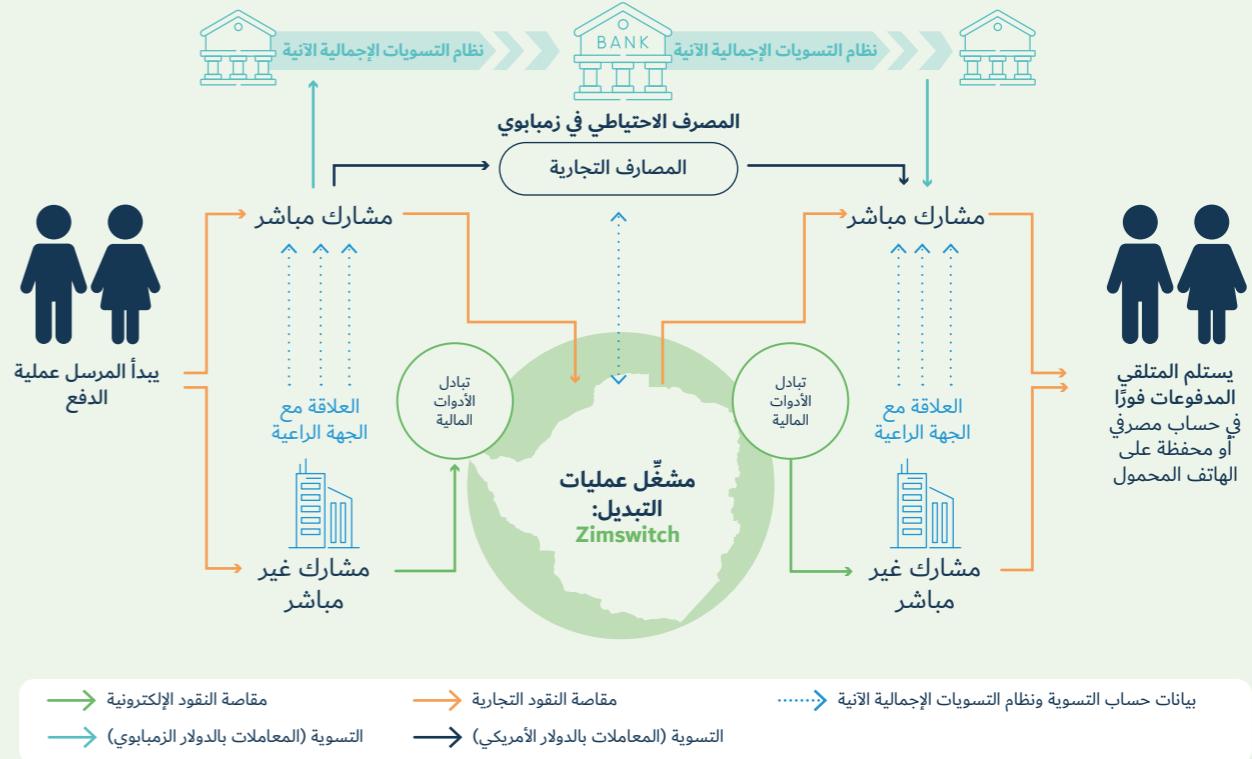
وتجري تسوية المعاملات باستخدام أدوات الدفع عبر البطاقات، مع إدراج واجهة برمجة تطبيقات (API) مخصصة للمدفوعات الإلكترونية، إذ ترسل معلومات معاملة المرسل عبر هذه الواجهة إلى المصرف الشريكي، حيث تُحول إلى معلومات غير المباشرين التسوية الإجمالية الآتية (RTGS). ويُتولى المشاركون غير المباشرين (MMOs) من خلال المصارف الراعية وحساباتهم الاستثمارية. وتُتسوى المعاملات القائمة بالدولار الزمبابوي (ZWL) عبر نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS)، بينما تتم تسوية المعاملات القائمة بالدولار الأمريكي (USD) عبر المصارف التجارية.

وتتضمن معلومات الوكيل، أو الأسماء المستعار، رقم الحساب المصرفي للمستخدم النهائي ورقم الهاتف المحمول ورمز الاستجابة السريعة لتطبيقات الهاتف المحمولة ورموز التجار للمدفوعات التي تُجرى عبر تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة. وشاح إمكانية استخدام رموز الاستجابة السريعة في مجموعة معاملات ZIPIT Smart؛ ورغم تسجيل بعض المعاملات، يظل اللجوء إلى مثل هذه المعاملات محدودًا حتى الآن. ولذلك، تُعقد نقاشات مستمرة في السوق حول إمكانية التشغيل المتبادل لرموز الاستجابة للمساعدة في تعزيز إمكانية التشغيل البيني. وبذلك، يكون نظام

المالية على المنصة. ويستهدف النظام كلًا من العملاء الذين يملكون حسابات مصرافية كاملة أو وفق صيغة «اعرف عميلك KYC Lite» وأصحاب محافظ الهاتف المحمول. ويمكن إجراء المعاملات بالدولار الأمريكي أو بالدولار الزمبابوي (ZWL) عبر هذا النظام. وتُطلع الشركة الخاصة ذات المسؤولية المحدودة Zimswitch Technologies التي تأسست في عام 1994 بتشغيل نظام الدفع الفوري.

يستطيع أي مزود خدمة دفع مخصص له (PSP) استخدام نظام ZIPIT، بصفته نظامًا عابرًا للنطاقات، بما في ذلك المصارف التجارية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغير ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وغيرهم من مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين (الشكل 1.3). ويُتيح نظام ZIPIT خدمة التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بين المصارف باستخدام البطاقات إلى أي حساب مصرفي أو محفظة تحفظ بها إحدى المؤسسات.

تدفقات المعاملات على نظام ZIPIT



ويشمل المشاركون المباشرون في نظام ZIPIT المصارف التجارية وممؤسسات التمويل المتناهي الصغير (الشكل 1.2). أما المشاركون غير المباشرين، فهم مزودو خدمات الدفع غير المصرفيين، ومن فيهم مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs). ويمكنهم استخدام النظام من خلال اتفاق رعاية مع مصرف تجاري ZIPIT يحتفظ بحسابات استثمارية لأغراض المقاولة. ويستخدم نظام ZIPIT بوابة واجهة برمجة التطبيقات (API) للنقد الإلكتروني. ويلزم البنك المركزي مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بالمشاركة بناءً على اللوائح التنظيمية المصرفية لعام 2020. أما المشاركون الآخرون، فلا يلزمون بالانضمام، ولكن يشجعون على ذلك.

الحكومة



يعتبر نظام ZIPIT حلًا طوره نظام Zimswitch الذي يحوز ملكيته بالكامل. وتُخضع جميع الحلول التي يقدمها نظام Zimswitch، بما في ذلك نظام التسوية ZIPIT Smart، لقانون أنظمة الدفع الوطني. وفي عام 2020، استحوذ البنك Zimswitch على حصة تبلغ 15% من نظام Zimswitch، يظل اللجوء إلى المعاملات حاليًا في زمبابوي على حصة تبلغ 85%. وبذلك، يكون نظام

ويسوّي البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) المعاملات عبد نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) بموجب اتفاق صافي التسوية المؤجل الذي يتم في اليوم الموالي للمعاملة (T+1). ولا تضمن هذه المعاملات حسابات ممولة مسبقاً. ويحتفظ البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) بضمانات لتغطية التزامات التسوية في حال عدم

دراسة حالة ZIPIT (زمبابوي)

لعام 2020 الخاصة بـ **نقل الأموال والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وإمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول** على دمج مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs) في نظام الدفع الوطني (NPS) لضمان إمكانية التشغيل البيني.

وتنطبق كذلك تشريعات العقوبات ومكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT) وتمويل انتشار الأسلحة (CPF) بما في ذلك قانون غسل الأموال وعائدات الجريمة وقانون تشجيع استخدام المصارف وقانون مكافحة الإرهاب الأجنبي والدولي. ويشير المشغل إلى وجود قيود تنظيمية مثل الحدود التقليدية على المعاملات التي يفرضها المشرع لمعالجة قضايا التداول غير القانوني للعملات الأجنبية الذي ينتشر في السوق ويجعل المنتج عرضة لسوء الاستخدام، وعلى صعيد آخر، لا توجد لوائح تنظيمية تنص على تمويل مفتوح أو أصول افتراضية في زمبابوي حالياً، ولكن يُجرى العمل على تطوير رمز الاستجابة السريعة الوطني.



يشكل تعدد العملات المستخدمة في المعاملات التجارية في زمبابوي عقبة أمام اعتماد المدفوعات الرقمية، إذ يعاني المستهلكون من فقدان الثقة العميق في قطاع الخدمات المالية الرسمية بسبب ارتفاع معدلات التضخم. أضاف إلى ذلك أن العملة المحلية الزimbabuia (ZWL) تُستخدم في نحو 20% فقط من مجموعة المعاملات، في حين يهيمن الدولار الأمريكي عليهما منذ اعتماده في هذا البلد في عام 2009. واستخدمت الشركات العملة المحلية الزimbabuia (ZWL) في الغالب لصرف العملة (Dzoma, 2024). وفي أبريل 2024، طرح البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) عملته السادسة منذ عام 2008، وهي عملة الذهب الزimbabuia (ZWG)، وسجل نظام ZIPIT - كما هو مبين في الشكل 1.4 - نمواً قوياً في أحجام المعاملات بين عامي 2020 و2022، ويرتبط هذا النمو جزئياً بزيادة الإقبال على المعاملات الرقمية بعد جائحة كوفيد-19. وانخفضت أحجام المعاملات خلال العام الماضي من 27.5 مليون إلى 13.3 مليون معاملة، بينما زادت قيمة المعاملات في الفترة نفسها من 56 مليون دولار أمريكي (340 مليون دولار زمبابوي) إلى 305 ملايين دولار أمريكي (1.9 تريليونات دولار زمبابوي).⁵⁷ وكان هذا الارتفاع في القيمة مدفوعاً بأكمله بانخفاض العملة الزimbabuia (ZWL). وفي الواقع الأمر، سجل انخفاض في قيم المعاملات الفعلية (Zimswitch, 2024). وأدت التقلبات الحادة التي شهدتها العملة خلال العام الماضي إلى تردد الناس في استخدام النظام المالي الرسمي. وعالج نظام ZIPIT ما يعادل 1% من الدخل القومي الإجمالي في عام 2023، وهي نسبة تشير إلى وجود فرصة كبيرة للتوسيع في مجال المدفوعات الرقمية في هذا البلد.

اللوائح التنظيمية

تشمل القوانين واللوائح التنظيمية الرئيسية الموجهة للمشاركيين في النظام، **قانون المصارف** الذي ينظم عمل المؤسسات المالية على المنصة **قانون أنظمة الدفع الوطنية** الذي ينظم عمل مزودي خدمات الدفع بما في ذلك نظام Zimswitch ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs). وبإضافة إلى ذلك، تنص **اللوائح التنظيمية للمصارف**



الحجم والقيمة اللتان يعالجهما نظام الدفع

لا يجمع نظام Zimswitch البيانات عن المعاملات الداخلية من نظام الدفع الفوري، الأمر الذي يؤدي إلى التركيز على المدفوعات التي يتم داخلياً ضمن مزود معين لخدمة الدفع (الشكل 1.4). ويُعد نظام Zimswitch تقارير مفصلةً يرسلها إلى البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ). وبالإضافة إلى ذلك، فهي توفر يومياً معلومات عن الأداء.

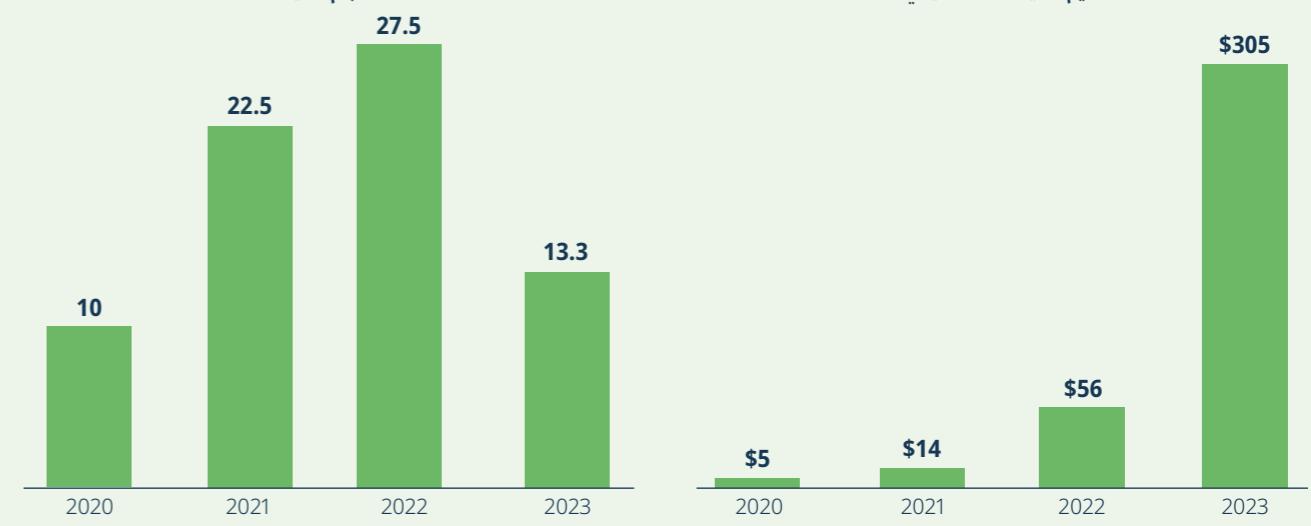
وبالإضافة إلى ذلك، وضع نظام Zimswitch نهجاً للرد عن الاستفسارات وحل النزاعات ضمن قواعد النظام، مدعومة بنظام مخصص لمتابعة استفسارات المستخدمين النهائيين والرد عليها وحل النزاعات. وتنطبق قواعد حل النزاعات وسياساتها على كل عضو، حيث توجه عمليات الرد على الاستفسارات عبر سلسلة القيمة بأكملها، ويشتمل ذلك التجار والمستخدمين النهائيين. ويتمثل النهج في أن يطرح المرسل الاستفسار على مصرفه، ثم سسجه على منصة Zimswitch ثم تُحل المشكلة بين المرسل والمصرف الذي استلم الاستفسار. ويطلب نظام ZIPIT الإجابة على الاستفسار في غضون 48 ساعة. وبعد ذلك، يتدخل نظام ZIPIT كوسيلة إن لم يتوصل الطرفان إلى تسوية. وتنطبق هذه العملية أيضاً عند حدوث أخطاء في تسجيل المعاملات الخاصة بالخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن نظام ZIPIT لا يتبع حتى الآن وسيلة إضافية للمستخدمين النهائيين للاستفادة من آليات الاتصال خارج نطاق مزودي خدمات الدفع، رغم أن المراقبة المركزية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

قواعد النظام
قواعد نظام ZIPIT غير متاحة للجمهور، وبعد الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال (AML) والتمويل الإرهابي (CFT) وتمويل انتشار الأسلحة (CPF) إلى الامام، يشمل ذلك تبني نهج يقوم على تقييم المخاطر إزاء الامتثال، ويستند إلى التشريعات والتوجيهات التنظيمية، غير أنه لم يتم حتى الان تبني هذا النهج على نطاق واسع عبر القارة، مما يجعل جمهورية زمبابوي متفوقة في هذا المجال.



المعاملات المسجلة في نظام ZIPIT

القيم (مليون دولار أمريكي)



⁵⁷ استُخدم سعر صرف يبلغ 6,104.7 راند جنوب أفريقي لكل دولار أمريكي استناداً إلى Zimswitch. ونظراً للتقلبات التي يشهدها الدولار الزimbabuia، فهو لا يشمل سعر صرف رسمي على موقع www.oanda.com وقد تم استبدال هذه العملة بعملة الذهب الزimbabuia (ZWG).





5

زيادة انتشار أنظمة الدفع الفوري: إزالة العوائق أمام ترخيص التكنولوجيا المالية

وفي إطار السعي لبلوغ الشمولية التامة، يجب على نظام ZIPIT توسيع حالات استخدامه، خاصةً من خلال إدراج المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P). وبالإضافة إلى مراقبة النزاعات، يمكن للقائمين على نظام ZIPIT النظر في إتاحة سبل إضافية للاتصال لزيادة الثقة لدى المستخدمين النهائيين. وختاماً، سيضمن نموذج العمل القائم على عدم الخسارة أو استرداد التكاليف ألا تعيق الرسوم الإضافية اعتماد المستخدمين النهائيين. وأما من حيث البيئة التنظيمية، فقد أصدرت زمبابوي قانوناً مصرفياً محدثاً مناسباً لهذا الغرض، وهي تتبنى نهجاً قائماً على تقييم المخاطر لمكافحة غسل الأموال (AML)، وتمويل الإرهاب (CFT)، وتمويل انتشار الأسلحة (CPF).

وفقاً لمعايير الشمولية لمنظمة AfricaNenda الموضحة في الفصل الثاني، حقق نظام ZIPIT مستويات متقدمة من الشمولية، فهو يسهل الأداء الوظيفي الشامل لحالات استخدام رئيسية مثل المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P) والمعاملات من الأفراد إلى الشركات (P2B)، وهو يتيح للمستخدمين النهائيين قنوات لإجراء المعاملات المفضلة لديهم. ويتيح النظام ميزة إمكانية التشغيل البيني من الجميع عبر نموذج عابر للنظم ويشارك البنك المركزي في هيكل الحكومة. وختاماً، يتمتع جميع المشاركين في نظام ZIPIT بفرصة متساوية للمساهمة في اتخاذ القرارات الأساسية.

وخلال تصميم نظام ZIPIT وتشغيله، استُخلصت دروس عديدة هي:

- رموز التجار تساهم في تسهيل المدفوعات من الأفراد إلى الشركات (P2B) وتقليل الأخطاء:** أدرج نظام ZIPIT Smart رموز التجار المرتبطة بحساباتهم على نحو يمكّنهم من إجراء المعاملات من أفراد إلى شركات (P2B) على نحو أكثر سلاسة ويفصل من الأخطاء. وتعد رموز الاستجابة السريعة ملائمة بشكل أكبر، ولكن استخدامها لا يزال محدوداً، وفي هذا يكمن التحدي التالي الذي يجب على نظام ZIPIT استكشافه.
- تأسيس عملية مخصصة لحل النزاعات يعزز الثقة:** في حال عدم حل النزاع، يقدم نظام ZIPIT قناة إضافية لفائدة المستخدمين النهائيين. وتشمل عملية الحل النموذجية تقديم المرسل استفساراً من خلال مصرفه الذي يسجله على منصة Zimswitch ويسهم في حل النزاع بين المصارف المعنية. وإن لم يتم التوصل إلى تسوية خلال 48 ساعة، يتدخل نظام ZIPIT بصفته وسيطًا لحل النزاع. ومن ثم، تزداد الأنظمة على غرار نظام ZIPIT ثقة ومصداقية بفضل تطبيق قواعد واضحة وقابلة للتنفيذ لمعالجة النزاعات على مستوى المشاركين.
- تعدد العملات يعزز الرقمنة:** يتيح نظام ZIPIT إجراء المعاملات بالدولار الأمريكي والعملات الزيمبابوية (ZWG وZWL) دون الحاجة للتحويل. وبناءً على ذلك، يمكن أن تقدم هذه الميزات للمستخدمين النهائيين المزيد من الخيارات وتقلل من حجم العملة المحافظ عليها نقداً في بلد يعاني من التضخم المرتفع وفقدان الثقة في مزودي خدمات الدفع.

الجهات التنظيمية أن تفهم آلية التنظيم أو الترخيص التي ستؤهلهن للإدارة الفعالة للمخاطر التي تتعرض لها شركات التكنولوجيا المالية، مثل المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون والاحتياط وعدم كفاية القدرة على التوسيع والموثوقية (لا سيما من حيث احتمالية التسبب في تعطل النظام)، وذلك من دون إعاقة عجلة الابتكار.

ويعرض هذا التحليل التفصيلي التحديات المرتبطة باللوائح التنظيمية وأليات العمل المتبعة في الوقت الراهن والفرص المتاحة لتمكين شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات من المشاركة في أنظمة الدفع الفوري بالتوافق مع مواصلة إدارة المخاطر.

وينبغي للنظام - ليندرج ضمن فئة أنظمة الدفع الفوري الشاملة - أن يهدف إلى خدمة أكبر فئة ممكنة من المستخدمين النهائيين، بدلاً من التركيز فقط على أكثر الفئات ربحية. وهذا أمر صعب تحقيقه دون التماس المساعدة من مزودي الخدمات الجدد والمبتكرin - لا سيما شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات - المتغرين لخدمة فئات المستخدمين النهائيين المهمشة في العادة. وبالتالي، يتبعن على صناع القرار ومشغلي أنظمة الدفع الفوري أن يستوعبوا العوائق التي تواجه في الوقت الحالي، شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات عند دخول الأسواق والحصول على الترخيص، وكلاهما شرطان أساسيان للمشاركة في أنظمة الدفع الفوري. وعلى نحو مماثل، يتبعن على

أحد الموضوعات التنظيمية الأخرى الذي يؤثر تأثيراً كبيراً في شمولية أنظمة الدفع الفوري ونموها في ممارسات الترخيص لمزودي خدمات الدفع غير المصرفيين. ويتناول هذا الفصل على وجه التحديدوضع الراهن لترخيص التكنولوجيا المالية في البلدان التي تملك نظام دفع فوري، ويبحث أيضاً التغيرات التي قد تتمكن من زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يؤدي إلى حصاد فوائد الشمولية.

سلطنا الضوء في مختلف أقسام هذا التقرير على الطرق التي تؤثر بها المنظومة المالية الأوسع بلد معين أو منطقة معينة في شمولية أنظمة الدفع الفوري، إذ تمثل البيئة التنظيمية عاملًا من العوامل القوية التي تحرك المنظومة. فعلى سبيل المثال، تناول الفصل الذي عرض المشهد العام مدى مساهمة مشاركة البنوك المركزية وتكليفات التشغيل البياني في تحقيق شمولية أكثر نسبيًا للعديد من أنظمة الدفع الفوري حتى وصلت إلى المستوى المتقدم على نطاق الشمولية لمنظمة AfricaNenda. ويتمثل

5.2 | التحديات المرتبطة بترخيص شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات

الجدول 5.1 التحديات البارزة التي تواجه هذه الشركات في أفريقيا بحسب ما أبرزته الأبحاث والمقابلات مع المستجيبين الرئيسيين.

تواجه شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات عوائقاً في مختلف مراحل عملية الترخيص. ويوضح

الجدول 5.1 | العوائق المرتبطة بترخيص شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات

المرحلة في عملية الترخيص التي يظهر فيها العائق			نوع العائق
بعد الموافقة	المعالجة والموافقة	تقديم الطلب	
×	-	×	محدودية قيمة الترخيص
×	×	×	عدم اليقين بشأن اللوائح التنظيمية
-	×	×	صعوبة العمليات وطول مدتها وارتفاع تكلفتها
-	×	×	محدودية دعم الابتكار

المتخصصة في مجال المدفوعات إعادة تقديم الطلب. وتؤدي تكاليف تقديم طلب للحصول على ترخيص آخر - لا سيما في الأسواق الأصغر - إلى إعاقة التوسيع.

عدم اليقين بشأن اللوائح التنظيمية: تواجه شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات صعوبات في التعامل مع الأطر التنظيمية المعقدة التي قد تكون في كثير من الأحيان غير واضحة لفئات الترخيص واللوائح التي تتطبق عليها والجهات التنظيمية المتخصصة بالإشراف على مجال عملها. فيعد تقديم الطلب، قد تجهل شركات التكنولوجيا المالية حالة طلبها خلال فترة معالجتها، وعلاوة على ذلك، لا تلتقي شركات التكنولوجيا المالية أي تفسير عندما يطلب منها تقديم معلومات إضافية، ولا توجد شفافية عن السبب الذي أدى إلى الرفض. وقد تواجه

محدودية قيمة الترخيص: تؤكد شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات التي تتبع نماذج عمل جديدة أو بديلة أنها تواجه عوائقاً في مراحل تقديم الطلب والموافقة عليه لأن فئات الترخيص الحالية لا تتطابق على متطلباتها وخدماتها. وحتى لو كانت التراخيص الحالية تلبي بعض احتياجاتها، فقد تفرض قيوداً بشأن النطاق الذي يمكن لحامل الترخيص العمل فيه ومن يمكنه خدمتهم، وقد يؤدي هذا الوضع إلى العزوف عن تقديم الطلب، وبالتالي تنتهي عملية تقديم الطلب قبل أن تعمل الجهة التنظيمية على معالجتها أو حتى ترفضه في مرحلة المعالجة. ومن التحديات الشائعة الأخرى - في مرحلة ما بعد الموافقة - عدم إمكانية نقل المخاطر المتزايدة في مجالات الاستقرار المالي والنزاهة وحماية المستهلك، مما يعني أنه من الصعب تقديم طلب التشغيل في ولاية قضائية أخرى وأن الترخيص يشمل نشاطاً واحداً في ولاية قضائية واحدة، وبخلاف ذلك، يتبعن على شركات التكنولوجيا المالية

5.1 | الدور المرتبط بتمكين الشمولية الذي تؤديه شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات

وتقديمها، ساهمت M-PESA في زيادة الشمول المالي في البلد بمقدار 58 نقطة مئوية أي ارتفعت من نسبة 26% في عام 2007 إلى 84% في عام 2021 (OMFIF, 2024).

توفر شركة MNT-Halan (مصر) منصة شاملة ومنظومة مدفوعات شاملة في مصر، وتقديم مجموعة من الخدمات تشمل الشراء الآن والدفع لاحقاً، والقروض متاهية الصغر والتمويل بالإضافة إلى التحويلات من أفراد إلى أفراد (P2P) وصرف الرواتب ودفع الفواتير، فضلاً عن أنها تتيح محفظة إلكترونية لصرف الأموال وتحصيلها وتحويلها (MNT-Halan, 2024). وفضل تقديم خدماتها على منصة سهلة الاستخدام بعوائق أقل MNT-Halan على مشتركيها، وتکاليف أقل لاستخدامها، تمكن شركات MNT-Halan من دمج فئات العملاء التي يصعب دمجها. وفي عام 2022، كان ما لا يقل عن 90% من جميع العملاء يقيمون في مناطق ريفية وحدث صرف 419,000 قرض إنتاجي للنساء ذوات الدخل المنخفض، ومؤلت الشركة نحو 1,700 مشروع صغير ومتوسط (DPI, 2024).

وعلى الرغم من تواجد شركات التكنولوجيا المالية الأفريقية في السوق وسلحها الحافل في إيجاد طرق للوصول إلى الفئات المستبعدة، فنادرًا ما تصنف بأنها مشاركون مباشرون في أنظمة الدفع الفوري. وتوجد 10 أنظمة فقط من مجموع 31 نظام دفع فوري تضم مشاركيين غير مصرفيين باشتئام مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ويسفر إدراجهم كمسارعين في أنظمة الدفع الفوري عن مساعدة المشغلين في التوسيع وتعزيز الشمول المالي، على سبيل المثال.

تعد شركة M-PESA (كينيا) من أكثر الأمثلة شهرة لشركات التكنولوجيا المالية التي تعمل على توسيع نطاق المدفوعات، ونظرًا لكون هذا النظام أحد الحلول الأولى للاستفادة من المعدلات المرتفعة لانتشار الهواتف المحمولة داخل كينيا لتطوير الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

تعد شركة M-PESA (كينيا) من أكثر الأمثلة شهرة لشركات التكنولوجيا المالية التي تعمل على توسيع نطاق المدفوعات، ونظرًا لكون هذا النظام أحد الحلول الأولى للاستفادة من المعدلات المرتفعة لانتشار الهواتف المحمولة داخل كينيا لتطوير الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

58 لغرض إعداد هذا التقرير يشير مصطلح «شركات التكنولوجيا المالية للمدفوعات» إلى الشركات التي تقدم خدمات دفع قيمة معينة بالتكنيولوجيا ولكنها لا تدرج ضمن فئة المصارف أو مؤسسات التمويل بالصغر أو الخدمات البريدية.

59 تشمل أنظمة الدفع الفوري العشرة التي تضم مشاركيين غير مصرفيين ليسوا من مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الأنظمة التالية: EthSwitch (أثيوبيا)، GIP (غانا)، IPN (جنوب إفريقيا)، Meeza Digital (جمهورية مصر العربية)، ZIPIT (زمبابوي)، بالإضافة إلى GIMACPAY (الجامعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا)، NFS (نيجيريا)، eNaira (نيجيريا)، MarocPay (المغرب)، وMaUCAS (موريسياوس).

5.3 | آليات الترخيص أو استيعاب شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات

هذه الشركات المباشر، مع تنوع الآليات المتبعة في هذا الشأن؛ و(2) الاستفادة من الآليات البديلة لدعم تطوير شركات التكنولوجيا المالية إلى الحد الذي يتيح ترخيصها. وقد تستخدم الجهات التنظيمية كلا الآليتين بطريقتين متكاملة داخل الولاية القضائية ذاتها.

في جميع البلدان الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل، اعتمدت الجهات التنظيمية عدة طرق لتنظيم شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات، وفقاً لنوع نشاط التكنولوجيا المالية. وتشمل الآليتان السائدتان: (1) الترخيص

آليات الترخيص المباشر

خدمات الدفع تطوير وتشغيل نماذج عمل متخصصة ومتكررة بموجب تراخيص قائمة على النشاط وتكون أكثر تخصصاً، ولكنها أقل إرهاقاً.

وعلى مدى العقود الماضيين، اتخذت البلدان الأفريقية التي تملك أنظمة دفع فوري خطوات تماشى مع هذا الاتجاه لإنشاء مجموعة أوسع من التراخيص لا تتضمن على مجرد الآليات التقليدية للترخيص المؤسسي. وأتاح هذا التحول لمزودي خدمات الدفع المشاركة المباشرة في نظام الدفع دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص مصرفي أو ترخيص مؤسسي مماثل. ويوضح الجدول 5.2 قائمة نامية تضم التراخيص المرتبطة بالدفع المتاحة في البلدان الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري، بالإضافة إلى التراخيص المؤسسية التقليدية المطلوبة لتقديم خدمات الدفع مثل الخدمات المصرفية. من شأن فئات ترخيص المخاطر، قدمت الجهات التنظيمية **تراخيصا قائمة على النشاط** (يشار إليها أيضاً باسم التراخيص القائمة على الوظيفة).⁶² وتعتمد الآلية القائمة على النشاط على مبدأ «أن النشاط الواحد مخاطره واحدة وبخضع للوائح تنظيمية واحدة»، فتتيح هذه الآلية وضع قواعد تنظيمية تطبق على أنشطة دفع محددة، بغض النظر عن نوع المؤسسة التي تنفذها (BIS, 2022a). وبالتالي، يمكن لمزودي مزودي خدمات الدفع التقليديين.

جرت العادة على أن تخضع خدمات الدفع للتنظيم بموجب **ترخيص مؤسسي** بحيث تصدر الجهة التنظيمية الترخيص لمؤسسة للمشاركة في مجموعة محددة مسبقاً من الأنشطة أو الخدمات. ولا يمكن إلا لفئات محددة من الجهات الخاضعة للتنظيم - مثل المصارف وجهات التحويل وغرف المقاصة ومؤسسات التمويل متاحى الصغر أو المصارف البريدية - الحصول على تراخيص مؤسسية، وكانت متطلبات الامتثال (التحفيف من حدة المخاطر) لكل منها متناسبة مع مستوى المخاطر المؤسسية التي يشكلها كل منها على التوالي. وهذا ما أدى إلى إنشاء عوائق أمام دمج المؤسسات الأصغر أو البديلة في سلسلة قيمة المدفوعات التي توفر وظائف أكثر تخصصاً في مجال المدفوعات وتنطوي على مخاطر أقل.

وفي ظل تطور الصناعة وتغير تصورات المخاطر، قدمت الجهات التنظيمية **تراخيصا قائمة على النشاط** (يشار إليها أيضاً باسم التراخيص القائمة على الوظيفة).⁶² وتعتمد الآلية القائمة على النشاط على مبدأ «أن النشاط الواحد مخاطره واحدة وبخضع للوائح تنظيمية واحدة»، فتتيح هذه الآلية وضع قواعد تنظيمية تطبق على أنشطة دفع محددة، بغض النظر عن نوع المؤسسة التي تنفذها (BIS, 2022a). وبالتالي، يمكن لمزودي

خدماتها بحيث لا تحتاج إلى ترخيص للعمل أو قد تختار العمل بدون ترخيص. وتحد هذه الخيارات من قدرة الشركات المالية على الانضمام إلى نظام دفع فوري، وبالتالي من الابتكار في منظومة أنظمة الدفع الفوري. ويوجد خطر إضافي يتمثل في انضمام شركات التكنولوجيا المالية التي تتخصص في مجال المدفوعات وتتمتع بقدرات تكنولوجية متقدمة إلى السوق غير الرسمية، مما يؤدي إلى تعزيز الأنظمة غير الرسمية التي تتنافس مع مزودي الخدمات الحاصلين على الترخيص وتعريف العملاء لمخاطر جسيمة.

وبدلاً من ذلك، قد تتمكن شركات التكنولوجيا المالية من التغلب على عوائق الترخيص من خلال التعاون مع مشارك حالياً في أنظمة الدفع الفوري. وقد تكون هذه الآلية أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بطلب الحصول على ترخيص وتكليف العمل حتى يتاسب مع متطلبات الترخيص. وتسمح هذه الآلية أيضاً لشركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات بالاستفادة من الوضع التنظيمي لمزود خدمات الدفع الشريك، مما يوفر الوصول إلى قاعدة عملاء حالية لدى الشريك. ومع ذلك، لا يناسب مسار الشراكة كل شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات، لأنه يتطلب منها في كثير من الأحيان تكيف منتجاتها وخدماتها لتناسب مدى تقبل الشريك للمخاطر واحتياجاته. وأضفت إلى ذلك أن الشراكة لا تخدم بالضرورة أهداف الابتكار والشموليّة الخاصة بأنظمة الدفع الفوري، لأنها تحد من وصول التكنولوجيا المالية إلى عملاء هذا الشريك وتحد من الابتكارات التي يمكن أن تقدمها للعملاء الذين يختارهم الشريك.

ولضمان حصول شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية غير المصرافية الأخرى على خيارات معقولة للتنافس والمساهمة في ابتكار وسائل الدفع، تحتاج البلدان إلى آلية تنظيمية وأدوات ترخيص مواتية للابتكار. وفي مجال المدفوعات، فإن نظام الترخيص الصديق للابتكار من شأنه أن يسمح لشركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات بالعمل على المدى الطويل في السوق والتوسيع والانضمام إلى نظام الدفع الفوري. وتحقيق هذه الغاية، تحتاج الجهات التنظيمية إلى آلية عمل قادرة على التكيف مع الطبيعة المتطورة بسرعة لـنماذج عمل شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات وأنشطتها ومخاطرها - آلية تستوعب في الوقت نفسه شركات التكنولوجيا المالية ذات الهياكل البسيطة والرشيقه.⁶⁰ وبناءً على ذلك، تمثل الآلية التنظيمية الضرورية في عمل الجهات التنظيمية في تحديد حدة المخاطر التي تشكلها شركات التكنولوجيا المالية والأدوار التي تؤديها، والاستفادة من عملية الترخيص لضمان أن تتمتع شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات بالتدابير المناسبة للتخفيف من حدة المخاطر وأن تتناسب أنشطتها مع أغراض أنظمة الدفع الفوري.⁶¹

الطلبات التي تصل إلى مرحلة ما بعد الموافقة أيضاً تحديات ناجمة عن التقلبات في اللوائح التنظيمية. فعلى سبيل المثال، أدت المناقشات الجارية بشأن تقنية سلسلة الكتل والأصول المشفرة إلى اتخاذ قرارات غير متسقة أو معاكسة بسبب حالة عدم اليقين التي تشبّه السياسات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن شركات التكنولوجيا المالية العاملة في هذه المجالات فقدت تراخيصها أو اضطررت إلى تغيير منتجاتها/ خدماتها لتظل قادرة على العمل أو فقدت نشاطها بسبب انخفاض ثقة المستخدم النهائي.

صعوبة العمليات وطول مدتها وارتفاع تكلفتها: تشمل العوامل التي تسبب في وجود عقبات تعيق الحصول على الترخيص العمليات اليدوية وغير المريحة وفترات الانتظار الطويلة (سواء من حيث الفترة اللازمة لتقديم الطلب أو فترة انتظار الحصول على نتيجة)، بالإضافة إلى تكلفة تقديم الطلب والتكلفة/الموارد الازمة لحفظ على سير العمل خلال فترة انتظار الحصول على الترخيص، فضلاً عن العمليات المتكررة (طلب إعادة تقديم أدلة، أو تقديم وثائق أو أدلة إضافية). وفي مرحلة تقديم الطلب على وجه التحديد، تسلط شركات التكنولوجيا المالية الضوء على العوائق الناجمة عن متطلبات رأس المال المرتفعة وال الحاجة إلى التوثيق الورقي والتفاعلات التي تتطلب الحضور الشخصي ومتطلبات التواجد الفعلي داخل الولاية القضائية. وقد تؤدي هذه العوامل إلى عزوف الشركات عن دخول السوق أو إجبارها على الانسحاب منه.

حدودية دعم الابتكار: رغم وجود مكاتب الابتكار ومسرعات التكنولوجيا المالية في عديد من الولايات القضائية، لا تتمتع كل هذه المؤسسات بالتجهيزات الازمة لدعم شركات التكنولوجيا المالية خلال مشوارها للحصول على الترخيص. وبالتالي، تواجه شركات التكنولوجيا المالية الخاصة بالدفع احتمالات أكبر في التراجع عن تقديم الطلبات والحصول على الرفض، لا سيما بسبب النواقص وعدم الدقة، على سبيل المثال تقديم طلب ترخيص خاطئ أو تقديم طلب ترخيص بوظائف غير صحيحة أو عدم وجود الوثائق الازمة لهياكل الحكومة التي تدعم طلبه. ولاحظت الجمعيات أن الجهات التنظيمية تفضل في بعض الأحيان أن تواصل معها شركات التكنولوجيا المالية تواصلاً مباشراً، وهي حالة قد تحدث بشكل غير مقصود من الدعم الذي يمكن أن تقدمه الجمعيات.

وللتغلب على هذه التحديات، قد تتخلى شركة التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات عن أعمالها أو تبيعها أو تعدل

62 شهد الإطار العام للمدفوعات تطويراً بمدروز الوقت بسبب عدد لا يحصى من العوامل بما في ذلك التوجهات الجديدة التي أصدرتها فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية، والدروس المستنيرة من البيانات التجريبية وغيرها من آليات الترخيص البديلة، بالإضافة إلى الاعتبارات الجديدة مثل الشمولية، والتصورات المتغيرة للمخاطر.

60 لا ينبغي الاستهانة بالمخاطر ذات الصلة في الإمكانيات الواحدة التي يوفرها الابتكار والشمولية. ولذلك، هناك حدًّا إمكانية تبسيط الآليات التنظيمية وعمليات الترخيص لشركات التكنولوجيا المالية.

61 تشتمل هذه المخاطر تلك المرتبطة بالنزاهة المالية (مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة والاحتياط) وحماية المستهلك والمستثمر والتحكيم التنظيمي، والسيولة.

ولا يمكن الحل في الابتعاد عن الآلية الأكثر مرونة القائمة على النشاط، بل في تطبيقها بمنظور قائم على المخاطر، مما يمكن الجهات التنظيمية من إدارة المخاطر في قطاع المدفوعات دون إعاقة الابتكار أو تقيد الشمولية، وتحقيق هذه الغاية، تحول بعض الجهات المنظمة للقطاع المالي من آلية الامتثال القائمة على القواعد - التي تركز بموجهاً اللوائح التنظيمية على المدخلات والامتثال الشكلي - نحو اتباع آلية قائمة على المخاطر (تعرف أيضاً باسم الآلية القائمة على المبادئ) تركز على النتائج وإدارة المخاطر (FATF, 2014).

يتسنم هذا النهج الأخير بطابع أكثر تقيداً لمقدمي طلبات الترخيص الذين لديهم نماذج عمل لا تتناسب تماماً مع الإطار المحدد. وقد تؤدي الاختلافات بين الولايات القضائية أيضاً إلى تعقيد قدرة شركات التكنولوجيا المالية على العمل في بلدان مختلفة - وهو ما يمثل دليلاً إضافياً على أهمية المواجهة التنظيمية للمساعدة في حصول جميع فئات السكان على خدمات الدفع، وحتى في السياق المحلي، فقد يؤدي تصنيف الأنشطة تصنيفاً ضيقاً للغاية إلى تجزئة الإطار التنظيمي، بل وقد يعطل عجلة الابتكار.



للرصد الدقيق والفعال وتقدير المخاطر، وعلى نحو مماثل، قد لا تكون لديها القدرة على التعرف على - أو حتى التفرقة بين - المخاطر الموجودة في نماذج العمل وأنواع مزودي الخدمات الأحدث. ويتفاوت هذا الوضع بسبب الافتقار إلى مجموعة واحدة من المبادئ العالمية لإدارة المخاطر (CGAP, 2020b).

ورغم هذه الفوائد، تواجه آلية الترخيص القائمة على المخاطر تحديات عده، وقد يتعرّض - على سبيل المثال - على الجهات التنظيمية إرباء الثقافة والعقلية المؤسسية اللازمة للإشراف القائم على المخاطر، لا سيما في غياب برامج التدريب والتطوير، وقد تفتقر الجهات التنظيمية أيضاً إلى البيانات والأنظمة اللازمة

الجدول 5.2 فئات تراخيص مزودي خدمات الدفع في مختلف البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل، والتي تبيّنها لشركات التكنولوجيا المالية غير المصرفية⁶³

فئات الترخيص لوظائف الدفع بخلاف الخدمات المصرفية							
مشغل/أونلاين/الموزع بالجملة	نقطة التفاعل (POI)	جهة التجمع / المكتب أو الوكيل	الجهة المصدرة / المُتناقلة	التحويلات	النقود الإلكترونية	النقد	البلدان
×	-	×	×	×	×	×	أنغولا
×	-	×	×	×	×	×	جمهورية مصر العربية
×	-	×	×	×	×	×	إثيوبيا
×	-	-	×	×	×	×	غامبيا
×	×	×	×	×	×	×	غانا
×	×	-	×	×	×	×	كينيا
-	-	-	×	×	×	×	مدغشقر
×	-	×	×	×	×	×	ملاوي
×	×	×	×	×	×	×	موريشيوس
×	-	×	×	×	×	×	المغرب
×	-	×	×	×	×	×	موزambique
×	-	×	×	×	×	×	نيجيريا
×	×	×	×	×	×	×	رواندا
×	-	×	×	×	×	×	جنوب أفريقيا
×	×	×	×	×	×	×	تنزانيا
×	-	×	×	×	×	×	تونس
×	-	×	×	×	×	×	أوغندا
×	-	×	×	×	×	×	زامبيا
×	-	×	×	×	×	×	زمبابوي
×	-	×	×	×	×	×	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

أدى التوجه نحو التراخيص القائمة على النشاط إلى تمكين شركات التكنولوجيا المالية من دخول الأسواق بعروض مستهدفة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك شركة M-PESA. وفي كينيا، تقدم هذه الشركة الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بموجب ترخيص يعتمد على نشاط إصدار النقود الإلكترونية الذي له متطلبات أقل صرامة مقارنة بتراخيص المصارف، إذ تلبي المصارف مجموعة أوسع من الأنشطة. ويعطي الترخيص القائم على النشاط بالقدرة على زيادة أنواع قنوات الدفع والوظائف والخدمات المتاحة للمستخدمين النهائيين، وبالتالي يساعد على توسيع نطاق المدفوعات الفورية. ونظرًا لفوائد الترخيص المرتبطة بتنوع سلسلة القيمة الخاصة بالمدفوعات، عملت العديد من البلدان الأفريقية منذ عام 2019 على مراجعة لوائح المدفوعات الخاصة بها لتمكين آلية عمل أكثر شمولية لترخيص

AfricaNenda, 2023). المصادر التالية لتجمیع الجدول أعلاه من أجل التحقق من صحة أنشطة الدفع المشمولة داخل كل بلد. (Eldib and Co, 2020). (4M Legal & Tax, 2023). (Lawyers Hub Cameroon, 2022). (PaySky, 2021). (MC&A, 2021). (Banco Nacional De Angola, 2023). (Koriat Law, 2024). (EthSwitch, 2024). (PayCity, 2024). (Ghana Interbank payment and settlement systems limited, 2024). (FinExtra, 2021). (BFAGlobal, 2021). (Africa Business Communities, 2022). (GSMA, 2014). (بنك المركزي الكيني, 2023). (بنك المركزي الموريتاني, 2022). (بنك موريشيوس, بدون تاريخ). (حكومة ملاوي, 2017). (MIPS, 2024). (Mauritius Africa Fintech Hub, 2022). (Mondaq, 2022). (Bownans, 2021). (DPO Pay, 2017). (بنك Pesapal, 2024). (360Mozambique, 2024). (DAI Global, 2018). (Banko de Moçambique, n.d.). (Central Bank of Nigeria, 2020). (Central Bank, 2024). (بنك PayCity, 2024). (Centrif, 2023a). (Club of Mozambique, 2022). (Banque of Rwanda, n. d.). (PPM Attorneys, 2019). (Eternity Law, 2022). (Global Compliance News, 2021). (Bowmans, 2022). (The Citizen, 2022). (of Nigeria, 2014). (Laws.Africa, 2018). (National Bank of Rwanda, n. d.). (Banque of Rwanda, n. d.). (Banque of Nigeria, 2014). (Banque of Nigeria, 2018). (Moira Mukale Legal, 2018). (Practitioners, 2023). (Kampala Associated Advocates, 2020). (Centrif, 2018 c). (AfricaNenda, 2023c). (بنك المركزي التونسي, 2017). (بنك الاحتياطي النيامي, 2024). (بنك المركزي النيامي, 2014). (بنك المركزي الغاني, 2011). (بنك المركزي النيامي, 2021). (بنك المركزي النيامي, 2022). (بنك المركزي النيامي, 2023). (بنك المركزي النيامي, 2024). (بنك المركزي النيامي, 2025). (بنك المركزي النيامي, 2026). (بنك المركزي النيامي, 2027). (بنك المركزي النيامي, 2028). (بنك المركزي النيامي, 2029). (بنك المركزي النيامي, 2030). (بنك المركزي النيامي, 2031). (بنك المركزي النيامي, 2032). (بنك المركزي النيامي, 2033). (بنك المركزي النيامي, 2034). (بنك المركزي النيامي, 2035). (بنك المركزي النيامي, 2036). (بنك المركزي النيامي, 2037). (بنك المركزي النيامي, 2038). (بنك المركزي النيامي, 2039). (بنك المركزي النيامي, 2040). (بنك المركزي النيامي, 2041). (بنك المركزي النيامي, 2042). (بنك المركزي النيامي, 2043). (بنك المركزي النيامي, 2044). (بنك المركزي النيامي, 2045). (بنك المركزي النيامي, 2046). (بنك المركزي النيامي, 2047). (بنك المركزي النيامي, 2048). (بنك المركزي النيامي, 2049). (بنك المركزي النيامي, 2050). (بنك المركزي النيامي, 2051). (بنك المركزي النيامي, 2052). (بنك المركزي النيامي, 2053). (بنك المركزي النيامي, 2054). (بنك المركزي النيامي, 2055). (بنك المركزي النيامي, 2056). (بنك المركزي النيامي, 2057). (بنك المركزي النيامي, 2058). (بنك المركزي النيامي, 2059). (بنك المركزي النيامي, 2060). (بنك المركزي النيامي, 2061). (بنك المركزي النيامي, 2062). (بنك المركزي النيامي, 2063). (بنك المركزي النيامي, 2064). (بنك المركزي النيامي, 2065). (بنك المركزي النيامي, 2066). (بنك المركزي النيامي, 2067). (بنك المركزي النيامي, 2068). (بنك المركزي النيامي, 2069). (بنك المركزي النيامي, 2070). (بنك المركزي النيامي, 2071). (بنك المركزي النيامي, 2072). (بنك المركزي النيامي, 2073). (بنك المركزي النيامي, 2074). (بنك المركزي النيامي, 2075). (بنك المركزي النيامي, 2076). (بنك المركزي النيامي, 2077). (بنك المركزي النيامي, 2078). (بنك المركزي النيامي, 2079). (بنك المركزي النيامي, 2080). (بنك المركزي النيامي, 2081). (بنك المركزي النيامي, 2082). (بنك المركزي النيامي, 2083). (بنك المركزي النيامي, 2084). (بنك المركزي النيامي, 2085). (بنك المركزي النيامي, 2086). (بنك المركزي النيامي, 2087). (بنك المركزي النيامي, 2088). (بنك المركزي النيامي, 2089). (بنك المركزي النيامي, 2090). (بنك المركزي النيامي, 2091). (بنك المركزي النيامي, 2092). (بنك المركزي النيامي, 2093). (بنك المركزي النيامي, 2094). (بنك المركزي النيامي, 2095). (بنك المركزي النيامي, 2096). (بنك المركزي النيامي, 2097). (بنك المركزي النيامي, 2098). (بنك المركزي النيامي, 2099). (بنك المركزي النيامي, 2010). (بنك المركزي النيامي, 2011). (بنك المركزي النيامي, 2012). (بنك المركزي النيامي, 2013). (بنك المركزي النيامي, 2014). (بنك المركزي النيامي, 2015). (بنك المركزي النيامي, 2016). (بنك المركزي النيامي, 2017). (بنك المركزي النيامي, 2018). (بنك المركزي النيامي, 2019). (بنك المركزي النيامي, 2020). (بنك المركزي النيامي, 2021). (بنك المركزي النيامي, 2022). (بنك المركزي النيامي, 2023). (بنك المركزي النيامي, 2024). (بنك المركزي النيامي, 2025). (بنك المركزي النيامي, 2026). (بنك المركزي النيامي, 2027). (بنك المركزي النيامي, 2028). (بنك المركزي النيامي, 2029). (بنك المركزي النيامي, 2030). (بنك المركزي النيامي, 2031). (بنك المركزي النيامي, 2032). (بنك المركزي النيامي, 2033). (بنك المركزي النيامي, 2034). (بنك المركزي النيامي, 2035). (بنك المركزي النيامي, 2036). (بنك المركزي النيامي, 2037). (بنك المركزي النيامي, 2038). (بنك المركزي النيامي, 2039). (بنك المركزي النيامي, 2040). (بنك المركزي النيامي, 2041). (بنك المركزي النيامي, 2042). (بنك المركزي النيامي, 2043). (بنك المركزي النيامي, 2044). (بنك المركزي النيامي, 2045). (بنك المركزي النيامي, 2046). (بنك المركزي النيامي, 2047). (بنك المركزي النيامي, 2048). (بنك المركزي النيامي, 2049). (بنك المركزي النيامي, 2050). (بنك المركزي النيامي, 2051). (بنك المركزي النيامي, 2052). (بنك المركزي النيامي, 2053). (بنك المركزي النيامي, 2054). (بنك المركزي النيامي, 2055). (بنك المركزي النيامي, 2056). (بنك المركزي النيامي, 2057). (بنك المركزي النيامي, 2058). (بنك المركزي النيامي, 2059). (بنك المركزي النيامي, 2060). (بنك المركزي النيامي, 2061). (بنك المركزي النيامي, 2062). (بنك المركزي النيامي, 2063). (بنك المركزي النيامي, 2064). (بنك المركزي النيامي, 2065). (بنك المركزي النيامي, 2066). (بنك المركزي النيامي, 2067). (بنك المركزي النيامي, 2068). (بنك المركزي النيامي, 2069). (بنك المركزي النيامي, 2070). (بنك المركزي النيامي, 2071). (بنك المركزي النيامي, 2072). (بنك المركزي النيامي, 2073). (بنك المركزي النيامي, 2074). (بنك المركزي النيامي, 2075). (بنك المركزي النيامي, 2076). (بنك المركزي النيامي, 2077). (بنك المركزي النيامي, 2078). (بنك المركزي النيامي, 2079). (بنك المركزي النيامي, 2080). (بنك المركزي النيامي, 2081). (بنك المركزي النيامي, 2082). (بنك المركزي النيامي, 2083). (بنك المركزي النيامي, 2084). (بنك المركزي النيامي, 2085). (بنك المركزي النيامي, 2086). (بنك المركزي النيامي, 2087). (بنك المركزي النيامي, 2088). (بنك المركزي النيامي, 2089). (بنك المركزي النيامي, 2090). (بنك المركزي النيامي, 2091). (بنك المركزي النيامي, 2092). (بنك المركزي النيامي, 2093). (بنك المركزي النيامي, 2094). (بنك المركزي النيامي, 2095). (بنك المركزي النيامي, 2096). (بنك المركزي النيامي, 2097). (بنك المركزي النيامي, 2098). (بنك المركزي النيامي, 2099). (بنك المركزي النيامي, 2010). (بنك المركزي النيامي, 2011). (بنك المركزي النيامي, 2012). (بنك المركزي النيامي, 2013). (بنك المركزي النيامي, 2014). (بنك المركزي النيامي, 2015). (بنك المركزي النيامي, 2016). (بنك المركزي النيامي, 2017). (بنك المركزي النيامي, 2018). (بنك المركزي النيامي, 2019). (بنك المركزي النيامي, 2020). (بنك المركزي النيامي, 2021). (بنك المركزي النيامي, 2022). (بنك المركزي النيامي, 2023). (بنك المركزي النيامي, 2024). (بنك المركزي النيامي, 2025). (بنك المركزي النيامي, 2026). (بنك المركزي النيامي, 2027). (بنك المركزي النيامي, 2028). (بنك المركزي النيامي, 2029). (بنك المركزي النيامي, 2030). (بنك المركزي النيامي, 2031). (بنك المركزي النيامي, 2032). (بنك المركزي النيامي, 2033). (بنك المركزي النيامي, 2034). (بنك المركزي النيامي, 2035). (بنك المركزي النيامي, 2036). (بنك المركزي النيامي, 2037). (بنك المركزي النيامي, 2038). (بنك المركزي النيامي, 2039). (بنك المركزي النيامي, 2040). (بنك المركزي النيامي, 2041). (بنك المركزي النيامي, 2042). (بنك المركزي النيامي, 2043). (بنك المركزي النيامي, 2044). (بنك المركزي النيامي, 2045). (بنك المركزي النيامي, 2046). (بنك المركزي النيامي, 2047). (بنك المركزي النيامي, 2048). (بنك المركزي النيامي, 2049). (بنك المركزي النيامي, 2050). (بنك المركزي النيامي, 2051). (بنك المركزي النيامي, 2052). (بنك المركزي النيامي, 2053). (بنك المركزي النيامي, 2054). (بنك المركزي النيامي, 2055). (بنك المركزي النيامي, 2056). (بنك المركزي النيامي, 2057). (بنك المركزي النيامي, 2058). (بنك المركزي النيامي, 2059). (بنك المركزي النيامي, 2060). (بنك المركزي النيامي, 2061). (بنك المركزي النيامي, 2062). (بنك المركزي النيامي, 2063). (بنك المركزي النيامي, 2064). (بنك المركزي النيامي, 2065). (بنك المركزي النيامي, 2066). (بنك المركزي النيامي, 2067). (بنك المركزي النيامي, 2068). (بنك المركزي النيامي, 2069). (بنك المركزي النيامي, 2070). (بنك المركزي النيامي, 2071). (بنك المركزي النيامي, 2072). (بنك المركزي النيامي, 2073). (بن

توضيحاً مفيدةً للآليات التنظيمية البديلة التي بدأت معظم بلدان أفريقيا التي تملك نظام دفع فوري في استخدامها استجابةً لمعالجة الأنشطة التي لا يتناولها الإطار التنظيمي الموجود فعلاً ولكنها لا تزال تتطلب إجراءً تنظيمياً.

عند بحث الاستجابات التنظيمية لمخاطر الأنشطة الجديدة، ينبغي للدول الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري أن تراعي طبيعة نشاط شركة التكنولوجيا المالية والعوامل الخاصة بكل بلد مثل حالة سوق المدفوعات والقيود المرتبطة بالقدرات وإطارها الحالي لتنظيم القطاع المالي. ويتتيح تسلسل اتخاذ القرارات أيضاً

آليات التراخيص البديلة

آلية الانتظار والتربّق

تعمل الجهات التنظيمية، في آلية الانتظار والتربّق، على مراقبة الابتكار قبل أن تتدخل، وعادةً ما تعتمد هذه الآلية إذا وجدت ضرورةً تنظيمياً في نشاط شركة التكنولوجيا المالية أو نموذج عملها، إذ تتيح آلية الانتظار والتربّق للجهات التنظيمية ميزة تفادي التسرع نحو إنشاء عملية تشريعية طويلة مالم يوجد ضرورة لها. ويتمثل الخلل الذي يشوب هذه الآلية في تطلب الانتظار مراقبة دقيقة، فقد يشكل الابتكار غير المقيد خطراً على حماية المستهلك والاستقرار المالي. وتشكل هذه الآلية حلاً مؤقتاً لا حلّاً نهائياً (World Bank, 2020c).

بالإضافة إلى آليات التراخيص الموصوفة، تستفيد الجهات التنظيمية من آلية بديلة واحدة أو أكثر للإشراف على شركات التكنولوجيا المالية الجديدة والناشئة في مجال المدفوعات. وتتمثل الآليات البديلة الثلاثة الأكثر شيوعاً في البلدان الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري في آلية الانتظار والتربّق، وألية التجربة والتعلم، وألية تسهيل الابتكار، وذلك على النحو التالي:

الإطار 5.2 | آلية الانتظار والتربّق في نيجيريا

استخدم البنك المركزي النيجيري آلية الانتظار والتربّق فيما يخص الأصول الافتراضية (العملات المشفرة) قبل إعداد اللوائح الرسمية. في حين عامي 2017 و2020، عمل البنك المركزي النيجيري على مراقبة مزودي خدمات الأصول الافتراضية عن كثب. وأصدر البنك حينها عدة إشعارات إرشادية للجمهور بما في ذلك إشعار بشأن المخاطر الكامنة المرتبطة بالتعامل في العملات المشفرة. وبحلول عام 2021، لاحظ البنك المركزي النيجيري أن الأصول الافتراضية تشكل مخاطرة كبيرة وهي متقلبة للغاية. ونتيجة لها الاستنتاج، حظر على المصادر والمؤسسات المالية غير المصرفي وغيرها من الجهات المالية فتح حسابات لمزودي خدمات الأصول الافتراضية. وبمرور الوقت، تطور المشهد المحيط بمزودي خدمات الأصول الافتراضية كما تطورت الاتجاهات العالمية والآليات المتّبعة للتخفيف من حدة المخاطر، وبناءً على المعرفة الجديدة، وضع البنك المركزي النيجيري لوائحه مناسبة تنص على طريقة فتح حسابات للعملات المشفرة للمصارف والمؤسسات المصرافية، وتتيح خدمات التسوية، وتسهيل تدفقات النقد الأجنبي للشركات التي تتعامل بالأصول الافتراضية (African Business, 2024).

وتطبق بلدان مختلفة بيئات تجريبية بقواعدها وبنياتها التي تتناسب مع أهدافها التنظيمية واحتياجات أسواقها المحددة. ويمكن أيضاً استخدام البيئات التجريبية كأداة للشمول المالي. فعلى سبيل المثال، عمل البنك المركزي المصري على تصميم معايير الأهلية الخاصة بالبيئة التجريبية الخاصة به لتناسب مع المنتجات أو الخدمات التي تدعم الشمول المالي (IMF, 2023).

وتكتسي آلية التجربة والتعلم طابعاً مرتباً إذ تسمح للجهات التنظيمية منح تراخيص مقيدة أو إعفاءات جزئية على نطاق صغير، بالتوازي مع إتاحة الرقابة. وتؤدي هذه الطبيعة إلى إنشاء بيئات تعليمية فاعلة تنتج بيانات وأدلة كافية تسمح للجهات

التجربة والتعلم تتيح آلية التجربة والتعلم للجهات التنظيمية الاستفادة من آليات التراخيص المؤقت، مثل خطاب عدم الممانعة، لل TECHNOLOGIES للابتكار من خلال إنشاء بيئة تجريبية للأجهزة التنظيمية، مما يتيح للمبتكرين فرصاً اختبار منتجاتهم دون الحاجة إلى الامتثال الكامل للوائح التنظيمية. كما تتيح هذه البيئات التجريبية للجهات التنظيمية فرصة التعرف على حدة المخاطر والتأثيرات المحتملة التي تشكلها منتجاتها على السوق والمستخدمين النهائيين (Cenfri, 2021).

الإطار 5.1 | أمثلة من البلدان عن الاستفادة من آلية التراخيص القائمة على المخاطر

غانا: وفقاً لقانون أنظمة وخدمات الدفع لعام 2019، يوجد في غانا حالياً ست فئات لتراخيص شركات التكنولوجيا المالية هي: الجهات المعنية بإصدار النقود الإلكترونية، ومزودو خدمات الدفع المقسمون إلى ثلاث مستويات تراخيص (المستوى القياسي والمتوسط والمستوى المحسن)، وأنظمة مزودي خدمات الدفع، ومزودو خدمات الدفع والتكنولوجيا المالية (AFI, 2023). ومنذ صدور القانون، أصدر بنك غانا 46 ترخيصاً، معظمها ضمن فئة "المستوى المحسن لمزودي خدمات الدفع" (Bank of Ghana, 2024). وهذه الآلية المقسمة أتاحت لبنك غانا ربط المخاطر بكل دور من أدوار الدفع، وتعيين فئة لها تراخيص موارد مناسبة لها. وتسمح كل من فئات التراخيص وألية التقسيم إلى مستويات لمزودي خدمات الدفع الأصغر حجماً بالتوسيع وطلب الحصول على تراخيص ل تقديم مجموعة أوسع من الأنشطة (Bank of Ghana, 2024).



رواندا: عمل البنك المركزي الرواندي على تعديل اللوائح التنظيمية التي تحكم عمل مزودي خدمات الدفع لتشمل تراخيص مخصصة وعملية مبسطة لتعديل التراخيص (National Bank of Rwanda, 2023). ويسمح هذا التعديل للمرخص لهم بإضافة خدمات دفع محددة أو إزالتها بمعرفة البنك المركزي (Kayisanabo, 2023).

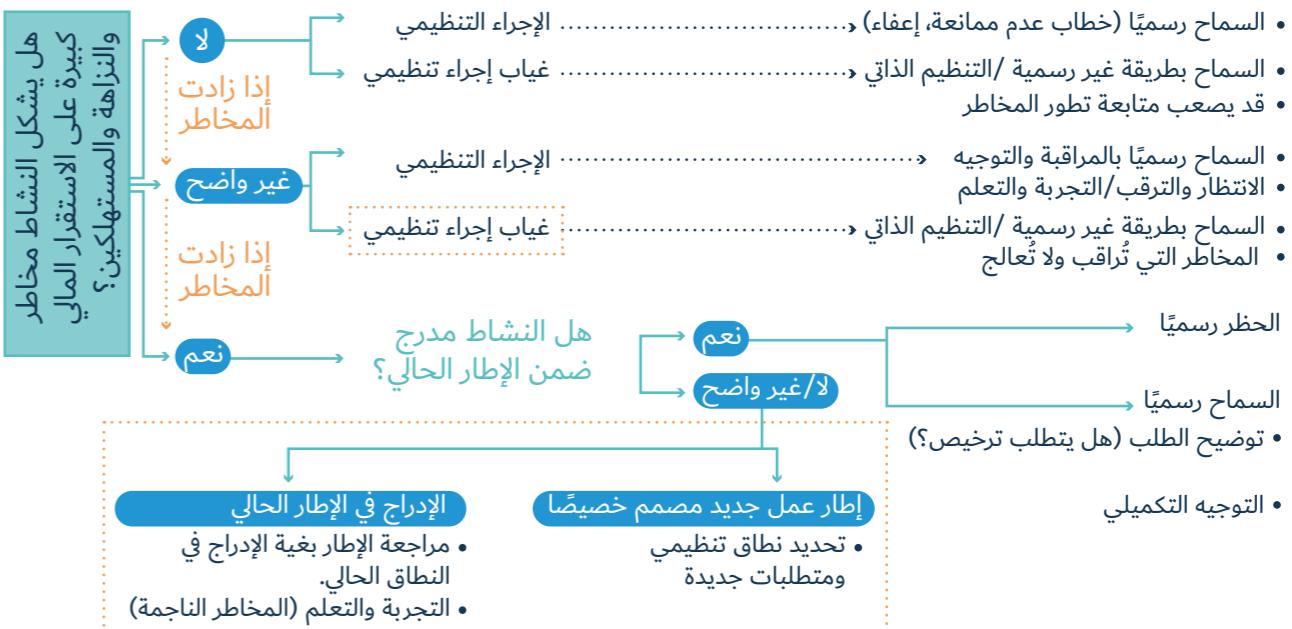


كينيا: للتغلب على التحديات المرتبطة بالتعرف على نماذج عمل التكنولوجيا المالية المتطرفة والتوفيق بين المتطلبات التنظيمية المتنافسة والمتضاربة، يستعد البنك المركزي الكيني لوضع جميع الخدمات المالية الرقمية تحت السلطة التنظيمية للبنك المركزي الكيني (مشروع قانون المجلس الوطني رقم 21)، ما يمثل أول آلية شاملة في أفريقيا لتنظيم كل من تقديم الخدمات المالية الرقمية وعمليات الإشراف عليها وترخيصها (Bowmans, 2021a). وستسمح هذه الآلية للبنك المركزي الكيني بتقييم حدة المخاطر المرتبطة بكل نشاط دفع عبر القطاعات المختلفة بشكل شامل وتطوير فئات تراخيص مناسبة للغرض.



ويتيح تسلسل اتخاذ القرارات التنظيمية لشركات التكنولوجيا المالية دفع فوري عند التعامل مع الأنشطة التي تشكل مخاطر كبيرة على الاستقرار المالي والنزاهة والمستهلكين على النحو الموضح في الشكل 5.1 أدناه:

الشكل 5.1 | تسلسل اتخاذ القرارات التنظيمية لشركات التكنولوجيا المالية



مشكلات النطاق وأو التفوّض المرتبطة بالเทคโนโลยيا المالية الازم معالجتها

ولا تتحقق الفائدة في السوق من هذه الجهات المُيسّرة إلا إذا حدث إدارتها بفعالية وإذا كان لديها عدد كافٍ من المشاركين في السوق، مما يجعل لها طبعاً كثيف الموارد يتأثر بالسوق. ومن ثم، تتناسب هذه الجهات بدرجة أكبر مع أكثر أسواق التكنولوجيا المالية تطويراً التي تمثل فيها مراكز الابتكار إلى تحقيق مشاركة أوسع من جهات متعددة (IMF, 2023).

وبشكل عام، تستخدم معظم البلدان الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري آلية بديلة واحدة على الأقل لدعم تطوير شركات التكنولوجيا المالية باعتبارها آلية تكميلية لآلية الترخيص التابعة لها، وفي حين أنشأت بعض البلدان جهات مُيسّرة للابتكار، لا تزال البيئة التجريبية تمثل الآلية الأكثر انتشاراً. ويوضح الجدول 5.3 أدناه أمثلة عبر مختلف البلدان التي تملك نظام دفع فوري:

آلية تسهيل الابتكار
تمثل الآلية الثالثة في الاستفادة من الجهات المُيسّرة للابتكار - مثل مكاتب الابتكار والمراكز والمسرعات - لإنشاء نقطة مركبة للاتصال بالجهات التنظيمية من أجل دعم شركات التكنولوجيا المالية الراغبة في تنفيذ تقنيات الدفع المبتكرة والتفاعل معها (IMF, 2023). وتعمل الجهات المُيسّرة للابتكار على تمكين ترتيبات الشراكة والتعاون بين المبتكرين والسلطات الحكومية لتسريع النمو والابتكار في التقنيات المشتركة وتطوير الحلول السوقية للتحديات التي تواجه القطاع المالي. وتتيح هذه الآلية للجهات التنظيمية الإمام بمنتجات التكنولوجيا المالية ومفاهيمها وشركاتها، حتى تتمكن من تنظيمها والإشراف عليها بطريقة أكثر فعالية (World Bank, 2020c).

الجدول 5.3 | آليات الترخيص البديلة حسب البلد⁶⁵

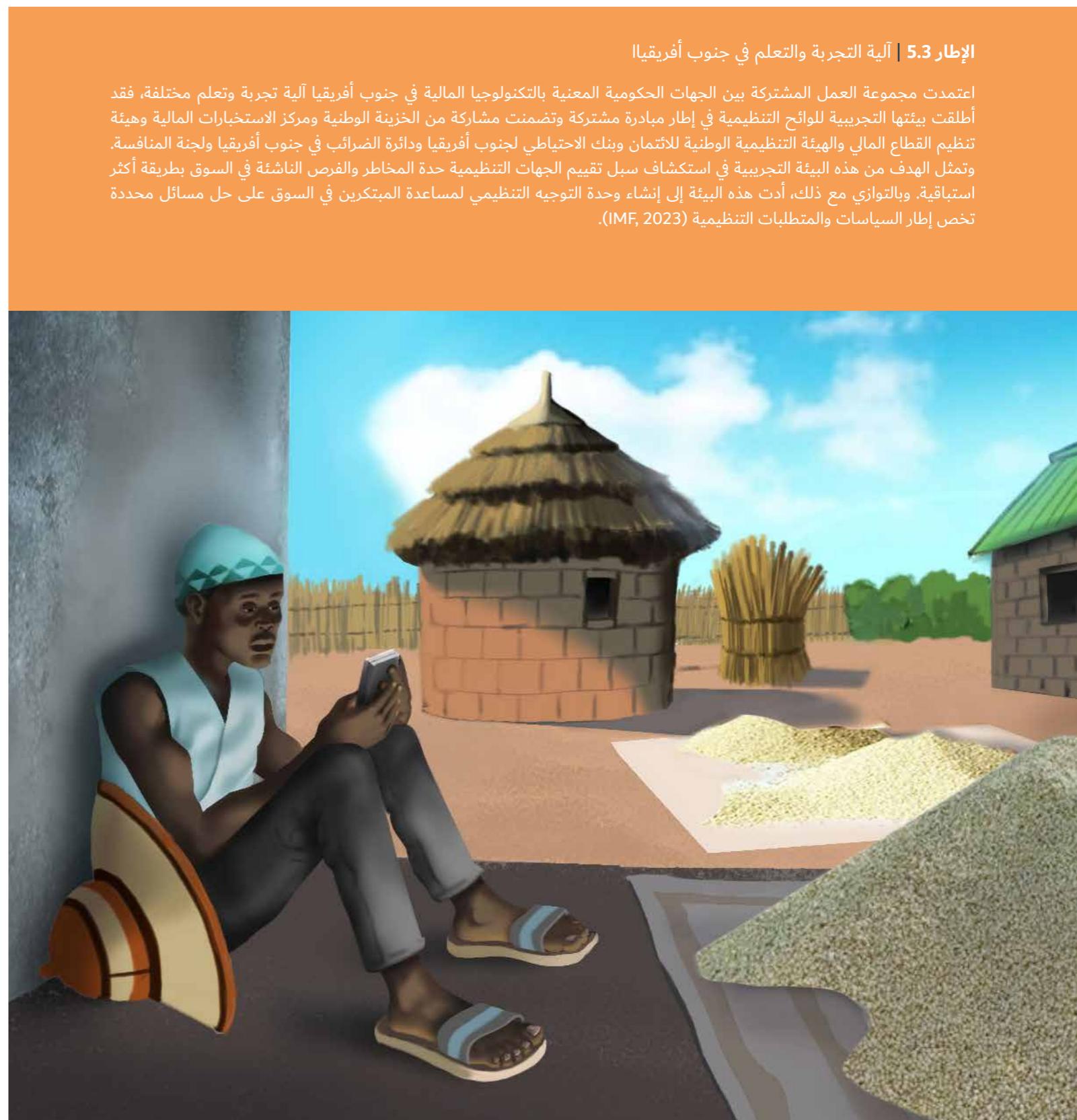
نظام دفع فوري	البلدان التي تملك	مثال
أوغندا	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية، بنك أوغندا الوطني	
جمهورية مصر العربية	مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية التنظيمي، البنك المركزي المصري	
إثيوبيا	مختبر التمويل المبتكر، البنك الوطني الإثيوبي	
غانا	البيئة التجريبية للابتكار والتنظيم، بنك غانا	
كينيا	بيئة التكنولوجيا المالية التجريبية تحت إشراف هيئة أسواق رأس المال الكينية	
مدغشقر	مركز Habaka - Malagasy هو مركز ابتكار تكنولوجي يدعم مجتمعاً من رواد الأعمال والمطورين والمبتكرین تحدي التكنولوجيا المالية في ملاوي	
ملاوي	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية التي تركز على الشمول المالي، ومجلس التنمية الاقتصادية في موريشيوس	
موريشيوس	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية، بنك المغرب	
المغرب	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية البنك المركزي في موزمبيق ومؤسسة تعميق القطاع المالي في موزمبيق	
نيجيريا	بيئة القطاع المالي التجريبية، البنك المركزي النيجيري ونظام التسوية بين البنوك في نيجيريا	
رواندا	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية، البنك الوطني الرواندي	
جنوب أفريقيا	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية، مجموعة العمل المشتركة بين الجهات الحكومية المعنية بالเทคโนโลยيا المالية	
تنزانيا	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية للتكنولوجيا المالية، بنك تنزانيا	
غامبيا	لا يوجد إلى غاية اليوم	
تونس	البيئة التجريبية، البنك المركزي التونسي	
أوغندا	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية، بنك أوغندا	
زامبيا	• بيئه اللوائح التنظيمية التجريبية، بنك زامبيا؛ • مسرع الابتكار Fintech4U (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالتعاون مع BongoHive)	
زمبابوي	بيئة اللوائح التنظيمية التجريبية، بنك الاحتياطي في زيمبابوي	

ورغم هذه المزايا، غالباً ما تواجه الجهات التنظيمية صعوبة في جمع القدرات والموارد اللازمة لتوفير الرقابة المطلوبة، فيصعب التمييز بين أنشطة الأعمال في كثير من الأحيان ضمان المساواة في المعاملة بين المشاركين، بالإضافة إلى أن خطر توفير المراقبة غير الكافية مرتفع للغاية (إنه قد يؤدي إلى فرض مخاطر على المستخدمين النهائيين أو تقييد الابتكار). وتم تصميم آلية التجربة والتعلم لتكون بمثابة تدبير مؤقت أو حجر الأساس نحو الترخيص الكامل (World Bank, 2020c).

التنظيمية يفهم المخاطر ومراقبة كيفية تطور السوق، مما يتيح لها إعداد استراتيجية تنظيمية مستهدفة تتناسب على نحو أفضل مع المنتج ونموذج العمل والمخاطر التي يفرضها. وفي النهاية، تؤدي هذه الآلية إلى تحسين قدرة الجهات التنظيمية ودعم التواصل المفتوح والفاعل بين الجهات التنظيمية والمبتكرين، والسماح باستيعاب المزيد من شركات التكنولوجيا المالية الأكثر تطويراً في مجال المدفوعات.

الإطار 5.3 | آلية التجربة والتعلم في جنوب أفريقيا

اعتمدت مجموعة العمل المشتركة بين الجهات الحكومية المعنية بالเทคโนโลยيا المالية في جنوب أفريقيا آلية تجربة وتعلم مختلفة، فقد أطلقت بيئتها التجريبية للوائح التنظيمية في إطار مبادرة مشتركة وتضمنت مشاركة من الخزينة الوطنية ومركز الاستخبارات المالية وهيئة تنظيم القطاع المالي والهيئة التنظيمية الوطنية للاتصال وبنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا ودائرة الضريب في جنوب أفريقيا ولجنة المنافسة. وتمثل الهدف من هذه البيئة التجريبية في استكشاف سبل تقييم الجهات التنظيمية حدة المخاطر والفرص الناشئة في السوق بطريقة أكثر استباقية. وبالتوازي مع ذلك، أدت هذه البيئة إلى إنشاء وحدة التوجيه التنظيمي لمساعدة المبتكرين في السوق على حل مسائل محددة تخص إطار السياسات والمتطلبات التنظيمية (IMF, 2023).



تقديم التوجيه بشأن العملية التنظيمية

تفعيل العوامل الممكنة للمنظومة: قد تؤدي مكاتب الابتكار دور الوسيط الرئيسي بتعزيز التواصل الشفاف بين الجهة التنظيمية والسوق والعمل باعتبارها مرجعاً للمبتكرين لطرح الأسئلة وفهم العملية والحصول على تحديات عن طلب الترخيص الخاص بهم، فعلى سبيل المثال، تعمل هيئة تنظيم القطاع المالي في جنوب أفريقيا على تشجيع شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات على المشاركة قبل التقديم بطلب الترخيص (مقابلات الأطراف المعنية، 2024). ويمكن لمكاتب الابتكار أيضاً المساهمة في ضمان مساهمة شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات في تحقيق الأهداف الوطنية، فعلى سبيل المثال، يُسند إلى مكتب ابتكار التكنولوجيا المالية في غانا تكليف مرتبط بالشمول المالي، وطلب المكتب من طالبي ترخيص التكنولوجيا المالية تعديل منتجاتهم لتعزيز الشمول المالي أو تقليل احتمالية الاستبعاد المالي (على سبيل المثال، عن طريق إتاحة المنتج/الخدمة على الأجهزة الأقل حداة، مثل الهواتف البسيطة) (AFI, 2023).

ضمان إتاحة قنوات تواصل وتنسيق قوية مع جماعات القطاع: تتمتع جماعات التكنولوجيا المالية بالقدرة على سد فجوة التواصل والتنسيق ومساعدة شركات التكنولوجيا المالية في الاستعداد لعملية الترخيص، ويمكن تحقيق هذا بنشر الوثائق التنظيمية (الأدلة الإرشادية والسياسات ووثائق الأسئلة والأجوبة والملخصات التعريفية العامة بالعمليات)، وتوفير مساحة مشتركة لشركات التكنولوجيا المالية لتبادل الأفكار وتطويرها، وتنظيم المنتديات بين الجهة التنظيمية وشركات التكنولوجيا المالية.

قد يؤدي عدم اليقين التنظيمي وقصور الدعم والعمليات المرهقة إلى عزوف شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات عن الحصول على الترخيص، خاصة إذا لم يكن لدى فريقها القيادي خبرة في مجال اللوائح التنظيمية. ورغم رفض الجهات التنظيمية تنظيم كل تقنية أو نشاط جديد، فإنها تستطيع الاستفادة من الأدوات لتوجيه الجهات الفاعلة في السوق وإنشاء الوضوح. على سبيل المثال:

نشر السياسات التوجيهية ذات الصلة: يمكن للسياسات التوجيهية أن تساعد في تجهيز شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات لعملية الترخيص بتحديد الهيئة التنظيمية التي تشرف على نشاط معين وتحديد الاتجاه التنظيمي، ومن ثم توجيه أنشطة التكنولوجيا المالية وضمان عمل هذه الشركات وفقاً للمبادئ الأساسية (Centri, 2021)، فعلى سبيل المثال، تحدد سياسة التكنولوجيا المالية في رواندا (2027-2022) الأهداف الاستراتيجية الوطنية المعنية بالเทคโนโลยيا المالية وتشير إلى أن الجهات التنظيمية المالية في رواندا منفتحة على الابتكار ورغبة في المشاركة للتكنولوجيا المالية في البلد. ويشمل أحد أهداف هذه الشراكة زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا. وبحلول عام 2020، دعم المشروع فعلاً 20 شركة ناشئة أنغولية (Fintech Futures, 2020). وعلى نحو مماثل، أبزم البنك الوطني الإثيوبي شراكة مع مختبر التمويل المبتكر وهيئة أسواق رأس المال الإثيوبية. وتهدف البيئة التجريبية الناجحة إلى مساعدة الجهات التنظيمية في تحديد المتطلبات التنظيمية المناسبة لتعزيز الابتكار، ومساعدة الشركات في فهم الالتزامات التنظيمية، ومن ثم تسريع دخولها إلى السوق (RegTech Africa, 2024).

الجدول 5.4 | أمثلة من البلدان عن الآليات البديلة لتوسيع منظومة التكنولوجيا المالية وإنشاء مسارات لدخول السوق

أنشأت ملاوي تحدياً في مجال التكنولوجيا المالية: يُشكل تحدي ملاوي في مجال التكنولوجيا المالية مبادرة رائدة يقودها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالتعاون مع بنك الاحتياطي في ملاوي وبدعم من شركاء متعددين لتعزيز الشمول المالي في ملاوي. ويتمثل الهدف في تحفيز تطوير الحلول المالية الرقمية المبتكرة والمساعدة في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية واستخدامها في المجتمعات المحرومة، لا سيما صغار المزارعين والنساء والشباب والفئات المهمشة (UNCDF, 2024).

أطلقت زامبيا مسرعاً للابتكار. بالشراكة مع مركز BongoHive (مركز الابتكار)، يعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في زامبيا على تنفيذ برنامج FINTECH4U بهدف إبراز إمكانات الخدمات المالية الرقمية ودعم نمو الاقتصاد الرقمي من خلال زيادة النفاذ إلى الخدمات المالية لجميع الزامبيين. ويفهد البرنامج إلى مساعدة 10 شركات صغيرة ومتعددة في مجال التكنولوجيا المالية على استيفاء متطلبات اللوائح التنظيمية والترخيص والامتثال التي تفرضها الجهات التنظيمية ذات الصلة. وتشمل هذه الجهات بنك زامبيا، وهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زامبيا، وهيئة سوق الأوراق المالية (UNDP, 2020).

تستفيد أنغولا وإثيوبيا من الشركات الرسمية لإنشاء البيئات التجريبية: يستفيد بنك أنغولا الوطني من شراكته مع شركة Beta-i، التي تُعد شركة استشارية في مجال الابتكار، لإنشاء أول بيئة تنظيمية للเทคโนโลยيا المالية في البلد. ويشمل أحد أهداف هذه الشراكة زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا. وبحلول عام 2020، دعم المشروع فعلاً 20 شركة ناشئة أنغولية (Fintech Futures, 2020). وعلى نحو مماثل، أبزم البنك الوطني الإثيوبي شراكة مع مختبر التمويل المبتكر وهيئة أسواق رأس المال الإثيوبية. وتهدف البيئة التجريبية الناجحة إلى مساعدة الجهات التنظيمية في تحديد المتطلبات التنظيمية المناسبة لتعزيز الابتكار، ومساعدة الشركات في فهم الالتزامات التنظيمية، ومن ثم تسريع دخولها إلى السوق (RegTech Africa, 2024).

5.4 | أربعة عوامل تمكينية لتحسين نتائج أنظمة الدفع الفوري الشاملة بترخيص التكنولوجيا المالية

تقديم التوجيه بشأن العملية التنظيمية.

مراجعة عملية الترخيص وتوسيع نطاقها.

الاستفادة من تكنولوجيا الإشراف.

دمج الشمول المالي كجزء أصيل من معايير البيئة التنظيمية أو مركز الابتكار.

يسفر الجمع بين الترخيص المناسب مع المخاطر والآليات البديلة عن تحقيق أهداف الشمول المالي، ولكن مهما كانت الآلية المتبعة، فإن الجهات التنظيمية قادرة على جعلها أكثر فعالية في تشجيع مشاركة شركات التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الامتثال من خلال العمل على العوامل الأربع التالية:



دمج الشمول المالي كجزء أصيل من معايير البيئة التنظيمية أو مركز الابتكار

هذه الفئات في عينات التجربة، ويمكن للبيئات التجريبية والجهات المُيسّرة مراعاة متطلبات الثقافة المالية للمنتجات أو الخدمات الجديدة ووضع الضمانات الازمة لضمان حماية المستخدم النهائي (بنك التسويات الدولية، 2020).

وفي نهاية المطاف، يمكن للجهات التنظيمية التي تعتمد آلية البيئة التجريبية أو آلية التسهيل أن تحدد معايير الأهلية لتوفير الوصول التفضيلي إلى المنتجات أو نماذج العمل التي تستهدف المستخدمين النهائيين الذين لا يستفيدون من الخدمات أو لا يحصلون على الخدمات بالقدر الكافي، بالإضافة إلى الإلزام بتضمين

5.5 | الخاتمة

التحديات التي تمنع شركات التكنولوجيا المالية من الحصول على الترخيص، يمكن للجهات التنظيمية دعم شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات وقطاع المدفوعات بوجه أعمّاً آمناً في تقديم الخدمات التي تعزز الشمول المالي.

يؤدي إشراك شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في مجال المدفوعات، باعتبارها جهات مشاركة في نظام الدفع الفوري، إلى توسيع نطاق المدفوعات الفورية والشمول المالي أيضًا، تتعذر مشاركة هذه الشركات في البلدان التي لديها لا تملك آليات تنظيم وترخيص تلائمها، وتطوير آلية خاصة بكل بلد لمعالجة الشمول المالي.



مراجعة فئات الترخيص وتوسيعها

قد تتطور آليات الترخيص بالطرق التالية لضمان شموليتها قدر الإمكان:

الإشراف الأولي: في المراحل الأولى، لا تتطلب جميع أنشطة التكنولوجيا المالية الحصول على ترخيص ويمكن تنظيمها بإقامة شراكات التكنولوجيا المالية مع الشركات المخصصة لها. وستستطيع شركات التكنولوجيا المالية أيضًا أن تبدأ عملياتها بموجب خطابات عدم الممانعة خلال مرحلة التجربة والمراقبة اللتين تمثلان نقطتي انطلاق مهمتين لمجالات جديدة من الابتكار مثل ما توضحه شركة M-PESA في كينيا.

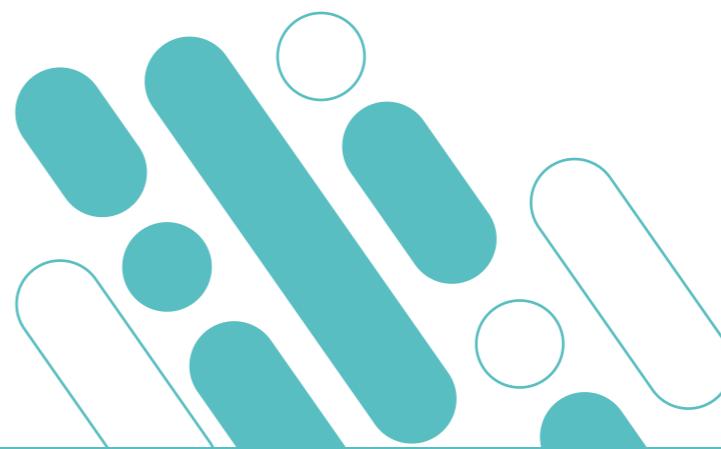
تحديث فئات الترخيص بعد تجربة النشاط بفعالية في السوق: لا تحتاج شركات التكنولوجيا المالية بالضرورة إلى ترخيص قائم على كيان محدد (أي ترخيص شركة تكنولوجيا مالية)، لكن يمكنها تحديث فئات الترخيص وأدواتها استنادًا إلى الأنشطة الجديدة التي حدثت تجربتها بصورة شاملة.

استخدام فئات الترخيص لاستيعاب الأنشطة المتطرفة عندما تبتكر شركات التكنولوجيا المالية بالجمع بين أنشطة متعددة قائمة في عرض جديد، لا يطلب من الجهات التنظيمية إنشاء نوع ترخيص جديد، بل إتاحة ترخيص يشمل مجموعة من الأنشطة الحالية، يجوز تطويرها بمروor الوقت. وفي الواقع، تعمل بعض الجهات التنظيمية على استخدام أنظمة

ترخيص مرتنة وسلسة. فعلى سبيل المثال، تمكنت غانا من إنشاء تدرج سلس في الترخيص وأدوات (انظر الإطار 1). واتخذت رواندا طريقة مماثلة فيما يخص اللائحة المنظمة لمزودي خدمات الدفع لعام 2023. وتتضمن المراجعات تراخيص مخصصة وعملية مبسطة لتعديلها (National Bank of Rwanda, 2023).

الاستفادة من الآلية القائمة على المخاطر لتجويه عملية الترخيص (بما في ذلك التقسيم إلى مستويات): يسنج اتباع آلية قائمة على حدة المخاطر في الترخيص للجهات التنظيمية فرصة تحديد حدة المخاطر وتقييمها من الناحية العملية على نحو أفضل، وإعداد استراتيجيات مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر، وتطبيق حصة متناسبة من الموارد حسب مستوى المخاطر، والسماح لنماذج العمل الجديدة بدخول السوق بدرجة مناسبة من الإشراف.

وضع الركائز الأساسية لإمكانية نقل الترخيص: رغم اهتمام شركات التكنولوجيا المالية المتزايد بإمكانية نقل ترخيص التكنولوجيا المالية (أو قابلية نقل الترخيص)، يجعل المخاطر والمخاوف الحالية بشأن الجهات التنظيمية الأمر غير واقعي (مقابلات الأطراف المعنية، 2024). ومع ذلك، يوجد زخم متزايد لتوحيد القواعد التنظيمية ومعايير الترخيص داخل المناطق لتمكين مزودي خدمات الدفع من التوسيع عبر الحدود دون الحاجة إلى شريك مصرفي في السوق المستهدفة.



الاستفادة من تكنولوجيا الإشراف

لتحفيض عبء المهام الإشرافية وتحسين عملية المراقبة والتعلم وتحرير القدرات من القيود، ينبغي للجهات التنظيمية المالية دراسة التكنولوجيا الإشرافية، فقد تؤدي رقمنة عملية الإشراف وأتمتها المهام المتكررة القياسية إلى تفريح الموارد المختصة بالإشراف بما يسفر عن توفير الوقت لتقديم دعم أكثر تقدماً.

ومن ثم تبسيط عملية الترخيص وتسريعها. وعلى سبيل المثال، يسمح نظام المراقبة المالية المتكامل للجهة التنظيمية في غانا بجمع البيانات الاحترازية بشكل مركزي وإدارة التراخيص والتصریح للجهات الخاضعة للإشراف (AFI, 2022).

قصة مصدر النظام

الهاتف المحمول، مما أدى إلى تكاليف معاملات مرتفعة عند إرسال المدفوعات بين مزودي خدمات الدفع المختلفين.

وجاءت هذه الترتيبات المكلفة للتشغيل البيني نتيجة لمفاوضات مكلفة، وقد تشكل عائقاً أمام الجهات الصغيرة التي لا تتمتع بقوة تفاوضية كبيرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه غالباً ما تفضل إمكانية التشغيل البيني الثنائي الجهات الأكبر حجماً والأكثر رسوحاً، مما يخلق نظاماً غير متكافئ ويعيق المنافسة، إذ يسعى مزودو الخدمات الصغار إلى التفاوض المكافئ، الأمر الذي كان من شأنه أن يعيق الابتكار ويبطئ نمو السوق. وأدى الاعتماد على كثير من الاتفاقيات الثنائية إلى خلق عراقيل تشغيلية وأوجه عدم كفاءة، حيث تستند كل اتفاقية إلى معايير وبروتوكولات مختلفة. وأسفر غياب التوحيد هذا عن تعسّر توسيع نطاق خدمات مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بكفاءة ودمج أنظمة جديدة أو ترقيات.

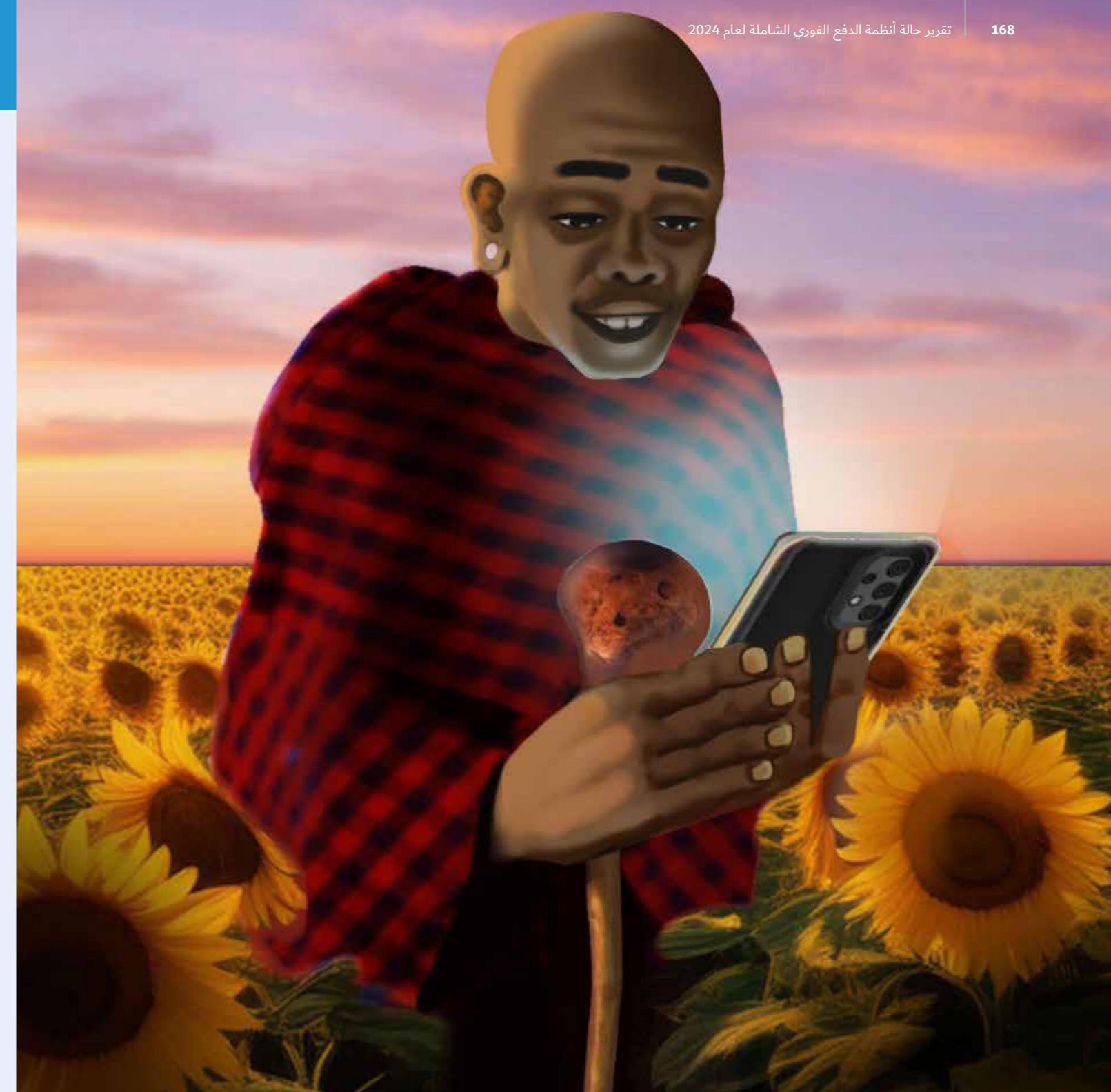
وفي عام 2014، برزت مجموعة جديدة من المعايير التي تحكم المدفوعات من أفراد إلى أفراد عبر الشبكات عزّزت الجهود الرامية إلى تحقيق إمكانية التشغيل البيني من حساب إلى حساب.⁶⁶ واعتراضًا بالحاجة إلى منظومة مدفعوات أكثر تكاملاً وكفاءة، فرض بنك تنزانيا إمكانية التشغيل البيني في عام 2015. وشرع في عام 2018، في تطوير نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)، المتمثل في بنية تحتية وطنية لمدفوعات التجزئة تسنح فرصة إجراء معاملات منخفضة القيمة بصورة فورية أو في الوقت الفعلي عبر مزودي خدمات الدفع المختلفين. وهنا تجدر الإشارة إلى إطلاق نظام الدفع الفوري في تنزانيا في عام 2021 بالاستعانة بمزودي خدمات دفع تجريبيين بالإضافة إلى حالات الاستخدام تجريبية، لكن كان إطلاقه الرسمي في عام 2024.

التحدي



أحدثت الخدمات المالية الرقمية تحولاً كبيراً في مشهد الخدمات المالية في تنزانيا على مدار العقد الماضي وأدت دوياً حاسماً في تسريع الشمول المالي. واعتباراً من عام 2021، بلغت نسبة الأفراد البالغين في تنزانيا الذين يمتلكون حساباً مالياً 52%，مقارنة بنسبة 17% في عام 2011.⁶⁷ وترجع هذه الزيادة إلى اعتماد واسع النطاق لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرافية للوكلاء. وتتيح هذه الخدمات للمستخدمين حفظ الأموال وإرسالها واستلامها من خلال محافظهم المحمولة، وكان لهذه الخدمات أثر بالغ في زيادة انتشار الخدمات المالية الرسمية في المناطق الريفية في تنزانيا.

وعلى الرغم من النجاحات، واجهت المنظومة للخدمات المالية الرقمية في تنزانيا عدة تحديات رئيسية.⁶⁸ وتمثلت إحدى أبرز المشكلات في الماضي في توسيع القطاع الجهد المرتبطة بقيادة ترتيبات إمكانية التشغيل البيني بين مزودي الخدمات المالية خلال الأيام الأولى لنشر الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. وكانت القسائم خارج الشبكة هي الآلية الأساسية لإرسال الأموال بين مزودي الخدمات قبل إطلاق إمكانية التشغيل البيني من حساب إلى حساب في عام 2014. ويتلقى مستلمو الدفع الرقمي الذين يخدمهم مزود مختلف عن المرسل إشعاراً عبر الرسائل القصيرة لصرف الأموال باستخدام رمز القسيمة. ويمكن إخراج الأموال بعد ذلك من النظام على أن يدفع مزود الخدمة للوكييل عمولة سحب نقدي. وأدت هذه الترتيبات إلى استراتيجيات تسعير مجزأة وتكاليف تشغيلية إضافية لمزودي الخدمات المالية عبر



دراسة حالة | نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)

⁶⁶ للمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على قاعدة بيانات 2021 Global Findex.
⁶⁷ تأثير إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في تنزانيا، 2016.
⁶⁸ تأثير إمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في تنزانيا، 2016.

القيمة المقترحة



يتضمن نظام الدفع الفوري في تنزانيا وظائف تقنية متنوعة لضمان إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع من أجل إجراء معاملات دفع آمنة وفعالة في الوقت الفعلي، وتهدف هذه الوظائف إلى دعم مجموعة واسعة من حالات الاستخدام وزيادة إمكانية التشغيل البيني وضمان قوة منظومة الدفع، ويهدف النظام ذاته إلى تسريع استخدام الخدمات المالية الرقمية وتقليل تكاليف المعاملات المستخدمة النهائيين من الأفراد والشركات. وعلاوة على ذلك، يوفر النظام فرصة لمزودي الخدمات المالية المصرفيين وغير المصرفيين (جهات إصدار النقود الإلكترونية) للاتصال مباشرةً ببنية الدفع لمعاجلة طلبات الدفع على الفور، وتتضمن القيمة المقترحة للمشاركين تحسين إمكانية التشغيل البيني والتواجد في مختلف الأماكن، والقدرة والمونة لدعم حالات الاستخدام الإضافية، ومعالجة المدفوعات بطريقة أكثر كفاءة وبتكلفة مخفضة، والاستفادة من الخدمات والبنية التحتية المشتركة، وزيادة المعاملات عبر الشبكة، وتحسين إدارة السيولة والمدخلات بفضل تقليل رأس المال العامل مُسبق التمويل، وتحسين كفاءة عمليات التسوية.

الإطار الزمني



والأطراف المعنية الأخرى، فضلاً عن التعقيدات والفوائد المتربعة على تنفيذ هذا النظام في تنزانيا. وحدد هذا التقرير الاحتياجات والدعم المطلوب لإنشاء نظام دفع فوري قوي بناءً على مدخلات من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المصادر وجهات إصدار النقود الإلكترونية والعملاء والحكومة.

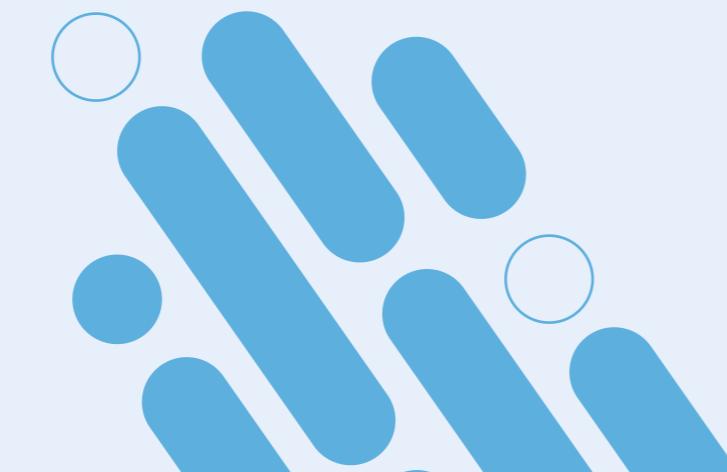
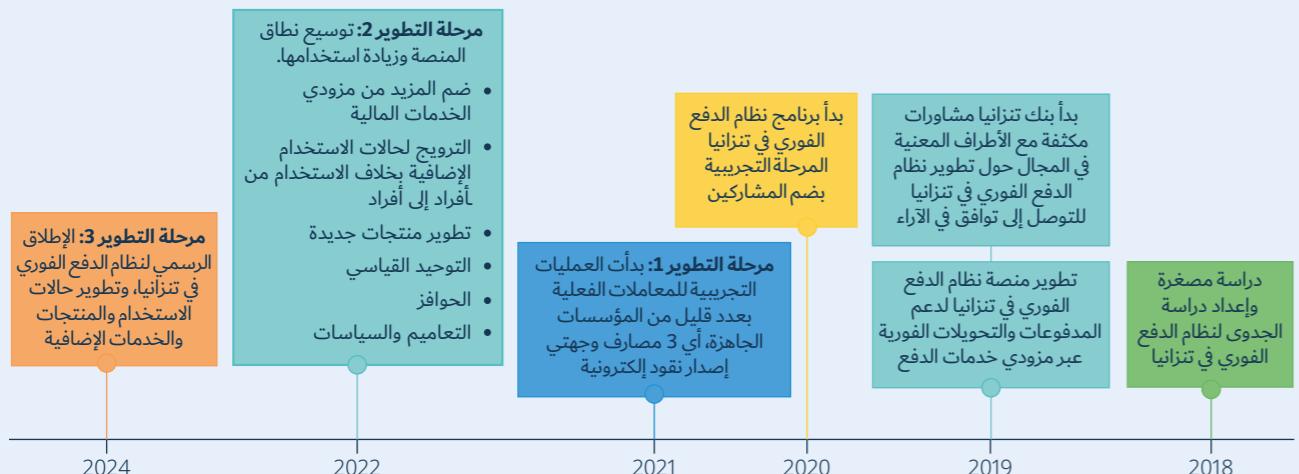
وفي عام 2019، بدأ بنك تنزانيا مشاورات مكثفة مع الأطراف المعنية في المجال مثل المصارف ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وجهات التكنولوجيا المالية وجمعية المصرفين في تنزانيا لجمع الآراء وبناء التوافق. وشجع البنك على تكوين شراكات بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من مواطن القوة والخبرات لدى مختلف الأطراف المعنية في المنظومة المالية. وقد أطلق بنك تنزانيا هذه المبادرة بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى لتطوير نظام الدفع بالتجزئة في الوقت الفعلي (نظام الدفع الفوري في تنزانيا) جنباً إلى جنب مع مجموعة متنوعة من مزودي الخدمات المالية (كل من المصارف وجهات إصدار النقود الإلكترونية). وأعقب هذا التمرير مرحلة تصميم شاملة ركزت على إنشاء بنية تقنية قوية يمكنها دعم المعاجلة في الوقت الفعلي وتوفير إمكانية التشغيل البيني واحترام معايير الأمان العالمية.

وفي عام 2020، بدأت المرحلة التجريبية وبدأضم المشاركين. وشارك مزودو خدمات الدفع التجربيين بناءً على جاهزيتهم المؤسسية واستعدادهم التقني، واشتملت العملية أولًا على ضم ثلاثة مصارف وجهتي إصدار نقود إلكترونية؛ والتحقق بهؤلاء الأطراف بقية الجهات المرخص لها المؤهلة في مرحلة التوسيع بعد المرحلة التجريبية، وبدأت المعاملات الفعلية في عام 2021 مع خمسة من مزودي خدمات الدفع التجربيين. وشملت قيمة مزودي خدمات الدفع بحلول نهاية عام 2023. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المشكلات المعنية

وأطلق بنك تنزانيا نظام الدفع الفوري في تنزانيا رسمياً في مارس 2024 خلال المؤتمر الحادي والعشرين للمؤسسات المالية الذي استضافه البنك بالتعاون مع جمعية المصرفين في تنزانيا. وبعد إطلاق النظام، مستضمن المرحلة التالية من تنفيذ نظام الدفع الفوري في تنزانيا دمج وظائف وحالات استخدام إضافية، وذلك بهدف توسيع نطاق وصول التنزانيين وشمولهم في المنظومة المالية الرقمية، فضلاً عن إتاحة الفرصة أمام الجميع لإنتمام المدفوعات بتكلفة يسبورة وفي الوقت الفعلي. ومن المتوقع أيضاً أن يُربط نظام الدفع الفوري في تنزانيا بأنظمة الدفع الفوري الإقليمية الأخرى لمعالجة المعاملات عبر الحدود. والتطلع في هذا النظام هو عملية مستمرة وفقاً لنهج قائم على مراحل. ويتوقع المشغل تطوير المزيد من حالات الاستخدام لتلبية الاحتياجات الناشئة في قطاع المدفوعات.

بالجاهزية المؤسسية والتقنية جلت بعض التحديات، حيث كان مطلوباً من مزودي خدمات الدفع ترقية منصات الدفع الخاصة بهم، الأمر الذي يتطلب موارد مالية وتقنية، وتضمنت عملية ضم هؤلاء المزودين مشاركة مستمرة بين الأطراف المعنية، وشهاد الجدول الزمني للمشروع تعديلات عديدة لمواكبة مراحل الإنجاز لحالات وشملت التحديات الأخرى القرارات الخاصة بالنمذج التجاري لحالات الاستخدام المختلفة. وتطبقت هذه التحديات مناقشات مستمرة بين المشاركين والمشغل للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير ونمذج العمل وأسعار التبادل. وأدى بنك تنزانيا، باعتباره المالك والمشغل لنظام الدفع الفوري في تنزانيا، دوراً حاسماً في قيادة الارتباطات الجارية والمشاركة بين المجموعات الاستشارية لمزودي خدمات الدفع من أجل التخفيف من حدة المخاطر الناشئة.

الأطر الزمنية لتطوير نظام الدفع الفوري في تنزانيا



الوظائف



يُتبع نظام الدفع الفوري في تنزانيا آلية الجيادية في اختيار القنوات، حيث يدعم النظام قنوات عديدة قابلة للتشغيل البيني يستخدمها مختلف مزودي خدمات الدفع. وتتضمن هذه القنوات تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع وتطبيقات الهاتف المحمول ومتصفح الويب ورموز الاستجابة السريعة. وفي الوقت الحالي، لا يُطلب من المشاركين عرض العلامة التجارية لنظام الدفع الفوري في تنزانيا على قوائمهم أو قنواتهم التي تتعامل مع العملاء مباشرة. ومع ذلك، فإن معيار رمز الاستجابة السريعة في تنزانيا - للمدفوعات بالعملة المحلية (رمز الاستجابة السريعة في تنزانيا - TANQR)، باعتباره قناة لمدفوعات التجار، يتطلب وجود العلامة التجارية لنظام الدفع الفوري في تنزانيا على ملصقات الاستجابة السريعة. وتشتمل أدوات الدفع التي يدعمها نظام الدفع الفوري في تنزانيا على النقود الإلكترونية والتحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان والتحويل الإلكتروني للأموال بالشخص. وتحتوي منصة نظام الدفع الفوري في تنزانيا أيضًا على وظيفة «طلب الدفع».

ويعتبر نظام الدفع الفوري في تنزانيا منصة مركزية لتحقيق إمكانية التشغيل البيني، ويحمل النظام على تسهيل دورة معاملات الدفع في الوقت الفعلي بشكل سلس وفعال من خلال دمج العديد من مزودي خدمات الدفع مثل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

وتبدأ العملية عندما يباشر المرسل طلب الدفع أو تحويل الأموال من خلال أي قناة. ويتم التحقق من صحة تفاصيل المعاملة من جانب مزود خدمات الدفع الخاص بالمرسل لضمان التحقق من الهوية وتوافر الأموال. وترسل رسالة المعاملة بطريقة آمنة إلى نظام الدفع الفوري في تنزانيا الذي يتحقق من المعاملة ويوجهها إلى مزود خدمات الدفع الخاص بالمستلم، الذي يعالج بعد ذلك المعاملة، وإضافة المبلغ إلى حساب المستلم أو محفظته في الوقت الفعلي، وإشعار المستلم بالمعاملة المكتملة. وترسل رسالة تأكيد مرة أخرى إلى نظام الدفع الفوري في تنزانيا الذي يُسجل المعاملة ويرسل رسالة تأكيد اكتمالها إلى مزود خدمات الدفع الخاص بالمرسل. ويتحقق كل من المرسل والمستلم إشعارات نهاية تؤكد نجاح المعاملة.

ويستخدم نظام الدفع الفوري في تنزانيا، طوال هذه العملية، تدابير أمنية قوية مثل بروتوكولات التشفير والمصادقة، مما يضمن النزاهة والسرية والتنفيذ السريع للمعاملات، مع الاحتفاظ أيضًا بسجلات تفصيلية لأغراض الشفافية والامتثال.

ويستخدم النظام أيضًا أنواعًا مختلفة من الأسماء المستعارة للهوية أو معرفات الوكيل لتوجيه المدفوعات أو التحويلات بفاءة وأمان. ويُتضمن ذلك رقم MSISDN، وهو يمثل في رقم الهاتف الكامل للجهاز المرتبط بالمعرف التقني الذي يستخدمه مشغلو شبكة الهاتف المحمول، بالإضافة إلى رقم الحساب المصرفي ومعرف المحفظة ومعرف التاجر بالإضافة إلى أنواع أخرى من المعرفات التي يمكن أخذها في الاعتبار. وتعتبر معرفات الوكيل هذه ضرورية لربط المعاملات بالحسابات والمحفظات الصحيحة عبر مختلف المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

يوجد حالياً 45 مشاركاً مباشراً في نظام الدفع الفوري في تنزانيا، ومنهم 39 مصرياً (37 مصرفًا تجاريًا ومصرفان للتمويل متناهي الصغر) وست جهات لإصدار النقود الإلكترونية بالإضافة إلى مجمع تجاري واحد كمشارك غير مباشر. وسيعمل نظام الدفع الفوري في تنزانيا على ضم المزيد من الجهات التي تدخل السوق جديدة، وفقاً لما كلف به البنك المركزي في ما يخص المشاركة. ويستخدم نظام الدفع الفوري في تنزانيا وجهات برمجة التطبيقات (APIs) لتسهيل التكامل السلس مع مزودي خدمات الدفع ومزودي الخدمات التقنية الذين استخدموها المعايير الشائعة في مجال الاتصالات والمعاملات التي وضعها بنك تنزانيا لنظام الدفع الفوري في تنزانيا. ويُضمن ذلك تسيير الرسائل وأنواع المعاملات وقواعد التحقق من صحة البيانات.

وتتم التسوية في نظام الدفع الفوري في تنزانيا بشكل فوري وعلى أساس إجمالي، ويتم تسهيلاً لها من خلال الحسابات مسبقة التمويل المحافظ بها في بنك تنزانيا. ويعمل بنك تنزانيا والمشاركون في نظام الدفع الفوري في تنزانيا على مراقبة هذه الحسابات عن كثب مع التزويد في حالة الحاجة إلى ضخ تمويل مسبق إضافي. وهُبِّنَ النظام لتمكين عدة أطر زمنية للتسوية: يوجد حالياً إطاران زمنيان للتشغيل اليومي.

هيكل الحكومة

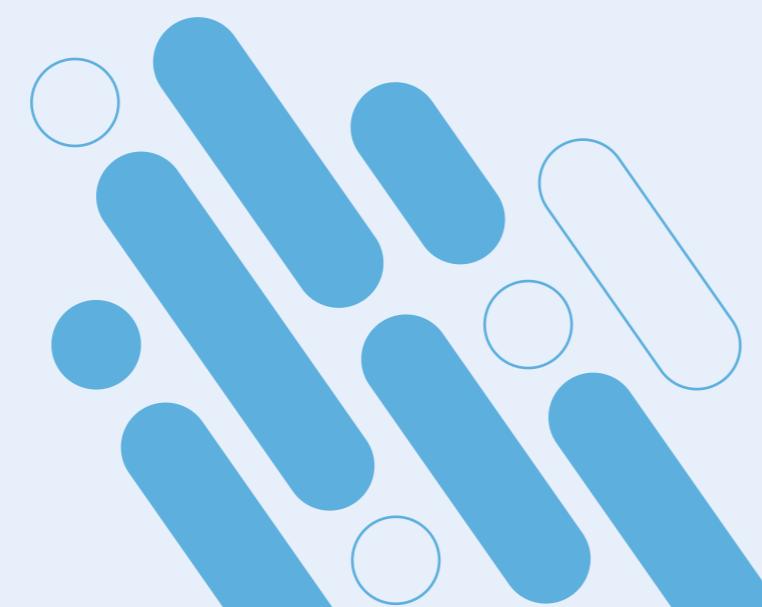
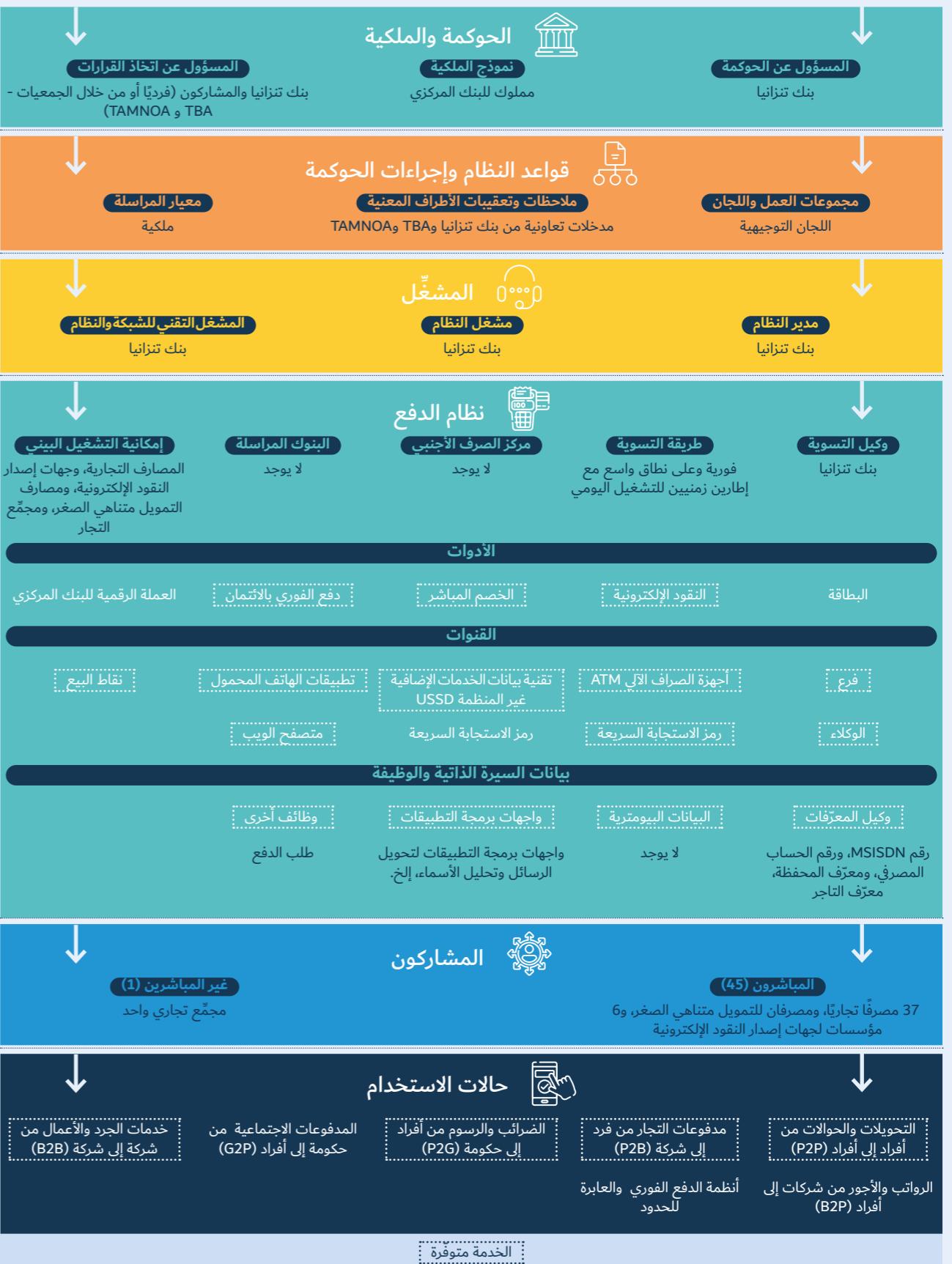


يُعمل نظام الدفع الفوري في تنزانيا وفقاً للنهج حكومة منظم وشامل وشفاف. وعلى الرغم من أن هذا النظام مملوك ومدار بالكامل من بنك تنزانيا، لكن تُتخذ القرارات وفقاً لإطار حوكمة شامل يتضمن العديد من الأطراف المعنية ومبادئ توجيهية واضحة وعمليات منتظمة على النحو المبين في قواعد النظام. وتم عملية اتخاذ القرار بطريقة تعاونية تتضمن المناقشات والمشاورات وبناء التوافق، أو من خلال اتخاذ القرار بالأغلبية.

الحكومة والعمليات

نظرة عامة على نظام الدفع

| نظرة عامة عن نموذج نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)



دراسة حالة: نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)

وبقى نموذج الدفع الفوري في تنزانيا آليات لمراقبة عمليات انتصاف المستهلكين وتوفير سبل الانتصاف، مما يضمن قدرة المستخدمين النهائيين على حل المشكلات بشكل فعال. وتحدد قواعد النظام المسؤوليات والإجراءات للتعامل مع النزاعات بين مزودي خدمات الدفع. ويُطلب من المشاركين الالتزام بمتطلبات «أعراف عميلك» لعملائهم وتحمّلون المسؤولية عن الرد على أي استفسارات للمستهلكين. ويساعد مزودو خدمات الدفع أيضًا على زيادةوعي المستهلكين بينما يوفر بنك تنزانيا خدمات مكتب المساعدة لمزودي خدمات الدفع لمعالجة الاستفسارات بالإضافة إلى مكتب شكاوى المستهلكين لمعالجة الشكاوى.

الأحجام والقيم التي يعالجها نظام المدفوعات

في عام 2023، عمل نظام الدفع الفوري في تنزانيا على معالجة أكثر من 267 مليون معاملة بلغت قيمتها 5,526,147,640 دولارًا أمريكيًا (أكثر من 14 تريليون شلن تنزاني)، وهو ما يبيّن نمواً كبيراً في عدد المعاملات منذ إنشاء النظام في عام 2021، إذ عالج ما يزيد قليلاً على 74,000 معاملة تبلغ قيمتها نحو ذلك جزءاً من قواعد النظام ويشمل الامتنال للوائح التنظيمية الوطنية والدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بالتزامن مع تعزيز الشمول المالي. ويعمل بنك تنزانيا، بصفته مشغل النظام، على ضمان استيفاء المشاركين لمعايير الأهلية. وتتوفر قواعد النظام للمشاركين ولغير المشاركين أيضًا حسب كل مشارك كل يوم، مما يسلط الضوء بشكل أكبر على إجماليات المعاملات وعددها المكتملة والمبالغة وغير الصالحة. وبشكل منفصل، يتلقى بنك تنزانيا بيانات حجم المعاملات داخل الكيان الواحد وفيها كل شهر.



قيم وأحجام معاملات نظام الدفع الفوري في تنزانيا

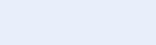
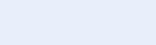
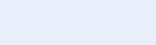
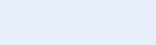
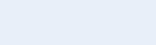
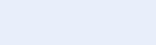
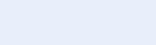
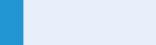
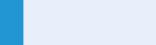
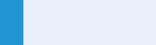
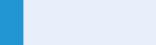
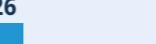
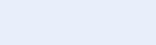
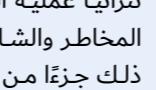


نموذج العمل

وفرت حكومة تنزانيا التمويل للتنفيذ الناجح لنظام الدفع الفوري في تنزانيا في المقام الأول، بالإضافة إلى مؤسسة تعزيز القطاع المالي في تنزانيا ومؤسسة بيل وميليندا غيتيس. وطور النظام باعتباره منفعة عامة، وبالتالي يعمّل بطريقة تمكّن من استرداد تكاليف على أساس عدم اعتماد الخسارة، ولا يفرض النظام حالياً أي رسوم على المشاركين، بهدف السماح لهم بالعمل لفترة أولية ومن ثم استرداد تكاليف التنفيذ التقني.

قواعد النظام

وضع نظام الدفع الفوري في تنزانيا قواعد شاملة تحدّد الإجراءات والمبادئ التوجيهية للعمل داخل نظام الدفع الفوري، تشمل تعريفات واضحة للأدوار والمسؤوليات وصلاحية اتخاذ القرار، وأدرج نظام الدفع الفوري في تنزانيا عملية العناية الواجبة للتحقق من العمالة القائمة على المخاطر والشاملة لمزودي خدمات الدفع المشاركين. ويشكل ذلك جزءاً من قواعد النظام ويشمل الامتنال للوائح التنظيمية الوطنية والدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بالتزامن مع تعزيز الشمول المالي. وي العمل بنك تنزانيا، بصفته مشغل النظام، على ضمان استيفاء المشاركين لمعايير الأهلية. وتتوفر قواعد النظام للمشاركين ولغير المشاركين أيضًا عند الطلب.



الدروس المستفادة المرتبطة بالشمولية

القرار، ويجب عليه أيضًا التأكد من احتفاظه بالقدرة المثلث لمواصلة دوره المزدوج كمالك وكمشغل للنظام.

وبغرض التقدم نحو مستوى النضج من حيث الشمولية، يمكن لنظام الدفع الفوري في تنزانيا تعزيز حالات استخدام إضافية، وخاصة المدفوعات من حكومة إلى أفراد. ويمكن أن تُشكل حالة الاستخدام أداة قوية لزيادة استخدام المدفوعات الرقمية وتحسين الشمول المالي في تنزانيا. وتساعد عمليات الصرف الأكثر كفاءة وشفافية وأمانًا على دمج السكان المهمشين الذين لا تصلهم الخدمات في النظام المالي ورفع مستوى الوعي الرقمي والمالي. وتوضح أمثلة مثل مدفوعات الإغاثة في إطار صندوق العمل الاجتماعي التنزاني، وتوزيعات المعاشات التقاعدية الرقمية في إطار صناديق التقاعد، والمنح الدراسية لقطاع التعليم مدى الفائدة التي ستعود على الاقتصاد بوجه أعم من جراء استخدام المدفوعات من حكومة إلى أفراد ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف الشمول المالي في تنزانيا.

وفقاً لنطاق الشمولية لأنظمة الدفع الفوري الخاص بمنطقة AfricaNenda لعام 2024، حقق نظام الدفع الفوري في تنزانيا تقدماً في مستوى الشمولية. ويدعم النظام حالات استخدام أساسية من أفراد إلى أفراد ومن أفراد إلى شركات بالإضافة إلى حالات الاستخدام من شركات إلى شركات، ويلبي النظام متطلبات القنوات الشاملة، ويضم جميع مزودي خدمات الدفع المصرفيين وغير المصرفيين المرخص لهم باعتبارهم مشاركين، حيث يوفر كل منهم مدخلات في عملية اتخاذ القرار إما بشكل مباشر أو من خلال الجمعيات المختلفة. ويُظهر نظام الدفع الفوري في تنزانيا القيادة القوية التي يمارسها بنك تنزانيا، الذي يدعم إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع والآليات التعاونية لتحسين البيئة التنظيمية.

وفي ظل تقدم نظام الدفع الفوري في تنزانيا في مراحل تنفيذه، يتquin على بنك تنزانيا إنشاء حواجز للمشاركين والتأكيد لدعم تطبيق حالات استخدام إضافية والتعاون المستمر في اتخاذ

فيما يلي الاستنتاجات المرتبطة بالشمولية المستفادة من نظام الدفع الفوري في تنزانيا:

- التنفيذ التدريجي لنظام الدفع الفوري يحقق قيمة أكبر من التنفيذ الضخم على مرحلة واحدة: كان التنفيذ التدريجي لنظام الدفع الفوري في تنزانيا ضرورياً لدعم استعداد المؤسسات المالية للانضمام إلى النظام، وأتاحت هذه الآلية وقتاً لبناء القدرات واختبار النظام وإجراء تقييمات التوافق وتنفيذ تدابير الامتثال. وحسن مزودو خدمات الدفع من فعالتهم التشغيلية وما زالوا مستمرين في تحسين مشاركة عملائهم وزيادة الثقة في حلول الدفع الرقمية. وتساهم هذه الآلية المرحلية في النهاية في استخدام نظام الدفع الفوري في تنزانيا بطريقة ناجحة، مما يوفر منظومة مالية أكثر مرونة وشمولية في تنزانيا.
- التعاون هو الأساس: أدى التعاون بين بنك تنزانيا والمشاركين المختلفين دوراً أساسياً في تحسين إمكانية التشغيل البيني واتخاذ القرارات التدريجية اللازمة لتنفيذ نظام الدفع الفوري في تنزانيا بنجاح. ومن خلال الاستفادة من نقاط القوة المتبادلة بين الأطراف المعنية عن طريق مشاركة الخبرات والمعرفة والمعلومات، ووضع معايير مشتركة، وإنشاء هيكل حوكمة شاملة، تم إنشاء آلية تعاونية تساهم في تحسين الخدمات المقدمة وزيادة ثقة المستهلك.
- يعتمد نطاق نظام الدفع الفوري على ثقة المستهلك: تتحقق ثقة المستهلك والنمو في أعداد المعاملات من خلال رفع مستوى الوعي العام، وخفض تكلفة المدفوعات الإلكترونية، وضمان وجود منصة متاحة على الدوام لزيادة قبول المدفوعات الإلكترونية واستخدامها. ويشارك بنك تنزانيا في كثير من المعارض الاستهلاكية لعرض خدمات نظام الدفع الخاص به، وتوجد أيضاً حملات في وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية تسلط الضوء على دور بنك تنزانيا في تنفيذ نظام الدفع الفوري في تنزانيا ومزاياه، وذلك بهدف بناء مزيد من الثقة بين المستخدمين النهائيين.

ويعدم قانون أنظمة الدفع الوطنية لعام 2015 تنظيم المدفوعات الرقمية والإشراف عليها بهدف توفير نظام مالي سليم يشمل أنظمة المدفوعات والمقاولة والتسوية التي تساعده على التنمية الاقتصادية.⁶⁹ وعلاوة على ذلك، يشرف بنك تنزانيا على نظام المدفوعات بالصلاحيات المخولة بموجب قانون بنك تنزانيا لعام 2006. ويتضمن الإطار القانوني ضمن هذا الاختصاص لائحة أنظمة الدفع (النقود الإلكترونية) لعام 2015، ولائحة أنظمة الدفع (التاريخي والموافقة) لعام 2015. بالإضافة إلى ذلك، يصدر بنك تنزانيا تعليمات مثل «فتح القنوات الرقمية من خلال منصة نظام الدفع الفوري في تنزانيا 2023»، وإرشادات مثل «دليل العميل لمدفوعات التجار 2023»، وذلك لضمان وضوح عمليات أنظمة الدفع والتوجيه على الامتثال. وتشترك الأطراف المعنية الأخرى في صياغة قوانين أنظمة الدفع ولوائحها التنظيمية.

الإطار التنظيمي
تُظهر تنزانيا بيئة تنظيمية داعمة تتسم بالعلاقة التعاونية بين بنك تنزانيا ومزودي خدمات الدفع داخل المنظومة، وتعتبر هذه البيئة من أبرز العوامل التي مكنت من إطلاق الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في تنزانيا. والتزم بنك تنزانيا، على مر السنين، بتيسير الابتكار بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى لزيادة وصول الخدمات المالية للفئات المهمشة. وفي هذا الصدد، تسترشد الدولة بالإطار الوطني للشمول المالي الذي يُنفذ في إطار المجلس الوطني للشمول المالي؛ الإطار الوطني للشمول المالي - 2023 هو الإصدار الثالث (NFIF3).

69 الموقع الإلكتروني لبنك تنزانيا: القوانين واللوائح التنظيمية



دفع فوري وتحديد التغييرات التنظيمية التي من شأنها أن تتمكن طبقة عمليات اعرف عميلك إلكترونياً مع الحفاظ على سلامة النظام المالي. وفي ظل تقديم نظام الدفع الفوري في تنزانيا في مراحل تطبيقه، يتبع عميلك بنك تنزانيا إنشاء حواجز للمشاركون والتأييد لدعم تطبيق حالات الاستخدام الإضافية والتعاون المستمر في اتخاذ.

على غرار الترخيص الممنوح لمزودي خدمات الدفع غير المصرفيين، يؤثر النهج التنظيمي لمبدأ اعرف عميلك تأثيراً كبيراً في قدرة مزود خدمات الدفع على تأهيل العملاء وتهيئةهم لاستخدام المدفوعات الرقمية. ويعرض هذا الفصل نظرة متعمقة عن الآليات التنظيمية المرتبطة بعمليات اعرف عميلك إلكترونياً في البلدان التي تملك نظام

6.1 الحاجة إلى مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً

عمليات اعرف عميلك التي تعتبر غير متناسبة مع مستوى المخاطر التي تتضمنها هذه العمليات. ونتيجة لذلك، عادة ما يتطلب مبدأ اعرف عميلك من المستخدم النهائي تقديم وثائق محددة مثل وثيقة الهوية الوطنية ووثائق أخرى مثل كشوف الرواتب أو فواتير المرافق للتحقق من الهوية. وتؤدي هذه المتطلبات إلى حرمان الأشخاص الذين لا يملكون الوثائق المطلوبة من الاستفادة من خدمات الدفع (Cenfri, 2018c; AFI, 2019). وتُعد هذه المشكلة شائعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ يشير 37% من البالغين غير المتعاملين مع المصارف إلى أن عدم امتلاكهم الوثائق سبب من الأسباب التي تحرمهم من امتلاك حساب لدى مؤسسة مالية، بينما يشير 30% من البالغين إلى أن هذا الأمر يمثل عائقاً أمام فتح حساب مالي عبر الهاتف المحمول (Demirguc-Kunt, et al., 2022).

وتعتبر آليات العمل الصارمة والمتشددة المتبعة في إجراءات اعرف عميلك والعنابة الواجبة للتحقق من العملاء، والاعتماد القوي من جانب مزودي خدمات الدفع على العمليات الورقية واليدوية، عاملين يؤديان إلى استبعاد الأشخاص، ويُسفران عن نتائج غير فعالة فيما يخص التخفيف من حدة المخاطر وتکاليف امتثال عالية وعمليات مرحلة للعملاء (FATF, 2021). وقد تؤدي تکاليف الامتثال المرتفعة إلى عزوف المصارف عن تقديم خيارات منخفضة التكلفة للمعاملات الشائعة ذات القيمة المنخفضة مثل تحويلات الأموال (Cenfri, 2020). ويتمتع مزودو خدمات الدفع غير المصرفيين الذين يعطون أولوية إلى الخدمات الرقمية بفرصة تخفيف تکاليف عمليات اعرف عميلك وتبسيط إجراءات العنابة الواجبة للتحقق من العملاء والوصول إلى الفئات المعزولة كلّياً أو جزئياً يجعل استخدام التكنولوجيا في صميم نموذج عملها وفتح المجال أمام تسجيل العملاء عن بعد والعمليات الرقمية لتقييم المخاطر، ولكن، وفقاً لما ورد في الفصل الخامس، غالباً ما تحتاج المؤسسات غير المصرفية إلى الشراكة مع المصارف لإجراء المدفوعات بسبب افتقارها إلى التراخيص المتناسبة مع المخاطر، وهو أمر يجعلها خاضعة لمستوى الامتثال نفسه على الرغم من أن مستوى مخاطر أنشطتها أقل أهمية (Cenfri, 2018c)، وبُسرر هذا الوضع عن حرمان مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين من المشاركة في نظام الدفع الفوري أو يؤدي إلى تکاليف مفرطة ومتطلبات اعرف عميلك غير مناسبة للمستخدمين النهائيين وغير متناسبة مع المخاطر التي يشكلونها. ويمكن لعمليات

أنظمة الدفع الفوري معرضة لمخاطر مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. وتسعي البلدان الأفريقية التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل إلى تقوية أنظمتها المالية بتنفيذ التوصيات التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي تُعد الهيئة العالمية المعنية بوضع معايير إدارة الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة (FATF, 2023). ويلزم مزودو خدمات الدفع بموجب اللوائح المحلية بتنفيذ مبدأ اعرف عميلك والعنابة الواجبة للتحقق من العملاء لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة قبل تقديم خدمات الدفع والتخفيف من درجة هذه المخاطر.

وغالباً ما يُستخدم مصطلحاً «اعرف عميلك» و«العنابة الواجبة للتحقق من العملاء» بشكل قابل للتبديل، لكنهما يشيران إلى آيتين مختلفتين. وعلى الرغم من انعدام تعريف موحد لمصطلح اعرف عميلك، فإنه يشير بوجه عام إلى مفهوم الامتثال التجاري المتعلق بكيفية جمع المعلومات لمؤسسات أو سمات حول عميل محتمل والتحقق من صحة هذه المعلومات بجمع وثائق أو بيانات أو معلومات مستقاة من مصادر مستقلة وموثوقة. وفي هذا الفصل، يشير مصطلحاً اعرف عميلك واعرف إلكترونياً إلى عملية تسجيل معلومات الهوية والتحقق منها قبل السماح للعملاء بتمويل حساب أو إجراء مدفوعات. وطبقاً العملية نفسها بالمصطلحين ذاتيهما على من لديهم حسابات ويجرون معاملات متكررة وعلى غيرهم منم يجرون معاملة استثنائية.

ومن ناحية أخرى، لا يقتصر مصطلح العنابة الواجبة للتحقق من العملاء على مجرد تحديد هوية العملاء والتحقق منها، بل هو مفهوم منهجي لإدارة المخاطر يُعرف بالاقتران مع عناصر مثل إعداد ملفات مخاطر العملاء وفهم طبيعة المعاملات وهدفها والمراقبة المستمرة (CGAP, 2018; Financial Inclusion Global Initiative, 2021).

ويشكل تنفيذ العمليات القائمة على الحد من مخاطر العنابة الواجبة للتحقق من العملاء جزءاً أساسياً من معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ولكن بلداناً كثيرة لا تزال تواجه صعوبات عند تنفيذ التوصيات ذات الصلة بفعالية النظام، وهو أمر يؤدي - في السياق المحلي - إلى وضع متطلبات صارمة ومتشددة بشأن



ازالة عوائق استخدام المدفوعات عملاً بأحكام اللوائح التنظيمية المعنية بمبداً "اعرف عميلك إلكترونياً" المراعية للحد من المخاطر

لمشتركي الهاتف المحمول باستخدام تفاصيل تسجيلهم لفتح الحسابات بالحد الأدنى من متطلبات اعرف عميلك أثناء الجائحة (CGAP, 2020a). وفي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU) (BCEAO), قدم البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO) إرشادات جديدة مكنت من التسجيل عن بعد لأول مرة، متاحة للعملاء فتح حسابات من المستوى 1 عبر الرسائل النصية القصيرة بتقنية الخدمات الإضافية غير المنظمة أو عبر المكالمات الهاتفية، بالإضافة إلى حسابات من المستوى 2 عبر التفاعلات الصوتية أو التفاعلات عبر الهاتف الذكي (Kazzaz, 2020⁷³).

وعلى الرغم من هذه المراحل التي قطعها الجهات التنظيمية نحو تسهيل عملية اعرف عميلك إلكترونياً، ما زالت هناك فجوات كبيرة في التوجيهات التنظيمية تثنى مزودي خدمات الدفع عن الاستغناء عن العمليات الورقية التي تتطلب الحضور الشخصي. وفي الوقت الحالي، يميل كثير من مزودي خدمات الدفع إلى التحفظ بطريقة مفرطة حيال اللوائح التنظيمية والامتثال لها، بسبب عدم اليقين التنظيمي، وذلك بدلًا من خوض غمار التجربة بالاستفادة من التكنولوجيا في عمليات اعرف عميلك لديهم (CGAP, 2024).

ونظرًا لهذه التطورات، يهدف هذا الفصل إلى تقييم وضع اللوائح التنظيمية الحالي المرتبطة بمبدأ اعرف عميلك إلكترونياً في البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل، ومن ثم تحديد الفجوات ووضع توصيات حول كيفية التغلب عليها.

وتمتد فوائد عملية اعرف عميلك إلكترونياً إلى المدفوعات عبر الحدود، أي أنها تنطوي على أطراف ووليات قضائية متعددة، وعادةً ما يُطلب من كل مزود خدمات دفع مشارك في معاملة عبر الحدود تتفيد مبدأ اعرف عميلك وإجراء فحوصات العقوبات بشكل مستقل، وهي متطلبات تُسفر عن تكرار الإجراءات وفترات معالجة طويلة وتكليف عالية (World Bank, 2021c; BIS, 2022b). ويجوز لمزودي خدمات الدفع في المناطق أو بين البلدان التي أبرمت اتفاقيات مشاركة بيانات، الاستفادة من بيانات الهوية عن بعد (Centrifri, 2020⁷⁴). وتؤدي هذه الطريقة إلى إزالة الإجراءات المكررة وفتح الباب أمام إجراء معاملات عبر الحدود بوتيرة أسرع وبتكلفة أقل.

ويجب وضع إطار لوائح تنظيمية مرنة وتوجيهات واضحة لتمكين القطاع الخاص من التحول إلى استخدام عملية اعرف عميلك إلكترونياً. وتتجدر الإشارة هنا إلى ازدياد إدراك الجهات التنظيمية الفرص التي يتتيحها اعرف عميلك إلكترونياً في تقوية سلامة أنظمة الدفع المالية والوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة من الخدمات، أو الفئات المحرومة منها، مثل النساء والشركات المتناهية الصغر والمهاجرين والنازحين لسبب قسري. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع الطلب على التفاعلات بدون تلامس، فازداد بذلك إدراك الجهات التنظيمية الحاجة إلى بحث وتنفيذ الأحكام التنظيمية لاستخدام عمليات اعرف عميلك إلكترونياً (Arab CCAF, 2020; Monetary Fund, 2022).

منخفضة. أضف إلى ذلك أن القدرة على المقارنة بين عدد متزايد من نقاط البيانات عبر مصادر متعددة تتيح قوة ودقة عاليتين مقارنة بالعمليات الورقية. وقد يرى المستخدمون النهائيون انخفاضاً في الواقعية المعرفية ويسيراً أكبر في أسعار الخدمات وتحسناً في سهولة الوصول بفضل التفاعلات عن بعد، واعتماداً أقل على الوثائق المتعددة (انظر الإطار 6.1)⁷⁵.

تعرف عميلك إلكترونياً التغلب على بعض هذه التحديات الناجمة عن عمليات اعرف عميلك بالاستغناء عن العمليات الورقية واليدوية التي تتطلب الحضور الشخصي لتحمل محلها البديل الإلكتروني الموثوق للتحقق من هوية المستخدم النهائي وتمكنه من التفاعلات عن بعد.⁷⁶ وبذلك، يقل احتمال أن يرتكب مزودو خدمات الدفع خطأ بشرية ويصبح الوقت اللازم قصيراً والتكلفة

الإطار 6.1 | عملية اعرف عميلك تشمل ثلات خطوات وتؤدي دور الطرق الإلكترونية

يمكن تقسيم عملية اعرف عميلك إلى ثلات خطوات رئيسية هي: مشاركة السمات وتوفير بيانات الهوية والتحقق من بيانات الهوية. ويوضح الشكل 1 أمثلة عن مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً عبر جميع الخطوات مقارنةً بالوسائل التقليدية (غير الإلكترونية) لتحديد الهوية، بالإضافة إلى الفوائد التي قد تقدمها هذه العملية.

الإطار 6.1 | عملية اعرف عميلك تشمل ثلات خطوات وتؤدي دور الطرق الإلكترونية

الخطوة 1: يشارك العميل سمات الهوية (على سبيل المثال، الاسم وتاريخ الميلاد والعنوان)	الخطوة 2: يعمل مزود خدمات الدفع على التتحقق من سمات الهوية مقارنةً ببيانات الهوية المقدمة من جانب العميل	الخطوة 3: يتحقق من صحة بيانات الهوية
<ul style="list-style-type: none"> · استماراة ورقية · مشاركة التفاصيل شفهياً 	<ul style="list-style-type: none"> · بيانات الهوية والوثائق الورقية (على سبيل المثال، بطاقة الهوية الوطنية وإثبات العنوان) 	<ul style="list-style-type: none"> · فحص أو راق الهوية بصرياً وعينياً
<ul style="list-style-type: none"> · استماراة تملأ بياناتها إلكترونياً · استماراة تملأ بياناتها تلقائياً من قاعدة بيانات/منطقة مقروءة آلياً/رمز استجابة سريعة/قراءة شريحة (إذا تعلق الأمر ببنية مفتاح العام التحتية/التشفير) وهذا يشمل الخطوة 3 	<ul style="list-style-type: none"> · التتحقق من صحة الصور/الوثائق الإلكترونية · التتحقق من المتبادل من السمات/بيانات الهوية مقارنةً بقاعدة البيانات/منطقة مقروءة آلياً/رمز استجابة سريع/شريحة · كشف الاحتياط · التتحقق من الصحة باستعمال الفيديو · التتحقق من صحة المواد المرمزة · تحديد كون صاحب الهوية على قيد الحياة 	<ul style="list-style-type: none"> · نسخة إلكترونية من بيانات هوية ورقية البيانات البيومترية · بيانات هوية إلكترونية دون أي وثيقة ورقية · زيادة القوة · إتاحة التفاعل عن بعد
<ul style="list-style-type: none"> · تحسين دقة البيانات عميلك إلكترونياً · تحسين راحة العملاء · إتاحة التفاعل عن بعد · التغلب على الواقع التي تخص القراءة والكتابة 	<ul style="list-style-type: none"> · تحسين دقة البيانات عميلك إلكترونياً · تحسين راحة العملاء · إتاحة التفاعل عن بعد · التغلب على الواقع التي تخص القراءة والكتابة 	<ul style="list-style-type: none"> · تحسين دقة البيانات عميلك إلكترونياً · تحسين راحة العملاء · إتاحة التفاعل عن بعد · التغلب على الواقع التي تخص القراءة والكتابة

يمكن التفاعل مع العملاء حضورياً أو عن بعد. يساهم خيار التفاعل عن بعد مع العملاء في تحسين إمكانية استعمال الخدمات المالية.

ولكي تُطبق عملية اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة في بلد ما، يتبعن أن تتيح اللوائح التنظيمية المرتبطة بإرسال سمات العميل وبيانات هويته والتحقق من صحتها العمليات الإلكترونية على نحو صريح، أو أن تكون مرنة بما يكفي لاستيعابها. وينبغي أيضاً توافر الإمكانيات لإجراء كل هذه الخطوات عن بعد.

ويوضح التحليل أن بلداناً عديدة تتجه نحو تمكين مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً، رغم تواصل التحديات التي تواجه تنفيذ هذه العملية بصورة شاملة بالنسبة لبعض البلدان. وعملت البلدان

عملت منظمة AfricaNenda على تقييم البلدان التي تملك نظام دفع فوري لمعرفة إن كانت تتيح الطرق الإلكترونية سواءً في أي خطوة أو في جميع الخطوات في إطار مبدأ اعرف عميلك التنميطية المتبرعة عند تسجيل العملاء أو فيما يخص المعاملات غير المتكررة: يتولى المستخدم النهائي مشاركة سمات الهوية، بينما يعمل مزودو خدمات الدفع على التتحقق من صحة سمات الهوية بمراجعة بيانات الهوية التي يُقدمها المستخدمون النهائيون ومن ثم التتحقق من صحة هذه البيانات (انظر الشكل 6.1)⁷⁴. على ذلك، تُقيّم الأحكام المعنية بالتفاعلات عن بعد مع العملاء.

ويوضح التحليل أن بلداناً عديدة تتجه نحو تمكين مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً، رغم تواصل التحديات التي تواجه تنفيذ هذه العملية بصورة شاملة بالنسبة لبعض البلدان. وعملت البلدان

72 يعزّز إثبات الهوية بأنه عملية مصممة لتنمية الهوية الرقمية التي تُنفذ بموجها إجراءات تحديد الهوية والتحقق منها تفاصلاً مسماً طوال عمر الحساب. ويشتمل ذلك على استخدام البيانات التكميلية التي جمعت أثناء مرحلة المصادقة، مثل بيانات المعاملات وبيانات عنوان بروتوكول الإنترنت (IP)، لتحسين ملف الهوية وتطويره بطريقة منسقة، وبعد إثبات الهوية تمويل الإيداع، وفقاً لمادتي آلية العمل المستند إلى المخاطر.

73 في إطار آليه اعرف عميلك متدرجة المستويات، عادةً ما تتيح البلدان ثلاثة أنواع من الخدمات: المستوى الأول وهو حساب أساسى لا يشترط اتفاقه سوى الامتنال للحد الأدنى من المتطلبات لكن يفرض عليه حدود للمعاملات؛ أما المستوى الثاني فيوفر حدوًداً أعلى ويشترط متطلبات أكبر لكنها أقل من الإجراءات الكمالية المتبرعة بالعناية الواجبة للتحقق من العدالة، وأما المستوى الثالث، فيشتمل على الإجراءات الكاملة المرتبطة بالعناية الواجبة للتحقق من العدالة، وحدوده أعلى بكثير وإجراءات تفاصيل الحسابات فيه أكثر صرامة. وتحدد إشارة هنا إلى أن العدالة والمتطلبات من قبل المعاشرة (CGAP, 2019).

74 تشتمل عملية فتح الحساب على تسجيل العملاء لتأمين حساب يمكنهم من تفادي المعاملات المالية أو تلقيها، وتتنوع هذه المعاملات بين الحسابات الشخصية وحسابات الدفع، مثل حساب الخدمات المالية عبر السيوبيات الدولية، 2020). ويمتد ذلك ليشمل نطاق التتحقق من الهوية عن بعد ويشتمل استخدام الوسائل الإلكترونية في التعاملات الشخصية وعن بعد مع العملاء.

75 يمكن أن تتحقق عملية "اعرف عميلك إلكترونياً" ببعض هذه التحديات ذات الصلة بمبدأ "اعرف عميلك" بتبادل العمليات الورقية واليدوية والشخصية بديل إلكتروني موثوق للتحقق من هوية المستخدم النهائي وتمكنه من التفاعلات عن بعد.

المقترنة بالتوجيهات الشاملة لمقدمي الخدمات وتطوير البنية التحتية في تيسير مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً	البلد	صورة تقديم السمات	نوع بيانات الهوية	التحقق من بيانات الهوية بعد التفاعل مع العملاء	مبدأ اعرف عميلك متدرج المستويات
تفعيل عناصر من عملية اعرف عميلك إلكترونياً					
لا	موزمبيق	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة	مسموح به (خطورة عالية)
نعم	تنزانيا ⁷⁷	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة	مسموح به
نعم	أوغندا	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة	مسموح به
Yes	زامبيا	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة	مسموح بالوسائل الإلكترونية
No	CEMAC	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة	مسموح به (خطورة عالية)
من مرضي الكثير من البلدان قدموا نحو اعتماد إطار تنظيمي متدرج، قد يتعدد بعض مزودي خدمات الدفع في استخدام عملية اعرف عميلك إلكترونياً. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن مزودي خدمات الدفع الذين يتبعون طرفاً تقليدية بدرجة أكبر قد يتعددون في الاستفادة من اللوائح التنظيمية المرنة أضف إلى ذلك أن تفزيذ التحقق الإلكتروني من هوية العملاء قد يتتعسر إذا كانت بنية الهوية الرقمية التحتية في البلد منعدمة أو غير موثوق بها - ما يمثل سبباً آخر يجعل تطوير البنية التحتية الرقمية العامة أمراً مهمّاً للغاية. ومن ناحية أخرى، قد يُنفذ مزودو خدمات الدفع الذين يقلّون على المخاطرة بدرجة أكبر عملية التسجيل عن بعد، أو عناصر أخرى من عملية اعرف عميلك إلكترونياً حتى في عند انعدام لوائح صريحة تُنظم هذه العملية. وفي بعض الحالات، تصدر الجهات التنظيمية استثناءات رسمية، أو غير رسمية لمزودي خدمات الدفع (مثل خطاب عدم الممانعة) «إلى حين صدور» اللوائح التنظيمية، فقد أصدر البنك المركزي النيجيري هذا الاستثناء لمزودي الخدمات لتنفيذ عملية إثبات الهوية عن بعد على الرغم من أن الإطار التنظيمي ما زال يتطلب الحصول على التحقق من هويته - بطلب للحصول على منتجات جديدة، أو يبدأ المصارف لإجراء عملية اعرف عميلك إلكترونياً بواسطة مزود الخدمة، إذ ما زالت اللوائح التنظيمية لعملية اعرف عميلك الإلكترونية للمصارف لا تتحقق من الواجهة المستمرة، بدلاً من مرحلة تسجيل العملاء الأولية (مقابلات الأطراف المعنية، 2024). ويتطّلب فهم مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً أكثر من مجرد تقييم الأحكام التنظيمية أدناه بإجراء تحليل إضافي للعناصر الأخرى ضمن منظومة اعرف عميلك إلكترونياً.					

كافّة على تفعيل عناصر اعرف عميلك إلكترونياً كما هو موضح في الجدول 6.1. وتتيح معظم البلدان التفاعلات عن بعد، لكن العديد منها يصنّف هذه التفاعلات على أنها عالية المخاطر، وتتيح ثمانى دول (مصر وكينيا وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وتونس وزمبابوي) إمكانية تنفيذ عمليات اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة، أي أن الخطوات الثلاث الموضحة في الشكل 6.1 يمكن أن تستوفى إلكترونياً. ويوضح مثال موريشيوس (انظر الإطار 6.2) دور اللوائح التنظيمية المرنة

الجدول 6.1 | حصر اللوائح المنظمة لعمليات اعرف عميلك إلكترونياً عبر البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل

المقترنة بالوجهات الشاملة لمقدمي الخدمات وتطوير البنية التحتية في تيسير مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً	البلد	صورة تقديم السمات	نوع بيانات الهوية	التحقق من بيانات الهوية بعد التفاعل مع العملاء	مبدأ اعرف عميلك متدرج المستويات
تفعيل مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة					
نعم*	مسموح به*	مسموح بالوسائل الإلكترونية*	مسموح بالوسائل الإلكترونية*	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية مصر العربية ⁷⁵
لا	مسموح به	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	لا توجد أحكام خاصة	كينيا
لا	مسموح به	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	لا توجد أحكام خاصة	موريشيوس
نعم	مسموح به (خطورة عالية)	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	نيجيريا
نعم	من	مسموح بالوسائل الإلكترونية*	مسموح بالوسائل الإلكترونية*	مسموح بالوسائل الإلكترونية	رواندا ⁷⁶
لا	مسموح به	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	لا توجد أحكام خاصة	جنوب أفريقيا
نعم	مسموح به	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	تونس
لا	مسموح به (خطورة عالية)	مسموح بالوسائل الإلكترونية	مسموح بالوسائل الإلكترونية	لا توجد أحكام خاصة	زمبابوي

تفعيل عناصر من عملية اعرف عميلك إلكترونياً

أنغولا	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة
إثيوبيا	من	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة
غانا	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة
غامبيا	من	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة
ليسوتو	من	لا توجد أحكام خاصة	لا توجد أحكام خاصة
مدغشقر	حضورياً فقط	حضورياً فقط	لا توجد أحكام خاصة
ملاوي	غير مسموح به	غير مسموح به	لا توجد أحكام خاصة
المغرب	من	من	لا توجد أحكام خاصة

* ينطبق فقط على المؤسسات غير المصرفية. ** ينطبق فقط على جهات إصدار النقود الإلكترونية.

75 على الرغم من عدم أحكام «اعرف عميلك إلكترونياً» لدى البنك المركزي المصري، في الوقت الحالي، فإن بعض المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية طبقت صورة «مبسطة» من عملية اعرف عميلك إلكترونياً بتنفيذ كافة العمليات الكترونياً باستثناء توقيع الموثاق - ل أنه ما زال على العملاء التوقيع ضرورياً، أو بواسطة وسائل (مقابلات الأطراف المعنية). ومع ذلك، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية المعاينة بتنظيم عمل المؤسسات غير المصرفية إرشادات موسعة بشأن تحديد الهوية رقمياً في عام 2023، وهو وضع المجال أمام مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة للمؤسسات غير المصرفية، وبموجب هذه الوائح التنظيمية، يجوز لقمدين خدمات أعمال تقدّم خدمات تحديد الهوية والتحقق منها لصالح مؤسسات غير ملائمة بهذه الوائح، فهي لا تزال بحاجة إلى التحقق بالحضور على الحصول على التوقيع بالحضور على الرغم من إصدار البنك المركزي المصري استثناءات لبعض المصارف غير عميلك إلكترونياً، وبعمل البنك المركزي المصري (مقابلات الأطراف المعنية، 2024). أصدر بنك رواندا الوطني لوائح تنظيمية جديدة للقدّم الإلكتروني في عام 2022، تتيح تسجيل العامل إلكترونياً مع التحقق من الهوية بقاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتحديد الهوية، وتحتفظ هذه الوائح المجال أمام تفويض عملية اعرف عميلك إلكترونياً ب بصورة شاملة للجهات المصدرة للقدّم الإلكتروني، وذلك في إطار التحقق وتقديم إثباتات الهوية ذاتها إلى عملية اعرف عميلك إلكترونياً فيما يخص خدوى أثباتات الهوية المطبقة على المصارف لا تتضمن الإشارة الصريحة ذاتها إلى عملية اعرف عميلك إلكترونياً، وإنما تأخذ تهجاناً موئمه يشير إلى «وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر مستقلة وموثوقة» وتسمح بالتفاعل الذي لا يحدث وجهاً لوجه مما يفتح أيضاً المجال أمام تفويض عملية اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة (بنك رواندا الوطني، 2022).

76 تقدم تنزانيا عملية اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة لمعاملات النقد الإلكتروني من المستوى 1، إذا كان لدى الفرد رقم هاتف مسجل وحساب خدمات مالية عبر الهاتف المحمول (بنك تنزانيا، 2015). تشير التوصية رقم 10 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى ضرورة تفويض مزودي خدمات الدفع إجراءات العناية الواجبة التتحقق من العمدة تجاه العملاء الحالين على أساس الأهمية والمخاطر، دون الحاجة إلى تكرار تحديد الهوية والتحقق منها في كل معاملة.

77 يقدم تنزانيا عملية اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة لمعاملات النقد الإلكتروني من المستوى 1، إذا كان لدى الفرد رقم هاتف مسجل وحساب خدمات مالية عبر الهاتف المحمول (بنك تنزانيا، 2015).

78 تشير التوصية رقم 10 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى ضرورة تفويض مزودي خدمات الدفع إجراءات العناية الواجبة التتحقق من العمدة تجاه العملاء الحالين على أساس الأهمية والمخاطر، دون الحاجة إلى تكرار تحديد الهوية والتحقق منها في كل معاملة.

79 أصدر بنك رواندا الوطني لوائح تنظيمية جديدة للقدّم الإلكتروني في عام 2022، تتيح تسجيل العامل إلكترونياً مع التتحقق من الهوية بقاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتحديد الهوية، وتحتفظ هذه الوائح المجال أمام تفويض عملية اعرف عميلك إلكترونياً ب بصورة شاملة للجهات المصدرة للقدّم الإلكتروني، وذلك في إطار التتحقق وتقديم إثباتات الهوية ذاتها إلى عملية اعرف عميلك إلكترونياً، وإنما تأخذ تهجاناً موئمه يشير إلى «وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر مستقلة وموثوقة» وتسمح بالتفاعل الذي لا يحدث وجهاً لوجه مما يفتح أيضاً المجال أمام تفويض عملية اعرف عميلك إلكترونياً بصورة شاملة (بنك رواندا الوطني، 2022).

6.3 | الفرص الأساسية الناشئة بشأن مبدأ اعرف عميلك إلكترونياً

على ذلك، يؤدي التنسيق المتناغم بين البلدان دوراً أساسياً في مجال المدفوعات عبر الحدود لتجنب التكرار المكلف لعملية العناية الواجبة للتحقق من العملاء.

و فيما يلي الإجراءات الضرورية لتعزيز عملية اعرف عميلك إلكترونياً باعتبارها عاملات تمكيناً لنظام الدفع الفوري الشامل في مختلف أنحاء القارة، تشملماً يلي:

سيكتسي التوسيع الإضافي في خدمة "اعرف عميلك الإلكتروني" أهمية بالغة لإتاحة المزيد من خدمات الحكومة المؤسسية الشاملة عبر القارة، بما في ذلك في السياق العابر للحدود. ومن شأن تعزيز اليقين القانوني والتوجيه على اتباع ممارسات اعرف عميلك إلكترونياً بالسياسات الوطنية والإقليمية أن يساعد في دفع عجلة هذا التوسيع ليشمل برامج الهوية الرقمية وبرامج اعرف عميلك إلكترونياً (Perlman & Gurung, 2019).

تنفيذ أطر العناية الواجبة للتحقق من العملاء المتناسبة مع المخاطر

النتائج. ويمكن السبب من وراء ذلك في مراعاة آليات العمل المتدرجة مجموعة محددة من العوامل المتغيرة المرتبطة بالمخاطر، عند التطبيق، وهي قد لا تكون مبنية على عملية تقييم مخاطر شاملة. ومن ثم، يميل تفاصيل الآليات المتدرجة إلى الاعتماد على المخاطر المرتبطة بالمنتج (على سبيل المثال، حدود المعاملات)، لا على المخاطر المرتبطة بالعميل. وبناءً على ذلك، توجد مخاوف تكمّن في الخلط بين مخاطر الامتثال ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.

علاوة على ما سبق ذكره، غالباً ما تظل آليات العمل المتدرجة متمركزة حول المدخلات، إذ تفرض إجراءات محددة لتوفير الوثائق والتحقق من صحتها لاسيما بالنسبة للحسابات ذات المستويات الأعلى. ولا تزال الولايات القضائية تمثل إلى اشتراط وثائق مثل فواتير المرافق ومفردات المرتبات لإثبات عنوان الإقامة، وهو عامل قد يعيق الحصول على النظام، لا سيما بالنسبة للمهاجرين (مقابلات الأطراف المعنية، 2024)، وذلك على الرغم من أن توصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية تقف على الحياد إزاء الطرق المستخدمة للتحقق من هوية العملاء. وقد تتطلب بعض عمليات التحقق الإلكتروني من العملاء، مثل أجهزة قراءة البيانات البيومترية أو البطاقات، دفع تكاليف تفتيذ عالية، لاسيما بالنسبة للمؤسسات غير المصرفية، أو مزودي خدمات الدفع الأصغر حجماً. وعندما تُتفّذ إجراءات اعرف عميلك إلكترونياً على أساس «عدم وجود مخاطر»، قد يكون هذا التنفيذ مكلفاً، بل غالباً ما لا يعتبر فعالاً بسبب عدم تخصيص الموارد والوقت للجوانب ذات المخاطر الأعلى (FATF, 2021).

التوصية

وينبغي للجهات التنظيمية أن تسعى إلى تنفيذ آلية عمل مستندة إلى المخاطر لتحقيق قدر أكبر من المرونة في إطارها التنظيمي. لاسيما التحول نحو عمليات العناية الواجبة للتحقق من العملاء المستندة إلى النتائج بالنسبة للمصارف والمؤسسات غير المصرفية (انظر الإطار 6.3). وسيتطّلب هذا التحول عمليات تجريبية شاملة لتقدير المخاطر

الإطار 6.2 | موريшиوس تسهل عملية اعرف عميلك إلكترونياً الشاملة بموجب اللوائح التنظيمية المرنة ومشاركة البيانات بين القطاعين العام والخاص

تعمل موريشيوس على تطوير عملية اعرف عميلك إلكترونياً بتحديث اللوائح التنظيمية وتطوير البنية التحتية بما يتفق مع استراتيجية التحول الرقمي (2022-2018)، وتؤكد هذه الاستراتيجية على "مبدأ عدم التكرار"، إذ لا تتطلب من المواطنين تقديم الوثائق سوى مرة واحدة فقط. وتسهل منصة InfoHighway التابعة للحكومة عملية مشاركة البيانات بشكل آمن بين الجهات الحكومية، مما يقلل الحاجة إلى تكرار الوثائق (MITCI, 2018). ورغم أن هذه المنصة نشأت في الأصل للخدمات الحكومية خصيصاً، لكن بنك موريشيوس المركزي يعمل حالياً على توقيع اتفاقيات مع السلطات لتوسيع نطاقها للاستخدام في القطاع المالي بهدف إنشاء منظومة مركبة لعملية اعرف عميلك باستخدام بيانات منصة InfoHighway (Central Bank of Mauritius, 2022) ويسمح هذا الإطار التنظيمي، بموجب لائحة المعلومات المالية ومكافحة غسل الأموال الصادرة عن بنك موريشيوس (2018) بعملية اعرف عميلك إلكترونياً الشاملة من خلال آلية عمل قائمة على الحد من المخاطر وتعزيز النتائج، وذلك عند تحديد هوية العملاء والتحقق منها، وتتضمن هذه اللائحة إشارة صريحة إلى العمليات الإلكترونية، بما في ذلك:

نوع تقديم السمات: يتعين على المؤسسات المالية جمع سمات مثل الاسم وتاريخ الميلاد والجنسية والعنوان، ولكن لا توجد قائمة محددة للوثائق الازمة، أو طريقة محددة لتقديمها، مما يُسفر عن وجود إجراءات مزنة.

نوع بيانات الهوية: لا توجد بيانات هوية محددة بموجب اللائحة التنظيمية لتأكيد سمات العميل. ووفقاً للفقرة (1) من المادة 3 من اللائحة التنظيمية، يتعين على المؤسسات "تحديد هوية عملائها سواءً أكانوا دائمين أم مؤقتين والتحقق من هوية عملائها باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر مستقلة وموثوقة، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر - وحيثما توفرت - وسائل تحديد الهوية الإلكترونية أو أي عملية أخرى لتحديد الهوية بطريقة مؤمنة أو عن بعد أو إلكترونية قد تحددها الجهة التنظيمية أو الإشرافية ذات الصلة".

نوع التتحقق: تتناول الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة 3 كلّاً من تحديد الهوية والتحقق منها. ويتضمن دليل مكافحة غسل الأموال أيضاً قسماً يعرض كيفية إجراء التتحقق الإلكتروني بما يتماشى مع آلية العمل المستندة إلى المخاطر، ويوضح هذا الدليل باستخدام أكثر من مصدر تأكيد واحد لمطابقة البيانات والتحقق من صحتها، ويدرك أيضاً استخدام أنظمة الكمبيوتر للتحقق من الصور واستخدام معلومات يومية مختلفة وأو ربط المعلومات الجغرافية للمكان بالوسائل (FSC Mauritius, 2022).

نوع التفاعل: يُسمح بالعمليات عن بعد لتحديد الهوية بموجب للفقرة (1) من المادة 3. ولا تُصنف التعاملات التي لا تحدث وجهاً لوجه تلقائياً بأنها حالة تتطوّر على مخاطر عالية أو حالة تتطلب عناية واجبة محسنة في لائحة مكافحة غسل الأموال، ولكن يجب على المؤسسات المالية أن تنتظر في المخاطر الملازمة لها بما يتماشى مع آلية العمل المستندة إلى المخاطر، ولا توجد حاجة إلى تطبيق العناية الواجبة المحسنة إلا إذا تعذر تحديد هوية العميل أو كان هناك شك في صحة الوثائق المقدمة (FSC Mauritius, 2022).



وقد يؤدي اعتماد آلية عمل متدرجة للمستويات إلى التخفيف من حواجز الحصول على النظام في الأجل القريب، ولكن ينبغي النظر إليها بحسبانها خطوة على الطريق نحو اعتماد نموذج معتمد على مماثلة مع المصارف المحلية التي قد تحتاج إلى الامتثال لمتطلبات المصارف المراسلة.

التمثيلات الإلكترونية لبيانات الهوية الورقية (انظر الإطار 6.4). ويتسم كل نهج من النهج الأربع الموضحة في الإطار 6.4 بمزايا وعيوب، فعلى سبيل المثال، لا يزال النظام في نيجيريا يتطلب التسجيل المسبق، ولكنه يتيح، بمجرد التسجيل، طريقة تحديد هوية عامة مشفوعة بقواعد استخدام واضحة. وبالمقارنة، تتيح الأحكام في موريшиوس وتونس وزمبابوي مزيداً من المرونة، وهو أمر قد يتيح قدراً أكبر من الشمولية، بالإضافة إلى القدرة على التكيف إن حدثت تغيرات في السوق. ومع ذلك، قد يؤدي الإفراط في المرونة إلى إثارة حالة من عدم اليقين بين مزودي خدمات الدفع بشأن كيفية الامتثال للقانون (Cenfri, 2018b). وتستطيع الجهات التنظيمية التغلب على هذا النوع من عدم اليقين بالتوصل المتكرر مع مزودي خدمات الدفع لتوضيح آيات عملها.

ولكن صياغة اللوائح التنظيمية م بما يراعى التفاعلات الحضورية وبيانات الهوية الورقية، تؤدي إلى حالة من عدم اليقين بين مزودي خدمات الدفع بشأن السماح باستخدام بيانات الهوية الإلكترونية، أو باستخدام بيانات الهوية الورقية المقدمة إلكترونياً.

التوصية

من شأن المعايير الواضحة بخصوص التقديم الإلكتروني لمعلومات العملاء وبيانات الهوية أن تعزز اليقين بشأن اللوائح التنظيمية لمزودي خدمات الدفع (FATF, 2020). ويعين على الجهات التنظيمية نشر توجيهات توضح ما هو مسموح به بشأن تقديم السمات الإلكترونية أو استخدام بيانات الهوية الإلكترونية أو

خدمات أفضل للأفراد الذين يفتقرون إلى ثائق هوية تقليدية، مثل المهاجرين والنساء وسكان المناطق الريفية، وتسمح هذه العملية أيضاً لمزودي خدمات الدفع بتنفيذ إجراءات تحقق فعالة من حيث التكلفة. وعندما تخضع المصارف والمؤسسات غير المصرفية لجهات تنظيمية وإشرافية مختلفة، يجب مواءمة الممارسات التنظيمية والإشرافية، وفي حالة جنوب أفريقيا على سبيل المثال، تخضع التحويلات المالية وعمليات الصرف الأجنبي لجهة تنظيمية مختلفة. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن مشاركة جهات تنظيمية متعددة قد تؤدي إلى صعوبات في تنفيذ آلية العمل المستندة إلى المخاطر في جميع المؤسسات بسبب انعدام التنسيق والتعاون الفعالين.

على المستوىين الوطني والمؤسسي، بدلاً من تقييم المخاطر الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على التخمين، مما يمهّد الطريق لمنتجات مصنفة حسب المخاطر وإجراءات ميسّطة توافق مع السياق الحقيقي للمؤسسة. وتتجدر الإشارة هنا إلى أن توصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية تؤيد عملية العناية الواجبة للتحقق من العملاء التي تركز على النتائج باستخدام «وثائق أو بيانات أو معلومات مستقاة من مصادر مستقلة وموثوقة» من أجل تحديد هوية العملاء والتحقق من العمالء التي تتركز على النتائج لمزودي خدمات الدفع تقديم (FATF, 2023). وقد استُخدِمت هذه التوصية فعلاً في بعض الولايات القضائية، مثل جنوب أفريقيا، إذ تتيح عملية العناية الواجبة للتحقق من العمالء التي تتركز على النتائج لمزودي خدمات الدفع تقديم.

الإطار 6.3 | حصر اللوائح المنظمة لعمليات اعرف عميلك إلكترونياً عبر البلدان التي تملك نظام دفع فوري قيد التشغيل

بعد أن اعتمدت فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية آلية العمل المستندة إلى المخاطر في عام 2010، بدأ مركز المعلومات المالية في جنوب أفريقيا في تغيير آلية عمل مستندة إلى النتائج بالنسبة للمؤسسات المالية في عام 2017 وذلك بموجب المذكرة التوجيهية رقم 7. وتناول هذه المذكرة إجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء، مبرزة أهمية الحصول على معلومات العميل والتحقق منها باستخدام مصادر خارجية موثوقة بما يتناسب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المُقيمة (Financial Intelligence Centre, 2017). و رغم تشجيع المرونة، توصي المذكرة باستخدام قواعد البيانات الحكومية لإجراء عملية التحقق من الهوية الأساسي. (Financial Intelligence Centre, 2017) . وتنص المذكرة على أن آلية العمل المستندة إلى الحد من المخاطر "تمنح المؤسسات المسؤولة المرونة الازمة لاستخدام مجموعة من الآليات لتحديد هويات عملائها والتحقق منها، متاحة بذلك فرضاً للمؤسسات المسؤولة لاستكشاف طرق أكثر ابتكاراً لتقديم الخدمات المالية لمجموعة أوسع من العملاء وضم القطاعات التي كانت مستبعدة في السابق إلى الاقتصاد الرسمي" ، وهو وضع يعزز الآثار الإيجابية الناتجة عن الشمول المالي. ونتيجة لذلك، لا توجد طرق محددة لتحديد الهوية والتحقق منها في جنوب أفريقيا، ولكن، المؤسسات قد تستخدم النتائج المستمدة من تقييم المخاطر لتحديد مستوى العناية الواجبة المطبقة على العميل ونوعه. وتعتمد طرق التحقق على طبيعة المعلومات المقدمة ومدى اعتماد المؤسسة على صحة هوية العميل للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإذا كانت مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقيمة بأنها في مستوى أقل، ثُبّط إجراءات مبسطة، وهذا يعني أن: "درجة ووتيرة وأو شدة الضوابط المستخدمة ستكون أخف نسبياً" (Financial Intelligence Centre, 2017).

وعلى الرغم مما سبق، تسلط حالة جنوب أفريقيا الضوء أيضاً على الحاجة إلى توحيد آليات العمل بين الجهات التنظيمية المختلفة داخل البلد الواحد. وتأثير اللوائح المنظمة للتحويلات المالية، مثل لوائح مراقبة الصرف في جنوب أفريقيا، في متطلبات العناية الواجبة للتحقق من العملاء، وبخلاف المذكرة التوجيهية 7 المستندة إلى النتائج، تستند لوائح مراقبة الصرف إلى القواعد لأنها تحدد طرق تحديد الهوية التي يجب على المؤسسات المالية استخدامها لإجراءات العناية الواجبة للتحقق من العملاء اعتماداً على فئة العميل.

السماح ببيانات الهوية الإلكترونية والتقديم للسمات

التحدي

وبإضافة إلى نوع بيانات الهوية، تقتصر طريقة تقديم بيانات الهوية إلى الوضوح. وتتجدر الإشارة إلى أن التقدم في التكنولوجيا يتيح لمزودي خدمات الدفع الحصول على سمات الهوية الإلكترونية. ومع ذلك لم يسمح صراحة، من بين الولايات الفضائية المشمولة في هذا التحليل، بالتقديم الإلكتروني للسمات سوى مصر ونيجيريا ورواندا وتونس.⁷⁹ ونشرت فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية توجيهات بشأن استخدام أنظمة الهوية الرقمية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها بما يتماشى مع متطلبات العناية الواجبة للتحقق من العملاء الواردة في التوصية رقم 10 (FATF, 2020).

على النحو المبين في الجدول 6.1، لا يزال ما يقرب من نصف الولايات القضائية يعتمد على بيانات الهوية الورقية في الخطوة الأولى من عملية اعرف عميلك مع عدم السماح بالتقديم الإلكتروني للسمات، إذ تبيح إحدى عشرة دولة (مصر وكينيا وليسوتو وملاوي وموريшиوس والمغرب ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وتونس وزمبابوي) المرونة أو استخدام بيانات الهوية الإلكترونية، بما في ذلك البيانات البيومترية والنسخ الرقمية من بيانات الهوية الورقية.

⁷⁹ في نيجيريا، تنص اللائحة التنظيمية على ما يلي: «يمكن إرسال سمات العملاء إما إلكترونياً أو تقديمها في فروع البنك أو مكتبوكيل» (البنك المركزي النيجيري, 2023). وفي تونس، تنص لائحة اعرف عميلك المتدرجة المستويات على إدخال البيانات الشخصية عن بعد في نماذج تحديد الهوية الحسابية في مصر توجيهاً خاصاً بالموافقة القصبة بنص على توجهات موسى 1 و 2 (البنك المركزي التونسي, 2018). وأصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر توجيهاً خاصاً بالموافقة القصبة بنص على توجهات موسى 1 و 2 (البنك المركزي التونسي, 2018). وأصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر توجيهاً خاصاً بالموافقة القصبة بنص على توجهات موسى 1 و 2 (البنك المركزي التونسي, 2018). وأصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر توجيهاً خاصاً بالموافقة القصبة بنص على توجهات موسى 1 و 2 (البنك المركزي التونسي, 2018). كيّفية تحديد هوية العاملة والتحقق منها تتفقاً تماماً غير الإنترنت، وتتضمن ذلك الوثائق الرقمية والعقود والتقييمات. وعلى سبيل المثال، قد تُرسل الوثائق على شكل صور يتم التحقق منها باستخدام تقنية التعرف، ومن ثم ربّطها بقواعد البيانات باستخدام إجراءات برمجة التطبيقات (Financial Regulatory Authority, 2023). وفي رواندا يمكن من، النماذج الكترونية ولكن هذه الإمكانيّة تقتصر على الجهات المسددة للنقد الإلكتروني ووحدتها (بنك رواندا الوطني, 2022).

تمكين التحقق الإلكتروني وإنشاء بنية تحتية للهوية الرقمية موثوقة فيها ومتکاملة

التحدي

الإطار 6.5 | دور النظام المتكامل لتسجيل السكان في كينيا في تمكين التتحقق المبسط من الهوية

يُعتبر النظام المتكامل لتسجيل السكان قاعدة بيانات مركبة في كينيا يديرها مكتب التسجيل الوطني التابع لوزارة الداخلية والتنسيق في الحكومة الوطنية. ويعمل هذا النظام على تخزين بيانات المواطنين والمقيمين الديموغرافية، مما يساعد الجهات من القطاعين الحكومي والخاص، مثل المصارف ومزودي الخدمات المالية ومشغلي الاتصالات، في التتحقق من هويات العملاء.

المعلومات الرئيسية المخزنة في النظام المتكامل لتسجيل السكان:

- يحتوي النظام على بيانات ديمografية عن المواطنين والمقيمين في كينيا.
- ويستقبل النظام البيانات من خمسة أنظمة هوية، من بينها السجل المدني وخدمات الهجرة ومكاتب الائتمان.
- ويستضيف النظام البيانات البيومترية لحوالي 31 مليون نسمة.

الدور المرتبط بالتحقق من العملاء: يتبعن على جميع مزودي خدمات الدفع في كينيا التتحقق من العملاء مقارنة بالنظام المتكامل لتسجيل السكان من أجل التأكد من وجودهم وصحة أرقامهم، ويؤدي هذا التتحقق إلى تيسير عملية تحديد الهوية، إذ لا تتطلب المعاملات اللاحقة سوى رقم الهوية لأن المعلومات الأخرى ذات الصلة تسترجع وتستكمel بصورة آلية.

تطبيقات النظام المتكامل العملية لتسجيل السكان

- يدمج النظام البيانات من قواعد بيانات مختلفة، وهو أمر يضمن التحديثات في الوقت الفعلي تدريجياً.
- ويدعم النظام ما يقرب من 42 مليون نسمة، يُعرف كل منهم برقم تعرف شخصي فريد مكون من 14 رقمًا.
- ويستخدم النظام إجراءات أمنية مثل جدران الحماية وقيود ولوج المستخدمين.
- ويعالج النظام ما يقرب من 1.5 مليون استفساراً يخص الهوية يومياً، لاسيما الاستفسارات المرتبطة بالقطاع المالي.

وتعمل كينيا أيضاً على تطبيق نظام هوية رقمية يُطلق عليه النظام الوطني المتكامل لإدارة الهوية، وهو نظام معتمد بموجب التشريعات، وسيعمل هذا النظام على تحسين عمليات إدارة الهوية والتتحقق منها بشكل أكبر.

المصدر: Cenfri, 2023c

التوصية

المالية بشأن الهوية الرقمية في هذا المسعى (انظر الإطار 6.6).
وينبغي تحسين الأطر التنظيمية التمكينية بنية الهوية التحتية الوطنية. ويمكن لشركاء التنمية أن يدعموا تطوير بنية الهوية التحتية الوطنية في إطار الجهود الأوسع نطاقاً لتطوير البنية التحتية الرقمية العامة. وعند إنشاء أنظمة الهوية أو تحسينها، ينبغي مراعاة حالات الاستخدام في القطاع المالي والتتكامل بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية.

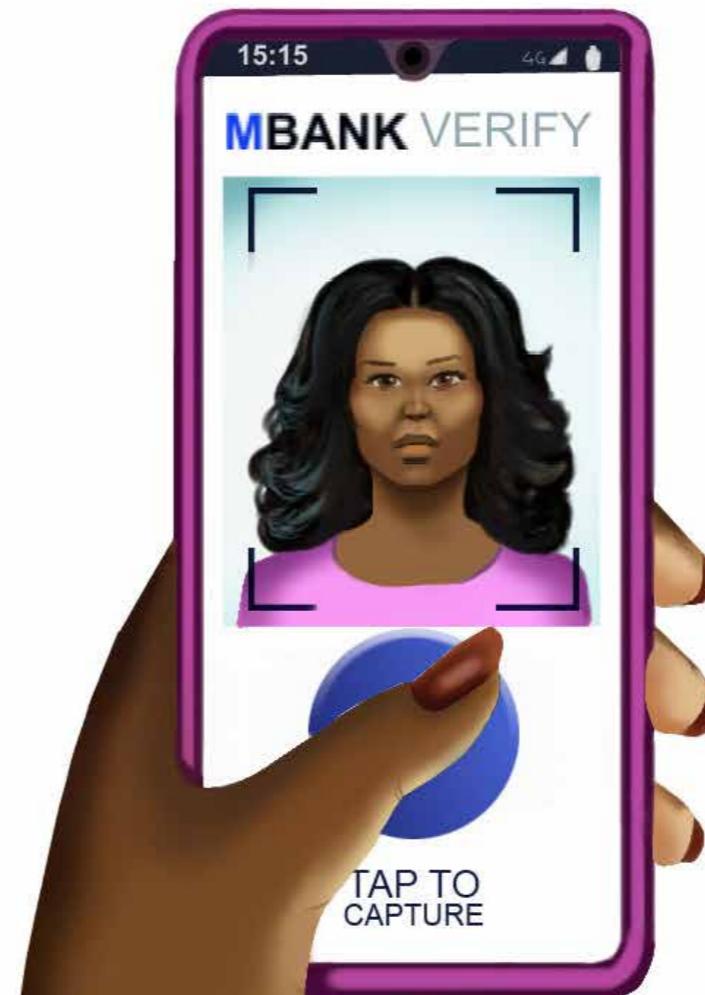
يمكن للجهات التنظيمية أن تسمح لمزودي خدمات الدفع باستخدام عمليات التتحقق الإلكتروني مع إتاحة المرونة في اختيار الطرق المتبعة بما يتماشى مع آلية العمل المستندة إلى المخاطر في البلد. وإلأحة الوضوح التنظيمي، ينبغي إصدار توجيهات تتناول ما قد تتطوّي عليه هذه الطرق، لا سيما في حالة انعدام قواعد بيانات حكومية أو أنظمة هوية رقمية. ويمكن للجهات التنظيمية الاستفادة من توجيهات فرق العمل المعنية بالإجراءات

تضم قواعد البيانات الحكومية وأنظمة الهوية الرقمية دائمًا بعرض استخدامها في منظومة أوسع، ومن ثم فهي ليست متاحة دائمًا لمزودي خدمات الدفع، فعلى سبيل المثال، انصب التركيز في كثير من مبادرات الهوية الرقمية الحالية في القارة على الحصول على الخدمات العامة في المقام الأول، ولكن تركيز هذه المبادرات لم يمتد بعد إلى القطاع المالي. وفي كل الأحوال، قد تقتصر بنية الهوية التحتية على المصارف، باستثناء الجهات الفاعلة غير المصرفية، مثل شركات التقنية المالية. وفي الختام، ما زالت هناك مشكلات رئيسية ناشئة عن موثوقية هذه الأنظمة، لا سيما مزودي خدمات الدفع المتكاملين الذين يواجهون فترات تعطل متكررة (مقابلات الأطراف المعنية، 2024).

ما زالت العمليات اليدوية مستمرة في بعض البلدان، ومن بين البلدان والمناطق التي حدث تقييمها، تجد وسائل مزنة للتتحقق من الهوية لدى خمس بلدان (إثيوبيا وغامبيا وليسوتو والمغرب وزمبابوي) بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية والنقدية الوسط أفريقي، بينما توجد تصاريح، أو تكليفات صريحة، بالتحقق الإلكتروني في تسعة بلدان (مصر وغانا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وتونس وزمبابوي)، وتعتمد البلدان السبعة الأخرى (أنغولا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا) على التتحقق الورقي من بيانات هوية العملاء. ويتضمن ذلك عمل وكيل مزود خدمات الدفع على تقييم الوثائق حضورياً، على سبيل المثال عن طريق النظر إلى الصورة ومسك الوثيقة لتقدير صحتها. وهذا أمر مكلف ويتحمل إلى حد كبير أن تقع فيه أخطاء بشرية (Cenfri, 2020).

ومن شأن قواعد بيانات المواطنين وأنظمة الهوية الرقمية أن تتيح لمزودي خدمات الدفع استخدام التكنولوجيا للتتحقق من الهويات في قاعدة البيانات، فتنتفي بذلك الحاجة إلى الوثائق الورقية (Demirguc-Kunt, et al., 2022). ويعلم عدد متزايد من البلدان الأفريقية على إنشاء أنظمة الهوية الرقمية في إطار جهودها لتطوير البنية التحتية الرقمية العامة (CGAP, 2019). وحتى في غياب الهوية الرقمية الكاملة، يمكن لمزودي خدمات الدفع بالتحقق من بطاقة الهوية الورقية بمقارنتها بقاعدة بيانات، ففي كينيا على سبيل المثال، أصبح التتحقق من بطاقات الهوية الوطنية الزامية في إطار النظام المتكامل لتسجيل السكان. وتوجد خطط لإنشاء نظام هوية رقمية على النحو الموضح بمزيد من التفصيل في الإطار 6.5.

وعلى الرغم من انتشار التتحقق الإلكتروني بواسطة قواعد البيانات الحكومية وبنية الهوية الرقمية التحتية انتشاراً متزايداً، لا تزال هناك عوائق تحول دون استعمال النظام واستخدامه بفعالية. ولا



الإطار 6.6 | توجيهات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الهوية الرقمية

تشير التوجيهات إلى أن أنظمة الهوية الرقمية الموثوقة والمستقلة يمكن أن تساهم في الشمول المالي، بتمكين الفئات المحرومة كلياً أو جزئياً من إثبات هويتها في مجموعة أوسع من الظروف، بما في ذلك عن بعد. وتنص أيضاً على أن تحديد هوية العملاء عن بعد والمعاملات "التي تعتمد على أنظمة هوية رقمية موثوقة ومستقلة مع إجراءات مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر قد تشكل مستوى قياسيًا من المخاطر بل وقد تكون أقل خطورة".

للاطلاع على إرشادات ومعلومات أكثر تفصيلاً حول أنظمة الهوية الرقمية، يرجى الاطلاع على توجيهات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الهوية الرقمية.

التخلّي عن تصنيف التفاعلات عن بعد بأنها عالية المخاطر

المشكلة

تُعد التفاعلات عن بعد مباحة في كل مكان باستثناء ملاوي، ولكن معظم البلدان تصنفها بأنها عالية المخاطر، وتطلب من ثم عناية واجبة محسنة فعلى سبيل المثال، قد يُطلب من المستخدمين النهائيين تقديم نسخ موثقة من مستندات الهوية الورقية⁸⁰ وتعارض هذه الممارسات مع المذكرة التوجيهية بشأن الهوية الرقمية الصادرة عن فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية، إذ تشير هذه المذكرة إلى أن المخاطر الملزمة للتفاعلات التي لا تتم وجهاً لوجه قد تكون قياسية أو حتى منخفضة عند استخدام أنظمة الهوية الرقمية. وفي الواقع، قد تكون التكنولوجيا المستخدمة لتحديد صحة وثائق الهوية أكثر دقة من التقييمات البشرية.

التوصيات

ينبغي للجهات التنظيمية أن توضح أن التفاعلات عن بعد لا تتطوي دائمًا على مخاطر عالية فقد تكون مخاطرها قياسية أو منخفضة عند اتخاذ إجراءات مناسبة لتحديد الهوية، بما يتماشى مع توجيهات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية، فعلى سبيل المثال، تدرج أوغندا هذه الممارسات في إرشاداتها الخاصة بتقييم المخاطر (انظر الإطار 6.7). وتتجدر الإشارة هنا إلى أن توضيحاً مسوبيات المخاطر والسياسات سيتمكن مزودي خدمات الدفع من خدمة مجموعة أوسع من الأفراد، لا سيما من يعيشون في المناطق النائية.



⁸⁰ في ليسوتو، لم تُحدد أي أحكام معنية بالتفاعلات التي لا تتم وجهاً لوجه، ويجب التتحقق من الهوية باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات من مصادر مستقلة وموثوقة. وعلى هذا النحو، تُنشر عملية تحديد الهوية، بأنها عملية منتهٍ وتخصيص لتقدير كل مؤسسة، لا سيما فيما يخص تنفيذ عملية اعتراف عميلك الإلكتروني (البنك المركزي في ليسوتو، 2019).

نشرت فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية توجيهات بشأن الهوية الرقمية في عام 2020 لمساعدة الجهات الحكومية في تكوين فهم أكثر وضوحاً لكيفية عمل أنظمة الهوية الرقمية وتوضيح سبل استخدامها بموجب المعايير العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر هذه التوجيهات مهمة لصانعي السياسات والجهات التنظيمية والإشرافية، فضلاً عن الأطراف المعنية من القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وتركز هذه التوجيهات على تطبيق التوصية رقم 10 من توصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن العناية الواجبة للتحقق من العملاء بشأن استخدام أنظمة الهوية الرقمية لتحديد الهوية/التحقق منها عند فتح الحسابات والتحويلات العرضية (10أ)، وتحث هذه التوجيهات أيضاً في إمكانية استخدام الهوية الرقمية لدعم العناية الواجبة المستمرة (10د). وعلاوة على ذلك، تتناول هذه التوجيهات أيضًا تطبيق التوصية رقم 17 (الاعتماد على الأطراف الثالثة) فيما يخص الحالات التي توفر فيها جهات خاصة للتخطيم أنظمة هوية رقمية لإجراء تحديد هوية العملاء/التحقق منها لجهات أخرى خاصة للتخطيم.

ما نظام الهوية الرقمية؟

تُعد أنظمة الهوية الرقمية أنظمة تستخدّم الوسائل الإلكترونية لتأكيد هوية الفرد الرسمية وإثباتها عبر الإنترنت (رقمياً) وأو في بيئات حضورية بمسطويات تأكيد مختلفة. وقد تستخدم هذه الأنظمة التكنولوجيا الرقمية بطرق مختلفة مثل قواعد البيانات الإلكترونية، وبيانات الهوية الرقمية والبيانات البيومترية وواجهات برمجة التطبيقات الرقمية.

ما العناصر الرئيسية لنظام الهوية الرقمية؟

تضمن أنظمة الهوية الرقمية عنصرين أساسين وعنصراً ثالثاً اختيارياً حسب ما هو موضح أدناه، وقد تتولى جهات مختلفة المسؤولية عن عناصر فرعية مختلفة، بما في ذلك الجهات الحكومية والجهات التابعة للقطاع الخاص.

- إثبات الهوية والتسجيل (مع الحصول على بيانات الهوية/الربط الأولي) (عنصر أساسي)
- إدارة دورة حياة المصادقة والهوية (عنصر أساسي)
- آليات إمكانية النقل والتشغيل البيني (عنصر اختياري)

قد تُجرى عملية إثبات الهوية والتسجيل إما رقمياً، أو ورقياً، أو وجهاً لوجه (حضورياً)، أو بطريقة أخرى غير وجه لوجه (عن بعد)، ولكن، تحدث المصادقة للحصول على بيانات الهوية/الربط، والقدرة على النقل/التحالف من الخطوات بطريقة رقمية.

الهوية الرقمية فيما يخص متطلبات العناية الواجبة للتحقق من العملاء

يتصل العنصر الأول اتصالاً مباشراً بالتوصية رقم 10 لفرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تحديد الهوية/التحقق منها، والإجابة عن سؤال "من أنت؟". وفي الأساس، يتضمن هذا العنصر جمع أدلة الهوية وفحصها والتحقق منها لإنشاء حساب هوية ويربط الهوية الفريدة بالمصادقات التي يمتلكها العميل ويتحكم فيها.

وتعتبر التوصية رقم 10 توصية محايدة من المنظور التكنولوجي ولا تفرض قيوداً على شكل الأدلة (الورقية/الرقمية) المستخدمة لتحديد الهوية، لكن فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية تقدم توجيهات عن كيفية تفويض ذلك باستخدام نظام الهوية الرقمية. ويشتمل تدفق إثبات الهوية في العنصر الأول لتنفيذ العناية الواجبة للتحقق من العملاء على ثلاثة إجراءات رئيسية هي:

- **الجمع:** جمع السمات والأدلة إما حضورياً، أو عبر الإنترنت (على سبيل المثال، ملء الاستمارة عبر الإنترنت أو إرسال صورة شخصية أو تحميل صور للوثائق).
- **الفحص:** الفحص الرقمي، أو الورقي، للتأكد من أن السمات أصلية (وليس مزيفة، أو مزورة).
- **التحقق:** التأكد من أن الهوية المفحوصة تتعلق بالفرد المعني (على سبيل المثال بالحلول البيومترية مثل التعرف على الوجه أو تحديد مدى وجود الفرد على قيد الحياة من عدمه).

المعروف أيضًا أن المصادر الدولية تسحب من المناطق ذات المخاطر العالية التي لا تعتبر مربحة بما يكفي لتبرير تكلفة الامتثال. وتُعرف هذه الممارسة باسم إزالة المخاطر، ومن الممكن أن تكمن النتيجة غير المعمدة في استبعاد من يعيشون في هذه المناطق من الخدمات المالية. وتشكل الموازنة بين الحفاظ على سلامة النظام المصرفي وضمان الشمول المالي تحديًا مستمرًا لصانع القرار (CGAP, 2024).

وعلاوة على ما سبق ذكره يؤدي عدم الامتثال لمعايير فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية إلى مخاطر ملزمة له، بما في ذلك الإدراج في القائمة الرمادية، وهو أمر يؤثر في قدرة المؤسسة على تكوين الشراكات الازمة لتمكين المدفوعات عبر الحدود، لأن المؤسسات الشريكة قد تتردد بشأن الشراكة مع الأطراف المقابلة الموجودة في البلدان المدرجة في القائمة الرمادية، أو لا يُسمح لها بذلك (مقابلات الأطراف المعنية، 2024). ومن الملاحظ أن التفاعلات التي لا تتم وجهاً لوجه تتطوّي على مخاطر ملزمة لها نظرًا إلى أنها تتطوّي على عدم الكشف عن الهوية ولكن أوغندا لا تصنف التفاعلات عن بعد بصورة آلية على أنها ذات مخاطر عالية. وبدلاً من ذلك، تشير الإرشادات إلى أن التفاعلات عن بعد قد تنطوي على مستوى متواضع أو حتى منخفض من المخاطر إذا أجريت باستخدام "هوية رقمية موثوقة ومستقلة وحلول مبتكرة مسؤولة أخرى". وبالإضافة إلى ذلك، تشير الإرشادات إلى عوامل مخاطر أقل مثل "المنتجات أو الخدمات المالية التي تقدم خدمات محددة بشكل مناسب لأنواع معينة من العملاء من أجل زيادة النفاذ تحقيقاً لأغراض الشمول المالي".

الإطار 6.7 | تقييم مخاطر التفاعلات عن بعد: حالة أوغندا

يقدم بنك أوغندا للمؤسسات المالية إرشادات لتقدير المخاطر تُراعى فيها عوامل مختلفة، مثل قناة التسليم ومخاطر التوزيع.

ومن الملاحظ أن التفاعلات التي لا تتم وجهاً لوجه تتطوّي على مخاطر ملزمة لها نظرًا إلى أنها تتطوّي على عدم الكشف عن الهوية ولكن أوغندا لا تصنف التفاعلات عن بعد بصورة آلية على أنها ذات مخاطر عالية. وبدلاً من ذلك، تشير الإرشادات إلى أن التفاعلات عن بعد قد تنطوي على مستوى متواضع أو حتى منخفض من المخاطر إذا أجريت باستخدام "هوية رقمية موثوقة ومستقلة وحلول مبتكرة مسؤولة أخرى". وبالإضافة إلى ذلك، تشير الإرشادات إلى عوامل مخاطر أقل مثل "المنتجات أو الخدمات المالية التي تقدم خدمات محددة بشكل مناسب لأنواع معينة من العملاء من أجل زيادة النفاذ تحقيقاً لأغراض الشمول المالي".

وتتوفر هذه الإرشادات وضوحاً تنظيمياً يمكن المؤسسات المالية من خدمة الفئات المستبعدة مالياً عن طريق التفاعل عن بعد. ولا تحدد الإرشادات منهجهة موحدة يجب استخدامها، متاحة بذلك للمؤسسات المرونة اللازمة لتنفيذ طرق تحديد الهوية عن بعد التي تتناسب مع السياق المحلي والتطورات التكنولوجية.

الإطار 6.8 | توصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن مشاركة المعلومات

أدمجت متطلبات مشاركة المعلومات الصادرة عن فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية في المذكرة التوجيهية (FATF, 2017)، وتشمل متطلبات مرتبطة بالعوامل التالية:

1. أنواع المعلومات التي ينبغي مشاركتها.

2. أنواع المعلومات التي يتبعن على السلطات المختصة إتاحتها للعامة والظروف التي ينبغي فيها مشاركة هذه المعلومات.

3. تدابير الحماية والضمانات التي ينبغي تطبيقها على مشاركة المعلومات وتبادلها.

الجدول يوضح الجدول 6.2 بعض حالات مشاركة المعلومات ذات الصلة في سياق عملية اعرف عميلك إلكترونياً، ووضع اللوائح التنظيمية العام في الولايات القضائية التي شملها التقييم، والآثار المترتبة على عملية اعرف عميلك إلكترونياً.

الجدول 6.2 | نظرة عامة عن الامتثال للتوصيات الأساسية المتعلقة بمشاركة المعلومات الصادرة عن فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية

الآثار المترتبة على تنفيذ عملية اعرف عميلك إلكترونياً	وضع اللوائح التنظيمية العام	الجانب المرتبط بمشاركة المعلومات	توصية فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية
قد يؤدي الافتقار إلى عمليات منسقة عبر الولايات القضائية إلى معايير غير منسقة داخل المجموعات فيما يخص تحديد هوية العملاء والتحقق منها وتقديم المخاطر، وقد يؤدي ذلك إلى إعاقة الاعتماد على عملية اعرف عميلك إلكترونياً التي أجرتها فرع أو شركة تابعة أجنبية، مما يؤدي إلى تكرار الجهود.	الامتثال يتباين: تفتقر بعض الولايات القضائية إلى تفويضات لبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة على مستوى المجموعة في جميع الفروع/الشركات وضمان التزام الفروع/الشركات التابعة الأجنبية بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة بما يتفق مع معايير البلد الأم.	ضمن نفس المجموعة المالية، عند تنفيذ برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة على مستوى المجموعة.	18. الضوابط الداخلية، والفروع والشركات التابعة الأجنبية
ويمكن لشبكة الوكاء الفعالة أن تؤدي إلى توسيع نطاق الخدمات وتنقل تكاليف عمليات اعرف عميلك، وقد يؤدي عدم امتثال الوكاء لأطر مكافحة غسل الأموال إلى تطبيق غير متسق لعمليات اعرف عميلك، وقد يسفر انعدام سجل للوكاء إلى تعقيد عملية دمج الوكاء في أنظمة اعرف عميلك إلكترونياً مثل قواعد البيانات الحكومية للهوية.	مستوى إلى حد كبير: ما زالت بعض الولايات القضائية تفتقر إلى الأحكام الازمة لإدراج الوكاء في برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة والحفاظ على قائمة متاحة للسلطات.	بين مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيم، وبين الشركة نفسها في ولاية قضائية أخرى. أضاف إلى ذلك أن اختلاف متطلبات العناية الواجبة بين البلدان قد يؤدي أيضاً إلى تحديات للشركات عبر الحدود (مقابلات الأطراف المعنية 2024).	14. خدمات تحويل الأموال أو القيم

نشر ممارسات فعالة لمشاركة البيانات

التحدي

من شأن استخدام التكنولوجيا والحلول الرقمية في عملية العناية الواجبة للتحقق من العملاء أن يساهم في زيادة الفعالية عند السماح بعمليات مشاركة المعلومات وتجميع البيانات، مع تخفيف هذه العمليات أيضًا (FATF, 2021). وتسمح مشاركة البيانات أيضًا بإجراء مدفوعات عبر الحدود بمزيد من الكفاءة والفعالية. وتتجذر الإشارة هنا إلى أن التكرار المتصل في آليات العمل الحالية المرتبطة بالمدفوعات عبر الحدود - على نحو ما نوقش في هذا الفصل سابقًا - لا يقتصر على مجرد الإضافة إلى تكاليف الامتثال بل يساهم أيضًا في إطالة الأطر الزمنية لمعالجة المدفوعات (BIS, 2022b) وتدعم مشاركة البيانات بفعالية، إما بموجب اتفاقيات الاعتماد مع أطراف ثالثة أو نظام مالي مفتوح، إلى التغلب على هذه التكارات ويمكن من تخفيف عملية اعرف عميلك إلكترونياً. أضاف إلى ذلك أن آلية مشاركة البيانات قد تفتح الباب أيضًا أمام مشاركين جدد في منظومة المدفوعات، مثل مزودي الخدمات الذين يستوفون عمليات العناية الواجبة للتحقق من العملاء (على سبيل المثال، برمجيات التعرف على الوجه أو الكشف عن الاحتيال) (FATF, 2020).

ومما سبق ذكره، يتبيّن أن مشاركة المعلومات يشكّل أساس أي إطار عمل فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، بالإضافة إلى أنها مشمولة في 30 توصية من التوصيات الأربعين التي أصدرتها فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية.

قد يحدث هذا بسبب تعارض القوانين أو اللوائح الوطنية أو تعارض القوانين واللوائح التنظيمية بين الولايات القضائية، وعلى سبيل المثال، قد تتطلب قوانين توطين البيانات أن تظل البيانات الشخصية والهوية، ولا سيما البيانات الخاصة بالمواطنين، في نطاق ولابتها القضائية، ولكن لا تراعي هذه القوانين متطلبات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية لتحديد الهوية والتحقق منها، وبناءً على ذلك، قد لا يكون بمقدور مزودي خدمات الدفع استخدام نسخة من هوية متلقى التحويلات المالية أو بيانات الشخصية غير الدخول دون الحصول على موافقة مسبقة. وفي الوقت نفسه، لا تستطيع المؤسسة المتلقية للاتصال بالمتلقى أو إخطاره دون الحصول على بياناته. وعلى نحو مماثل، سيتعين على مزود خدمة الدفع المتلقي تحديد هوية المرسل في السجلات الرسمية أو البيانات من مصدر رسمي، لكنه لن يكون قادرًا على القيام بذلك إذا كان مزود خدمة الدفع المرسل محفوظًا من إرسال تلك المعلومات بين الولايات القضائية، وقد تشكّل قيود مشاركة البيانات أيضًا بحول دون متابعة المعاملات بين المؤسسات، إذ لا توجد موافقة مستنيرة أو استثناء قانوني لتقديم البيانات الشخصية (مقابلات الأطراف المعنية، 2024).

الإطار 6.9 | اعتماد مزودي خدمات اعرف عميلك إلكترونياً في جمهورية مصر العربية

في عام 2022، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية في جمهورية مصر العربية قانون التكنولوجيا المالية، وفي عام 2023 تبعته قرارات تتعلق باستخدام مزودي الخدمات التكنولوجية والهوية الرقمية.

ونصت هذه اللوائح التنظيمية على إنشاء "سجل مقدمي خدمات التعهيد" لمزودي الخدمات التكنولوجية الذين يمكن استخدامهم في تعهيد الخدمات. ويمكن لمزودي الخدمات التقدم بطلب الاعتماد إذا التزموا بمتطلبات معينة تعنى بجوانب مثل أمن البيانات. وإذا حصلوا على الاعتماد، يصبحون جزءاً من سجل مقدمي خدمات التعهيد ويغدون مؤهلين لتقديم خدمات مثل تحديد الهوية والتحقق منها نيابة عن المؤسسات غير المصرفية. وفي الوقت الحاضر، توجد ثلاثة مؤسسات حصلت على الاعتماد وتقدم اشتان منها خدمات تحديد الهوية.

وبالتزامن مع ذلك، صدرت تعليمات تضع الخطوط العريضة للهوية الرقمية والعقود والسجلات. وتتيح هذه اللوائح الوضوح التنظيمي بشأن استخدام البيانات البيومترية والمعرفات الرقمية الأخرى، بالإضافة إلى التوقيع الرقمي للوثائق.

المصادر: التميمي وشركاه، (2024) هيئة الرقابة المالية (2024)

توحيد التوجيهات الإقليمية بشأن عملية اعرف عميلك إلكترونياً لضمان اتساق متطلبات النظام عبر مختلف الولايات القضائية

الوصية

التحدي

ينبغي للجهات الإقليمية أن تقدم توجيهات إقليمية بشأن كيفية تفسير لوائحها المحلية المرتبطة بعملية اعرف عميلك في سياق اعرف عميلك بين البلدان. وكما هو موضح في الجدول 6.1، تختلف متطلبات اعرف عميلك إلكترونياً، ويمكنها أيضاً العمل على توحيد آليات العمل والممارسات التنظيمية والإشرافية، وهو أمر من شأنه أن يقلل من التحكيم التنظيمي ويسهل ويقلل التكلفة لمزودي خدمات الدفع مقابل الامتثال لمتطلبات اعرف عميلك الإلكترونية في سياق الدفع عبر الحدود، فتزداد سرعة المعاملات عبر الحدود. ويتيح التوحيد أيضاً فرصاً للمشاركين عبر الحدود للتكامل مع الأنظمة الوطنية، مثل قواعد بيانات الهوية، سبيل المثال، بدأت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عمليات توحيد لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل المنطقة، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في الإطار 6.10.

يجب على مزودي خدمات الدفع أن يراعوا الاختلافات في لوائح اعرف عميلك بين البلدان. وكما هو موضح في الجدول 6.1، تختلف متطلبات اعرف عميلك بين البلدان، فعندما يرغب العملاء في إجراء معاملات عبر حدود بلدان بمتطلبات مختلفة، يتبعن على مزودي خدمات الدفع الامتثال للوائح كل من البلد الأصلي والبلد المستقبلي، في حين تسمح التوصية رقم 16 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للدول باعتماد حد أدنى للتحويلات المصرفية لا يلزم دونه التحقق من المستفيد والعميل. وتسمح بعض البلدان أيضاً بتخفيف متطلبات اعرف عميلك لعمليات التحويل بإطارها الخاص بعملية اعرف عميلك متدرجة المستويات. فعلى سبيل المثال، تسمح تزاينا بالتحويلات عبر الحدود ذات القيمة المنخفضة مع متطلبات مخفضة لعملية اعرف عميلك. وفي المقابل، تشرط نيجيريا متطلبات كاملة لعملية «اعرف عميلك» للتحويلات عبر الحدود بغض النظر عن حجمها. وعلاوة على ذلك، تملك بعض البلدان أنظمة تحديد هوية وطنية موثوقة، بينما قد تعتمد بلدان أخرى مجموعة متنوعة من وثائق الهوية للمعاملات ذات القيمة المنخفضة (AFI، 2014). وتؤدي القواعد التنظيمية المختلفة إلى حدوث تأخيرات وزيادة تكلفة الامتثال.

⁸³ ففي تزاينا، لا يوجد اختلاف في آلية اعرف عميلك المتدرجة المستويات بين المعاملات المحلية والدولية، مما يعني تطبيق المدونة نفسها في تحديد المستويات الأربع على التحويلات عبر الحدود (بنك تزاينا، 2015).

⁸⁴ وفي نيجيريا، لا تستعمل الحسابات من المستوى 1 والمستوى 2 سوى للتحويلات في نيجيريا، بينما تتطلب التحويلات الدولية إجراءات كاملة وفقاً للمستوى 3 فيما يخص العناية الواجبة للتحقق من العملاء (البنك المركزي النيجيري، 2013).

الوصية فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية	الجانب المرتبط بمشاركة المعلومات	وضع اللوائح التنظيمية العام	اعرف عميلك إلكترونياً
17. الاعتماد على أطراف ثالثة	بين المؤسسات، عند الاعتماد على أطراف ثالثة (مزودي خدمات الدفع الآخرين) فيما يتعلق بتنفيذ العناية الواجبة للتحقق من الهوية للتحقق من العملاء.	الامثال يتبادر: توجد فجوات في الحالات التي يمكن فيها لمزودي خدمات الدفع الاعتماد على مزودي خدمات ثالثة (على سبيل المثال أطراف ثالثة داخل المجموعة نفسها)، والوصول في الوقت المناسب إلى بيانات تحديد الهوية، ومستويات المخاطر في بلدان الطرف الثالث.	وقد يؤدي عدم اليقين التنظيمي بالقدرة على الاعتماد على مزودي خدمات الدفع الآخرين إلى تكرار غير ضروري لعمليات اعرف عميلك وتکاليف العناية الواجبة الباهظة على المستوى المؤسسي. وقد يؤثر عدم مشاركة البيانات في الوقت المناسب على السرعة والكافأة في سياق المدفوعات.
16. التحويلات المصرفية ⁸²	بين المؤسسات، عند معالجة التحويلات المصرفية.	الامثال يتبادر: تعدد مشاركة المعلومات الأساسية للتحويلات والالتزامات المعنية بمشاركة المعلومات خلال التحويلات المصرفية، على سبيل المثال عند استخدام الوسطاء أو مزودي خدمات تحويل الأموال أو القائم. وعندما تكون الأدوار غير واضحة، قد يكرر مزود خدمات الدفع عملية اعرف عميلك بدلاً من الاعتماد على عملية اعرف عميلك التي أجرتها مؤسسات أخرى فيما يخص تحديد الهوية عن بعد.	وقد يحدث تكرار في الجهد نتيجة للفجوات التنظيمية في الأدوار وسيفت، ولكن هناك أوجه قصور في بعض البلدان بشأن أدوار الوسطاء ومزودي خدمات تحويل الأموال والتزاماتهم أو القيم من أجل الامتثال لمتطلبات مشاركة المعلومات الواردة في التوصية رقم 16.



الوصيات

يمكن للجهات التنظيمية الضغط من أجل استيفاء متطلبات مشاركة المعلومات، وفقاً لوصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية وتقديم توجيهات تنظيمية تراعي قوانين حماية البيانات الحالية وتضمن السلامة المالية الشاملة، وبالإضافة إلى التشجيع على اتباع آلية عمل تعاونية في تنفيذ عملية العناية الواجبة للتحقق من العملاء بما يمكن مزودي خدمات الدفع من الاعتماد على غيرهم من مزودي خدمات الدفع أو مزودي الخدمات الخاضعين للتنظيم فيما يتعلق بعملية اعرف عميلك إلكترونياً. وذلك من خلال - على سبيل المثال - آليات موافقة المستخدمين لترتيبات مشاركة البيانات بين القطاعين العام والخاص، أو باعتماد مزودي الخدمات كما تبرز حالة جمهورية مصر العربية (انظر الإطار 6.9). ويؤدي هذا الاعتماد إلى تخفيف العبء المرتبط بالعناية المؤسسة الذي يقع على عاتق مزودي خدمات الدفع عند الشراكة مع مزودي الخدمات.

⁸² تنظر فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية في إدخال تعديلات على التوصية رقم 16، وتعمل حالياً على تقييم هذه التعديلات المقترنة في ضوء التعليلات التي تلقاها خلال عملية التشاور العام، ومن شأن هذه التعديلات أن تؤثر في المعايير الخاصة بمشاركة البيانات بين المؤسسات عبر الحدود، فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية، 2024. وقد أثارت الأطراف المعنية مخاوف بشأن احتمال حدوث عقوبات غير مقصودة فيما يخص الدمج المالي للعملاء ذوي الدخل المنخفض في المراجعات المقترنة (CGAP، 2024).



الوصيات والخطوات التالية

7

دون وجود دعم تجيري - تبني مزودي خدمات الدفع عن تنفيذ عمليات اعرف عميلك إلكترونياً. وتهدف التوصيات الست الموضحة في الفصل الحالي إلى تضييق الفجوات الرئيسية في قدرات اعرف عميلك إلكترونياً من أجل دفع عجلة التحول سعياً لتحقيق الشمول.

ولتحقيق أفضل قدر من التأييد والمشاركة، يتبع على الجهات التنظيمية تطوير التوجيهات التنظيمية وتعديل الأطر التنظيمية الحالية بالتشاور الوثيق مع جميع الأطراف المعنية بأنظمة الدفع والهوية الوطنية، لا سيما المصارف ومزودي خدمات الدفع غير المصرفيين ومشغلي الأنظمة. وفي ظل التطور الذي تشهده توصيات فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية بمروء الوقت من أجل الحفاظ على ارتباطها ببيئة أنظمة الدفع المتغيرة، ينبغي لشركاء التنمية وصناع القرار والجهات التنظيمية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري أن يشاركونا في تشكيل هذه التعديلات لتجنب العواقب غير المقصودة التي قد تعرقل جهود الشمولية.

6.4 الخاتمة

تؤثر العمليات الصارمة فيما يخص العناية الواجبة للتحقق من العملاء وأدبيات العمل المتبعة في ممارسات اعرف عميلك في شمولية أنظمة الدفع، سواء من جانب المؤسسات التي تستطيع تحمل تكاليف المشاركة أو العملاء الذين تخدمهم هذه المؤسسات. وقد يؤدي التمكين من استخدام الوسائل الإلكترونية في عملية تحديد الهوية إلى تخفيض تكلفة الامتثال وتحسين السلامة وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.

ورغم ذلك، يظهر تقييم القواعد المتبعة حالياً في البلدان التي لديها نظام دفع فوري مفعلاً مشهداً متباعاً للوائح المنظمة لعمليات اعرف عميلك إلكترونياً، إذ تتيح جميع البلدان بعض عناصر اعرف عميلك إلكترونياً في إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن فجوات كبيرة لا تزال قائمة، ويوجد أيضاً عدم وضوح بشأن الاستخدام المسموح به للوسائل الإلكترونية. أضف إلى ذلك أن بعض الأحكام - مثل الميل إلى تصنيف التفاعلات عن بعد على أنها عالية المخاطر

الإطار 6.10 | التوحيد لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

تشهد منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مستوى كبيراً من الهجرة والتجارة عبر الحدود، مما يؤدي إلى طلب كبير على المدفوعات والتحويلات المالية الفعلية عبر الحدود، وتؤثر الاختلافات في الواحة الإقليمية وتقديرات المخاطر في كفاءة المعاملات وتكليفها. وإنطلاقاً بهذا الأثر، تهدف الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى توحيد قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنشاء لوائح إقليمية للعناية الواجبة للتحقق من العملاء وبده برتوکول معلومات مشترك لدمج أنظمة الهوية الوطنية. وتسعى البلدان الأعضاء في نهاية المطاف إلى إنشاء سجل مركزي لعملية اعرف عميلك إلكترونياً يسهل للمؤسسات المالية الحصول عليه في مختلف أنحاء المنطقة.

وتعُد مبادرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مثلاً على الجهد التعاوني متعدد البلدان نحو تحقيق هدف مشترك، ويطلب هذا المسعى تعابراً واسعاً في نطاق، لا سيما على مستوى البنوك المركزية، مع دعم من لجنة محفظي البنوك المركزية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتؤدي الجان الفرعية، مثل اللجنة الفرعية لأنظمة الدفع التي تضم رؤساء المدفوعات من البنوك المركزية المختلفة، دوراً مهماً أيضاً يكمن في معالجة مشكلات أنظمة الدفع، لا سيما توحيد الممارسات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال واعرف عميلك. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجنة الفرعية المعنية بالرقابة المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأسواق المالية على ضمان الحصول على مدخلات من جميع الأطراف المعنية. ويمثل أحد جوانب عمل هذه الطراف الرئيسية في توحيد ممارسات مكافحة غسل الأموال واعرف عميلك في وضع إطار عمل على مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يخص عملية اعرف عميلك ومشاركة الهوية والمعلومات. وسيشكل هذا الجانب خط الأساس لوضع سجل متكامل لعملية اعرف عميلك إلكترونياً للبلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتقتطوي هذه الجهود على آمال كبيرة لتحسين الشمول المالي والسلامة المالية في المنطقة، إذ يمكن للمواطنين الأجانب، بعد تنفيذه، التوجه إلى أحد فروع مزود خدمات الدفع في البلد المضيف للتحقق من هويته بمقارنة البيانات بسجل السكان الوطني في موطنها. ورغم ذلك، يطرح تنفيذ هذا الهدف العديد من التحديات. فعلى سبيل المثال، ما زالت الكثير من البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تستخدم عمليات يدوية لتسجيل المواطنين. وحتى في حالة وجود أنظمة رقمية، يتطلب ربطها استثمارات تكنولوجية في شبكات افتراضية خاصة وواجهات برمجة تطبيقات. ولمعالجة هذه التحديات وتقييم الجدوى، عملت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لشمول المالي والوصول إلى التمويل 2028-2023، إلى التوسيع حالياً لتشمل أعضاء آخرين. وستعطي الأولوية في البداية لمن يملكون سجلات رقمية، ولكنهم يستكشفون أيضاً إمكانات ضم من لديهم عمليات يدوية أيضاً. وتحث الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الوقت نفسه الدول الأعضاء على التحول من العمليات اليدوية إلى العمليات الرقمية.

المصدر: مقابلات الأطراف المعنية (2024)

أما على المستوى الكلي، فيسعي مزيد من البلدان إلى الاستثمار في العملية الرقمية للبنك المركزي (CBDC)، بما في ذلك تقييمات الجدوى. وهذا ما قد يدفع مشغلي أنظمة الدفع الفوري إلى مراجعة الهدف الاستراتيجي للمشروع لتحديد إن كان من الممكن تحقيق الغايات نفسها بترقية وظائف أنظمة الدفع الفوري وأو تصميم التفاعل المناسب بين الأنظمة المتباينة المحتملة لتجنب التقسيم. ولضمان توافق خرائط الطريق الخاصة بحالات الاستخدام والقنوات والأدوات مع الطلب، يجب على مشغلي أنظمة الدفع الفوري جمع البيانات ومشاركة الدروس المستخلصة مع شبكة أطراف معنية أوسع داخل القارة وخارجها.

تصميم نموذج عمل مستدام واستراتيجية لدمج المشاركين

ويمكن لهيكل التسويق المبني أن يجذب المشاركين المحتملين في أنظمة الدفع الفوري. وينطبق ذلك أيضاً على الميزات التشغيلية الإضافية التي قد توفر لهم المال. فعلى سبيل المثال، نظرًا إلى المتطلبات واسعة النطاق والصارمة لتنفيذ العناية الواجبة للتحقق من العملاء، يمكن لمشغلي أنظمة الدفع الفوري النظر في إنشاء مرفق خاص لمبدأ اعرف عميلك الإلكتروني (eKYC) مدعوم بأية موافقة المستخدم المناسبة للتحقق من الهوية على مستوى نظام الدفع الفوري.

ويمكن لأنظمة الدفع الفوري عبر الحدود حل التحديات الناجمة عن صرف العملات الأجنبية وتبادل البيانات وأدوات التعاون بين مجموعات الأطراف المعنية المختلفة. وعندما تكون الإصلاحات التنظيمية قيد التنفيذ، لا سيما بشأن ترخيص مزودي خدمات الدفع (PSP)، وحماية البيانات والمستهلك، والمراقبة/التسوية، نجد أن مشغلي أنظمة الدفع الفوري يتمتعون بوضع فيريتيج لهم مشاركة وجهات النظر مع الهيئات التنظيمية، خاصة إذا اعتمد نهج البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) على مستوى الدولة أو المنطقة.

تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) والمعاملات غير المتصلة بالإنترنت. وعلى الرغم من انتشار الهواتف الذكية انتشاراً واسعاً في القطاع، فإن عدداً كبيراً من الأفارقة لم يحذوا حذاء هواتفهم بعد. وقد تؤدي زيادة الانقسام الرقمي إلى الحد من فرص وصول الأشخاص الذين لا يمتلكون هواتف ذكية إلى المدفوعات الرقمية. كما يتمتع مشغلو أنظمة الدفع الفوري بنظرية مركزية لأنماط الاستخدام تمنهم منظرواً عن كيفية تصميم خطط طرح شبكات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتوسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات.

حالياً على تطوير نطاق معاملات أكبر، وتتنافس أحياناً عن غير قصد مع بعضها، ومع مزودي حلول الدفع الحاليين في القطاع الخاص، ومع الاقتصاد النقدي. وبالنسبة للمشغلين الحاليين، قد لا تكون القيمة التجارية للمشاركة في نظام الدفع الفوري واضحة دائماً. كما يصعب على مزودي خدمات الدفع (PSP) الجدد جلب الابتكار وتوسيع الشمولية إذا كانت النهج التنظيمية لترخيص مزودي خدمات الدفع في جميع أنحاء القارة لا تزال مقيدة بشكل مفرط.

وفي ظل سعي مزيد من البلدان إلى مواءمة جهودها في التحديث الرقمي مع حركة البنية التحتية العامة الرقمية (DPI)، تُفتح فرصة للقطاع المالي لتعزيز الأطر التنظيمية الموالية للابتكار وفرض إمكانية التشغيل البيني على مستويات مختلفة (الحسابات والأدوات وأنظمة والمشاركين، على سبيل المثال لا الحصر) بحجة أنها تحقق فوائد للمجتمع.

وتجسد هذه الديناميكيات الفرص العديدة التي يمكن لمجموعات الأطراف المعنية المختلفة اغتنامها لإتاحة المدفوعات الفورية الشاملة على نطاق أوسع في جميع أنحاء القارة. وتمثل النقاط التالية بعض التوصيات التي نرى أنها تتطوّر على إمكانات كبيرة لإحراز تأثير في الأجل القصير والمدى المتوسط.

توضح البيانات ووجهات النظر التي تطرقت إليها الفصول السابقة التطورات الواصلة في مجال شمولية الدفع التي شهدناها في العام الماضي. وتشمل هذه التطورات أنظمة جديدة ونموجاً من ناحية الحجم والقيمة ودمج المشاركين وتوفّر حالات الاستخدام التي يرتفع الطلب عليها. وتتوفر هذه العوامل وعوامل أخرى مساعدة للأنظمة على تحقيق التقدّم في تصنيف الشمولية، والاقتراب من تحقيق حالة النضج فيها.

وعلى الرغم من هذه التطورات، توجد عقبات كبيرة تواجه المستخدم النهائي ترتبط بالثقة والقدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول، وتعرقل زيادة مستويات اعتماد أنظمة الدفع الفوري. وتشمل هذه العقبات إطلاق أنظمة الدفع الفوري (IPS) دون توفير دعم لتقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD)، التي تعد من القنوات الشائعة؛ وارتفاع حالات الاحتيال عبر الهاتف المحمول، بما يؤثر سلباً في ثقة المستهلك، خاصة في غياب آليات الاتصال السهلة والسريعة للمستخدم النهائي؛ ومخاوف المستخدم النهائي بشأن الخصوصية ومراقبة الحكومة، وتصورات المستخدم النهائي بشأن رسوم المعاملات المرتفعة.

ويهدّد الاعتماد البطيء للمستخدمين النهائيين استدامة أنظمة الدفع الفوري المحلية والأنظمة العابرة للحدود، التي تعمل

7.1 التوصيات الموجهة لمشغلي أنظمة الدفع الفوري

إن جمع البيانات الخاصة بالحجم والقيمة (سواءً أكانت معاملات داخل الكيان الواحد أم خارجه) ونشر بيانات أداء أنظمة الدفع الفوري التي تسلط الضوء على فوائد إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع، من شأنهما أن يساعدان في إظهار قوة البنية التحتية الرقمية العامة (DPI). وينبغي على الدول أيضًا تقييم مدى قدرة أنظمة الدفع الفوري عبر الحدود الإقليمية على توفير قدرات محلية لمنع التدخلات الوظيفية وزيادة قدرة نظام الدفع الفوري على تحقيق التوسيع ومن ثم خفض تكاليف المعاملات.

يمتلك مشغلو أنظمة الدفع الفوري الحل فيما يخص ميزات تصميم أنظمة الدفع الفوري وقواعد الأنظمة ودمج المشاركين. ومن شأن الإجراءات التي تخذلها هذه المجموعة من الأطراف المعنية أن توجه أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا نحو شمولية

تنفيذ حالات استخدام وقنوات وأدوات تتسم بالشمولية

وأكّدت أبحاث المستخدم النهائي التي أجريت في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2024 (SIIPS) طريقة جعل مدفوعات الأجور/المربّيات والمعاملات من حكومة إلى أفراد (G2P) عواملًا محفزة لاعتماد المدفوعات الرقمية للأطراف الذين عادةً ما تُدفع رواتبهم نقديًّا.

ويجب أن تدعم أنظمة الدفع الفوري أيضًا القنوات التي يمكن للمستخدمين النهائيين استخدامها ويرغبون في استخدامها. ويشمل ذلك القنوات التي تدعم الهواتف البسيطة، مثل قنوات

تتيح حالات استخدام وقنوات وأدوات التي تتسم بالشمولية للمستخدمين النهائيين سبيلاً مفتوحاً لاعتماد المدفوعات الرقمية. ويساعد التغطية الشاملة لحالات الاستخدام والقنوات والأدوات على جعل المدفوعات الفورية الحل المفضل عبر مجموعة متنوعة من احتياجات الدفع، فتساعد من ثم على بناء سلوك المستخدم. وعندما يلبي نظام الدفع الفوري احتياجات الكثرة بدلاً من احتياجات القلة، يزيد ذلك من الإمكانيات لتحقيق الشمولية وللوصول إلى نطاق مستدام في النظام. ويمكن لأنظمة الدفع الفوري اتخاذ العديد من الإجراءات المحددة التي تخص هذه التوصية.

وضع لوائح تنظيمية مواطية للابتكار

سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي (عبر الحدود)، أو اشتراط تفويذ أنواع معينة من معاملات الدفع من خلال نظام الدفع الفوري، مثل المعاملات من حكومة إلى أفراد (G2P) ومن أفراد إلى حكومة (P2G)، ونظرًا إلى أن المدفوعات عبر الحدود لا تزال مكلفة ومعقدة، يمكن للهيئات التنظيمية النظر في المناهج القائمة على المخاطر، مثل جواز استخدام التراخيص عبر الحدود (license passporting)، لتسهيل توسيع مزودي خدمات الدفع (PSP) في أسواق جديدة. ويمكن للهيئات التنظيمية في المنطقة نفسها وفي قنوات الدفع عالية الجم تحديد فرص أخرى معًا.

ويمكن أن تشكل المشاريع الإضافية مثل واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (API) ومعايير رمز الاستجابة السريعة (QR) وأنظمة التمويل المفتوحة أساساً لاقتصاد متواافق مع البنية التحتية الرقمية العامة (DPI). كما يمكن للجهات الرقابية استكشاف واعتماد حلول التكنولوجيا الداعمة (SupTech) لتبسيط إجراءات الرقابة.

قد يشكل إنشاء مكتب للابتكار في البنك المركزي مؤشرًا قوياً للسوق يؤكّد التزام الجهة التنظيمية بالابتكار، ويمكن لهذا المكتب تسخير الجهود التي تبذلها أجهزة البنك المركزي المختلفة.

وتمثل مراجعة متطلبات وعمليات ترخيص مزودي خدمات الدفع (PSP) أحد المجالات المهمة التي يمكن أن يُشرف عليها المكتب. حيث يُعوّل بشكل كبير على اللوائح التنظيمية والتوجيهات القائمتين على النشاط لا على الكيان من أجل تمكين الأطر التنظيمية من مواكبة المتطلبات المستقبلية. ويمكن أن تتضمن عمليات الإصلاح التنظيمي مدخلات من مشغلي أنظمة الدفع الفوري ومزودي خدمات الدفع لضمان التخفيف من حدة مخاطر الدفع بشكل كافٍ دون عرقلة آليات العمل المبتكرة.

ومن الاعتبارات التنظيمية الأخرى ذات الأولوية، ذكر إن كان ينبغي فرض إمكانية التشغيل البيني بين مزودي خدمات الدفع،

بشكل أكبر على مراقبة حالات الانتصاف، وربما طرح قنوات انتصاف إضافية على مستوى المشغل لتعزيز الثقة وزيادة التمحور حول العميل. نظرًا إلى أهمية خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول وشعبتها، ينبغي توفير خدمة انتصاف سريعة بشكل خاص في الحالات التي تتطلب على معاملات مالية عبر الهاتف المحمول. وعلاوة على ذلك، نظرًا إلى ارتفاع حالات الاحتيال في المعاملات الفورية، يمكن لمشغلي أنظمة الدفع الفوري إنشاء بنية تحتية مشتركة للأمن السيبراني وآليات إضافية للكشف عن الاحتيال.

يذكر المستخدمون النهائيون نقص آليات الانتصاف كأحد العوامل المساهمة التي تعرقل استخدام المدفوعات الرقمية بشكل معتاد، ويمكن لمشغلي أنظمة الدفع الفوري المساعدة في التغلب على حاجز الثقة بجعل قنوات الانتصاف المناسبة والمتحركة للمستخدم النهائي شرطًا أساسياً للمشاركة في نظام الدفع الفوري. ويمكن لقواعد النظام أن تحدد الحد الأدنى من المتطلبات، على غرار حل شكاوى العملاء في غضون يوم عمل واحد وتحديد آليات التصعيد. وبخلاف قواعد النظام، يمكن لمشغلي أنظمة الدفع الفوري التركيز

توسيع نطاق آليات انتصاف المستخدمين النهائيين

7.2 التوصيات الموجهة للهيئات التنظيمية لأنظمة الدفع الفوري وصناعة القرار والهيئات الرقابية

تحسين الاتصال وتوفير البنية التحتية

ويمكن للأطراف المعنية بالقطاع العام النظر في توفير مصادر بديلة للطاقة على نطاق أوسع في الحالات التي يُمثل فيها الوصول إلى الكهرباء شرطًا أساسياً لنشر المزيد من خدمات الدفع الرقمية (على سبيل المثال، الدفع للتجار من خلال أجهزة نقاط البيع). وتماشياً مع مبادئ البنية التحتية الرقمية العامة (DPI)، تتولى الوزارات مسؤولية وضع خطط التوسيع والتحديث لضمان إمكانية وصول الجميع إلى البنية التحتية العامة.

تؤدي شبكات الهاتف المحمول دوراً رئيسياً في المنظومة. ونظرًا إلى التحديات المستمرة بشأن جودة الشبكة ومهلة التشغيل، قد تعطي الجهات الفاعلة في القطاع العام الأولوية لتحديث شبكات الهاتف المحمول والبنية التحتية الداعمة. ويشمل هذا التحدي الانتقال المسؤول من شبكات الجيل الثاني والثالث إلى شبكات الجيل الرابع والخامس، وسد الفجوة بين الأداء في المناطق الحضرية والريفية، والأداء في أوقات الذروة وخارجها.

في استدامة أنظمة الدفع الفوري وشموليتها. وتبّرر هنا ثلاثة توصيات أساسية بشأن اعتماد البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) واللوائح التنظيمية الملائمة للابتكار والبنية التحتية الأساسية.

تأييد ودعم استراتيجية وطنية/إقليمية للبنية التحتية الرقمية العامة

وبينجي أن يُشرك القطاع العام الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري في النقاشات الرئيسية والقرارات التي تخص التصميم، مع الحرص على التزام العروض الخاصة بمبادئ الشمولية الكاملة وإمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع بتكلفة منخفضة. وقد يُسهم تبادل الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات مع الأطراف الدولية في تطوير أكثر فعالية للبنية التحتية الرقمية العامة (DPI).

وبينجي الاسترشاد أيضًا بالبيانات في تطوير البنية التحتية الرقمية العامة (DPI). وقد يوفر تبادل البيانات الخاصة بأنظمة الدفع الفوري بشفافية مثل الأحجام والقيم (المصنفة حسب تدفقات المعاملات داخل الكيان الواحد وخارجه) مزيدًا من الوضوح بشأن العرض والطلب والنطاق، وزيادة ثقة المشاركين في أنظمة الدفع الفوري.

تحدد الجهات الفاعلة في القطاع العام مثل الهيئات التنظيمية وصناعة القرار والهيئات الرقابية البنية التحتية والسياسية لأنظمة الدفع الفوري والمشاركين فيها. وهذه الجهات الفاعلة، باعتبارها مجموعة رئيسية من الأطراف المعنية، تؤثّر تأثيراً بالغاً

وظهرت أنظمة الهوية الرقمية باعتبارها محور التركيز الأساسي لمشاريع البنية التحتية الرقمية العامة (DPI) الأفريقية حتى الان. ومع ذلك، يُعد تحقيق التحول الرقمي الشامل أكثر احتمالية مع وجود رؤية للبنية التحتية الرقمية العامة (DPI) تشمل جميع العناصر، بما في ذلك المدفوعات ومشاركة البيانات. ولتحقيق هذه الغاية الشاملة، يمكن للهيئات في القطاع العام التي تشرف على القطاع المالي طرح رؤية والمجتمع مع الأطراف الفاعلة في المنظومة بطريقة منضمة لضمان أن مبادرات البنية التحتية الرقمية العامة تراعي العوامل الممكنة للشمول المالي. كما يمكن لهذه الهيئات المساعدة في وضع خريطة طريق تتضمن الإصلاحات التنظيمية والسياسية المالية الضرورية، بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر الذي جرت مناقشته في التحليل المعمق لتنظيم التكنولوجيا المالية.



تحديد شكل مشاريع أنظمة الدفع الفوري والبنية التحتية الرقمية العامة من خلال المشاركة الفعالة والنشطة

تأثير إمكانية التشغيل البيني في وضعهم التنافسي أن ينظروا إلى هذه الأمثلة الإيجابية التي نجحت في خلق المزيد من الطلب لا إنقاصه. بالإضافة إلى ذلك، يُفضل أن يتنافس مزودو خدمات الدفع بتزويد السوق بمنتجات وخدمات عالية الجودة، بدلاً من تقييد وصول المزودين الآخرين إلى الشبكة. وبعبارة أخرى، يجب على مزودي خدمات الدفع الانضمام إلى نظام الدفع الفوري الذي يتمتع بأوسع نطاق وأعلى إمكانات للتوسيع، للمساعدة في تحفيز السوق الأوسع للمنتجات والخدمات الشاملة، مع خدمة جمهورهم الأساسي.

وتعد بيانات مزودي خدمات الدفع مورداً مهماً للتعاون، حيث يمكن أن يساعد تبادل الآراء حول سلوكيات المستخدم النهائي بشأن المدفوعات الفورية (مقسمة حسب الجنس والمنطقة الجغرافية حيماً أمكن) في تحديد فوائد أنظمة الدفع الفوري وتحديد الفجوات الوظيفية. ويمكن للبيانات أيضًا أن تكون مفيدة في تحديد هيكل تسعير أنظمة الدفع الفورية والحدود وقواعد الحكومة.

7.4 التوصيات الموجهة لشركاء التنمية

الفوري تشمل البحث الدقيق وتقييم الاحتياجات ونشر المعرفة (على سبيل المثال، مثل مشروع FASTT التابع للبنك الدولي والمنظمات الخيرية مثل منظمة AfricaNenda وبنك الدولي) حول الممارسات الجيدة) وبناء القدرات وعقد الفعاليات (مثل أسبوع المدفوعات، وفعاليات إطلاق تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIIPS) السنوي وما إلى ذلك) والمشاركة في هيئات وضع المعايير وتمويل مشاريع منظومة أنظمة الدفع الفوري. ويمكن لشركاء التنمية المساهمة بشكل خاص من خلال الأنشطة التالية:

تأخذ في الحسبان ديناميكيات السوق. وعلاوة على ذلك، يمكن لتقدير التأثير التنظيمي أن يساهم في الدعوة إلى إجراء الإصلاحات في ترخيص المدفوعات.

ويمكن لشركاء التنمية الاستفادة من نتائج التقييم أيضًا للمساعدة في التنسيق بين الأطراف الفاعلة العامة والخاصة في

يُعد التشاور مع الأطراف المعنية أمراً أساسياً لضمان تلبية مبادرات أنظمة الدفع الفوري والبنية التحتية الرقمية العامة في اعتماده. وتركز ثلاثة توصيات رئيسية في هذا السياق على تعزيز بلد أو منطقة ما لاحتياجات السوق ومزودي خدمات الدفع المشاركون فيها. وتتيح عملية التشاور فرصة لمزودي خدمات الدفع لإيصال أصواتهم والمساهمة في توفير السلع والخدمات العامة المناسبة. وينطبق الأمر ذاته على عمليات الإصلاح التنظيمي المعنية بالمدفوعات، مثل متطلبات ترخيص التكنولوجيا المالية أو جوازات الترخيص للمدفوعات عبر الحدود. وينبغي لمزودي خدمات الدفع المشاركة بنشاط في هذه العمليات التشاروية، بسبل من بينها الالتحاق بالجمعيات والرابطات الصناعية التي مثلهم.

وتوجد سوابق واضحة للتأثير الإيجابي الناجم عن اعتماد التعاون في إنشاء البنية التحتية للمدفوعات وتشغيلها. حيث أدت إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع إلى زيادة استخدام المدفوعات الرقمية في العديد من البلدان، بما في ذلك البرازيل والهند وتanzania. ويمكن لمزودي خدمات الدفع المتخصصين من تكلفة، مع مراعاة القيود الناجمة عن جودة الشبكة.

ويجب على كل مشارك أيضًا أن يكون على يقين من أن المستخدمين النهائيين من الأفراد والشركات الصغيرة يولون اهتماماً كبيراً للسعر، إذ تؤدي إعادة النظر في هيكل التسعير واستكشاف الكفاءات التشغيلية لتقليل أسعار المستخدم النهائي، ويؤدي ذلك إلى تحفيز اعتماد المدفوعات الرقمية، لا سيما لإجراء المعاملات الصغيرة. وتتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المدفوعات الرقمية قد تشكل نقطة انطلاق لاستخدام الخدمات المالية الرقمية على نطاق أوسع، كما أنها تتيح لمزودي خدمات الدفع فرصة لبيع منتجات أخرى.

إجراءات التقييمات

يمكن لشركاء التنمية مساعدة البلدان/المناطق في تقييم الاحتياجات والجذوى حول العناصر المختلفة للبنية التحتية الرقمية العامة، بما في ذلك اللوائح التنظيمية والبنية التحتية. ويمكن لتقدير الاحتياجات على وجه التحديد أن يُسهم في مساعدة البلدان في تصميم نماذج عمل مناسبة لأغراض أنظمة الدفع الفوري، بما في ذلك تطوير استراتيجية قوية لدمج المشاركين

7.3 التوصيات الموجهة للمشاركين في أنظمة الدفع الفوري

يضم المشاركون في أنظمة الدفع الفوري منتجات وخدمات تستخدم القدرة الفورية لهذه الأنظمة، فهم يشكلون همة الوصول بين نظام الدفع الفوري والمستخدمين النهائيين للمدفوعات الفورية الرقمية. ويعتمد نجاح أي مشروع مرتبط بأنظمة الدفع الفوري على مدى نجاح المشاركين والمستخدمين النهائيين في

توفير طرق دفع ومنتجات سهلة الاستخدام

يحدد المشاركون في أنظمة الدفع الفوري الأدوات التي يجب عليهم توفيرها، الأمر الذي يؤكد أهمية فهم دوافع المستخدم النهائي وسلوكاته. ويعُد جمع البيانات عن تفضيلات الدفع لدى المستهلكين والشركات الصغيرة أمراً أساسياً لتحديد حالات الاستخدام والأدوات والقنوات التي يجب على هؤلاء المشاركين توفيرها - إما بشكل مستقل أو من خلال الشراكات مع المشاركين غير المباشرين الذين يركزون على خدمات أو جماهير أخرى.

وتعُد إتاحة حلول الدفع دون اتصال بالإنترنت باستخدام الهواتف البسيطة أو التقليدية، وإضافة ضمانات أمنية مناسبة لمعالجة نقص تشفير تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) من بين الأمثلة التي تقدم العروض سهلة الاستخدام، ويمكن لاستراتيجيات الشراكة مع وكالات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول / الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول أيضًا

التخفيف من الاحتيال في عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول

ويجب على المشاركين أيضًا تقديم المساعدة السريعة للمستخدمين النهائيين في حالة الاحتيال. وقد يسفر تعزيز أوقات الاستجابة على استفسارات العملاء وتحسينها عن توسيع العلاقات بين النظام والعملاء.

يعين على مزودي خدمات الدفع تكييف عملياتهم لمواجهة الانتشار المتزايد للاحتيال عبر الهاتف المحمول. وقد يساعد البقاء على اطلاع بأحدث تقييمات الاحتيال ومشاركة الآراء مع شبكة أنظمة الدفع الفوري الأوسع نطاقاً مزودي خدمات الدفع الآخرين في التخفيف من مخاطر الاحتيال. كما يمكن أن تؤدي الأطر القائمة على المخاطر لإجراءات اعرف عميلك (KYC) والمدفوعات إلى تعزيز القدرة على اكتشاف الاحتيال.

الاقتصاد أثناء بذلهم الجهود الحالية والمخطط لها للبنية التحتية الرقمية العامة. ويشمل هذا الأمر تسيير الأطراف فيما بينها لتجنب تكرار الجهود أو الرسائل المربكة، وبُعد التوافق بشأن الأهداف والأنشطة المحيطة بمشاريع تحديث المدفوعات الرقمية (خاصة في مجال نظام الدفع الوطني)، ومناقشات البنية التحتية

الرقمية العامة، واستكشاف العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) أمرًا ملحًا بشكل خاص لضمان توافر الموارد ومنع التقسيم. ومن شأن التوافق الجيد بين الممولين والكيانات الداعمة أن يعود بالفائدة على الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري.

تمويل ودعم المشاريع ذات الأهمية في المنظومة

من المخاطر ذات الصلة أن يعزز المعرفة في هذا القطاع. ويتمثل التوزيع المناسب لنقاط الوصول، مثل الوكلاء، إجراء الأبحاث، يستطيع شركاء التنمية تفيذهما. ويمكن أن يترجم تحليل البيانات إلى مساعدة فنية وبناء القدرات للأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري، مما سيؤدي إلى وضع سياسات قائمة على الأدلة، ترتكز على الفئات المحرومة.

بناءً على تقييم الاحتياجات وطلبات الدعم المعلنة، يمكن لشركاء التنمية تمويل المشاريع المهمة للمنظومة التي تدعم شمولية أنظمة الدفع الفوري. فعلى سبيل المثال، يمكن لطرح شبكات الهاتف المحمول القوية وتوفير الكهرباء، بما في ذلك البحث في الأولويات الجغرافية، أن يخفف من مخاطر الفجوة الرقمية المتزايدة. ويمكن للبحث في حلول الدفع التي تتطلب قدرًا قليلاً من البيانات والكهرباء، وحلول الهاتف المحمول، وأدوات التخفيض

الوساطة بين الأطراف الفاعلة في منظومة أنظمة الدفع الفوري

فرض الضرائب على معاملات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول يضر بمدى اعتمادها واستعمالها. عليه، يمكن لشركاء التنمية تسليط الضوء على حقائق مثل هذه، مع الدعوة إلى صياغة استراتيجيات وطنية / إقليمية مشتركة لتمكين وضع خطط متعددة لأنظمة الدفع الفوري/البنية التحتية الرقمية العامة.

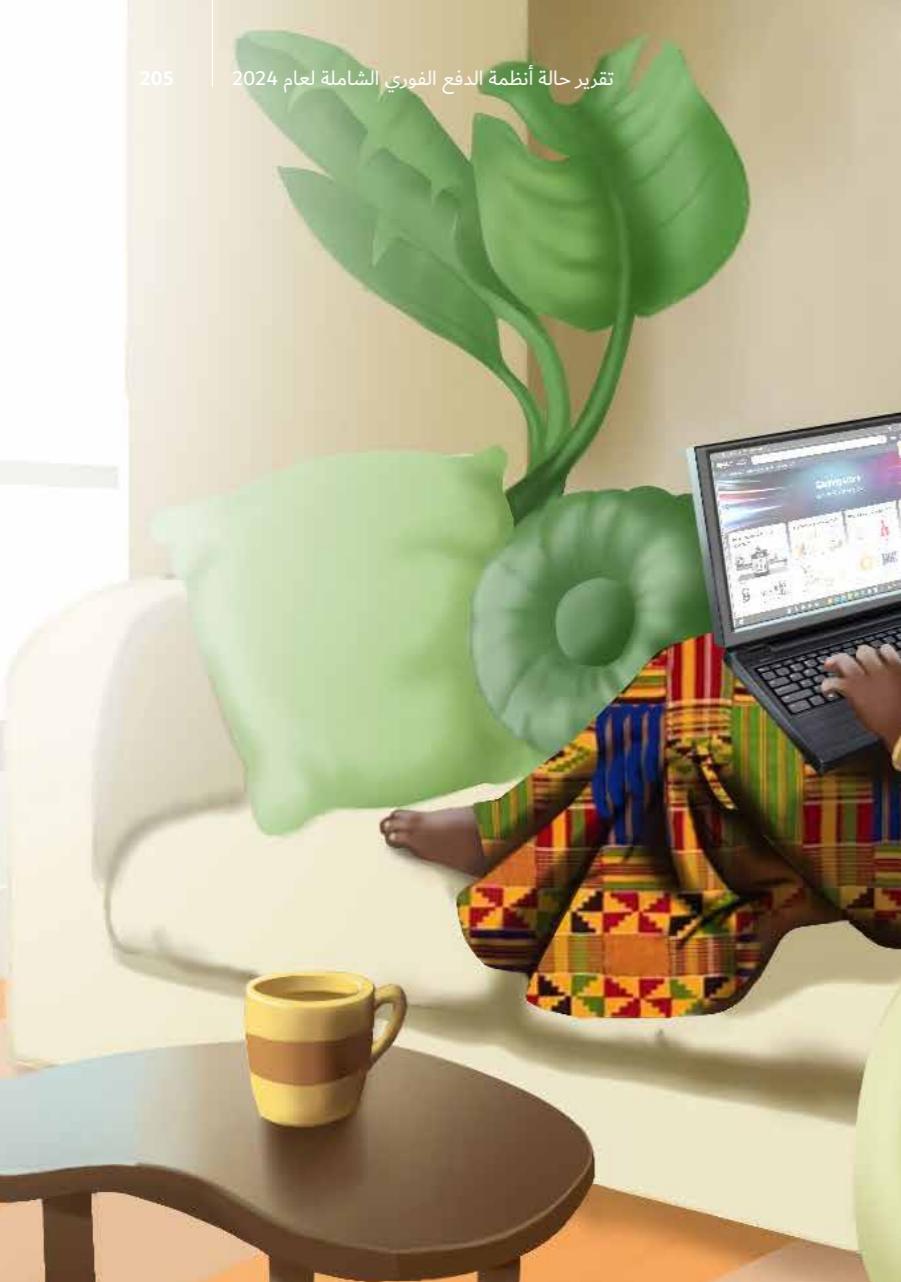
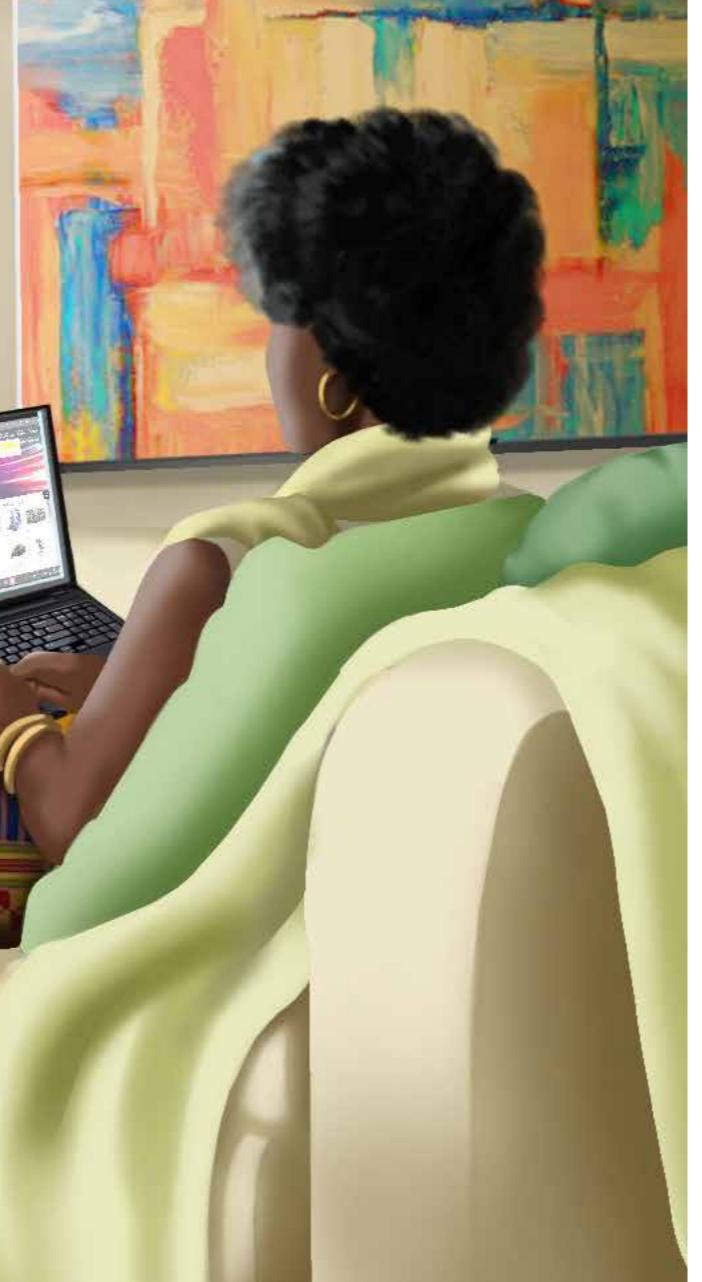
ويمثل النضج المستمر للبنية التحتية للمدفوعات الرقمية في أفريقيا أمراً واعداً، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي فعله لإنشاء الأساس اللازم لسوق فعالة وبأسعار معقولة وشاملة للجميع. وتؤدي كل مجموعة من الأطراف المعنية دوًراً رئيسياً في إنشاء المنظومة وتقديم الخدمات التي تساهم في تحسين الرفاه المالي لكل أفريقي في القارة.

وتلتزم منظمة AfricaNenda بالتعاون مع شركائها في تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا (SIIIPS) لعام 2024 مع البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، بمساعدة الأطراف المعنية بأنظمة الدفع الفوري من أجل إنشاء طبقة المدفوعات في البنية التحتية الرقمية العامة لخدمة جميع سكان أفريقيا.

تبذل حالياً منصات أنظمة الدفع الفوري والبنية التحتية الرقمية العامة في الأسواق التي تشمل حلول دفع قائمة وشركات وأنظمة مغلقة الحلقة، ونظرًا لأن شركاء التنمية أطرافاً فاعلة مستقلة، فهي تستطيع أن تؤدي دور الوساطة في النقاشات المحلية أو الإقليمية التي تشمل أطرافاً معنية مختلفة ذات أهداف متعارضة. ويعتبر إيجاد توازن بين الحاجة إلى توسيع نطاق البنية التحتية الجديدة للمدفوعات العامة والمصالح التجارية لمزودي خدمات الدفع الذين لديهم بالفعل استثمارات في البنية التحتية والشركات للمدفوعات مغلقة الحلقة أمراً بالغ الأهمية، في الأجل القريب. ويمكن لشركاء التنمية ضمان استناد هذه النقاشات إلى الأدلة، بما في ذلك بيانات الاستخدام، وتحليلات الخبراء، ودراسات الحالة ذات الصلة.

وتتسم إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع بالقدرة على زيادة اعتماد المدفوعات الرقمية، ويمكن أن تساهم زيادة الوعي والتحدي المستمر لافتراضات حول تأثير إمكانية التشغيل البيني مفتوح الحلقة على المنافسة في تغيير السلوكيات بمرور الوقت. ويمكن لشركاء التنمية أيضًا المشاركة في الدعوة مع الجهات الفاعلة في القطاع العام. فعلى سبيل المثال، ثبت أن

المراجع



- ايقيرفأ برج لودل يذكر ملا فرصلما 2024a. Launch of The Pilot Phase of The Interoperable Instant Payment System of The West African Economic and Monetary Union. علطا 2024: هينوي يف هيلع <https://www.bceao.int/fr/comunique-presse/lancement-de-la-phase-pilote-du-systeme-de-paiement-instantane-interoperable-de>
- ايقيرفأ برج لودل يذكر ملا فرصلما 2018. Instruction 001/ GR/2018.
- BFAGlobal, 2021. Digital Payments & Remittances Kenya. <https://bfaglobal.com/wp-content/uploads/2021/06/1-Digital-Payments-Remittances-Kenya-FINAL.pdf>
- BFAGlobal, 2022. Highlights Emerging from Tanzania. <https://bfaglobal.com/wp-content/uploads/2022/08/Highlights-emerging-from-Tanzania.pdf>
2019. The Level One Project: Practitioner's Guide to Payments Scheme Governance and Financial Inclusion, Seattle.
2003. A Glossary of Terms Used in Payments and Settlement Systems. ارسيوس، لزاب.
2016. Fast Payments—Enhancing the Speed and Availability of Retail Payments, Basel, Switzerland.
- يزكريا كنبل ئيمقرا لملعلا 2018. ئيلودلا تايوستلا فرصم ارسيوس، لزاب.
2020. Payment Aspects of Financial Inclusion in The FinTech Era. ارسيوس، لزاب.
2021. Interoperability Between Payment Systems Across Borders, لزاب.
- 2022a. Entity-based vs Activity-based Regulation: A Framework and Applications to Traditional Financial Firms and Big Techs. ارسيوس، لزاب.
- 2022b. FSI Insights No. 43 – The Journey so far: Making Cross-border Remittances Work for Financial Inclusion. ارسيوس، لزاب.
2004. Fast Payments: Design and Adoption. ارسيوس، لزاب.
- Bi-Switch, 2023. Presentation de Nouvelle Vision Stratégique de Bi-Switch. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://bi-switch.bi/presentation-de-la-nouvelle-vision-strategique-de-bi-switch-et-de-son-nouveau-plan-daffaires-quinquennal/>
- Bowmans, 2021a. Kenyan Regulators Set Their Sights on Free-and-easy FinTech. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://bowmanslaw.com/insights/kenyan-regulators-set-their-sights-on-free-and-easy-fintech/>
- ايقيرفأ برج لودل يذكر ملا فرصلما 2021. List of Approved Electronic Money Issuers and Payment Service Providers. يف هيلع علطا 2024: هينوي 2024: <https://www.bog.gov.gh/wp-content/uploads/2021/04/BOG-Approved-List-of-Electronic-Money-Issuers-and-Payment-Service-Providers.pdf>
- ايقيرفأ برج لودل يذكر ملا فرصلما 2023. Licensing Categories. يف هيلع علطا 2024: هينوي 2024: <https://www.bog.gov.gh/fintech-innovation/licence-categories/>
- خرؤم ربع، ااناغ كنب. Application Form for Authorization to Operate a Payment, Clearing or Settlement System. علطا 2024: هينوي يف هيلع https://www.bom.mu/paymentsystems1/licensing/Application_Auth_system.pdf
- سويشيروم كنب. 2018 The Financial Intelligence and Anti-Money Laundering Regulation.
- قسسؤم اهتمطن تبرتلا ديع ودون 2020، سويشيروم كنب MAFH يتلا تايدحتلو صرفل افاشكتسال 2020 ويولي 30 يف دعب ام ئالحرم يف سويشيروم يف ئيلاملا ايجولونكتلا هجاوت "ئيمقرا تاعوفدلا لبقتسم" ىلع زيكرتلا عم، 19-ديفوك دحاجت 2024: <https://mauritiusfintech.org/blog/opportunities-challenges-fintech-post-covid-mauritius-future-digital-payments/>
- ماطن ئالحرم ىلع ئاباقم 2024، سويشيروم كنب MauCAS.
- 2024 Bank of Namibia Launches the Instant Payment Project to Enhance Financial Inclusion. <https://www.bon.com.na/CMSTemplates/Bon/Files/bon.com.na/fd/fdda5f65-65c6-44ae-8e4c-6821622cdf9f.pdf>
- 2015 The National Payments System Act. اينازنت كنب <https://www.bot.go.tz/Publications/NPS/GN-THE%20ELECTRONIC%20MONEY%20REGULATIONS%202015.pdf>
- هيلع علطا. 2024 Payment Systems Initiatives. هينوي يف <https://www.bot.go.tz/PaymentSystem/Initiatives>
- ادنغوأ كنب. 2023. Bidding Document for Procurement of a Bank of Uganda National Payments Switch (BNPS). <https://emma-assets.s3.amazonaws.com/0m7eb/3afe41543161dac4273856e288bb3ee8/rfp.pdf>
- ماطن ئالحرم ىلع ئاباقم. BankservAfrica, 2024.
- 2022، يونسلا ريرقتلا. 2023، ايقيرفأ برج لودل يذكر ملا فرصلما راکاد.
- 2024a. Instruction N°001-01-2024 Relative Aux Services De Paiement Dans Lunion Monetaire Ouest Africaine.
- ايقيرفأ فرش يف نواعلا. 2023a. يقيرفألا ئيمتنلا كنب -Payments and Settlement Systems Integration Project (EAC - PSSIP) - IPR April 2023. يف هيلع علطا 2024: هينوي 2024: <https://www.afdb.org/en/documents/multinational-eac-payments-and-settlement-systems-integration-project-eac-pSSIP-ipr-april-2023>
- ايقيرفألا ئيمتنلا كنب. 2023b. Liberia Payments Infrastructure and Systems Upgrade: Project Appraisal Report. [ينورتكلإ عقولما] ىلع رفوتم: https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/projects-and-operations/liberia_-_payments_infrastructure_and_systems_upgrade_-_project_appraisal_report.pdf
2020. The Digital Transformation Strategy for Africa 2020-2030. ايبوش، ابابا سيدأ.
- ايقيرفأ يف يروفلا عفلا ئەمظنا لاح. اينيك، ببورين، ئىلېقتىسلا قافالاو زرحملا مقدلا.
- AfricaNenda, 2023a. 2023 يونسلا ريرقتلا. اينيك، ببورين، ئەمظنا لاح رېرىت - لاح ئاسارد - 2023 ماعل (SIIPS) ئاماڭلا يروفلا GIMACPAY.
- AfricaNenda, 2023b. ئاماڭلا يروفلا عفلا ئەمظنا لاح رېرىت - لاح ئاسارد - 2023 ماعل (SIIPS) ئاماڭلا يروفلا GIMACPAY.
- AfricaNenda, 2023c. ئاماڭلا يروفلا عفلا ئەمظنا لاح رېرىت - لاح ئاسارد - 2023 ماعل (SIIPS) ئاماڭلا يروفلا GIMACPAY.
- AI Tamimi & Co, 2024. Finally, the Fintech Law has Entered into Force by The Issuance of The Long-awaited Fintech Executive Decisions. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://www.tamimi.com/news/finally-the-fintech-law-has-entered-into-force-by-the-issuance-of-the-long-awaited-fintech-executive-decisions/>
2022. Digital Identity eKYC and Remote Onboarding in Arab Countries
- Associação Angolana de Bancos. خرؤم ربع. Angolan Payment System. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://www.abanc.ao/en/financial-system/angolan-payment-system/>
- Banco de Moçambique. خرؤم ربع. Regional Payment Systems. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://www.bancomoc.mz/en/areas-of-expertise/payment-systems/cooperation-with-the-market/>
- Banco Nacional De Angola. 2020. Law No. 40-20, Payment System of Angola.
- يف هيلع علطا. 2024. برغملا كنب. 2024: <https://www.bkam.ma/en/Systems-and-means-of-payment/Financial-markets-infrastructure-and-monitoring/Overview#:~:text=In%20Morocco%2C%20the%20payment%20systems,securities%20central%20depository.>
- 360Mozambique, 2024. Bank of Mozambique Revises National Payment System Law. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://360mozambique.com/economy/bank-of-mozambique-revises-national-payment-system-law/>
- 4M Legal & Tax, 2023. Fintech Regulation in the CEMAC Zone. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://4mlegaltax.com/fintech-fintech-regulation-in-the-cemac-zone/#:~:text=Under%20the%202018%20CEMAC%20regulation,medium%20or%20technical%20process%20employed>
- 50in5, 2024. Implementing Digital Public Infrastructure, Safely and Inclusively. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://50in5.net>
- 2024 Multinational - Technical Assistance for Harmonization of Existing Payments System Infrastructure Across ECOWAS. يف هيلع علطا 2024: <https://www.afdb.org/en/documents/multinational-technical-assistance-harmonization-existing-payments-system-infrastructure-across-ecowas>
- 2024 Mobile Financial Services - دنليات، كوكاب. يلاملا لومشلا لجأ نم فلاحتلا Mobile Enabled Cross-border Payments.
- 2019 Policy Model for Digital Identity and Electronic Know Your Customer (eKYC). ايزيلام، رويملاوك.
- 2022 Regulatory and Supervisory Technologies for Financial Inclusion. ايزيلام، رويملاوك.
- 2023 The Supervision of FinTech in the Africa Region: A Case Study of Ghana. ايزيلام، رويملاوك.
- Africa Business Communities, 2021. IFC, Orange Money partner to advance digital financial services in Madagascar. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://africabusinesscommunities.com/tech/tech-news/ifc-orange-money-partner-to-advance-digital-financial-services-in-madagascar/>
- Africa Data Protection, 2022. About Africa Data Protection. هينوي يف هيلع علطا 2024: <https://www.africadataprotection.org/en/#:~:text=One%20of%20the%20main%20threats,educate%20people%20about%20cyber%20risks.>
- African Business, 2024. 'Resistance is Futile': Why Nigeria Rolled Back Crypto restrictions. يف هيلع علطا 2024: <https://african.business/2024/01/finance-services/resistance-is-futile-why-nigeria-rolled-back-crypto-restrictions>

- Customer Due Diligence - Regulatory Approach. Risk Based Customer Due Diligence - Regulatory Approach. ايارفلا ةدعاسمي ئيراشتسالا ةعومجملا نطنشاو، ئيريجين، اجوباً. 2019. Risk Based Customer Due Diligence - Regulatory Approach.
- Rapid Account Opening in a Pandemic. If Helyg. 2020a. Rapid Account Opening in a Pandemic. ايارفلا ةدعاسمي ئيراشتسالا ةعومجملا يف هيلع علطا. 2024: <https://www.cgap.org/research/covid-19-briefing/rapid-account-opening-in-pandemic>
- Risk-Based Supervision Is Key to Financial Inclusion in 2020 & Beyond. 2020b. Risk-Based Supervision Is Key to Financial Inclusion in 2020 & Beyond. هينوي يف هيلع علطا. 2024: <https://www.cgap.org/blog/risk-based-supervision-is-key-to-financial-inclusion-in-2020-beyond>
- Building Better Faster: A Guide to Inclusive Instant Payment Systems. Washington D.C., USA. 2021. Building Better Faster: A Guide to Inclusive Instant Payment Systems, Washington D.C., USA. ايارفلا ةدعاسمي ئيراشتسالا ةعومجملا يكيرمألا.
- Introduction to Open APIs for Digital Finance. If Helyg. 2022a. Introduction to Open APIs for Digital Finance. ايارفلا ةدعاسمي ئيراشتسالا ةعومجملا يف هيلع علطا. 2024: <https://www.cgap.org/topics/collections/open-apis>
- The Evolution of the Nature and Scale of DFS Consumer Risks. 2022b. The Evolution of the Nature and Scale of DFS Consumer Risks. ايارفلا ةدعاسمي ئيراشتسالا ةعومجملا يكيرمألا دحتملا تايالولا، مصاعلا نطنشاو. 2024.
- FATFs Proposed Rules for Payments: Balancing Integrity and Inclusion. If Helyg. 2024. FATFs Proposed Rules for Payments: Balancing Integrity and Inclusion?utm_source=LinkedIn&utm_medium=email&utm_campaign=May2024
- Chuttoo, J., 2023. Financial Inclusion Through Fintech: How Mauritius Can Play an Even Greater Role for Africa. If Helyg. 2024: <https://www.mondaq.com/fin-tech/1373068/financial-inclusion-through-fintech-how-mauritius-can-play-an-even-greater-role-for-africa>
- Club of Mozambique, 2022. Electronic Money Gains Ground with Interconnection of Systems – AIM Report. If Helyg. 2024: <https://clubofmozambique.com/news/mozambique-electronic-money-gains-ground-with-interconnection-of-systems-aim-report-220637/>
- COMESA, 2023. Progress Report on the Implementation of the Regional Payment and Settlement System (REPSS). ايماز، اكاسول. 2024. COMESA Digital Retail Payments Platform بونجلو ايقيرفأ قرشل تكرشمنلا قوسنل عباتد ئيراجتلا لامعألا سلجم
2014. Guidelines on International Money Transfer Services in Nigeria. If Helyg. 2014. Guidelines on International Money Transfer Services in Nigeria.
2020. Circular to Payment Service Banks. If Helyg. 2020. Circular to Payment Service Banks.
2021. Mobile Money Guidelines. If Helyg. 2021. Mobile Money Guidelines.
2023. Customer Due Diligence Regulation. If Helyg. 2023. Customer Due Diligence Regulation.
2021. In Vision Newsletter: ةعطلا يذكملا ليشيس كنب. If Helyg. 2021. In Vision Newsletter: ةعطلا يذكملا ليشيس كنب.
2011. Regulation for the Provision of Mobile Money Services. ايماغ، لوچناب. 2011. Regulation for the Provision of Mobile Money Services.
2023. Connexion au Switch National de Paiement. LinkedIn. If Helyg. 2023. Connexion au Switch National de Paiement. LinkedIn.
2014. Systems of payment. If Helyg. 2014. Systems of payment.
- 2018, 61 ددع. سنتولا يذكملا كنبلا روشنم. 2018, سنتولا يذكملا كنبلا روشنم.
2014. Designated Payment System Institutions. If Helyg. 2014. Designated Payment System Institutions.
- CFA Institute, 2023. How Fintech is Driving Financial Inclusion. If Helyg. 2024: <https://www.cfainstitute.org/en/professional-insights-stories/how-fintech-is-driving-financial-inclusion>
2013. Making Recourse Work for Base-of-the-Pyramid Financial Consumers. Washington D.C., USA. 2013. Making Recourse Work for Base-of-the-Pyramid Financial Consumers, Washington D.C., USA.
2015. Promoting Competition in Mobile Payments: The Role of USSD. If Helyg. 2015. Promoting Competition in Mobile Payments: The Role of USSD.
2016. Digital Finance Interoperability and Financial Inclusion, نطنشاو، ئيريجين، اجوباً. 2016. Digital Finance Interoperability and Financial Inclusion,
2018. KYC Utilities and Beyond: Solutions for an AML/CFT Paradox? Accessed June 2024. <http://www.cgap.org/blog/kyc-utilities-and-beyond-solutions-amlcft-paradox>
2021. Regulating For Innovation Toolkit. If Helyg. 2021. Regulating For Innovation Toolkit.
- An Assessment of Customer Due Diligence and Identity Regulatory Frameworks. If Helyg. 2023a. An Assessment of Customer Due Diligence and Identity Regulatory Frameworks.
- Time for a Bold Move? The Case for Renewed Zero-rating of Low-value Mobile Money Fees in Rwanda. If Helyg. 2023b. Time for a Bold Move? The Case for Renewed Zero-rating of Low-value Mobile Money Fees in Rwanda.
- Customer Due Diligence and Identity Regulatory Frameworks: Innovation Opportunities for Enhanced Remittance Access. If Helyg. 2023c. Customer Due Diligence and Identity Regulatory Frameworks: Innovation Opportunities for Enhanced Remittance Access.
- Open Finance: Emerging Evidence from Africa. If Helyg. 2024. Open Finance: Emerging Evidence from Africa.
- المعب - ةبجاولا ئيانعلا تاءارجا. 2020. يرصملإا ئذكملا كنبلا لومحملأا فتاھلا مادختساب عفلا ةمدخ هيلع علطا ينطولا تاعوفدملما ماظن. 2023. يرصملإا ئذكملا كنبلا هيلع علطا ينطولا تاعوفدملما ماظن. 2024: <https://www.cbe.org.eg/en/payment-systems-and-services>
- ماظن لاح ئاسارد لوح ئاباقم. 2024. يرصملإا ئذكملا كنبلا لماكتملإا يونسلا ريرقتلا. 2023. ينیتاوسلا يذكملا كنبلا 2022/2023. ينیتاوسإ، نابابم.
- مع نم ئینطولا عفلا ةمظنا ئیجیتارتسا. ينیکلا يذكملا كنبلا هيلع علطا ينطولا تاعوفدملما ماظن. 2023. ينیکلا يذكملا كنبلا هيلع علطا ينطولا تاعوفدملما ماظن. 2024: <https://www.centralbank.go.ke/national-payments-system/>
- يزکرملإا توسيل كنب. 2019. Money Laundering and Proceeds of Crime Regulation. ورسام، توسيل.
2024. Address by the Governor of the Central Bank of Lesotho. https://www.centralbank.org.ls/images/Public_Awareness/Speeches/LESWITCH_Launch_Speeches.pdf
2023. بیللا يذكملا كنبلا. "Financial Services That Keep Pace with the Requirements of the Digital Economy and Enhance Financial Inclusion, and to Complement the..." Twitter. <https://twitter.com/CentralBankOfLy/status/1627385678622347266>
- روب. 2022. بیللا يذكملا سویشیروم كنب. سویشیروم، سیول.
2013. Introduction of Three Tiered Know Your Customer (KYC) requirements. If Helyg. 2013. Introduction of Three Tiered Know Your Customer (KYC) requirements.
- National Payment Systems regulations – key features. 2024: <https://bowmanslaw.com/insights/mauritius-national-payment-systems-regulations-key-features/>
- The National Payment Systems (Electronic Money Transaction Levy) Regulations, 2022. 2024: <https://bowmanslaw.com/insights/tanzania-the-national-payment-systems-electronic-money-transaction-levy-regulations-2022/>
- Better than Cash Alliance (BTCA), 2021. Improving Humanitarian Payments Through Digital Innovation. علطا 2024: <https://www.betterthancash.org/explore-resources/improving-humanitarian-payments-through-digital-innovation-challenges-and-opportunities>
- Buckley, R., Greenacre, J. & Malady, L., 2015. The Regulation of Mobile Money in Malawi. Washington University Global Studies Law Review 14:435
- New payments platform from SIMO network marked by constant "bugs" [Portuguese]. علطا 2024: <https://cartamz.com/index.php/economia-e-negocios/item/15611-nova-plataforma-de-pagamentos-da-simo-rede-marcada-por-constantes-bugs>
- Stacking up Financial Inclusion Gains in India. هيلع علطا 2024: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2021/07/india-stack-financial-access-and-digital-inclusion.htm>
- Today's Central Bank Digital Currencies Status. 2024: <https://cbdctracker.org/>
- The Global Covid-19 FinTech Regulatory Rapid Assessment Study. World Bank Group and the University of Cambridge
- Remittances in Uganda. Exploring Barriers to Remittances in Sub-Saharan Africa Series Volume 3: ايقيرفأ بونج، نوات بيك.
- Inclusive Financial Integrity. بونج، نوات بيك. ايقيرفأ.
- Market Barriers to Remittances in Sub-Saharan Africa. Exploring Barriers to Remittances in Sub-Saharan Africa Series Volume 2. بونج، نوات بيك. ايقيرفأ.
- Identity Proofing for COVID-19 Recovery: Guidance for Regulators, FSPs and Market Facilitators. ايقيرفأ بونج، نوات بيك.

OMFIF, 2024. M-PESA Success Shows Importance of Competition in Payments. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.omfif.org/2024/03/m-pesa-success-shows-importance-of-competition-in-payments/#:~:text=The%20Central%20Bank%20of%20Kenya's,comprising%2025m%20mobile%20money%20users>

Omnitele, 2023. Exploring Mobile Network Progress in Africa. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://omnitele.com/news/exploring-mobile-network-progress-in-africa>

Open Bank Project, 2023. Regulatory Sandboxes in Africa. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.openbankproject.com/blog/regulatory-sandboxes-in-africa/>

Outseer, 2021. Outseer Fraud & Payments Report Q2 2021.

PAPSS, 2022. PAPSS Announces Collaboration with BUNA to Build a Payment Gateway between Africa and the Arab region. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://papss.com/media/papss-announces-collaboration-with-buna-to-build-a-payment-gateway-between-africa-and-the-arab-region/>

PAPSS, 2024. List of Live Commercial Banks. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: https://papss.com/wp-content/uploads/2024/03/PAPSS-LIST-OF-LIVE-COMMERCIAL-BANKS_27032024.pdf

PASA, 2022a. Credit Payments. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://pasa.org.za/about-payments/intro-to-payment-systems/credit-payments/>

PASA, 2022b. Debit Payments. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://pasa.org.za/about-payments/intro-to-payment-systems/debit-payments/>

PayCly, 2024. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. ئىسىئرلا ۋەھىچىلا. 2024: <https://paycly.com/payment-gateway-providers-ethiopia.php>

PayCly, 2024. Payment Gateway Providers in Morocco. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://paycly.com/payment-gateway-providers-morocco.php>

PaySky, 2021. (UPG). 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://paysky.io/upg/>

Perlman, L & Gurung, N., 2019. Focus Note: The Use of eKYC for Customer Identity and Verification and AML. SSRN Electronic Journal.

Pesapal, 2024. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. ئىسىئرلا ۋەھىچىلا. 2024: <https://www.pesapal.com/mw/business/online>

Mondato, 2023. Synthetic Data will Transform FinTech AI as We Know It. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://blog.mondato.com/synthetic-data-will-transform-fintech-ai-as-we-know-it/>

MTN, 2024. Mastercard and MTN Group Fintech Partner to Drive Acceleration of Mobile Money Ecosystem in Africa Across 13 Markets. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.mtn.com/mastercard-and-mtn-group-fintech-partner-to-drive-acceleration-of-mobile-money-ecosystem-in-africa-across-13-markets/>

Mutisi, T., 2024. Mastercard and Awash Bank Announce Collaboration to Introduce Improved Payment Solutions in Ethiopia. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: https://innovation-village.com/mastercard-and-awash-bank-announce-collaboration-to-introduce-improved-payment-solutions-in-ethiopia/#google_vignette

2022. Instruction No. 14-2022 of December 14.

2021. National Digital Payments Strategy 2021-2024, ابىویشا، اباً سیدأ، بىنطولا ایبویشا كنب.

2023. The National Bank of Ethiopia has Issued a Revised Directive for Mobile Money Providers to Promote Safety, Competition and Innovation. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: https://nbe.gov.et/nbe_news/the-national-bank-of-ethiopia-has-issued-a-revised-directive-for-mobile-money-providers-to-promote-safety-competition-and-innovation/

2022. Regulation Governing E-money Issuers.

2023. Regulations Governing Payment Service Providers.

2024. List of Mobile Money operators. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://ndic.gov.ng/list-of-insured-institutions/list-of-mobile-money-operators/>

Ndlovu, N., 2024. MTN MoMo Expands its Africa Remittance Network. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://techcentral.co.za/mtn-momo-expands-africa-remittance/242941/>

NIST, 2023. Social Engineering. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: https://csrc.nist.gov/glossary/term/social_engineering

2023. يداصتقلا ناديملا يف ئىمنتلار ئوقاتلا ئەمظنم Competition Market Study of Tunisia's Retail Banking Sector. اسزىف، سىزاب.

Mauritius Revenue Authority, 2023. CSG Child Allowance - Rs 2,000 Monthly: 2023 هينوي يف هيلاع علطا. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.mra.mu/index.php/eservices1/financial-assistance/csg-child-allowance>

Mburu, P., 2023. How Kenyans are Beating High Money Transfer Fees. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://nation.africa/kenya/business/how-kenyans-are-beating-high-money-transfer-fees-4342242>

MC&A, 2021. -الوغا- Understanding the new Payments System Legal Framework. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: https://legalmca.com/en_GB/2021/01/21/angola-understanding-the-new-payments-system-legal-framework/

Mechti, L., 2023. Paiement Electronique : Le Switch Mobile Présenté à la Communauté Bancaire. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.horizons.dz/?p=15682>

MINICT, 2024. Rwanda Fintech Policy 2022–2027.

Ministry of National Education, 2024. Electronic Payment Services. 2024: ليربا يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.education.gov.dz/>

MIPS, 2024. A Payment Orchestrator. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.mips.mu/>

MITCI, 2018. Digital Government Transformation Strategy. سوپىشىروم، سېيول روب.

MNT-Halan, 2024. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://mnt-halan.com/>

Mobile World Live, 2018. Tunisia Operators Make Mobile Money Interoperable. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.mobileworldlive.com/mobile-money/tunisia-operators-make-mobile-money-interoperable/>

Moira Mukaka Legal Practitioners, 2023. Regulation of Fintech in Zambia – A Legal Guide. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.moiramukaka.com/regulation-of-fintech-in-zambia-a-legal-guide/>

Moko, C., 2024. La BCEAO définit les Conditions et Modalités de Fourniture de Services de Paiement au Sein de l'UMOA. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.agenceecofin.com/finance/0602-115903-la-bceao-definit-les-conditions-et-modalites-de-fourniture-de-services-de-paiement-au-sein-de-l-umoa>

Mondaq, 2022. Banking Regulation Comparative Guide. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.mondaq.com/finance-and-banking/1085608/banking-regulation-comparative-guide>

Kazzaz, Z., 2020. Emergency Disbursements During COVID-19: Regulatory Tools for Rapid Account Opening and Oversight. Glenbrook Partners White Paper.

Klapper, L., 2024. How Digital Payments can Benefit Entrepreneurs. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://woliza.org/articles/how-digital-payments-can-benefit-entrepreneurs/long>

Koriat Law, 2022. How to set Up a Payment Service Providers (PSP) Company in Ghana. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://koriatlaw.com/how-to-set-up-payment-service-providers-psp-licence-in-ghana/>

Lawack, V., 2023. Fintech Law and Regulation: An African Perspective. Juta & Co.

Lawyers Hub Cameroon, 2022. The Growth of Fintech in Cameroon. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://lawyershubcameroon.com/regulatory-framework-governing-fintech/>

Ledger Insights, 2023. Central Bank of Nigeria approves CBDC use for Remittances. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.ledgerinsights.com/nigeria-cbdc-enaira-remittances/>

Leihlo la Basotho, 2024. Banka e Kholo e Thakhola Tefo ea Hang-hang [Central Bank Launches Instant Payment]. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://leihlolabasotho.co.ls/banka-e-kholo-e-thakhola-tefo-ea-hang-hang/>

L'Express de Madagascar, 2024. Inclusion Financiere - La Mise en Place du Switch National de Paiement s'active. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://www.lexpress.mg/2024/02/inclusion-financiere-la-mise-en-place.html>

Marocpay, 2024. Qui sommes nous? 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://marocpay.ma/qui-sommes-nous/>

Mauritius Africa Fintech Hub, n.d. The Future of Digital Payments in Post-COVID Mauritius. 2024: هينوي يف هيلاع علطا. 2024: <https://mauritiusfintech.org/blog/opportunities-challenges-fintech-post-covid-mauritius-future-digital-payments/>

- 2022a. Regulatory Aspects of Intermediaries in Electronic Payment acceptance. تایالو، مصاعل نطنشاو، يلودلا کنبلاد. ئیکیرمألا ڈدھتملا.
- 2022b. Regulation and Supervision of Fintech: Considerations for EMDE Policymakers. مصاعل نطنشاو، يلودلا کنبلاد. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو.
- اناوستوب 2022c. Financial Sector Assessment Program : Technical Note - Financial Inclusion and Digital Financial Services. مصاعل نطنشاو، يلودلا کنبلاد. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو.
- 2023a. Liberia Investment, Finance and Trade Project (P171997): Implementation Status & Results Report. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099061423194541649/pdf/P17199700d66820aa09e0704e424515e001.pdf>
- 2023b. Sierra Leone Taps Fast Payment Systems to Promote Fast Progress with Financial Inclusion. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. 2024: <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2023/07/13/sierra-leone-taps-fast-payment-systems-to-promote-fast-progress-with-financial-inclusion>
2024. GNI (Current US\$). Databank. <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.MKTP.CD>
- ایقیرأب ینعمالا یملاعدا یداصلقاً ڈدھتملا علطا. What We Can Expect for Digital Public Infrastructure in 2024. 2024 هینوی یف ھیلخ
- Zimswitch, 2024. Fees. 2024: <https://www.zimswitch.co.zw/fees>
2012. Developing a Comprehensive National Payment Strategy, Washington D.C. USA يف ھیلخ علطا. یلودلا کنبلاد
2016. Fintech and the Future of Finance: Glossary. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/11ea23266a1f65d9a08cbe0e9b072c89-0430012022/original/Fintech-and-the-Future-of-Finance-Glossary.pdf>
- 2020a. Comoros Payment System Regulatory Framework. نطنشاو، يلودلا کنبلاد
- 2020b. Digital Financial Services، يلودلا کنبلاد. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو، مصاعل
- 2020c. How Regulators Respond to FinTech Evaluating the Different Approaches—Sandboxes and Beyond. Fintech Note No.5. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو، مصاعل نطنشاو. یلودلا کنبلاد
- 2020d. TCdata360. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. 2020d. https://tcdat360.worldbank.org/indicators/FB.ATM.TOTL.P5?country=BRA&indicator=1517&viz=line_chart&years=2004,2020
- 2021a. Considerations and Lessons for the Development and Implementation of Fast Payment Systems: Keeping Pace with Changing Markets. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو، مصاعل نطنشاو، پسیئرلا نوناقلا: یلودلا کنبلاد
- 2021b. Governance of Retail Payment Systems: Keeping Pace with Changing Markets. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو، مصاعل
- 2021c. Messaging Standards in Fast Payment Systems. Part of the World Bank Fast Payments. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو، مصاعل
- 2021d. Proxy Identifiers and Databases in Payments. ئیکیرمألا ڈدھتملا تایالو، مصاعل نطنشاو، يلودلا کنبلاد
- TechTarget, 2023a. Synthetic Data. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.techtarget.com/searchcio/definition/synthetic-data>
- TechTarget, 2023b. Vishing (Voice or VoIP Phishing). 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.techtarget.com/searchunifiedcommunications/definition/vishing>
- The Citizen, 2022. New Bank of Tanzania Payment System Set for February Roll-out. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. https://www.thecitizen.co.tz/tanzania/news/business/new-bank-of-tanzania-payment-system-set-for-february-roll-out-3673110#google_vignette
- UNCDF, 2021. The Impact of Mobile Money Taxation in Uganda: اتاغ، ارکا. یجاتإلا عیراشمل ڈدھتملا ممألا قودنص
- 2023a. Regional Harmonization of Remittance Policies in the Intergovernmental Authority on Development (IGAD): Djibouti Policy Diagnostic Report. یجاتإلا عیراشمل ڈدھتملا ممألا قودنص
- 2023b. A Bank to Wallet Service to Simplify Transactions for Young People in Guinea. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.uncdf.org/article/8116/un-service-bank-to-wallet-pour-simplifier-les-transactions-pour-les-jeunes-en-guinea>
- UNCDF, 2024. The Malawi Fintech Challenge. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.uncdf.org/article/8667/malawi-fintech-challenge>
- UNDP, 2020. Partnership Strategy Consultant - Zambia FinTech 4U-Accelerator. 2024: https://jobs.undp.org/cj_view_job.cfm?curr_lang=sp&cur_job_id=91949
- 2023a. Accelerating the SDGs Through Digital Public Infrastructure: A Compendium of The Potential of Digital Public Infrastructure. یئامنإلا ڈدھتملا ممألا جمانرب
- 2023b. G20 Digital Ministers Recognize Digital Public Infrastructure as an Accelerator of the SDGs. <https://www.undp.org/india/press-releases/g20-digital-ministers-recognize-digital-public-infrastructure-accelerator-sdgs>
- Ver Angola, 2023. KWIK: Instant Transfer Tool has Already Been Launched. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.verangola.net/va/en/072023/BankingInsurance/36464/Kwik-instant-transfer-tool-has-already-been-launched.htm>
- Vodacom, 2022. M-PESA Goes Global with New Virtual Visa Card. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.vodafone.com/news/services/mpesa-goes-global-with-new-virtual-visa-card>
- PPM Attorneys, 2019. A Broad Overview of South Africa's Position on Digital Payments. یف ھیلخ علطا. <https://www.ppmattorneys.co.za/broad-overview-south-africas-position-on-digital-payments/>
- RegTech Africa, 2024. Ethiopia Unveils Regulatory Sandbox to Boost Financial Innovation. یف ھیلخ علطا. 2024: <https://regtechafriса.com/ethiopia-unveils-regulatory-sandbox-to-boost-financial-innovation/>
2017. Payment Systems Directive. یطایتحالا یوالم کتب یوالم یوبانویل
2017. Guidelines for Retail Payment Systems and Instruments. یوبابمز بیراره
2020. Banking (Money Transmission, Mobile Banking and Mobile Money Interoperability) Regulations. یوبابمز بیراره
2024. Monetary Policy Statement. یوبابمز بیراره
- Selibas, P, 2023. Everything You Need to Know About QR code Payments – UKheshe. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://paymentsafrica.com/everything-you-need-to-know-about-qr-code-payments-ukheshe/#:~:text=Scan%20to%20Pay%20powered%20by,as%20well%20as%20six%20acquirers.>
- Sengere, L., 2024. USD Transfers with ZIPIT are Back, Too Bad we Don't Have Nostro accounts. یف ھیلخ علطا. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.techzim.co.zw/2023/08/usd-transfer-with-zipit-are-back-too-bad-we-don-t-have-nostro-accounts/>
- Shega, 2024. Ethiopia Launches National QR Code Standard. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://shega.co/post/ethiopia-launches-national-qr-code-standard/#:~:text=As%20part%20of%20the%20nation,s,first%20Ethiopian%20Digital%20Payments%20Conference.>
- Slesar, M., 2022. How to Choose and Integrate a Payment Gateway into a Mobile App. یف ھیلخ علطا. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://onix-systems.com/blog/mobile-payment-systems-for-apps>
- Stats Mauritius, 2021. Information and Communication Technologies (ICT) Statistics - 2020. یف ھیلخ علطا. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. https://statsmauritius.govmu.org/Documents/Statistics/ESI/2021/EI1596/ICT_Yr20_130721.pdf
- TCIB, 2024. Our Growing Network in SADC. ہیلخ علطا. 2024 هینوی یف ھیلخ علطا. <https://www.tcib.africa/home>

أ | المنهج

أُعد هذا التقرير باتباع نهج بحثي قائم على أساليب متعددة. وتشمل نهج البحث ما يلي:

تصوير مشهد أنظمة الدفع الفوري في أفريقيا

لرسم خريطة المشهد، استخدمنا من مصادر مختلفة، بما في ذلك بيانات من مصادر حكومية ومصادر من القطاع الخاص ومراجع من شركاء التنمية. ونظرًا لقلة البيانات الموثوقة والمتسقة المتاحة في أغلب الأحيان، أرسلنا أيضًا دراسة استقصائية إلى مشغل كل نظام أو بنك مركزي، لمعاينة الأنظمة بأقصى قدر ممكن من الدقة ورصد أي تغييرات ذات صلة من السنوات السابقة. ويمكن الاطلاع على الدراسة الاستقصائية في المرفق ج. ونشكر بشكل خاص البنوك المركزية ومشغلي أنظمة الدفع الفوري في أنغولا ومصر وإثيوبيا وغامبيا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ونيجيريا ورواندا وجنوب أفريقيا وتanzانيا وتونس وأوغندا وزامبيا وزمبابوي والجماعة الاقتصادية والقديمة لوسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تقديم البيانات المساعدة في سد الثغرات في المعلومات. وجمعنا معلومات عن النظم التالية: eKash (رواندا)، EthSwitch (إثيوبيا)، GIMACPAY (الجماعة الاقتصادية والقديمة لوسط أفريقيا)، GIP (غامبيا)، Gamswitch (غانا)، Ghana MMI (غانا)، شبكة المدفوعات اللحظية وشبكة ميزة الرقمية (مصر)، الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا وزمبابوي PesaLink (كينيا)، KWIK (أنغولا)،

وباستخدام هذا المنهج، أنشأنا قاعدة بيانات شاملة تتضمن تحليلًا نمطيًا لمخططات الحكومة في أفريقيا، مع الأخذ في الحسبان عوامل مختلفة مثل الوظائف والتكنولوجيا ونماذج الحكومة والشمولية. هذه البيانات محدثة إلى غاية 1 يونيو 2024.



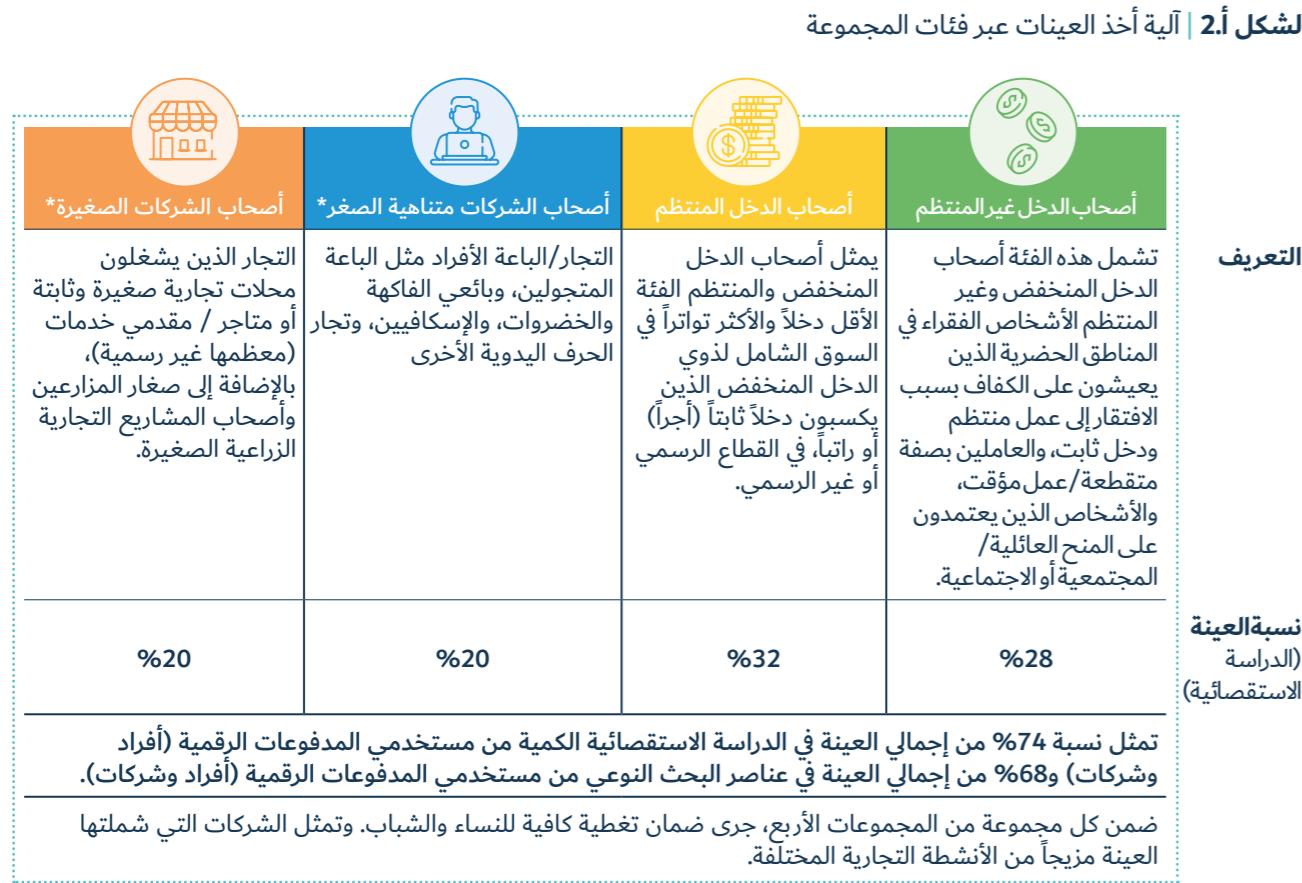
أبحاث المستهلكين

وأجري بحث المستهلكين الأساسي بالتزامن مع بحث شامل العرض لتحليل سلوك الدفع الفوري الشامل المتطور بين الأفراد ذوي الدخل المنخفض ومنعدمي الدخل والمشروعات متناهية الصغر والمتوسطة في أفريقيا.

واستكشفت بحوث المستهلكين الأولية حالات الاستخدام والميزات المرغوبة والاحتياجات التي لم تُلبِّ وتصورات المستخدمين النهائيين بشأن المدفوعات الرقمية (الفورية) ووضعت لحمة عامة عن قطاعات السوق المستهدفة المشتملة مقارنةً بالقطاعات المستبعدة لتقديم نظرة عامة على الدوافع والعوائق المرتبطة باعتماد المدفوعات الرقمية الفورية في أفريقيا.

ساعدت الأبحاث النوعية والكمية المكثفة في تعزيز فهمنا لتجربة المستخدم النهائي. أُجري هذا البحث في خمسة بلدان هي: الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس، وأوغندا. وشملت هذه الدراسة بالغين أصحاب الدخل المنخفض والشركات متناهية الصغر والمتوسطة. وشمل البحث النوعي 100 مستجيب لإجراء مقابلات فردية. وشملت الدراسات الاستقصائية الكمية 530 مستجيبًا في جميع البلدان التي شملتها العينة. وتعتبر كل الأرقام إجمالية. ولا تمثل هذه العينة عينة تمثيلية على المستوى الوطني، بل تركز على تجربة المستخدمين النهائيين الناشئين لتحديد القيود التي تعيق الوصول والاستخدام الأولي والاستخدام المعتمد للمدفوعات الرقمية في أفريقيا والدوافع التي تدفع إليها والآثار المترتبة على تصميم نظام الدفع الفوري الشامل.

الملاحق



النطاق الجغرافي. لتوضيح المشهد في كل القارة، شمل بحث المستهلكين الأولي عينة من البلدان الواقعة في مناطق مختلفة من أفريقيا.

الأساليب المستخدمة، استخدم الباحثون منهاً قائماً على أساليب البحث الكمية والنوعية (انظر الشكل أ.1).

العينات للحصول على نظرة معمقة بشأن تفاصيل اعتماد الدفع الرقمي لدى مجموعات المستهلكين المختلفة، اتبع الباحثون نهج أخذ العينات الموضح في الشكل أ.2.

تفاصيل أخذ العينات. ترد في الجدول A.1 تفاصيل المكون الكمي والعينات الدقيقة لكل أسلوب للعنصر النوعي في الأسواق الخمسة، وشملت العينة 530 مستجيبةً في البلدان الخمسة التي شملتها، وجمعت البيانات الكمية في الفترة الممتدة من 11 فبراير 2024 إلى 7 مارس 2024. أما بالنسبة للعنصر النوعي، فشملت العينة 100 مستجيب أجروا مقابلات معمقة، وجمعت البيانات النوعية في هذه البلدان الخمسة، في الفترة الممتدة من 7 فبراير 2024 إلى 28 فبراير 2024.

الشكل أ.1 | تفصيل الأساليب الكمية والنوعية

منهجية البحث والأهداف المرجوة

الدراسة الاستقصائية	مقابلات متعمرة	أهداف الأداة
الدورة الاستقصائية	تحديد خصائص حالات الاستخدام وسلوكيات الدفع	فهم مدى استخدام المستهلكين
الاستقصائية	تحديد مفاهيم المستهلكين بشأن أنظمة الدفع الفوري الشاملة باستخدام إطار الاستخدام والاعتماد	قياس مدى توافر استخدام المدفوعات الرقمية وسمات المعاملات
الاستقصائية	تأطير تجربة المستهلك	تصنيف أدوات الدفع الأكثر استخداماً
الاستقصائية	عدد الأفراد = 60	تحديد العوائق الأساسية
الاستقصائية	عدد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة = 10 (يجب أن يكون أحدهم وكيلأً أيضاً)	فهم العينة المستهدفة لكل بلد
الاستقصائية	المجموع	عدد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة = 40
الاستقصائية	نسبة العينة التي تستخدم المدفوعات الرقمية	أجري العمل الميداني في الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا
الاستقصائية	المجموع	تجميع البيانات الكمية: 11 فبراير - 7 مارس 2024
الاستقصائية	نسبة العينة التي تستخدم المدفوعات الرقمية	تجميع البيانات النوعية: 7 فبراير - 28 فبراير 2024

مسار العمل الميداني

- أجري العمل الميداني في الجزائر وإثيوبيا وغينيا وموريشيوس وأوغندا
- تجميع البيانات الكمية: 11 فبراير - 7 مارس 2024
- تجميع البيانات النوعية: 7 فبراير - 28 فبراير 2024

الاسم	المنظمة
نهى شاكر	الجمعية المصرية للتكنولوجيا المالية
بوشان جومدار تيريفاني نوندو فانيفولا أتيانتو	الفريق المعنى بمكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي
دامولا أوولاد نيكولا شومان	FinMark Trust
كيث سايبيليكا نولوازي هلوف	هيئة سلوك القطاع المالي
فاتاح محمد جبريل أدان محمد حضررة يوسف محمد عبد القادر	Financial Sector Deepening Somalia
فلوران أوغوتشورو	Gozem Money/Moneex
فيفيان لاوك	مستشار مستقلة
ميرسي بوكو	مستشار مستقلة
الدكتور باباتوند أوغونبوروش أوبيراما	Nigeria Fintech Association
كياموجيتسو رانخوميز مافيس ماتلهوانا موسى بالوي	لجنة محافظي البنوك المركزية لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
مارك ستروب	SmileID
آبيرت ماكندا إيليامرنجي منداري موكانونغا آنجل بيسامازا	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنذاجية
إبراهيم عيد	Valify
ساينابو سار	Wave
كيم دانسي مارسيلو شيمير	Yoco
شارلوم تسيغا إيتاي تسورو ميكايل شاوروكا باردون ماغايا شارون ماريما تابيو شيرومبو يولندا سونغويمي زابرون شيلاكالاكا	Zimswitch

البلد	لمحة عن المستجيبين	مقابلات متعمقة	الكمية
موريشيوس	منعدمو الدخل/ أصحاب الدخل غير منتظم	5	30
أوغندا	أصحاب دخل منخفض منتظم	5	33
موريشيوس	أصحاب شركات متناهية الصغر	5	20
أوغندا	أصحاب شركات صغيرة	5	20
المجموع	المجموع	20	103
موريشيوس	نسبة العينة التي تستخدم المدفوعات الرقمية	%70	%77
أوغندا	منعدمو الدخل/ أصحاب الدخل غير منتظم	5	30
موريشيوس	أصحاب دخل منخفض منتظم	5	34
أوغندا	أصحاب شركات متناهية الصغر	5	18
موريشيوس	أصحاب شركات صغيرة	5	22
المجموع	المجموع	20	104
موريشيوس	نسبة العينة التي تستخدم المدفوعات الرقمية	%75	%72

ب. الأطراف المعنية التي حدثت استشارتها

المنظمة	الاسم
in-5 Campaign-50	جوناثان لويد
تحالف الشمال المالي	أدييمي أوموتسو
بنك غانا	كلارنس بلاي دانيل كواينينا أجبي-نياركو كومامي أغيابونغ أوبونغ
بنك موريشيوس	آرنو بازيريك باشا خرماج هوري تيلوتاما غوبين جوري
BankservAfrica	آنتون فان دير ميرولي ريان فيزاجي ساريل مبيورغ شيرغاران نايدو سينديسووا تشاباللا سولي بيلينغان ويندي دو بريز
Cambridge Centre for Alternative Finance	دانان سلمان جيبل لاغوس شيمين ستانلي موتيندا
البنك المركزي المصري	إيهاب نصر حسين حبيب مينا النجار محمد عبد الرحمن سلمى خالد

7. الأدوات التي يتيحها النظام (ضع علامة للإجابة بنعم)				
CBDC	البطاقة	النقود الإلكترونية	التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بالخصم للأموال (EFT) بالأئتمان	

8. القنوات التي يتيحها النظام (ضع علامة للإجابة بنعم)								
جهاز الصرف الآلي	نطاق البيع	رمز الاستجابة السريعة	تقنية التواصل قريب المدى	متصفّح	تطبيق	الوكليل (مصرف)	الوكليل (النقد الإلكترونية)	USSD

9. معيار المراسلة الذي يتيحه النظام (ضع علامة للإجابة بنعم)		
ملكية	معيار أيزو 20022	معيار أيزو 8583

10. الأسماء المستعاره/معرفات وكيل التي يتيحها النظام (ضع علامة للإجابة بنعم)					
وظائف أخرى (يرجى تقديم التفاصيل)	أصدر النظام هوية خاصة بهم	البريد الإلكتروني	رمز الاستجابة السريعة	رقم الهاتف المحمول	رقم الحساب المصرفي

11. هل نموذج العمل في النظام يُشغل على أساس غير ربحي / لا يعتمد الخسارة؟		
ما هي هيأكل التسعير الخاصة بالمشاركين؟	نعم	لا

12. هل تحدد قواعد النظام متطلبات إضافية لمتطلبات انتصاف المستهلكين في النظام بالإضافة إلى متطلبات ترخيص الدفع؟		
يُرجى توضيح ذلك إذا كانت الإجابة بنعم:	نعم	لا

13. هل يستخدم النظام أي واجهة برمجة التطبيقات (API)؟		
إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تحديد الوظائف المعنية:	نعم	لا

14. ما مصدر تمويل بداية تشغيل النظام وما هي تكلفة إنشاء النظام؟		
---	--	--

15. هل يمكنك توضikh هيكل حوكمة النظام؟ من هو...النظام؟				
مالك	مشغل	مشرف	وكيل التسوية	من المسؤول عن حوكمة النظام؟

ج. الدراسة الاستقصائية لتقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة

استبيان تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة لعام 2024

يرجى إدخال المعلومات المطلوبة أدناه باللون الأصفر. ويرجى أيضًا مشاركة قواعد النظام الخاص بك والتقارير الإضافية التي تساعدا على فهم النظام بشكل أفضل. وإذا كان لدى بلدك أكثر من نظام واحد، يرجى إضافة النظام الثاني في الصفحة التالية.

اسم نظام الدفع:

1. قيم نظام الدفع الفوري السنوي بالعملة المحلية				
2023	2022	2021	2020	2019

2. أحجام نظام الدفع الفوري السنوية				
2023	2022	2021	2020	2019

3. توزيع قيم المعاملات التي تمر عبر النظام سنويًا بين قيم المعاملات التي تتم داخل الكيان الواحد وخارجيه				
2023	2022	2021	2020	2019
المعاملات التي لا تُجرى داخل الكيان الواحد	المعاملات التي لا تُجرى داخل الكيان الواحد	المعاملات التي لا تُجرى داخل الكيان الواحد	المعاملات التي لا تُجرى داخل الكيان الواحد	المعاملات التي لا تُجرى داخل الكيان الواحد

4. عدد المشاركين المباشرين في النظام (للمقاصة)				
مكتب البريد	مصادر أخرى (مقدمو خدمات الدفع، شركات التكنولوجيا المالية، إلخ.)	منظمات التمويل المتناهي الصغر	جهات إصدار النقود الإلكترونية	المصارف التجارية

5. عند الاقتضاء: عدد المشاركين غير المباشرين (للمقاصة)	
عدد الكيانات	نوع مزود الدفع

6. حالات الاستخدام التي يتيحها النظام المطبقة تطبيقها كلياً (ضع علامة للإجابة بنعم)							
أفراد إلى شركات (P2P)	أفراد إلى شركات (B2B)	حكومة إلى أفراد (المرتبات والأجور)	حكومة إلى أفراد (المدفوعات الاجتماعية)	أفراد إلى حكومة (الضرائب والرسوم)	أفراد إلى شركات/من أفراد إلى حكومة (دفع الفواتير)	أفراد إلى شركات (مدفوعات التجار)	أفراد إلى شركات (التسوية)

د. نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول

للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول إذا استوفت المعايير التالية:

- تضع الأحكام التنظيمية أساساً لإمكانية التشغيل البيني بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (يتتحقق عموماً بفتح حسابات مصرافية مشتركة نوسترو «nostro» وفوسترو «vostro»)،
 - ويوجد مخطط مشترك يعمل بموجبه مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول،
 - ويغطي المخطط الجوانب الأساسية ذات الصلة بإمكانية التشغيل البيني بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول - على سبيل المثال، قواعد التشغيل البيني وتسوية المعاملات والمتطلبات التشغيلية.
- ويلخص الجدول (ه) خصوصيات أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول الحالية القائمة على قواعد المخطط المشترك ومعاييره، وكيفية تضمينها للميزات المذكورة أعلاه.

يعتبر نظام الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول نظاماً يتيح دمج مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول فقط ويدعم الأدوات المرتبطة بالحسابات المالية عبر الهاتف المحمول. ولدى هذا النوع من الأنظمة قواعد ومعايير مشتركة تشكل الأساس لتسوية المعاملات بين عملاء مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركون. ومع ذلك، قد تستند على بنية تحتية مركبة أو على شكل من أشكال الترتيبات الثنائية والمتحدة الأطراف بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المشاركون.

فقد حققت بعض البلدان فعلاً إمكانية التشغيل البيني للأموال عبر الهاتف المحمول دون تأسيس منصة مركبة، وذلك بفرض مجموعة من القواعد المتعددة الأطراف والتكامل التقني التي يتبعها على جميع الجهات الفاعلة في السوق اتباعها تحت إشراف البنك المركزي (على سبيل المثال، كينيا ومدغشقر وتanzania وأوغندا). ويستند هذا المبدأ بشكل عام إلى فتح حسابات باسم مؤسسة (مؤسسة) النقود الإلكترونية الأخرى لتسهيل التسوية. ولغرض إعداد هذا التقرير، تعتبر قواعد هذا المخطط المشترك ومعاييره نظاماً مشتركاً للتشغيل البيني لأنظمة الدفع الفوري

الجدول ه | تفاصيل أنظمة الدفع الفوري للعمليات المالية عبر الهاتف المحمول

الوظائف			
كينيا: بالمقارنة مع البلدان الأخرى، لا توجد قواعد متعددة الأطراف للمعاملات من الأفراد إلى الأفراد تشمل جميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول لأغراض التشغيل البيني، وبلا عن ذلك، تتفاوض مؤسسات الأموال الإلكترونية على عقود فردية فيما بينها، مما يعني أن الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التسعير قد تختلف، بين الاتصال بين "سفاريكوم" و"إيرتل" والاندماج بين "بيلكوم" و"إيرتل". وتحضر مذكرة التفاهم بين فرض البنك المركزي الكيني إمكانية التشغيل البيني، لا تطبق إمكانية التشغيل البيني بالشروط نفسها بين كل ثانية من مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (على سبيل المثال، قد توجد اختلافات في أسعار التحويلات من الأفراد إلى الأفراد).			
مدغشقر: تنص اللوائح التنظيمية على قابلية التشغيل البيني، ويلزم مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الثلاثة (MVola و Orange Money و Airtel Money) بعقد اتفاقيات ثنائية لإتاحة التحويلات المتبادلة. ويستند هذه الاتفاقيات إلى قواعد مشتركة متعددة الأطراف لجميع المشاركون. ويستند المبدأ على فتح حسابات باسم كل من المؤسستين في كل مؤسسة من مؤسسات الأموال الإلكترونية. ونظرًا لأن عدم بنية تحتية مركبة، سيطلب دمج مشارك جديد إلى قطاع النقود الإلكترونية وإبرام ثالث اتفاقيات ثنائية جديدة مع الجهات الفاعلة الحالية.			
تنزانيا: في تنزانيا، أتاحت ثلاثة من مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (Zantel و Airtel و Tigo) إمكانية إجراء معاملات من الأفراد إلى الأفراد القابلة للتشغيل البيني في عام 2014، بناءً على تصريح من بنك تنزانيا وانضمت Vodacom لاحقًا إلى الاتفاقية. ويتألف النظام من مزيج من قواعد عامة تتطبق على جميع المشاركون، بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية خاصة بجوانب محددة مثل التسعير، وتحدد القواعد نموذج "المتلقى هو الذي يدفع التكاليف" بشفافية كاملة للمستخدم النهائي، وبُحظر التمييز في الأسعار بين المعاملات التي تُجرى داخل الكيان الواحد، وتُجرى التسوية بواسطة حسابات ممولة مسبقاً. ولكن، نظرًا لتأييد الهيئة التنظيمية لآن نظام الدفع الفوري الجديد: TIPS، الذي سهل المعاملات العابرة للنطاقات ويضم جميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ستنتهي صلاحية الاتفاقيات الثنائية نظرًا (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، 2020؛ BFA Global، 2022). وما زال الوقت مبكراً جدًا لتأكيد نجاح نظام TIPS في استبدال الاتفاقيات الثنائية القائمة.			
أوغندا: أصدر بنك أوغندا في عام 2017، توجيهات تنص على ضرورة تحقيق الترابط بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في غضون بضعة أشهر، إلا أن البنك المركزي لم يوفر الوسائل التقنية للربط البيني ولم يفرضها. وبلاً من ذلك، أُسست شركة MTN و Airtel الرائدتان في السوق إمكانية التشغيل البيني عبر شركة تجميع (Pegasus). واستفاد هذا الحل أيضًا من الاتصالات القائمة بين مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وشركة Pegasus لحالات استخدام أخرى، مثل دفع الفواتير. وفي عام 2019، أبرم مزودوا الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الأكبر حجمًا اتفاقية ثنائية مباشرة باستخدام واجهات برمجة التطبيقات مع الحفاظ على الاتفاقيات مع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الأصغر حجمًا بواسطة Pegasus. ويرجع المشاركون نموذج عمل المعاملات عبر الشبكة بناءً على اتفاقية ثنائية وتصادق عليه الجهة المنظمة. ووافق الفاعلون الرئيسيون على نسبة 90.6% يدفعها المتلقى مقابل تبادل المعلومات (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، 2020).			

نعم	إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد الآلية التي تتيح ذلك (مجموعات العمل، إجراءات التصويت، وغيرها):	لا	إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد الآلية التي تتيح ذلك (مجموعات العمل، إجراءات التصويت، وغيرها):
-----	--	----	--

نعم	إذا كانت الإجابة لا، يرجى تحديد الكيانات التي لا تجوز لها المشاركة:	لا	إذا كانوا مباشرين في النظام (المقاصة)?
-----	---	----	--

نعم	إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تحديد المبلغ بالعملة المحلية	لا	إذا كان حد أدنى لقيمة المعاملات التي يمكن معالجتها بواسطة النظام؟
-----	--	----	---

شركة مسؤولة محدودة ذات مسؤولية محدودة	شركة عامة مساهمة	شركة مساهمة معاونة	شركة أخرى (يرجى التحديد)	ما هو هيكل النظام المؤسسي؟ (يرجى وضع علامة لـ الإجابة بنعم)

٥. جدول البيانات⁸⁵

اسم نظام الدفع الفوري	النطاق الجغرافي	سنة الإطلاق الفوري	نوع نظام الدفع الفوري	عدد المشاركين	بيانات المعاملات أحجام عام 2023 (بالدولار الأمريكي)	اسم نظام الدفع الفوري	الجهات الفاعلة الرئيسية		المورد	وكيل التسوية	المشغل	حكومة النظام	المشرف	المالك
							قيمة عام 2023 (بالدولار الأمريكي)	أحجام عام 2023						
كوانزا إنستانيو (KWIK)	أنغولا	2023	عابر للنطاقات	11	5,983	301,007	بنك أنغولا الوطني	بنك أنغولا الوطني	بنك أنغولا الوطني	Empresa Interbancária de Serviços (EMIS)	بنك أنغولا الوطني	بنك أنغولا الوطني	بنك أنغولا الوطني	بنك أنغولا الوطني
GIMACPAY	CEMAC	2020	عابر للنطاقات	105	12,035,288	983,219,448	مصرف دول وسط أفريقيا	مصرف دول وسط أفريقيا	مصرف دول وسط أفريقيا والبنوك التجارية	مجموعة المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في وسط أفريقيا	مصرف دول وسط أفريقيا	مصرف دول وسط أفريقيا	مصرف دول وسط أفريقيا	مصرف دول وسط أفريقيا
على مستوى القارة الأفريقية*	2022	المصرف	2022	54	غير متوفر	غير متوفر	بنك التصدير والاستيراد الأفريقي	مجلس إدارة نظام الدفع والتسوية الأفريقي	مجلس حوكمة نظام الدفع والتسوية الأفريقي	مجلس حوكمة نظام الدفع والتسوية الأفريقي	مجلس حوكمة نظام الدفع والتسوية الأفريقي	مجلس حوكمة نظام الدفع والتسوية الأفريقي	مجلس حوكمة نظام الدفع والتسوية الأفريقي	مجلس حوكمة نظام الدفع والتسوية الأفريقي
شبكة المدفوعات اللحظية مصر	2022	عابر للنطاقات	36	423,500,000	17,895,003,422	شركة بنوك مصر	البنك المركزي المصري	البنك المركزي المصري	البنك المركزي المصري	البنك المركزي المصري	شركة بنوك مصر	البنك المركزي المصري	البنك المركزي المصري	البنك المركزي المصري
مizza ديجيتال مصر	2017	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	112	1,023,600,000	26,739,948,973	بنك المركزي المصري	بنك المركزي المصري	بنك المركزي المصري	بنك المركزي المصري	بنك المركزي المصري	شركة بنوك مصر	بنك المركزي المصري	بنك المركزي المصري	بنك المركزي المصري
EthSwitch إثيوبيا	2023	عابر للنطاقات	35	28,792,887	3,402,804,612	البنك الوطني الإثيوبي	EthSwitch	EthSwitch	البنك الوطني الإثيوبي	البنك الوطني والقطاع الإثيوبي	EthSwitch	البنك الوطني الإثيوبي	EthSwitch	البنك الوطني الإثيوبي
إمكانية التشغيل البيني إمكانية التحويل الأموال عبر الهاتف المحمول في غانا (MMI)	2015	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	6	171,299,882	2,387,719,079	بنك غانا	GhIPSS	GhIPSS	بنك غانا	أنظمة التسوية والدفع بين البنوك في غانا (المملوكة لبنك غانا)	إمكانية التشغيل البيني والدفع بين البنوك في غانا (المملوكة لبنك غانا)	بنك غانا	بنك غانا	بنك غانا
أنظمة الدفع الفوري في غانا (GIP)	2015	المصرف	50	115,368,700	8,847,821,923	بنك غانا	GhIPSS	GhIPSS	بنك غانا	أنظمة التسوية والدفع بين البنوك في غانا (المملوكة لبنك غانا)	أنظمة الدفع الفوري في غانا (GIP)	بنك غانا	بنك غانا	بنك غانا
الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا	2018	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	3	24,205,305,824	285,396,247,314	البنك المركزي الكيني	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	البنك المركزي الكيني وهيئة الاتصالات الكينية	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في كينيا	البنك المركزي الكيني وهيئة الاتصالات الكينية	البنك المركزي الكيني	البنك المركزي الكيني	البنك المركزي الكيني
PesaLink كينيا	2017	المصرف	37	6,034,787	6,259,222,223	البنك المركزي الكيني	البنك المركزي الكيني وخدمات الدفع المتکاملة المحدودة	البنك المركزي الكيني جمعية المصرفين الكينية	البنك المركزي الكيني	PesaLink	البنك المركزي الكيني وخدمات الدفع المتکاملة المحدودة	البنك المركزي الكيني	البنك المركزي الكيني	البنك المركزي الكيني
LisottoLeSwitch ليسوتو	2024	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	5	0	0	بنك ليسوتو المركزي	بنك ليسوتو المركزي	بنك ليسوتو المركزي	ليسوتو	LeSwitch	بنك ليسوتو المركزي	بنك ليسوتو المركزي	ليسوتو	LeSwitch
مدغشقر	2016	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	3	946,443,373	12,598,079,557	البنك المركزي في مدغشقر	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	البنك المركزي في مدغشقر	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في مدغشقر	البنك المركزي في مدغشقر	البنك المركزي في مدغشقر	البنك المركزي في مدغشقر	البنك المركزي في مدغشقر
Natswitch ملاوي	2022	عابر للنطاقات	54	11,652,498	931,490,669	البنك الاحتياطي في ملاوي	Natswitch	Natswitch	البنك الاحتياطي في ملاوي	Natswitch	Natswitch	البنك الاحتياطي في ملاوي	Mlaoui	Natswitch
المفتاح الآلي المركزي (MauCAS) موريшиوس	2019	عابر للنطاقات	14	6,630,914	532,280,041	بنك موريшиوس	بنك موريшиوس	بنك موريшиوس	بنك موريшиوس	المفتاح الآلي المركزي (MauCAS) لموريшиوس	بنك موريшиوس	بنك موريшиوس	موريшиوس	المفتاح الآلي المركزي (MauCAS) لموريшиوس
*MarocPay المغرب	2018	عابر للنطاقات	23	0	غير متوفر	بنك المغرب	مجموعة نظام المقاومة الإلكترونية بين البنوك (GSIMT)	المغرب	المغرب	*MarocPay	بنك المغرب	بنك المغرب	المغرب	*MarocPay
*Virement Instantané المغرب	2023	المصرف	19	غير متوفر	غير متوفر	GSIMT	GSIMT	المغرب	المغرب	*Virement Instantané	بنك المغرب	بنك المغرب	المغرب	*Virement Instantané
جمعية ما بين البنوك في موزمبيق*	2021	عابر للنطاقات	19	غير متوفر	غير متوفر	SIMO	SIMO	بنك موزمبيق	بنك موزمبيق والقطاع	جمعية ما بين البنوك في موزمبيق*	بنك موزمبيق	بنك موزمبيق	موزمبيق	جمعية ما بين البنوك في موزمبيق*

اسم نظام الدفع الفوري	النطاق الجغرافي	سنة الإطلاق	نوع نظام الدفع الفوري	وصف نظام الدفع الفوري		عدد المشاركين	بيانات المعاملات	أحجام عام 2023	قيمة عام 2023 (بالدولار الأمريكي)	اسم نظام الدفع الفوري	الجهات الفاعلة الرئيسية	المشغّل	حكومة النظام	المشرف	المالك		
				المورد	وكيل التسوية												
نيجيريا	*eNaira	2021	العملة السيادية	غير متوفر	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر		
نيجيريا	نظام الدفع الفوري في نيجيريا بين المصارف (NIP)	2011	عابر للنطاقات	NIBSS	NIBSS	NIBSS	NIBSS	NIBSS	449,072,284,461	9,669,335,889	315	نظام الدفع الفوري في نيجيريا بين المصارف في نيجيريا (NIP)	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	
نيجيريا	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا*	2013	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	غير متوفر	نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا	نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا	نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا	نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا	غير متوفر	غير متوفر	31	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا*	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	البنك المركزي النيجيري	
رواندا	eKash	2022	عابر للنطاقات	بنك رواندا الوطني	RSwitch	RSwitch	RSwitch	RSwitch	16,868,590	6,005,553	13	عابر للنطاقات	بنك رواندا الوطني	RSwitch	RSwitch	RSwitch	
SADC	معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB)	2021	عابر للنطاقات	الجمعية الإنمائية - للجنوب الأفريقي - نظام التسويات الإجمالية الآتية (بنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا)	BankservAfrica	هيئة إدارة أنظمة الدفع (PSMB)	اللجنة الإشرافية على نظام المدفوعات في بلدان الجمعية الإنمائية للجنوب الأفريقي	CCBG	معاملات المقاصة على أساس فوري (TCIB)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	هيئة إدارة أنظمة الدفع (PSMB)	BankservAfrica	
PayShap	جنوب أفريقيا	2023	المصرف	Tata Consultancy Services	بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي	BankservAfrica و BankservAfrica PASA	بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي	BankservAfrica	PayShap	588,096,918	18,000,000	10	المصرف	بنك جنوب أفريقيا	BankservAfrica	BankservAfrica	BankservAfrica
جنوب أفريقيا	المقاصلة في الوقت الفعلي (RTC)	2006	المصرف	بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي	BankservAfrica	PASA	بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي	BankservAfrica	المقاصلة في الوقت الفعلي (RTC)	91,008,465,929	309,304,447	17	المقاصلة في الوقت الفعلي (RTC)	بنك جنوب أفريقيا	BankservAfrica	BankservAfrica	BankservAfrica
Taifa Moja	تنزانيا	2016	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	بنك تنزانيا	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	بنك تنزانيا	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	Taifa Moja	59,980,446,882	5,061,198,600	6	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	
نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)	تنزانيا	2021	عابر للنطاقات	Mojaloop	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	نظام الدفع الفوري في تنزانيا (TIPS)	5,526,147,640	267,474,830	46	عابر للنطاقات	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا	بنك تنزانيا
Gamswitch	غامبيا	2020	المصرف	بنك المركزي الغامبي	Gamswitch	Gamswitch	البنك المركزي الغامبي	Gamswitch	65,611,730	1,471,000	12	المصرف	بنك المركزي الغامبي	Gamswitch	Gamswitch	Gamswitch	Gamswitch
تونس	المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس	2018	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	البنك المركزي التونسي	تقديمات تونس (SMT)	تقديمات تونس	البنك المركزي التونسي	تقديمات تونس	المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في تونس	15,397,242	191,000	15	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	البنك المركزي التونسي	تونس	تونس	تونس
أوغندا	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا	2017	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	البنك المركزي الأوغندي	بيجاسوس/الاتفاقيات الثنائية	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	بنك أوغندا	لا يوجد (اتفاقيات ثنائية)	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في أوغندا	60,396,953,004	6,360,000,000	14	الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول	البنك المركزي الأوغندي	أوغندا	أوغندا	أوغندا
زامبيا	نظام التحويل المالي الوطني (NFS)	2019	عابر للنطاقات	بنك زامبيا	ZECHL	ZECHL	بنك زامبيا	ZECHL (البنوك الأذئاء وبنك زامبيا)	نظام التحويل المالي الوطني (NFS)	2,830,236,060	99,102,490	30	عابر للنطاقات	بنك زامبيا	Zimswitch	Zimswitch	Zimswitch
زيمبابوي	تقنية الدفع الفوري لتبادل ZIPIT	2011	عابر للنطاقات	البنك الاحتياطي في زيمبابوي	Zimswitch	Zimswitch	البنك الاحتياطي في زيمبابوي	Zimswitch	تقنية الدفع الفوري لتبادل ZIPIT	304,999,657	13,314,298	29	عابر للنطاقات	البنك الاحتياطي في زيمبابوي	Zimswitch	Zimswitch	Zimswitch

ملحوظات

October 2024

© 2024 - All Rights Reserved AfricaNenda Foundation

AfricaNenda Foundation
C1-402, 4th Floor, Block C, Grand Baie La Croisette, Grand Baie, Mauritius

website www.africanenda.org | email info@africanenda.org

@africanenda

